مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السياسة الوطنية للغة العربية

التأصيل المفاهيمي، ونطاقات التفعيل

تحرير
أمل بنت عبدالله الراشد

٩٠
التخطيط اللغوي

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السياسة الوطنية للغة العربية

التأصيل المفاهيمي، ونطاقات التفعيل

تحرير

أمـل بنـت عبـد الله الراشـد

المشاركون

عبد الله بن عبد الرحمن البريدي
عقـيـل بن حامـد الزمـاي
محمد بن عبد الرحمن القريشي
محمد بن عبد العزيز آل تويم
محمود بن عبد الله المحمود
ناصـر بن عبد الله بن غالـي

٩٠
التخطيط اللغوي

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السياسة الوطنية للغة العربية
التأصيل المفاهيمي، ونطاقات التفعيل
الطبعة الأولى
١٤٤٨هـ - ٢٠٢٦م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٨هـ
السياسة الوطنية للغة العربية: التأصيل المفاهيمي، ونطاقات التفعيل.
/ مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- الرياض، ١٤٤٨ هـ

٢٦٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.- (التخطيط اللغوي؛ ٩٠)

رقم الإيداع: ١٤٤٨/٣٩٢٩
ردمك: ٤-٠٠٦-٥٢٢-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثِّلُ رأيَ المؤلف، ولا تعكسُ - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة **إهداء من المجمع** ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
مقدمة الكتاب	٩
المبحث الأول: السياسة اللغوية في المجتمعات المعاصرة: المفاهيم، والمرتكزات النظرية، وعلاقتها بالهوية والسلطة	١٥
المبحث الثاني: السياسة اللغوية في الدولة الحديثة: النشأة، والتحولات، والنماذج المقارنة	٧٥
المبحث الثالث: جهود المملكة في دعم اللغة العربية تشريعيًا: عرض وتحليل للقرارات اللغوية الداعمة للغة العربية في المجالات المختلفة	١٢٧
المبحث الرابع: السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية: البناء والتأسيس	١٥٣

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الموضوع	الصفحة
المبحث الخامس: اللغة والمؤسسات الإدارية: أثر السياسة الوطنية للغة العربية في ضبط الخطاب الرسمي وحوكمة استعمال اللغة	١٨٣
المبحث السادس: السياسة اللغوية السعودية هوية وطنية ناطقة: تحدياتها وممكناتها.	٢١٩
الخاتمة والتوصيات	٢٥٧
شكر وتقدير	٢٦١

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مقدمة المجمع

ينشـط مجمع الملك سـلمان العـالمي للغـة العربيـة في مسـارات عمـل متنوعـة، ويتـولى مهـامّ تتّصـل بنشـر العربيـة ودعمهـا، وتعزيـز حضورهـا في البحـث والمعرفـة، والمحافظـة علـى سلامتهـا نطقًـا وكتابـةً، والعنايـة بفصاحتهـا وأصولهـا وأسـاليبها وقواعدهـا، وتيـسيرتعلّمها داخـل المملكـة العربيـة السـعودية وخارجهـا؛ مواكبـةً التحـولات في المجـالات التعليميـة والثقافيـة والتقنيـة، وفي سـياق يتكامـل مـع السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة التي تعـزّز مكانتهـا وتدعـم حضورهـا في المجـالات المختلفـة. وتتكامـل جهـود المجمـع وبرامجـه ليكـون مرجعيـةً عالميـةً في مجـال اللغـة العربيـة وتطبيقاتهـا، منطلقًـا مـن موقعـه في قلـب العـالمين العـربي والإسلامي.

وضمـن توجيـهات صاحـب السمـو وزيـر الثقافـة، رئيـس مجـلس الأمنـاء، الأمير/ بدربن عبدالله بن فرحان آل سعود -حفظه الله- في دعـم أعمـال المجمع وبرامجه العلميـة والثقافيـة والبحثيـة؛ يعمـل المجمع في مسـار (التخطيـط والسياسـة اللغويـة) علـى إجـراء الدراسـات الاستشـرافية، وبنـاء الخطـط المسـتقبلية، وتصميـم السياسـات والمعـايير اللغويـة الراميـة إلى تحـسين البيئـة اللغويـة، وتعزيـز مكانـة اللغـة العربيـة.

وتركـز المبـادرات -في هـذا المسـار- علـى إعـداد الدراسـات والتقاريـر المرجعيـة التي تدرس واقـع اللغـة العربيـة في المجـالات الحيويـة المتعـددة، وتُحلّـل مواضـع الحاجـة؛ بمـا يمكّـن مـن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بنـاء السياسـات والمعـايير اللغويـة ذات الأثر، وتصميـم مؤشـرات قيـاس حالـة اللغـة العربيـة محليًّـا وعالميًّـا، إيمانًـا بأهميـة العمـل اللغـوي المؤسسي وأثـره في تشـكيل الواقـع اللغـوي.

وقـد نتجـت إصـدارات عـن أعمـال مسـار (التخطيـط والسياسـة اللغويـة) تُعالـج قضايـا التخطيـط والسياسـات اللغويـة للغـة العربيـة واللغـات العالميـة، وتعليـم اللغـة العربيـة لأهلها والناطـقين بغيرهـا، ومعـايير الاسـتخدام اللغـوي في مجـالات الإعلام والمؤسسـات والحوسـبة اللغويـة، والحقـوق اللغويـة للفئـات المجتمعيـة المختلفـة، والسياسـات اللغويـة للمؤسسـات.

ويـأتي كتـاب (السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة: التأصيـل المفاهـيمي، ونطاقـات التفعيـل) ليُقـدّم تأصـيلًا علميًـا رصينًـا يوضـح أهميـة السياسـات اللغويـة في تشـكيل الهويـة اللغويـة والثقافيـة للمجتمـع، ويسـتعرض جهـود المملكـة العربيـة السـعودية في دعـم اللغـة العربيـة تشـريعيًا، وتجـارب الـدول المختلفـة في بنـاء وتطبيـق السياسـات اللغويـة، ويوثـق مراحـل بنـاء السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة ومنطلقاتهـا والمجـالات التي تـعنى بهـا، ويُختتـم الكتـاب بتحليـل للتحديـات، والتوصيـات المقترحـة حيالهـا.

ويشـكر المجمع فريـق عمـل الكتـاب علـى مـا بذلوه مـن جهـد في إعـداده ومراجعته، ويسـعد فريـق المجمع بـأن يتلقـى رؤى الخبراء والباحـثين والمهتـمين عمّـا يتضمنـه من نتـائج وتوصيات.

والله الموفق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مقدمة الكتاب

ينطلق هذا الكتاب (السياسة الوطنية للغة العربية: التأصيل المفاهيمي ونطاقات التفعيل) من النظر إلى اللغة العربية بوصفها ركنا أساسيا في تشكيل مجتمعاتها، ومن الوعي بأهمية حضور السياسة اللغوية الوطنية المنظمة لأطر الاستعمال على مستوى بنية اللغة ووظائفها ومكانتها. وهذا الوعي يبنيه مبدأ مهم يتعلق بالكيفية التي تمارس بها الدولة سيادتها اللغوية، انطلاقا من الإيمان بأن اللغة جزء مهم وأساس في تكوين مفهوم الدولة الحديثة. والسياسة الوطنية للغة العربية ينتقل فيها تناول اللغة العربية من كونها رمزا يتعلق بالتراث والهوية والثقافة فقط، إلى تناولها بوصفها من المرتكزات الأساسية للهوية والتنمية، والتفعيل والتمكين، والسيادة والإدارة، والحوكمة والمجالات الإستراتيجية. وانطلاقا من تمثل مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية لأهمية هذا الحضور، فإن هذا الكتاب يأتي في سياق مشاريعه ومبادراته الداعمة للغة العربية على مستوى تفعيلها وتمكينها إستراتيجيا، وتعزيز ما يقوي مكانتها وحضورها عالميا. فهذا الكتاب يعرض اللغة بصفة عامة، والعربية بصفة خاصة بوصفها موضوع السياسة اللغوية الوطنية التي يناقشها الكتاب، ليست مجرد أداة للتواصل والتفاهم، ووعاء المعرفة والثقافة وناقلها فحسب، إنما هي مورد وطني وعنصر سيادي، وأداة للتنمية ومدخل للحوكمة، ومكون من مكونات القوة العامة. وهذا كله فرض وجود سياسة لغوية وطنية لتنظيم المجال اللغوي في ظل هذه التحولات الجوهرية واتساع وظائف

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الدولة الحديثة التي تشرف على التعليم والقضاء والإدارة والاقتصاد والإعلام والتقنية والمشهد اللغوي، واللغة هي مكون أساس في رسم طريق هذه المجالات وحوكمتها، وعليه، فاللغة موضوع أساس في السياسات العامة لهذه المجالات. والسياسة اللغوية الوطنية ليست مجرد سن تشريعات أو إصدار قرارات، إنما هي منظومة متكاملة وعملية إستراتيجية معقدة، تحدد كيف يُشخص الواقع اللغوي، وتُحلل تحدياته وفرصه داخل المجالات المختلفة، وتصاغ وتُفعل أُطر تنظيماته وقوانينه داخل مؤسسات الدولة والمجتمع. وتبرز التجربة السعودية في هذا السياق مستحقة وجديرة بالدراسة؛ حيث انتقلت من جهود تشريعية ومبادرات مؤسسية تنظيمية متفرقة، إلى سياسة لغوية وطنية شاملة، يتكامل فيها التشريع مع التخطيط والتنفيذ، محققة هدفها الرئيس الذي تضمنته مقدمة نص السياسة الوطنية للغة العربية، وهو: «لتكون مظلة عامة تمثل الموجهات الرئيسة والمبادئ العامة والمنطلقات تجاه اللغة العربية، بما يعزز مكانتها ويرسخ فاعليتها الحضارية والتنموية، اتساقا مع الدور الجوهري والرئيس للمملكة في الحفاظ على الثقافة والهوية العربيتين والإسلاميتين، ومركزيتهما العالمية». ويطرح مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية هذا الكتاب ليقدم قراءة علمية للسياسة الوطنية للغة العربية، لا بوصفها وثيقة تشريع وتنظيم فحسب، إنما بوصفها إطارا إستراتيجيا لإدارة الأطر والشؤون اللغوية الوطنية. ويهدف الكتاب إلى تقديم بناء علمي دقيق يسهم في تأسيس فهم محددات السياسة اللغوية وأطرها، وربط المحددات النظرية بمجالات الواقع والتطبيق، ومقارنة التجربة الوطنية بالتجارب العالمية من خلال توثيق المراحل وتحليل التجربة السعودية إلى جانب التجارب العالمية تشريعيا وتنظيميا ومؤسسيا، وعرض التحديات المستقبلية وممكنات الحل والتفعيل.

تأسس هذا الكتاب على ستة مباحث تنوع تأطيرها بين النظري التأسيسي، والتطبيقي المنطلق من فحص الواقع. وقد توزعت المباحث في حدود التناول بين التأصيل النظري للسياسة اللغوية، ومقاربة لتجارب الدول في السياسات اللغوية، واستعراض

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جهـود المملكـة علـى المسـتوى التشـريعي، وتحليـل البنـاء المـؤسسي، والحوكمـة اللغويـة للسياسـة الوطنيـة وأثرهـا، وعـرض للتحديـات والحلـول، لتكشـف هـذه المباحـث عـن فكـرة رئيسـة تقـول بـأن السياسـة اللغويـة الوطنيـة ليسـت سياسـة تقـوم علـى الحمايـة، إنمـا هـي سياسـة تقـوم علـى تشـكيل الإطـار الإسـتراتيجي المحـدد لكيفيـة إدارة العلاقـة بيـن اللغـة والهويـة والثقافـة والمجتمـع والمؤسسـات والتنميـة. فيتنـاول المبحـث الأول مـن هـذا الكتـاب في عرضـه، تـأطيرا نظريـا لـ (السياسـة اللغويـة في المجتمعـات المعاصـرة)، حيـث يجيـب الدكتـور ناصـر بـن غـالي فيـه عـن مجموعـة مـن التسـاؤلات المركزيـة التي تتعلـق بتأصيـل مفهـوم السياسـة اللغويـة واسـتعراض حدودهـا المفاهيميـة وتفكيـك مكوناتـه الأساسـية، داخلا مـن هـذا البـاب إلى بيـان علاقـة مفهـوم السياسـة اللغويـة بالهويـة والسـلطة، كاشـفا بذلـك عـن كيفيـات تجلـي حـدود هـذا المفهـوم في مسـتويات مختلفـة داخـل البنـاء الاجتماعي. وسـعيا نحـو كشـف واضـح في طرحـه لهـذه الكيفيـات، قـدم الباحـث نمـاذج عامة للسياسـات اللغويـة في سـياقات مجتمعيـة مختلفـة؛ اجتماعيـة وثقافيـة وسياسـية. وقـد بـدأ هـذا المبحـث بتوطئـة تشـخيصية للواقـع اللغـوي في الريـاض، بوصفهـا نموذجـا حضريـا معاصـرا تتقاطـع فيـه قضايـا أساسـية تعالجهـا السياسـة اللغويـة، والتخطيـط اللغـوي بوصفـه الجانـب التطبيقـي التنفيـذي لهـذه السياسـة، كالتعـدد اللغـوي والهجـرة والتحـول الـرقمي والهويـة. أمـا المبحـث الثـاني (السياسـة اللغويـة في الدولـة الحديثـة)، فيعـرض فيـه الدكتـور عقيـل الزمـاي الأهـداف والإجـراءات والآثـار التي رسـمت صـور التجـارب العالميـة في السياسـة اللغويـة، حيـث اسـتعرض مراحـل نشـأة السياسـة اللغويـة وتحولاتهـا الـكبرى، مـن خـلال تفـسير الكيفيـة التي تشـكلت بهـا السياسـات اللغويـة المعاصـرة، والأنمـاط التي اتبعتهـا الـدول في إدارة شـؤونها اللغويـة. وقـد قـام هـذا المبحـث علـى فرضيـة تقـول إن السياسـة اللغويـة الحديثـة ارتبطـت ارتباطـا وثيقـا بنشـوء الدولـة الحديثـة وتطورهـا، وميز أربـع مراحـل رئيسـة في تاريـخ السياسـة اللغويـة، وهـي: إدارة التنـوع اللغـوي قبـل الدولـة الحديثـة، وصعـود السياسـات اللغويـة الحديثـة مـع نشـوء الدولـة القوميـة الأوروبيـة،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وانتشار هذا النموذج عالميًا، ثم التحولات التي أحدثتها العولمة، ليقف بعدها على الوضع اللغوي المعاصر الذي وصفه بأنه يتسم بدرجة عالية من التعقيد والتفاوت، الذي يعد حصيلة لمسارات تاريخية وسياسية وثقافية. وقد عرض في هذا الإطار ستة نماذج ممثلة لتجارب السياسات اللغوية في الدولة الحديثة وتحولاتها، هي: إنجلترا وفرنسا والهند ومصر وتنزانيا وإندونيسيا، لكونها ترتبط بلغات تنتمي إلى فئة اللغات المركزية العليا، ولتنوع مسارات تشكل السياسات اللغوية وتطورها. ويأتي المبحث الثالث (جهود المملكة في دعم اللغة العربية تشريعيا) ليستعرض فيه الدكتور محمد القريشي القرارات اللغوية في المملكة العربية السعودية استعراضا زمانيا مجاليا؛ أي زمن إقرارها والمجالات التي ارتبطت بها هذه القرارات. وذلك في محاولة لرصد التطورات التاريخية للقرارات اللغوية في المملكة العربية السعودية، التي يكشف من خلالها الحرص على صناعة القرارات اللغوية على المستوى التشريعي، وتعزيز هذا الحرص بالمراجعة والمتابعة المستمرة لهذه القرارات. واستعرض الباحث هذه الرحلة التاريخية لإدارة الشؤون اللغوية في البلاد منذ بداياتها المبكرة جدا، كاشفا عن الإدراك المبكر بالوعي اللغوي على مستوى التشريع والأنظمة، وعلاقته الوثيقة بالهوية الوطنية. وأكمل هذا الاستعراض التاريخي، بتصنيف للمجالات التي صدرت فيها هذه القرارات، ومنحتها تنظيما لغويا رسمته التشريعات اللغوية وفقا لسياسات لغوية ترتبط بمجالات الحياة المختلفة والمتنوعة. وقد حرص على توثيق هذا الاستعراض بإحصائيات ونسب تقوي الجانب المتعلق بمصداقية هذه الجهود التشريعية وموضوعيتها، وتعزز مستوى الثقة في الأهداف المبكرة للسياسة اللغوية الوطنية. ومن جهود المملكة في الجانب التشريعي الذي يُظهر السياسة اللغوية التي تبنى عليها إدارة الشؤون اللغوية، إلى توثيق مراحل السياسة الوطنية للغة العربية في المبحث الرابع (السياسة الوطنية للغة العربية: البناء والتأسيس)، حيث تناول فيه الدكتور محمود المحمود السياسة الوطنية للغة العربية، مستعرضا مراحل البناء التأسيسي استعراضا معمقا. ووزع هذه المراحل تصنيفيا على

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

خمس مراحل؛ بدأت بالتشخيص، فالتأسيس والتأهيل، فالتنظيم ثم الإقرار والتحول الوطني، وأخيرا التنفيذ والتفعيل. وقد بين هذا الاستعراض أن هذه المراحل بُنيت في إطار إستراتيجي وفق حوكمة مؤسسية تنطلق من أهداف ترتبط بالهوية والسيادة والتنمية المستدامة. وعزز الباحث استعراض المراحل بقراءة تحليلية لأبرز مضامين السياسة الوطنية للغة العربية. أما المبحث الخامس (اللغة والمؤسسات الإدارية: أثر السياسة الوطنية للغة العربية في ضبط الخطاب الرسمي وحوكمة استعمال اللغة)، فانطلق الأستاذ محمد آل تويم فيه من سؤال وصفه بالسؤال اللغوي الإداري، وهو: كيف يمكن للسياسة الوطنية للغة العربية أن تسهم في ضبط الخطاب الرسمي، وحوكمة استعمال اللغة، ورفع جودة الممارسة المؤسسية في القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية؟ فتناول بالنظر والتحليل دور اللغة في صناعة القرار والاتصال المؤسسي والهوية التنظيمية، ليقف من خلال هذا النظر على محددات السياسة الوطنية للغة العربية في المؤسسات الإدارية ومنطلقاتها. ودخل الباحث من خلال تحديد هذه المنطلقات إلى المبادئ التي تنظم حضور العربية في شتى مجالات الحياة، مبينا أثر بناء الحوكمة اللغوية بناء متينا توجيها وتشغيلا وقياسا، وكاشفا من خلال النظر في كيفيات انتقال السياسة من النص إلى الممارسة في هذه القطاعات الثلاثة، عن الدور الذي تؤديه هذه المنطلقات والمبادئ لخدمة أهداف السياسة الوطنية. وفي هذا الإطار يطرح المبحث مقترحا لنموذج ممكن التطبيق للحوكمة اللغوية في القطاعات المختلفة، وختم ذلك بالتحديات التي تواجه تفعيل السياسة الوطنية للغة العربية وحوكمة الخطاب الرسمي، والحلول والتوصيات المقترحة في هذا الإطار. ويختم المبحث السادس (السياسة اللغوية السعودية هوية وطنية ناطقة: التحديات والممكنات) مباحث الكتاب بطرح موسع بما يتعلق بالتحديات التي تواجهها السياسة اللغوية الوطنية للغة العربية التي طرح المبحث الخامس جزءا منها مركزا فيه على الحوكمة اللغوية الإدارية. أما هذا المبحث فيتوسع فيه الدكتور عبدالله البريدي انطلاقا من إمعان النظر في التجربة السعودية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

في إصدار سياسة لغوية وطنية، مستعرضا انتقالها لحيز التطبيق الفعال بالبناء على مقومات أساسية أربعة: الديني، والتعليمي، والأدبي، والتشريعي. لافتا النظر في ذلك إلى الحاجة لسد النقص المتصل بعلاقة اللغة بالتنمية، لتكون السياسة اللغوية الوطنية فاعلة الخطط ذات الصلة بالنموذج التنموي. وقد بنى الباحث هذا التوسع على قراءة تحليلية لنص السياسة اللغوية الوطنية السعودية، ليقف من خلال هذه القراءة على التحديات القائمة والمحتملة، مصنفا هذه التحديات وفق معايير تتعلق بالزمن وطبيعة التحدي، ومعيار ثالث موضوعي وهو ما ركز عليه في هذا المبحث؛ لكونه المعيار الأكثر صلة بالسياسة اللغوية. ومما يخدم هذا التوسع في عرض التحديات ووصفها، عدم تركها معلقة دون اقتراحات للمعالجة، وهذا ما اتجه إليه الباحث في طرحه لممكنات السياسة اللغوية العربية التي يمكنها معالجة التحديات التي وصفها بأنها تحديات مركبة. وتأتي الخاتمة بعد هذا العرض المعمق الذي تناولته مباحث الكتاب، ليُطرح تحتها أهم النتائج والتوصيات. وجدير بالذكر أن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، يروم بتقديمه هذا المشروع، الإسهام الفاعل والعميق في بناء السياسة اللغوية الوطنية من خلال ما يطرحه في هذا المشروع من تأصيل واستعراض وتحليل ومقارنة وتوصيات، كما هو شأنه في كل مشروعاته التي يسعى فيها إلى دعم اللغة العربية وتمكينها وتعزيز مكانتها.

د. أمل بنت عبدالله الراشد

المبحث الأول

السياسة اللغوية في المجتمعات المعاصرة: المفاهيـم، والمرتكـزات النظريـة، وعلاقتهـا بالهويـة والسـلطة

أ.د. ناصر بن عبدالله بن غالي

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مقدمة

شهد حقل السياسة اللغوية خلال العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا، حتى غدا أحد أبرز مجالات البحث التي تتقاطع فيها اللسانيات مع العلوم الاجتماعية والسياسية والثقافية. ويعود ذلك إلى التحول في النظر إلى اللغة من كونها نظامًا للتواصل فحسب، إلى اعتبارها موردًا اجتماعيًا ورمزًا للهوية وأداةً تُمارس من خلالها السلطة، وتُعاد عبرها صياغة العلاقات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق، لم تعد السياسة اللغوية تُفهم بوصفها مجموعة من القرارات الرسمية المتعلقة باختيار اللغات أو تنظيم استخدامها، بل أصبحت إطارًا تحليليًا يفسر الكيفية التي تتشكل بها المكانة الاجتماعية للغات، وتتوزع وظائفها، وتُبنى من خلالها الهويات، وتُدار مظاهر التنوع اللغوي في المجتمعات المعاصرة.

وقد ارتبط هذا التحول بتطور الدراسات اللسانية، ولا سيما منذ النصف الثاني من القرن العشرين، مع اتساع الاهتمام بالعلاقة بين اللغة والمجتمع، وظهور اللسانيات الاجتماعية، ثم تطور دراسات التخطيط والسياسة اللغوية بوصفها حقلًا معرفيًا مستقلًا (Fishman, 1972؛ Spolsky, 2004؛ Ricento, 2006). وأسهمت تحولات سياسية واجتماعية كبرى، مثل نشوء الدول القومية، وتوسع أنظمة التعليم، وسياقات ما بعد الاستعمار، في إبراز الحاجة إلى فهم الكيفية التي تُدار بها التعددية اللغوية داخل المجتمعات، وما يرتبط بذلك من قضايا اختيار اللغات الرسمية، ولغات التعليم، وإحياء اللغات المهددة، وتنظيم العلاقة بين اللغات الوطنية واللغات الموروثة عن الاستعمار.

ويكشف هذا التطور أن السياسة اللغوية لم تعد تُدرس بوصفها نشاطًا إداريًا يقتصر على تنظيم استعمال اللغات، وإنما بوصفها إطارًا تحليليًا لفهم التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تتجسد من خلالها اللغة في المجال العام. ومن ثم، فإن دراسة السياسة اللغوية تتيح تفسير كثير من الظواهر المرتبطة بالهوية، والهجرة، والعولمة، وإدارة التنوع، والعدالة اللغوية، وهي القضايا التي أصبحت تحتل

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

موقعًـا متقدمًـا في الأدبيـات اللسـانية والاجتماعيـة المعاصـرة. وفي ضـوء هـذا التطـور، اتسـع مفهـوم السياسـة اللغويـة ليشـمل منظومـة مترابطـة مـن السياسـات، والممارسـات، والإيديولوجيـات اللغويـة التي تؤثـر في مكانـة اللغـات ووظائفهـا داخـل المجتمـع، ولـم يعـد مقتصـرًا علـى القـرارات الحكوميـة أو التشـريعات الرسـمية. فاختيـارات اللغـة في التعليـم، والإدارة، والإعلام، وسـوق العمـل، والفضـاءات الرقميـة، تعكـس تصـورات المجتمـع والدولـة بشـأن الهويـة والانتمـاء والعدالـة اللغويـة، كمـا تكشـف عـن أنمـاط توزيـع السـلطة والمـوارد والفـرص بين الأفـراد والجماعـات. ومـن ثـم، فـإن السياسـة اللغويـة تمثـل مـدخلًا لفهـم العلاقـة بين اللغـة والمجتمـع، وتفسـير الكيفيـة التي تسـهم بهـا الاختيـارات اللغويـة في تعزيـز التماسـك الاجتماعـي أو، علـى العكـس، في إعـادة إنتـاج أشكال الإقصـاء واللامسـاواة، تبعًـا للإطـار الفكـري والمـؤسسي الـذي يحكمهـا.

وينطلـق هـذا المبحـث مـن فرضيـة مؤداهـا أن السياسـة اللغويـة ليسـت انعكاسًـا محايـدًا للواقـع اللغـوي، بـل هـي أحـد العوامـل الفاعلـة في تشـكيله وإعـادة إنتاجـه، مـن خلال التفاعـل المسـتمر بين السياسـات الرسـمية، والممارسـات الاجتماعيـة، والإيديولوجيـات اللغويـة، ومـا يرتبـط بهـا مـن اعتبـارات ثقافيـة وسياسـية واقتصاديـة. وانطلاقًـا مـن هـذه الرؤيـة، يهـدف المبحـث إلى تأصيـل مفهـوم السياسـة اللغويـة، واسـتعراض تطـوره النظـري، وتحليـل مكوناتـه الرئيسـة، وبيـان علاقتـه بالهويـة والسـلطة، قبـل عـرض أبـرز النمـاذج التي تناولتهـا الأدبيـات المعاصـرة، بمـا يـهيئ إطـارًا نظريًـا يمكـن الإفـادة منـه في تفـسير الظواهـر اللغويـة في السـياقات الاجتماعيـة المختلفـة.

وانطلاقًـا مـن هـذا الإطـار النظـري، لا تبـدو المفاهيـم السـابقة معزولـة عـن الواقـع، بـل تمثـل أدوات تفسيريـة تسـاعد علـى قـراءة التحـولات اللغويـة التي تشـهدها البيئـات الحضريـة المعاصـرة. ولذلـك، تسـبق المحـاور النظريـة في هـذا المبحـث توطئـة تشـخيصية للواقـع اللغـوي في مدينـة الريـاض، بوصفهـا نموذجًـا حضريًـا تتقاطـع فيـه قضايـا التعـدد اللغـوي، والهجـرة، والتحـول الـرقمي، وإعـادة تشـكيل الهويـة اللغويـة. ولا تهـدف هـذه

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التوطئة إلى تقديم دراسة مستقلة للواقع اللغوي في المدينة، وإنما إلى بناء السياق الاجتماعي واللغوي الذي تكتسب في إطاره قضايا السياسة اللغوية أهميتها، بما يمهد لفهم المناقشات النظرية اللاحقة في ضوء واقع تتداخل فيه العوامل الديموغرافية، والثقافية، والاقتصادية، والتقنية.

التوطئة التشخيصية: الواقع اللغوي في مدينة الرياض

تمثل مدينة الرياض نموذجًا حضريًا مناسبًا لاستجلاء كثير من القضايا التي تتناولها أدبيات السياسة اللغوية المعاصرة، لما شهدته خلال العقود الأخيرة من تحولات ديموغرافية واقتصادية وثقافية وتقنية أسهمت في إعادة تشكيل فضائها الاجتماعي واللغوي. فقد أدى النمو الحضري المتسارع، والهجرة الداخلية والخارجية، والانفتاح الاقتصادي المصاحب لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، إلى جانب التحول الرقمي، إلى نشوء بيئة لغوية تتجاوز مفهوم التعدد اللغوي التقليدي، وتقترب من مفهوم التنوع الفائق (Superdiversity) الذي طرحه فيرتوفيك (Vertovec, 2007)، ثم طوّره بلومارت (Blommaert, 2010) لوصف المجتمعات الحضرية التي تتشابك فيها أنماط التنوع اللغوي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي نتيجة الحراك البشري المتزايد.

وتتيح هذه المقاربة النظر إلى الواقع اللغوي في الرياض بوصفه فضاءً ديناميكيًا تتفاعل فيه اللغات واللهجات باعتبارها موارد اجتماعية ورمزية، أكثر من كونها أنظمة لغوية منفصلة. فالهويات اللغوية لا تُعد معطًى ثابتًا، وإنما تُعاد صياغتها بصورة مستمرة من خلال التفاعلات اليومية داخل مؤسسات التعليم، والعمل، والأسرة، والفضاءات الرقمية، حيث يوظف الأفراد مواردهم اللغوية للتعبير عن الانتماء، والتفاوض على المكانة الاجتماعية، وإدارة علاقاتهم مع الآخرين (Blommaert & Rampto, 2011). ومن ثم، فإن تشخيص الواقع اللغوي في الرياض لا يقتصر على وصف اللغات المستخدمة، بل يمتد إلى فهم الكيفية التي تتوزع بها قيمتها الاجتماعية ووظائفها في سياق حضري سريع التحول. ويعني ذلك أن الواقع اللغوي في مدينة الرياض لا يمثل حالة محلية معزولة، وإنما يجسد

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

كـثيرًا مـن التحـولات التي تناقشـها الأدبيـات الحديثـة في السياسـة اللغويـة، الأمـر الـذي يبرر اتخـاذه مـدخلًا تشـخيصيًا يسـبق بنـاء الإطـار النظـري للدراسـة. فالمشـهد اللغـوي في المدينـة يعكـس تفـاعلًا مسـتمرًا بين التحـولات السكانيـة، والاعتبـارات الاقتصاديـة، والخيـارات المؤسسـية، والممارسـات الاجتماعيـة، وهـو مـا يجعـل تحليـل هـذا الواقـع خطـوة ضروريـة لفهـم القضايـا النظريـة التي يناقشـها هـذا المبحـث.

أولًا: الهجرة وإعادة تشكيل الفضاء اللغوي

أدت التحـولات الاقتصاديـة والتنمويـة التي شـهدتها مدينـة الريـاض إلى اسـتقطاب أعـداد كـبيرة مـن الـسكان مـن مختلـف مناطـق المملكـة، إلى جانـب أعـداد متزايـدة مـن المقيـمين القـادمين مـن دول آسـيوية وإفريقيـة وعربيـة، الأمـر الـذي أسـهم في اتسـاع نطـاق التنـوع اللغـوي داخـل المدينـة. وتعكـس هـذه التركيبـة السكانيـة وجـود ذخائـر لغويـة متعـددة، وإن كانـت الإحصـاءات الرسـمية لا توفـر بيانـات مباشـرة عـن التوزيـع العـددي للغـات المسـتخدمة، ممـا يجعـل توصيـف المشـهد اللغـوي يعتمـد على مؤشـرات ديموغرافيـة واجتماعيـة أكثرمـن اعتمـاده علـى بيانـات لغويـة مباشـرة. وفي هـذا السـياق، تظـل العربيـة اللغـة الأكثرحضـورًا في الحيـاة العامـة، والمؤسسـات الرسـمية، والتفاعـل الاجتماعـي اليـومي، بمـا تمثلـه مـن لغـة وطنيـة ورمـز للهويـة والثقافـة المشـتركة. وفي المقابـل، اكتسـبت الإنجليزيـة قيمـة وظيفيـة متزايـدة في بعـض قطاعـات الأعمـال، والتقنيـة، والتعليـم العـالي، وفي البيئـات المهنيـة التي تجمـع أفـرادًا مـن خلفيـات لغويـة متعـددة، الأمـر الـذي جعلهـا تـؤدي دور اللغـة الوسـيطة (Lingua Franca) في عـدد مـن السـياقات التواصليـة. ولا يـعني هـذا التوزيـع الوظيفـي تراجـع مكانـة العربيـة، وإنمـا يعكـس اخـتلاف الأدوار الاجتماعيـة التي تؤديهـا اللغـات داخـل المجتمـع الحضـري.

وتنسـجم هـذه الصـورة مـع مـا يذهـب إليـه بلومـارت (Blommaert, 2013) مـن أن اللغـات لا تتسـاوى في قيمتهـا الاجتماعيـة، وإنمـا تخضـع لتراتـب رمـزي تحـدده الظـروف السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة. ومـن ثـم، فـإن اللغـات التي تسـتخدمها الجاليـات الوافـدة،

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

على الرغم من انتشارها داخل مجتمعاتها الخاصة، تظل محدودة الحضور في المجال العام، في حين تستمر العربية في شغل الموقع المركزي في الفضاء الرسمي والاجتماعي، بينما تحتل الإنجليزية موقعًا وظيفيًا مهمًا في مجالات مهنية ومعرفية محددة. ويكشف هذا التوزيع الوظيفي أن المكانة الاجتماعية للغات لا تتحدد بعدد المتحدثين بها، وإنما بطبيعة الوظائف التي تؤديها داخل المجتمع. ومن ثم، فإن فهم الواقع اللغوي في الرياض يقتضي النظر إلى اللغة بوصفها موردًا اجتماعيًا يتوزع وفق منطق مؤسسي ووظيفي، لا مجرد وسيلة للتواصل، وهو ما يبرز أحد الأبعاد الرئيسة التي تعالجها دراسات السياسة اللغوية المعاصرة.

ثانيًا: التحضر والهجرة الداخلية والتسوية اللهجية

لم تقتصر التحولات اللغوية في الرياض على أثر الهجرة الخارجية، بل امتدت إلى الهجرة الداخلية من مختلف مناطق المملكة، وما نتج عنها من تفاعل مستمر بين متحدثي اللهجات السعودية المتنوعة. وقد أسهم هذا التفاعل في بروز ظاهرة التسوية اللهجية (Dialect Levelling)، التي يتخلى فيها المتحدثون تدريجيًا عن بعض السمات اللهجية المحلية لصالح أنماط لغوية أكثر شيوعًا وقبولًا في البيئة الحضرية. وفي هذا السياق، تكتسب اللهجة النجدية مكانة اجتماعية خاصة بحكم ارتباطها بالمركز السياسي والإداري للمملكة، وهو ما قد يدفع بعض القادمين إلى الرياض إلى تبني بعض خصائصها اللغوية تعزيزًا للاندماج الاجتماعي أو تحسينًا لصورتهم اللغوية في بعض المواقف التواصلية. وفي المقابل، يواصل آخرون التمسك بلهجاتهم المحلية بوصفها تعبيرًا عن الانتماء الإقليمي والهوية الثقافية، بما يعكس استمرار التفاوض بين الهوية المحلية ومتطلبات الاندماج في الفضاء الحضري.

ويمكن تفسير هذه الممارسات في ضوء مفهوم الذخيرة اللغوية (Linguistic Repertoire)، الذي يشير إلى مجموع الموارد اللغوية التي يمتلكها الفرد ويوظفها بمرونة تبعًا للسياق الاجتماعي (Blommaert & Rampto, 2011). فالمتحدث في الرياض قد ينتقل بين لهجته

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المحلية، واللهجة الحضرية، والعربية المعيارية، والإنجليزية، أو أشكال من العربية المبسطة، وفقًا لطبيعة الموقف التواصلي وهوية المتلقين. وتشير هذه الممارسات إلى أن التحولات اللهجية في المدن الكبرى لا تُفسَّر بقرارات رسمية أو بسياسات لغوية معلنة فحسب، بل تنشأ أيضًا من عمليات التفاعل الاجتماعي اليومي، الأمر الذي يوسع مفهوم السياسة اللغوية ليشمل الممارسات اللغوية غير الرسمية إلى جانب السياسات المؤسسية. وبهذا المعنى، تصبح المدينة فضاءً تُعاد فيه صياغة المكانة الاجتماعية للهجات بصورة مستمرة من خلال الاستخدام الفعلي، لا من خلال التشريعات وحدها.

ثالثًا: الاقتصاد والسوق اللغوية وإعادة توزيع رأس المال اللغوي

إذا كانت الهجرة والتحضر قد أسهما في تنويع المشهد اللغوي في مدينة الرياض، فإن التحولات الاقتصادية أسهمت بدورها في إعادة توزيع القيمة الاجتماعية والاقتصادية للموارد اللغوية داخل هذا المشهد. فاللغات لا تؤدي الوظيفة نفسها في جميع المجالات، بل تختلف قيمتها باختلاف الحقول الاجتماعية والمهنية التي تُستخدم فيها. ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم السوق اللغوية (Linguistic Market) الذي طوره بورديو (Bourdieu, 1991)، حيث تُعامل اللغة بوصفها شكلًا من أشكال رأس المال الرمزي، تتحدد قيمته تبعًا للسياقات الاجتماعية والمؤسسية التي يُتداول فيها.

وفي هذا الإطار، اكتسبت اللغة الإنجليزية في الرياض قيمة وظيفية متزايدة بحكم ارتباطها بالاقتصاد العالمي، والشركات متعددة الجنسيات، وقطاعات الاستثمار، والتقنية، والتعاون الدولي. ولا يعني ذلك أن الكفاءة فيها تمثل شرطًا قانونيًا أو مطلقًا للوصول إلى المناصب القيادية، إلا أنها أصبحت تمثل، في عدد من القطاعات، موردًا لغويًا إضافيًا يعزز القدرة التنافسية للأفراد ويوسع فرص الوصول إلى بعض المواقع المهنية. ويظل تقدير أثرها الفعلي في الترقي الوظيفي بحاجة إلى دراسات ميدانية تقيس وزن الكفاءة اللغوية مقارنة بالعوامل المهنية الأخرى. ومع ذلك، لا يعني ارتفاع القيمة الاقتصادية للإنجليزية تراجع المكانة المؤسسية للعربية أو انحسار وظائفها؛ إذ شهدت السنوات

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الأخيرة، في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، جهودًا مؤسسية متزايدة لتعزيز حضور العربية في مجالات التقنية، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وصناعة المحتوى، بما يؤكد أن العلاقة بين اللغتين ليست علاقة إحلال، وإنما علاقة توزيع وظيفي للأدوار اللغوية وفقًا لطبيعة المجال الاجتماعي والاقتصادي. ففي حين تستمر العربية في أداء وظائفها المرتبطة بالإدارة الحكومية، والتشريع، والقضاء، والإعلام المحلي، والتواصل المجتمعي، تبرز الإنجليزية بصورة أكبر في البيئات المهنية التي تتطلب التواصل الدولي، وإعداد التقارير الفنية، والتعامل مع البرمجيات والمصطلحات التخصصية.

ويمكن فهم هذا التحول كذلك في ضوء مفهوم تسليع اللغة (Commodification of Language)، الذي يشير إلى تحول اللغة من مجرد وسيلة للتواصل إلى مورد اقتصادي يمكن الاستثمار فيه وتحقيق قيمة مهنية ومؤسسية من خلاله (Heller, 2010). ويؤكد هذا التحول أن القيمة الاقتصادية للغات أصبحت عنصرًا مؤثرًا في إعادة تشكيل رأس المال اللغوي للأفراد، وأن العلاقة بين العربية والإنجليزية في السياق السعودي تُفهم بصورة أدق بوصفها توزيعًا وظيفيًا للأدوار، أكثر من كونها علاقة إحلال أو منافسة صفرية. كما يكشف أن السياسة اللغوية لا تتجسد في التشريعات الرسمية وحدها، بل تظهر أيضًا في الكيفية التي تُوزع بها القيمة الاقتصادية والاجتماعية بين اللغات المختلفة داخل المجتمع، وهو ما يجعل الاقتصاد أحد العوامل الرئيسة في إعادة تشكيل المشهد اللغوي الحضري.

رابعًا: الفضاءات الرقمية وإعادة بناء الهويات اللغوية

أحدث التحول الرقمي تغيرًا عميقًا في الممارسات اللغوية المعاصرة، إذ لم تعد اللغة تُستخدم داخل حدود جغرافية أو مؤسسية ثابتة، بل أصبحت تتشكل في فضاءات رقمية مفتوحة تسمح بتفاعل أنماط لغوية متعددة بصورة متزامنة. وقد أضعف هذا التحول الحدود التقليدية الفاصلة بين اللغات واللهجات، وأتاح للأفراد توظيف مختلف مواردهم اللغوية بمرونة أكبر تبعًا لطبيعة التفاعل والجمهور المستهدف، وهو ما تصفه الأدبيات بمفهوم العبور اللغوي (Translanguaging) (García & Wei, 2014).

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وتتجلى هذه الممارسات بوضوح في المحتوى الرقمي المتداول في مدينة الرياض، حيث يشيع المزج بين العربية الفصحى، واللهجات المحلية، والإنجليزية، والرموز الرقمية في المنشورات، والإعلانات، والمحتوى المرئي، والتفاعل عبر منصات التواصل الاجتماعي. كما أتاحت البيئة الرقمية مساحة أوسع لظهور مختلف اللهجات السعودية وتداولها خارج نطاقها الجغرافي التقليدي، الأمر الذي أسهم في توسيع حضورها في المجال العام. غير أن تقييم أثر هذا الحضور في إعادة ترتيب المكانة الاجتماعية للهجات المختلفة يتطلب تحليلًا كميًا للمحتوى الرقمي، وهو ما يتجاوز نطاق هذه التوطئة؛ ولذلك يقتصر الاستنتاج هنا على أن المنصات الرقمية وسّعت فرص تداول اللهجات وإبرازها في فضاءات لم تكن متاحة لها من قبل.

ولم يقتصر أثر التحول الرقمي على أنماط استخدام اللغة، بل امتد إلى إعادة تشكيل الهويات اللغوية نفسها. فقد أوجدت المنصات الرقمية أنماطًا جديدة من الانتماء تتداخل فيها المرجعيات المحلية والوطنية والعالمية، فتظهر هويات شبابية توظف موارد لغوية متنوعة في التعبير عن الذات، وهويات مهنية تستخدم الإنجليزية في السياقات التخصصية والعربية أو اللهجات المحلية في التفاعل الاجتماعي، فضلًا عن هويات مناطقية يُعاد تمثيلها من خلال المحتوى الثقافي والترفيهي والشفهي المتداول عبر المنصات الرقمية. وتنسجم هذه التحولات مع ما يذهب إليه بلومارت ورامبتون (Blommaert & Rampto, 2011) من أن الهويات اللغوية في المجتمعات المعاصرة لم تعد كيانات ثابتة، وإنما أصبحت أكثر مرونة وتعددًا بفعل العولمة، والتنقل، والتحول الرقمي.

ومن ثم، فإن التحول الرقمي لم يغير وسائل التواصل فحسب، بل أعاد تشكيل طرائق إنتاج الهوية اللغوية والتعبير عنها، وجعل الفضاء الرقمي أحد أهم المجالات التي تتجلى فيها ديناميات السياسة اللغوية في المجتمعات الحضرية المعاصرة. كما تكشف هذه التحولات أن توزيع المكانة بين اللغات واللهجات لا تحدده المؤسسات الرسمية وحدها، وإنما تسهم في إعادة تشكيله أيضًا البيئات الرقمية بما تتيحه من أنماط جديدة للتفاعل وإنتاج الخطاب.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

خامسًا: السياسة اللغوية وإدارة التنوع اللغوي

تكشف التحولات اللغوية التي شهدتها مدينة الرياض أن التنوع اللغوي لا يمكن فهمه بوصفه نتيجة للحراك السكاني أو الاقتصادي فحسب، بل بوصفه ظاهرة تتشكل أيضًا في ضوء السياسات اللغوية والممارسات الاجتماعية التي تنظم العلاقة بين اللغات وتحدد وظائفها داخل المجتمع. ومن ثم، فإن تفسير المشهد اللغوي في المدينة يقتضي النظر إلى السياسة اللغوية باعتبارها إطارًا يربط بين القرارات الرسمية، والممارسات اللغوية اليومية، والمعتقدات الاجتماعية المرتبطة باللغة.

وتنسجم هذه الرؤية مع نموذج سبولسكي (Spolsky, 2004)، الذي ينظر إلى السياسة اللغوية بوصفها منظومة تتفاعل فيها ثلاثة مكونات رئيسة: الممارسات اللغوية الفعلية، والمعتقدات أو الإيديولوجيات اللغوية، والإدارة أو التدخلات الرسمية المتعلقة باللغة. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم الواقع اللغوي في الرياض بوصفه نتاجًا للتفاعل المستمر بين السياسات التي تتبناها الدولة، والخيارات اللغوية التي يمارسها الأفراد في حياتهم اليومية داخل مجتمع يتسم بدرجة عالية من التنوع. ويكشف هذا التصور أن السياسة اللغوية لا تُختزل في القرارات الحكومية أو التشريعات الرسمية، وإنما تنشأ من التفاعل المستمر بين الدولة، والمؤسسات، والأفراد، بما يجعل الواقع اللغوي نتاجًا لعلاقات متبادلة بين الضبط المؤسسي والممارسة الاجتماعية. وبهذا المعنى، فإن دراسة المشهد اللغوي في الرياض تمثل مدخلًا لدراسة منظومة اجتماعية متكاملة، لا مجرد وصف لأنماط استخدام اللغات.

وفي هذا السياق، تؤكد السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية مركزية اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للدولة، ولغة الهوية الوطنية والثقافية والدينية. وقد انعكس ذلك في عدد من المبادرات والمؤسسات المتخصصة، مثل إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، وفي تبني السياسة الوطنية للغة العربية، التي تستهدف تعزيز حضور العربية في التعليم، والإعلام، والبحث العلمي، والتقنية، والفضاءات

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الرقمية. وتعكس هذه الجهود تحولًا في السياسة اللغوية من التركيز على حماية العربية إلى توسيع وظائفها وتعزيز قدرتها على مواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي والتحول الرقمي.

وفي المقابل، تكشف الممارسات اللغوية اليومية في الرياض عن مشهد أكثر تنوعًا؛ إذ تواصل الإنجليزية أداء وظائف مهمة في قطاعات الأعمال، والاستثمار، والتعليم العالي، والتواصل الدولي، بينما تحتفظ اللهجات المحلية بأدوارها في التفاعل الاجتماعي والتعبير عن الانتماء الثقافي، في حين تستمر لغات الجاليات في أداء وظائفها داخل شبكاتها الاجتماعية الخاصة. ويشير هذا الواقع إلى وجود توزيع وظيفي للغات (Functional Distribution)، بحيث لا تقوم اللغات المختلفة بأدوار متنافسة بالضرورة، وإنما تؤدي وظائف متكاملة تتباين باختلاف السياقات الاجتماعية والمؤسسية. ومن منظور التنوع الفائق، لا تتمثل مهمة السياسة اللغوية في القضاء على التعدد اللغوي أو فرض نمط لغوي واحد، بل في إدارة هذا التنوع على نحو يحقق التوازن بين المحافظة على العربية بوصفها لغة الهوية الوطنية والثقافة المشتركة، والاستفادة من اللغات العالمية بوصفها موارد للتواصل الاقتصادي والمعرفي، مع احترام التنوع اللهجي والثقافي الذي يميز المجتمع السعودي. وبهذا المعنى، تصبح السياسة اللغوية أداة لتنظيم العلاقة بين الموارد اللغوية المختلفة، لا لإقصاء بعضها لمصلحة بعضها الآخر.

وأخيرا، تكشف القراءة التشخيصية للواقع اللغوي في مدينة الرياض أن المدينة تمثل نموذجًا واضحًا للتحولات التي تصفها أدبيات السياسة اللغوية المعاصرة؛ فالتنوع اللغوي فيها لا يقتصر على تعدد اللغات واللهجات، وإنما يعكس شبكة معقدة من العلاقات التي تتداخل فيها الهجرة، والاقتصاد، والتعليم، والتحول الرقمي، والهوية. كما تُظهر هذه القراءة أن اللغات واللهجات لا تؤدي وظائف متساوية، وإنما تختلف قيمتها الاجتماعية والاقتصادية باختلاف السياقات التي تُستخدم فيها، وأن الهويات اللغوية لم تعد كيانات ثابتة، بل أصبحت نتاجًا لتفاعلات مستمرة بين الانتماء المحلي، ومتطلبات الحياة الحضرية، والتحولات العالمية.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولا يُقصد من هذه التوطئة تقديم تفسير شامل للواقع اللغوي في مدينة الرياض، بقدر ما تهدف إلى بناء السياق الاجتماعي الذي تكتسب فيه قضايا السياسة اللغوية أهميتها. فمن خلال هذا التشخيص يتضح أن توزيع المكانة بين اللغات، وتحديد وظائفها، وإدارة العلاقة بينها، لا يتم بصورة عفوية، وإنما يرتبط بمنظومة من السياسات، والمؤسسات، والممارسات الاجتماعية، والإيديولوجيات اللغوية التي تسهم في تشكيل الواقع اللغوي وإعادة إنتاجه. وتكشف هذه القراءة التشخيصية أن التحولات اللغوية التي تشهدها مدينة الرياض لا يمكن تفسيرها بوصفها نتائج تلقائية للهجرة، أو التحضر، أو التطور التقني، وإنما بوصفها جزءًا من منظومة تتفاعل فيها السياسات اللغوية، والمؤسسات، والممارسات الاجتماعية، والإيديولوجيات اللغوية في إعادة تشكيل المكانة الاجتماعية للغات ووظائفها. ومن ثم، فإن الانتقال إلى دراسة مفهوم السياسة اللغوية وتطوره ومكوناته لا يمثل انتقالًا من موضوع إلى آخر، وإنما انتقالًا من وصف الواقع إلى الإطار المفاهيمي القادر على تفسيره وتحليله، وهو ما يشكل الأساس النظري للمحاور اللاحقة في هذا المبحث.

المحور الأول: مفهوم السياسة اللغوية ونشأته

أولًا: التحديد المفاهيمي

يُعد مفهوم السياسة اللغوية من المفاهيم المركزية في اللسانيات الاجتماعية، إلا أنه من أكثرها تعددًا في التعريفات، نظرًا لتطور الحقل نفسه وتعدد المقاربات التي تناولته. ويعود هذا التعدد إلى اختلاف المنطلقات النظرية للباحثين؛ فبينما ركزت بعض التعريفات على القرارات الرسمية التي تتخذها الدول لتنظيم استخدام اللغات، اتجهت تعريفات أخرى إلى توسيع المفهوم ليشمل الممارسات اللغوية اليومية، والإيديولوجيات اللغوية، والعوامل الاجتماعية التي تؤثر في مكانة اللغات ووظائفها داخل المجتمع.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وفي هذا الإطار، يرى سبولسكي (Spolsky, 2004) أن السياسة اللغوية لا تقتصر على التشريعات أو اللوائح الرسمية، وإنما تتكون من ثلاثة عناصر مترابطة هي: الممارسات اللغوية الفعلية، والمعتقدات أو الإيديولوجيات اللغوية، والإدارة أو التدخلات الرسمية المتعلقة باللغة. ويبرز هذا التصور أن السياسة اللغوية لا تُختزل فيما تقرره الدولة، وإنما تتشكل أيضًا من خلال ما يمارسه الأفراد والجماعات في حياتهم اليومية، وما يحملونه من تصورات وقيم تجاه اللغات المختلفة. ومن زاوية أخرى، يربط كوبر (Cooper, 1989) السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، ويرى أن الغاية الأساسية من التخطيط تتمثل في التأثير في السلوك اللغوي للأفراد، سواء من خلال قرارات تتعلق باستخدام اللغة، أو تعليمها، أو تطويرها، أو المحافظة عليها. ويقود هذا التصور إلى التمييز بين السياسة اللغوية بوصفها الإطار الفكري والإستراتيجي الذي يحدد الأهداف العامة، والتخطيط اللغوي بوصفه الجانب التنفيذي الذي يحول تلك الأهداف إلى برامج وإجراءات عملية.

أما كابلان وبالداوف (Kaplan & Baldauf, 1997, p. xi)، فيقدمان تصورًا أكثر شمولًا، إذ ينظران إلى السياسة اللغوية بوصفها منظومة من الأفكار، والقوانين، والضوابط، والممارسات المقصودة التي تنظم استخدام اللغات داخل المجتمع والمؤسسات، وتستهدف إحداث تغيير لغوي مخطط له أو المحافظة على الأوضاع اللغوية القائمة. ويؤكد هذا التعريف أن السياسة اللغوية قد تكون صريحة من خلال التشريعات الرسمية، أو ضمنية تتجسد في السياسات التعليمية والإدارية والممارسات المؤسسية.

وتكشف المقارنة بين هذه التعريفات أن اختلافها لا يعكس تناقضًا بقدر ما يعكس تطورًا في فهم السياسة اللغوية نفسها؛ إذ انتقل الاهتمام من التركيز على القرارات الرسمية إلى النظر إليها بوصفها منظومة تتداخل فيها الدولة، والمؤسسات، والأفراد، والممارسات الاجتماعية، والإيديولوجيات اللغوية. وبهذا المعنى، لم تعد السياسة اللغوية تُفهم باعتبارها أداة لتنظيم استخدام اللغات فحسب، بل إطارًا لتفسير العلاقة بين اللغة والمجتمع، وتحليل الكيفية التي تتوزع بها المكانة والوظائف بين اللغات داخل المجال العام.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كما تؤدي السياسة اللغوية دورًا مهمًا في بناء الهوية الوطنية، وإدارة التعدد اللغوي، وتحقيق قدر من العدالة اللغوية بما يتوافق مع الخصائص الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع. وانطلاقًا من ذلك، يتبنى هذا المبحث مفهوم السياسة اللغوية بوصفها منظومة متكاملة من السياسات، والممارسات، والإيديولوجيات اللغوية، التي تنظم العلاقة بين اللغة والمجتمع، وتحدد مكانة اللغات ووظائفها، وتؤثر في تشكيل الهويات الفردية والجماعية، سواء من خلال التدخلات الرسمية أو عبر الممارسات الاجتماعية اليومية. ويتيح هذا التصور الجمع بين البعدين المؤسسي والاجتماعي للسياسة اللغوية، وهو ما ينسجم مع الاتجاهات الحديثة التي تنظر إليها بوصفها عملية دينامية تتشكل باستمرار داخل المجتمع، ولا تقتصر على ما تصدره الدولة من تشريعات أو قرارات.

ثانيًا: تطور حقل السياسة اللغوية

ارتبط ظهور السياسة اللغوية بوصفها حقلًا معرفيًا مستقلًا بالتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها العالم خلال القرن العشرين، ولا سيما مع نشوء الدول القومية الحديثة، واتساع أنظمة التعليم، وتزايد الحاجة إلى إدارة التنوع اللغوي في المجتمعات متعددة اللغات. ففي المرحلة الأولى من تطور هذا الحقل انصب الاهتمام على التخطيط اللغوي بوصفه أداة عملية لتنظيم استخدام اللغة وتقنينها، خاصة في الدول حديثة الاستقلال التي واجهت تحديات تتعلق باختيار اللغات الرسمية، وتوحيد لغة التعليم، وبناء الهوية الوطنية.

وفي هذا السياق، أسهم فيشمان (Fishman, 1972) في ترسيخ العلاقة بين التخطيط اللغوي والهوية القومية، مبينًا أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل، وإنما تمثل أحد المرتكزات الأساسية لاستمرار الجماعات اللغوية والمحافظة على هويتها الثقافية. وفي الاتجاه نفسه، وسع كابلان وبالداوف (Kaplan & Baldauf, 1997, p. xi) مفهوم السياسة اللغوية ليشمل منظومة الأفكار، والقوانين، والممارسات التي تنظم استعمال اللغات داخل المجتمع، سواء استهدفت إحداث تغيير لغوي مخطط له أو المحافظة على الوضع اللغوي القائم.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ومـع تطـور اللسـانيات الاجتماعيـة منـذ ثمانينيـات القـرن العشـرين، شـهد الحقـل تحـولًا نوعيًـا؛ إذ لـم يعـد الاهتمـام منصبًـا علـى تخطيـط اللغـة وتقنينهـا فحسـب، بـل امتـد إلى دراسـة العلاقـة بين اللغـة والسـلطة، والإيديولوجيـات اللغويـة، والعدالـة اللغويـة، وتحليـل الممارسـات اللغويـة في سـياقاتها الاجتماعيـة والثقافيـة. وفي هـذا الإطـار، يـبين ريسـنتو (Ri-cento, 2006) أن السياسـة اللغويـة انتقلـت مـن المقاربـة المعياريـة التي انشـغلت بمـا ينبغـي أن تكـون عليـه اللغـة إلى مقاربـة وصفيـة نقديـة تسـعى إلى تفـسير كيـف ولمـاذا تُسـتخدم اللغـات داخـل المجتمـع، ومـا الـذي يجعـل بعـض اللغـات أو الأنمـاط اللغويـة تحظـى بمكانـة أعلـى مـن غيرهـا.

ويكشـف هـذا المسـار التـاريخي أن تطـور السياسـة اللغويـة ارتبـط بتطـور النظـرة إلى اللغـة نفسـها؛ فكلمـا اتسـع فهـم اللغـة بوصفهـا ظاهـرة اجتماعيـة وثقافيـة وسياسـية، اتسـع تبعًـا لذلـك مفهـوم السياسـة اللغويـة ومجـالات دراسـتها. ولذلـك، لـم يعـد هـذا الحقـل يقتصـر على دراسـة التخطيـط اللغـوي أو التشـريعات الرسـمية، وإنمـا أصبـح إطـارًا تحليليًـا يفسـر العلاقـة بين اللغـة والهويـة، والسـلطة، والتنميـة، والعدالـة الاجتماعيـة، ويكشـف الكيفيـة التي تُعـاد بهـا صياغـة الواقـع اللغـوي مـن خلال التفاعـل بين المؤسسـات والممارسـات اليوميـة. وبذلـك، تطـور مفهـوم السياسـة اللغويـة مـن كونـه مجـالًا يركـز علـى إدارة اللغـة وتخطيطهـا، إلى حقـل متعـدد التخصصـات يـدرس اللغـة بوصفهـا ظاهـرة اجتماعيـة وسياسـية وثقافيـة، تتقاطـع فيهـا قضايـا الهويـة، والسـلطة، والتنميـة، والعدالـة اللغويـة. ويـشكل هـذا التحـول الأسـاس النظـري الـذي تنطلـق منـه الدراسـة في المحـاور اللاحقـة، حيـث يجـري تحليـل السياسـة اللغويـة لا بوصفهـا مجموعـة مـن القـرارات الإداريـة، وإنمـا باعتبارهـا منظومـة اجتماعيـة تتفاعـل فيهـا المؤسـسات، والممارسـات، والإيديولوجيـات اللغويـة في تشـكيل الواقـع اللغـوي وإعـادة إنتاجـه.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المحور الثاني: الإطار النظري للسياسة اللغوية

أولًا: السياسة اللغوية بوصفها حقلًا متعدد التخصصات

يصعب تناول السياسة اللغوية من منظور تخصص علمي واحد؛ لأنها تتجاوز دراسة اللغة في ذاتها إلى تحليل العلاقات التي تربطها بالمجتمع، والدولة، والثقافة، والهوية، والسلطة. ولهذا تطورت السياسة اللغوية بوصفها حقلًا معرفيًا متعدد التخصصات، يستفيد من مناهج اللسانيات الاجتماعية، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والأنثروبولوجيا الثقافية، ودراسات التخطيط اللغوي، بما يتيح فهمًا أكثر شمولًا للعوامل التي تشكل الواقع اللغوي وتحدد وظائف اللغات داخل المجتمع.

ويمثل علم اللغة الاجتماعي الأساس الذي انطلقت منه دراسات السياسة اللغوية الحديثة، بعد أن نقل الاهتمام من دراسة اللغة بوصفها نظامًا مجردًا إلى تحليلها باعتبارها ممارسة اجتماعية تتأثر بعوامل الهوية، والانتماء، والطبقة الاجتماعية، والسياق الثقافي (Fishman, 1972). وقد مهد هذا التحول لفهم السياسات اللغوية بوصفها جزءًا من البنية الاجتماعية، وليس مجرد استجابة لمتطلبات لغوية أو تعليمية. ومن جهة أخرى، يضيف علم الاجتماع بعدًا تفسيريًا مهمًا من خلال تحليل العلاقة بين اللغة والسلطة. فبورديو (Bourdieu, 1991) ينظر إلى اللغة بوصفها شكلًا من أشكال رأس المال الرمزي، تتحدد قيمته داخل ما يسميه السوق اللغوية، حيث تختلف المكانة الاجتماعية للغات والأنماط اللغوية تبعًا لموقعها في البنية الاجتماعية. ومن هذا المنظور، لا تقتصر السياسة اللغوية على تنظيم استخدام اللغة، بل تسهم أيضًا في إعادة توزيع الفرص والموارد والمكانة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.

كما تقدم العلوم السياسية إطارًا لفهم السياسة اللغوية بوصفها جزءًا من السياسات العامة للدولة، إذ تتجلى في القرارات المتعلقة باختيار اللغات الرسمية، وتنظيم لغة التعليم، وإدارة التعدد اللغوي، وهي قرارات تعكس في كثير من الأحيان أولويات الدولة ورؤيتها للهوية الوطنية والتنمية وإدارة التنوع الثقافي (Ricento, 2006).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وتكشـف الأنثروبولوجيـا الثقافيـة جانبًـا آخـر لا يقـل أهميـة، يتمثـل في دراسـة اللغـة بوصفها ممارسـة ثقافيـة ورمزًا للانتماء الجماعي، بما تحمله من قيم ومعانٍ تتجاوز بعدها الوظيفي. ومن هذا المنطلق، تُفهم السياسة اللغوية بوصفها عملية تؤثر في إنتاج المعاني الثقافيـة وإعـادة تشـكيل الهويـات الاجتماعيـة، وليـس مجـرد تنظيـم لاسـتخدام اللغـات (Schieffelin & Woolard, 1994). أمـا دراسـات التخطيـط اللغـوي، فقـد أسـهمت في تطويـر البعد التطبيقي لهذا الحقل، من خلال تحليل الآليات التي تُدار بها اللغات داخل المجتمع، والتمييز بين تخطيط المكانة اللغوية، والتخطيط البنيوي، وتخطيط الاكتساب، وهي أبعاد متكاملة تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وتعليمية وتنموية (Cooper, 1989).

وتكشف هذه المقاربات، على اختلاف منطلقاتها، أن تعدد التخصصات التي تستند إليها السياسة اللغوية لا يمثل تداخلًا عارضًا بين العلوم، بل يعكس طبيعة الظاهرة اللغوية نفسها؛ فاللغة لا تعمل بمعزل عن المجتمع أو الثقافة أو السلطة، وإنما تتشكل داخل شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والمؤسسية. ومن ثم، فإن السياسة اللغوية لا يمكن فهمها بوصفها قضية لسانية خالصة، ولا بوصفها سياسة عامة فحسب، بل باعتبارها مجالًا تحليليًا تتكامل فيه المقاربات المختلفة لفهم الكيفية التي يُعاد بها تنظيم الواقع اللغوي وإنتاجه داخل المجتمع.

ثانيًا: مستويات السياسة اللغوية

لا تُمارس السياسة اللغوية في مستوى واحد، وإنما تتشكل من خلال تفاعل مجموعة من المستويات التي تمتد من الدولة إلى المؤسسات، ثم إلى الممارسات اليومية للأفراد. ولذلك، فإن فهم السياسة اللغوية يقتضي تجاوز الاقتصار على النصوص النظامية، إلى تحليل الكيفية التي تُترجم بها تلك السياسات داخل المؤسسات، ثم الكيفية التي يتفاعل بها المجتمع معها قبولًا أو تعديلًا أو مقاومة.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ويمثل المستوى الكلي (Macro Level) الإطار الرسمي الذي تصوغ من خلاله الدولة توجهاتها اللغوية، ويشمل التشريعات، والسياسات التعليمية، وتحديد اللغات الرسمية، وتنظيم استخدامها في الإدارة، والإعلام، والقضاء، وغيرها من مؤسسات الدولة. ويعكس هذا المستوى الرؤية العامة للدولة تجاه اللغة والهوية وإدارة التنوع اللغوي (Kaplan & Baldauf, 1997). أما المستوى المؤسسي (Meso Level)، فيمثل الحلقة التي تنتقل عبرها السياسة اللغوية من النصوص الرسمية إلى التطبيق العملي. فالمدارس، والجامعات، والمؤسسات الإعلامية، والجهات الحكومية، لا تكتفي بتنفيذ السياسات اللغوية، بل تعيد تفسيرها وتكييفها وفق متطلبات السياق التنظيمي والاجتماعي، الأمر الذي يجعلها فاعلًا أساسيًا في تشكيل الواقع اللغوي (Liddicoat, 2020). ويتمثل المستوى الجزئي (Micro Level) في الممارسات اللغوية اليومية للأفراد والجماعات، مثل اختيار اللغة في التفاعل اليومي، والتبديل اللغوي، والاتجاهات تجاه اللغات المختلفة، والإستراتيجيات التواصلية داخل البيئات متعددة اللغات (Liddicoat, 2014). وفي هذا المستوى تتجسد السياسة اللغوية في صورتها الحية؛ إذ قد تتبنى الجماعات السياسات الرسمية، أو تعيد تفسيرها، أو تقاومها من خلال ممارساتها اللغوية اليومية.

ولا تعمل هذه المستويات بصورة مستقلة، بل تتفاعل باستمرار في تشكيل السياسة اللغوية ونتائجها. فقد تنجح السياسات الرسمية عندما تجد مؤسسات قادرة على تنفيذها وتحظى بقبول اجتماعي، وقد تواجه في المقابل صعوبات إذا اتسعت الفجوة بين التوجهات الرسمية والممارسات الفعلية داخل المجتمع. ولهذا يؤكد سبولسكي (Spolsky, 2004) أن السياسة اللغوية لا يمكن فهمها من خلال التشريعات وحدها، وإنما من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين السياسات، والمؤسسات، والممارسات الاجتماعية. ويُظهر هذا التقسيم أن مستويات السياسة اللغوية لا تمثل درجات منفصلة، بل حلقات متصلة تتبادل التأثير بصورة مستمرة؛ فالتشريعات الرسمية لا تكتسب فاعليتها إلا عبر المؤسسات التي تطبقها، كما أن هذه المؤسسات تتأثر بدورها بالممارسات اللغوية السائدة داخل المجتمع. وفي المقابل،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

قـد تسـهم الممارسـات الاجتماعيـة نفسـها في تعديـل السياسـات أو إعـادة تفسيرهـا، الأمـر الـذي يجعـل السياسـة اللغويـة عمليـة ديناميـة تتـشكل مـن التفاعـل المتبـادل بين المسـتويات المختلفـة، لا مـن التدخـل الـرسمي وحـده.

وانطلاقًا مـن ذلـك، فـإن تحليـل السياسـة اللغويـة يقـتضي النظـر إليها بوصفها عمليـة اجتماعيـة متعـددة المسـتويات، تتشـارك الدولـة، والمؤسسـات، والأفـراد في إنتاجها وإعـادة تشـكيلها بصـورة مسـتمرة. ويتيـح هـذا المنظـور تفـسير اخـتلاف نتـائج السياسـات اللغويـة بين المجتمعـات، حتى عندمـا تتشـابه النصـوص الرسـمية أو الأهـداف المعلنـة، لأن فاعليـة السياسـة اللغويـة تتوقـف في النهايـة علـى طبيعـة التفاعـل بين هـذه المسـتويات المختلفـة.

المحور الثالث: المكونات التنفيذية للسياسة اللغوية

لا تقتصـر السياسـة اللغويـة علـى صياغـة المبـادئ العامـة أو إصـدار القـرارات الرسـمية، وإنمـا تتحـول إلى واقـع اجتماعـي مـن خلال مجموعـة مـن المكونـات التنفيذيـة التي تنظـم مكانـة اللغـات، وتطـور بنيتهـا، وتضمـن انتقالهـا واسـتمرارها داخـل المجتمـع. ولذلـك، فـإن نجـاح أي سياسـة لغويـة لا يقـاس بمجـرد وضـوح أهدافهـا، وإنمـا بقدرتهـا علـى تحقيـق التكامـل بين هـذه المكونـات في التطبيـق العملـي.

وقـد اسـتقرت الأدبيـات الرئيسـة في التخطيـط والسياسـة اللغويـة، منـذ أعمـال هاوغـن (Haugen, 1966) وكوبـر (Cooper, 1989)، علـى التمييـز بين ثلاثـة مكونـات مترابطـة هـي: تخطيـط الوضـع (Status Planning)، وتخطيـط المتن (Corpus Planning)، وتخطيـط الاكتسـاب (Acquisition Planning). ويُعـد هـذا التمـييز تمـييزًا تحليليًـا أكثر منـه عمليًـا؛ إذ تبـدأ السياسـة اللغويـة عـادة بتحديـد المكانـة الاجتماعيـة والمؤسسـية للغـة، ثـم العمـل علـى تطويـر بنيتهـا لتسـتجيب للمتـغيرات العلميـة والمعرفيـة، وأخيرًا ضمـان انتقالهـا إلى الأجيـال الجديـدة عبر التعليـم والمؤسسـات الاجتماعيـة. ومـن ثـم، فـإن هـذه المكونـات لا تعمـل بصورة منفصلـة، وإنمـا تمثـل دورة متكاملـة لإدارة الواقـع اللغـوي وتوجيـه تطـوره.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولا ينبغي فهم هذا التقسيم على أنه تقسيم زمني أو مؤسسي صارم، بل بوصفه إطارًا تحليليًا يساعد على تفسير الأبعاد المختلفة للسياسة اللغوية. ففي الواقع العملي تتداخل هذه المكونات وتتفاعل باستمرار؛ إذ قد يؤدي تعديل مكانة لغة معينة إلى استحداث حاجات جديدة في تطويرها، كما قد يفرض تطويرها إعادة النظر في سياسات تعليمها واكتسابها. ومن ثم، فإن قيمة هذا التقسيم لا تكمن في الفصل بين عناصر السياسة اللغوية، وإنما في توضيح أدوارها المتكاملة داخل عملية واحدة.

أولًا: تخطيط الوضع (Status Planning)

يعنى تخطيط الوضع بتحديد المكانة الاجتماعية والرسمية للغات، وتنظيم وظائفها داخل المجتمع، من خلال الإجابة عن سؤال جوهري هو: أي اللغات ينبغي أن تُستخدم، وفي أي المجالات، ولأي غايات؟ ولذلك يُعد هذا المكون الحلقة الأولى في السياسة اللغوية، لأنه يحدد الإطار الذي تمارس في ظله اللغات أدوارها داخل الدولة والمجتمع.

ويتجسد تخطيط الوضع في القرارات المتعلقة باعتماد اللغات الرسمية، وتنظيم استخدامها في التعليم والإدارة والقضاء والإعلام، والاعتراف باللغات الوطنية أو المحلية، أو تحديد موقع اللغات الأجنبية داخل المؤسسات المختلفة. ولا تقتصر هذه القرارات على تنظيم التواصل، بل تؤدي دورًا مباشرًا في إعادة توزيع المكانة الاجتماعية والرمزية بين اللغات، بما يجعلها وثيقة الصلة بقضايا الهوية والانتماء وإدارة التنوع اللغوي (Baldauf & Kaplan, 1997). ومن هذا المنطلق، يشير فيشمان (Fishman, 1972) إلى أن اختيار لغة معينة لغةً رسمية أو تعليمية يسهم في تعزيز مكانتها الاجتماعية والثقافية، في حين قد يؤدي استبعاد لغات أخرى إلى تقلص وظائفها وتراجع حضورها في المجال العام. ويتقاطع هذا التصور مع تحليل بورديو (Bourdieu, 1991)، الذي يرى أن الاعتراف بلغة معيارية بوصفها اللغة الشرعية لا يمثل مجرد قرار لغوي، بل يعد صورة من صور السلطة الرمزية التي تعيد توزيع رأس المال اللغوي بين الجماعات المختلفة، بما يمنح بعض الأنماط اللغوية شرعية أوسع من غيرها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

غيرأن هـذه العلاقـة بين تخطيـط الوضـع والسـلطة تأخـذ في السـياق العـربي طابعًـا أكثر تعقيـدًا. فالعربيـة الفـصحى لا تسـتمد مشـروعيتها مـن كونهـا لهجـة جماعـة مهيمنـة، كمـا هـو الحال في عـدد مـن اللغـات المعياريـة الأوروبيـة، وإنمـا مـن مكانتهـا الدينيـة والثقافيـة والتاريخيـة بوصفهـا لغـة مشتركـة للعالـم العـربي والإسلامي، وهـو مـا يجعـل شـرعيتها تقـوم علـى أسـس حضاريـة تتجـاوز الانتمـاءات الإقليميـة (Abd-El-Jawad, 1987؛ Ibrahim, 1986؛ Suleiman, 2003). ومـع ذلـك، لا يخـرج تخطيـط الوضـع في العالـم العـربي عـن دائـرة التحليـل اللسـاني الاجتماعـي، إذ تظـل هنـاك فـروق في الوظائـف التي تؤديهـا العربيـة واللغـات الأجنبيـة داخـل مؤسسـات التعليـم والاقتصـاد والإدارة.

وفي المملكـة العربيـة السـعودية، يتجلـى تخطيـط الوضـع في التأكيـد علـى مركزيـة العربيـة بوصفهـا اللغـة الرسـمية للدولـة ولغـة الهويـة الوطنيـة والثقافيـة، مـع تنظيـم اسـتخدامها في المـراسلات الرسـمية، والعقـود، والوثائـق، واللافتـات، وغيرهـا مـن المجـالات العامـة، إلى جانـب مبـادرات مؤسسـية تهـدف إلى تعزيـز حضورهـا في مختلـف القطاعـات (الصالـح، ٢٠٢٥، ص. ٥٥). وفي الوقـت نفسـه، تـؤدي الإنجليزيـة وظائـف متخصصـة في بعـض مجـالات الاقتصـاد، والتعليـم العـالي، والتقنيـة، بمـا يعكـس توزيعًـا وظيفيًـا للغـات أكثرمـن كونـه علاقـة تنافـس أو إحلال.

ويـشيرذلـك إلى أن تخطيـط الوضـع يمثـل البعـد الأكثراتصـالًا بالخيـارات السياسـية والثقافيـة للدولـة؛ لأنـه يحـدد الإطـار الـذي تتـوزع داخلـه الأدوار اللغويـة، ويؤثـر في طبيعـة العلاقـة بين الهويـة الوطنيـة، والتنـوع اللغـوي، ومتطلبـات التنميـة. ولذلـك فـإن أثـره يتجـاوز المجـال اللغـوي ليطـال بنيـة المجتمـع نفسـها، مـن خلال إعـادة تشـكيل المكانـة الرمزيـة والوظيفيـة للغـات المختلفـة.

ثانيًا: تخطيط المتن (Corpus Planning)

إذا كان تخطيـط الوضـع يحـدد مكانـة اللغـة ووظائفهـا داخـل المجتمـع، فـإن تخطيـط المتن يـعنى بتطويـر اللغـة نفسـها، بمـا يمكّنهـا مـن أداء تلـك الوظائـف بكفـاءة. فنجـاح السياسـة

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

اللغوية لا يتوقف على الاعتراف الرسمي باللغة أو توسيع مجالات استخدامها، وإنما يتطلب أيضًا أن تمتلك هذه اللغة أدوات لغوية ومعرفية تؤهلها لمواكبة التطورات العلمية والتقنية والثقافية. ومن هنا يجيب تخطيط المتن عن سؤال جوهري هو: كيف يمكن تطوير اللغة لتستجيب لمتطلبات المجتمع المتغيرة؟

وينصرف هذا النوع من التخطيط إلى البنية الداخلية للغة، ويشمل الجهود الرامية إلى تقنينها، وتوحيد معاييرها، وتحديث معجمها، وتطوير مصطلحاتها، وإصلاح أنظمة الكتابة، وإعداد القواميس والمعاجم، بما يضمن قدرتها على أداء وظائفها في التعليم، والإدارة، والبحث العلمي، والتقنية، وسائر مجالات الحياة الحديثة. وقد بيّن هاوغن (Haugen, 1966) أن تخطيط المتن يمر بعدد من العمليات المتكاملة، أبرزها التقعيد (Codi-fication)، والتحديث (Modernization)، والتوسيع الوظيفي (Elaboration)، وهي عمليات تستهدف جعل اللغة أكثر استقرارًا ومرونة وقدرة على استيعاب التطورات المتسارعة. ولا تقتصر أهمية تخطيط المتن على الجوانب الفنية المتعلقة باللغة، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة السياسة اللغوية على تحقيق أهدافها. فالاعتراف بلغة معينة لغةً رسمية أو وطنية لا يكفي وحده إذا ظلت عاجزة عن استيعاب المعرفة الحديثة أو إنتاج المصطلحات العلمية أو تلبية احتياجات مؤسسات التعليم والإدارة. ولذلك يؤكد كوبر (Cooper, 1989) أن نجاح السياسة اللغوية يعتمد بقدر كبير على قدرة اللغة على التطور المستمر، بما يجعلها قادرة على التكيف مع التحولات العلمية والتقنية والاجتماعية.

وتبرز أهمية تخطيط المتن بصورة خاصة في السياق العربي، حيث ارتبطت جهود تطوير العربية بالسعي إلى تمكينها من أداء وظائفها في مجالات العلوم والتقنية والإنتاج المعرفي، من خلال أعمال مجامع اللغة العربية ومؤسسات التعريب التي عملت على إعداد المعاجم المتخصصة، وتوحيد المصطلحات، وتعريب المفاهيم الحديثة. ومع ذلك، ما تزال هذه الجهود تواجه تحديات تتعلق بتعدد المرجعيات الاصطلاحية، وضعف التنسيق المؤسسي، وبطء تداول كثير من المصطلحات المقترحة داخل المؤسسات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

التعليمية والإعلامية، الأمر الذي يحد من فاعلية التخطيط اللغوي في بعض المجالات (القاسمي، ١٩٩٠؛ حجازي، ٢٠٠٣؛ المسدي، ٢٠١٢). كما يثير تخطيط المتن في العالم العربي نقاشًا متجددًا حول العلاقة بين العربية الفصحى واللهجات المحكية، ولا سيما فيما يتعلق بسبل تطوير العربية المعيارية وتيسيرها بما يضمن المحافظة على وحدتها ووظيفتها الحضارية، مع تعزيز قدرتها على التواصل مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية المعاصرة. ولا يقتصر هذا النقاش على الجانب اللغوي، بل يرتبط أيضًا بتصورات المجتمع حول الهوية، والتحديث، ودور اللغة في التنمية (العاني، ٢٠٠١؛ البهنساوي، ٢٠١٢).

ويكشف تخطيط المتن، في ضوء ذلك، أن السياسة اللغوية لا تُعنى فقط بتنظيم استخدام اللغة، وإنما بتطوير قدراتها التعبيرية والمعرفية بما يجعلها قادرة على الاستمرار في أداء وظائفها داخل مجتمع سريع التغير. ومن ثم، فإن تخطيط المتن يمثل الجسر الذي يربط المكانة القانونية للغة بقدرتها الفعلية على أداء وظائفها؛ فاللغة التي لا تتطور معجمًا ومصطلحًا وأدواتٍ تعبيريةً قد تحتفظ بمكانتها الرمزية، لكنها تفقد تدريجيًا قدرتها على المنافسة في مجالات المعرفة والإنتاج العلمي، وهو ما يبرز أهمية النظر إلى تطوير اللغة باعتباره استثمارًا في رأس المال المعرفي للمجتمع، لا مجرد نشاط لغوي تقني.

ثالثًا: تخطيط الاكتساب (Acquisition Planning)

إذا كان تخطيط الوضع يحدد مكانة اللغة، وتخطيط المتن يطور بنيتها، فإن تخطيط الاكتساب يضمن استمرارها وانتقالها بين الأجيال. ولهذا يمثل التعليم الحلقة التي تكتمل بها السياسة اللغوية؛ إذ لا تحقق اللغة حضورها الاجتماعي بمجرد الاعتراف الرسمي بها أو تطوير أدواتها، وإنما من خلال اكتسابها الفعلي داخل المؤسسات التعليمية والاجتماعية. ويهتم تخطيط الاكتساب بالسياسات والبرامج التي تنظم تعلم اللغات وتعليمها، سواء تعلق الأمر باللغة الأم، أو اللغات الثانية، أو اللغات الأجنبية، ويشمل ذلك تحديد لغة التدريس، وتصميم المناهج، وإعداد المعلمين، وبناء البرامج التعليمية التي تكفل تنمية

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الكفاية اللغوية لدى المتعلمين. ومن ثم، يجيب هذا المكون عن سؤال رئيس هو: كيف يمكن ضمان انتقال اللغة واكتسابها بصورة فعالة داخل المجتمع؟

ويؤكد سبولسكي (Spolsky, 2004) أن المؤسسات التعليمية تمثل المجال الأكثر تأثيرًا في تنفيذ السياسة اللغوية، لأنها تحدد اللغات التي تُدرَّس، واللغات التي تُستخدم وسيلةً للتعليم، ومن ثم تؤثر بصورة مباشرة في توزيع الفرص التعليمية والاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع. ولذلك لا يعد التعليم مجرد وسيلة لنقل المعرفة، بل يمثل أحد أهم الأدوات التي تعيد من خلالها الدولة والمجتمع إنتاج الواقع اللغوي وترسيخ قيمه واتجاهاته. ولا يقتصر تخطيط الاكتساب على تعليم اللغة الوطنية، بل يشمل كذلك سياسات تعليم اللغات الأجنبية، وبرامج إحياء اللغات المهددة، وتعليم اللغات الثانية، بما يعكس الأهداف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة. ولهذا تتجاوز قرارات تعليم اللغات بعدها التربوي، لتصبح جزءًا من السياسة اللغوية بمفهومها الواسع، لما يترتب عليها من آثار في تشكيل الهوية، وتوزيع الفرص، وتعزيز الانفتاح على العالم.

وفي السياق العربي، يبرز تخطيط الاكتساب في النقاش الدائر حول التوازن بين تعزيز تعليم العربية، والتوسع في تعليم اللغات الأجنبية، ولا سيما الإنجليزية، استجابة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي وسوق العمل والتواصل العلمي الدولي. كما تبرز إشكالية أخرى تتعلق بالفجوة بين العربية المعيارية المستخدمة في التعليم، والأنماط اللغوية المتداولة في الحياة اليومية، وما يترتب على ذلك من آثار في مستوى الكفاية اللغوية لدى المتعلمين وفاعلية تعليم العربية (غانم، ٢٠١٠؛ الطائي، ٢٠١٥؛ العاني، ٢٠٠١). وفي المملكة العربية السعودية، يكتسب تخطيط الاكتساب أهمية متزايدة في ظل المبادرات الرامية إلى تطوير تعليم اللغة العربية، وتحسين تعليم الإنجليزية، والارتقاء بجودة المناهج والبرامج اللغوية بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويعكس ذلك توجهًا نحو بناء كفايات لغوية متعددة تمكن المتعلم من المحافظة على هويته اللغوية، وفي الوقت نفسه التفاعل مع متطلبات الاقتصاد العالمي ومجتمع المعرفة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ويكشف تخطيط الاكتساب، في ضوء ذلك، أن المدرسة والمؤسسات التعليمية ليست مجرد أماكن لتعليم اللغة، بل هي فضاءات تتشكل فيها الهوية اللغوية، وتُعاد من خلالها إنتاج السياسة اللغوية في صورتها العملية. وتؤكد هذه العلاقة أن المدرسة ليست وسيطًا لنقل اللغة فحسب، بل مؤسسة اجتماعية تعيد إنتاج السياسة اللغوية عمليًا، من خلال ما تغرسه من كفايات لغوية، وما ترسخه من اتجاهات وقيم مرتبطة باللغة. ولذلك فإن نجاح السياسة اللغوية يقاس في نهاية المطاف بمدى قدرتها على التحول من نصوص رسمية إلى ممارسات لغوية مستقرة داخل النظام التعليمي والمجتمع.

تكامل المكونات التنفيذية للسياسة اللغوية

على الرغم من التمييز التحليلي بين تخطيط الوضع، وتخطيط المتن، وتخطيط الاكتساب، فإن هذه المكونات لا تعمل بصورة مستقلة، بل تمثل منظومة مترابطة تتكامل فيها الأبعاد القانونية، واللغوية، والتربوية، والاجتماعية. فإقرار مكانة لغة معينة داخل المجتمع يفقد كثيرًا من فاعليته إذا لم يصاحبه تطوير مستمر لبنيتها، كما أن تطوير اللغة يظل محدود الأثر ما لم يُترجم إلى سياسات تعليمية تضمن اكتسابها واستمرار استخدامها عبر الأجيال. ولهذا يشير كابلان وبالداوف (Baldauf & Kaplan, 1997) إلى أن كثيرًا من السياسات اللغوية تتعثر عندما يقتصر الاهتمام على أحد هذه المكونات دون غيره؛ إذ لا يكفي الاعتراف الرسمي باللغة إذا افتقرت إلى أدوات معرفية حديثة، كما لا يكفي تطوير اللغة إذا لم تُدمج بفاعلية في النظام التعليمي وفي مؤسسات الدولة والمجتمع. وتؤكد الاتجاهات الحديثة في دراسات السياسة اللغوية أن نجاح أي سياسة لغوية يرتبط بقدرتها على تحقيق التكامل بين هذه المكونات، وربطها بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتحرك في إطارها (Ricento, 2006).

وفي السياق العربي، تزداد أهمية هذا التكامل بسبب تعقيد الواقع اللغوي، وما يفرضه من تحديات تتعلق بالعلاقة بين العربية واللغات الأجنبية، وبين اللغة المعيارية واللهجات، وبين متطلبات المحافظة على الهوية ومتطلبات الانفتاح على الاقتصاد

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

العالمي. ومن ثم، فإن بناء سياسة لغوية فاعلة لا يقتصر على اتخاذ قرارات تنظيمية، وإنما يستلزم رؤية متكاملة تنسق بين تحديد مكانة اللغة، وتطويرها، وتعليمها، بما يضمن قدرتها على أداء وظائفها في مجتمع يشهد تحولات معرفية وتقنية متسارعة. ويؤكد هذا التكامل أن السياسة اللغوية ليست مجموعة من الإجراءات المنفصلة، بل مشروعًا مجتمعيًا متكاملًا لإدارة الموارد اللغوية، وتحقيق التوازن بين الهوية والتحديث، وبين المحافظة على اللغة وتوسيع قدرتها على مواكبة متطلبات العصر. كما يكشف أن فاعلية أي سياسة لغوية لا تتحدد بقوة التشريعات أو حجم المبادرات المؤسسية وحدها، وإنما بقدرتها على تحقيق الانسجام بين مكانة اللغة، وتطويرها، وآليات اكتسابها داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق، تمثل هذه المكونات الثلاثة الإطار التنفيذي الذي تنتقل من خلاله السياسة اللغوية من مستوى التصورات العامة إلى مستوى الممارسة الاجتماعية، وهو ما يمهد للانتقال إلى المحور التالي الذي يتناول العلاقة بين السياسة اللغوية والهوية، بوصفها أحد أبرز المجالات التي تتجلى فيها آثار هذه السياسات في الواقع الاجتماعي.

المحور الرابع: السياسة اللغوية والهوية

تُعد العلاقة بين السياسة اللغوية والهوية من أكثر الموضوعات حضورًا في الدراسات اللسانية والاجتماعية المعاصرة؛ لأن اللغة لا تؤدي وظيفة تواصلية فحسب، وإنما تمثل أحد أهم الموارد الرمزية التي تتشكل من خلالها الانتماءات الفردية والجماعية. ومن هذا المنطلق، لا تقتصر السياسة اللغوية على تنظيم استخدام اللغات أو توزيع وظائفها داخل المجتمع، بل تسهم أيضًا في تحديد الرموز اللغوية التي تُعد ممثلة للهوية الجماعية، وفي إعادة إنتاجها من خلال التعليم، والإعلام، والإدارة، والمؤسسات الثقافية. ولهذا، أصبحت الهوية إحدى القضايا المركزية في دراسات السياسة اللغوية؛ إذ إن القرارات المتعلقة باللغة الرسمية، ولغة التعليم، واللغات المعترف بها، لا تحدد أنماط التواصل فحسب، وإنما تؤثر أيضًا في الكيفية التي يدرك بها الأفراد ذواتهم، وينتمون إلى

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

جماعاتهم، ويتصورون علاقتهم بالدولة والمجتمع. ومن ثم، فإن فهم السياسة اللغوية يقتضي النظر إليها بوصفها عملية اجتماعية تسهم في تشكيل الهوية وإعادة إنتاجها، وليس مجرد وسيلة لتنظيم الاستعمال اللغوي.

كما أن العلاقة بين اللغة والهوية ليست علاقة سببية بسيطة؛ فاللغة تؤثر في الهوية بقدر ما تتأثر بها، والسياسة اللغوية لا تخلق الهوية من العدم، وإنما تعيد ترتيب الموارد الرمزية التي تتشكل من خلالها. ولذلك فإن تحليل هذه العلاقة يقتضي الانتقال من النظر إلى اللغة بوصفها رمزًا ثقافيًا ثابتًا إلى فهمها بوصفها موردًا اجتماعيًا يتغير موقعه ووظائفه تبعًا للتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية.

أولًا: اللغة والهوية والانتماء

تشير الأدبيات اللسانية والاجتماعية إلى أن اللغة تمثل أحد أهم مكونات الهوية، لأنها تحمل الذاكرة الجمعية، والقيم الثقافية، والتصورات المشتركة التي تميز الجماعات الإنسانية. فهي ليست مجرد أداة للتعبير عن الهوية، بل تسهم في إنتاجها والمحافظة عليها، من خلال ما تختزنه من معانٍ ورموز وخبرات تاريخية (Edwards, 2009).

وفي هذا الإطار، يؤكد فيشمان (Fishman, 1972) أن اللغة تعد من أبرز مقومات الهوية الإثنية والقومية، إذ تسهم في استمرار الجماعات البشرية وتعزيز شعورها بالانتماء الثقافي والتاريخي، وهو ما يفسر ارتباط كثير من الحركات القومية وحركات إحياء اللغات بالدفاع عن اللغة بوصفها رمزًا للوجود الجماعي. غير أن العلاقة بين اللغة والهوية ليست علاقة ثابتة أو أحادية الاتجاه، بل تتشكل بصورة ديناميكية داخل السياقات الاجتماعية المختلفة. فالهوية اللغوية لا تُمنح للفرد مرة واحدة، وإنما يعاد بناؤها باستمرار من خلال التفاعل مع الآخرين، واختيار الموارد اللغوية المناسبة لكل سياق اجتماعي وثقافي. ولهذا يشير إدواردز (Edwards, 2009) إلى أن الهوية اللغوية عملية اجتماعية متغيرة، تتأثر بالتحولات الثقافية والسياسية والاقتصادية، كما تتغير تبعًا

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

لتغير أدوار الأفراد ومواقعهم داخل المجتمع. ومن ثم، لا يكون الاختيار اللغوي قرارًا فرديًا خالصًا، وإنما يتأثر بالمكانة الاجتماعية للغات، وبالفرص التعليمية والمهنية المرتبطة بها، وبالتصورات الثقافية السائدة حول قيمتها. وهنا تتداخل السياسة اللغوية مع بناء الهوية، لأنها تسهم في منح بعض اللغات أو الأنماط اللغوية قيمة رمزية أو وظيفية أعلى من غيرها، بما يؤثر في اختيارات الأفراد وأنماط انتمائهم داخل ما يسميه بورديو السوق اللغوية (Bourdieu, 1991).

وفي السياق العربي، تكتسب هذه العلاقة خصوصية واضحة؛ إذ ترتبط العربية الفصحى بالهوية الحضارية والثقافية والدينية، في حين تؤدي اللهجات المحلية واللغات الأجنبية وظائف اجتماعية ومهنية متنوعة. ولا يعني ذلك وجود هويات متعارضة، بقدر ما يعكس تعدد مستويات الانتماء داخل المجتمع العربي. وقد أشار المسدي (١٩٨٦) إلى أن العربية تمثل وعاءً للفكر وحافظةً للهوية الحضارية، بينما يذهب (Suleiman, 2003) إلى أن اللغة لا تقتصر على حفظ الهوية، وإنما تشارك أيضًا في إنتاجها وإعادة تعريفها داخل السياقات الاجتماعية والسياسية المختلفة. ويقتضي ذلك التمييز بين الهوية بوصفها شعورًا بالانتماء، واللغة بوصفها أحد أهم الموارد التي يُعبَّر من خلالها عن هذا الانتماء. فاللغة قد تكون رمزًا جامعًا للهوية الوطنية، لكنها لا تلغي في الوقت نفسه الانتماءات المحلية أو المهنية أو الدينية أو العالمية التي يعيشها الفرد. ومن هنا فإن الهوية اللغوية في المجتمعات المعاصرة لا تُفهم بوصفها هوية واحدة مغلقة، بل باعتبارها بناءً اجتماعيًا متعدد المستويات، تتفاعل فيه الانتماءات المختلفة دون أن يلغي بعضها بعضًا. وبهذا المعنى، فإن السياسة اللغوية لا تنشئ الهوية من العدم، وإنما تعيد ترتيب عناصرها، وتعزز بعض مكوناتها، وتعيد إنتاجها من خلال المؤسسات والممارسات الاجتماعية.

ثانيًا: السياسة اللغوية وصناعة الهوية

إذا كانت اللغة تمثل أحد أهم مقومات الهوية، فإن السياسة اللغوية تمثل الآلية التي تُعاد من خلالها صياغة هذه الهوية داخل المجتمع. فالقرارات المتعلقة باختيار اللغة الرسمية، أو لغة التعليم، أو لغة الإدارة والإعلام، لا تحدد الوسائل اللغوية للتواصل

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

فحسـب، وإنمـا تحـدد أيضًـا الرمـوز التي يُـراد لهـا أن تمثـل الجماعـة الوطنيـة، والقيـم التي تسـعى الدولـة إلى ترسـيخها في المجـال العـام. ومـن هـذا المنطلـق، ارتبطـت السياسـة اللغويـة تاريخيًـا بمشـروعات بنـاء الدولـة القوميـة، حيـث سـعت كـثير مـن الـدول إلى توحيـد اللغـة بوصفهـا وسـيلة لتعزيـز الانتمـاء الـوطني وتدعيـم التماسـك الاجتماعـي. ويقـدم أندرسـون (Anderson, 1983) تفسـيرًا مؤثـرًا لهـذه العمليـة مـن خلال مفهـوم «الجماعـات المتخيلـة»، إذ يـرى أن اللغـة المشـتركة تتيـح للأفـراد تصـور أنفسـهم أعضـاءً في مجتمـع وطني واحـد، رغـم أنهـم لا يعرفـون معظـم أفـراده معرفـة مباشـرة. ومـن ثـم، فـإن توحيـد اللغـة لا يقتصـر علـى تسـهيل التواصـل، وإنمـا يسـهم في بنـاء تصـور مـشترك للهويـة الوطنيـة.

غير أن هـذا الـدور لا يخلـو مـن التحديـات، خاصـة في المجتمعـات متعـددة اللغـات، حيـث قـد يـؤدي منـح لغـة معينـة مكانـة مهيمنـة إلى تقليـص حضـور لغـات أخـرى أو الحـد مـن وظائفهـا، بمـا ينعكـس علـى شـعور بعـض الجماعـات بـالاعتراف أو التهميـش. ولهـذا تـشير الدراسـات النقديـة، ولا سـيما أعمـال توليفسـون (Tollefson, 1991)، إلى أن السياسـة اللغويـة قـد تسـهم في إعـادة إنتـاج التفاوتـات الاجتماعيـة والثقافيـة عندمـا تمنـح بعـض اللغـات امتيـازات مؤسسـية لا تتوافـر لغيرهـا. ومـع ذلـك، فـإن اختزال السياسـة اللغويـة في كونهـا أداة للهيمنـة لا يعكـس جميـع وظائفهـا؛ إذ يمكـن أن تكـون أيضًـا أداة للاندمـاج الاجتماعـي وبنـاء المواطنـة المشتركـة، عندمـا تنجـح في الجمـع بين تعزيـز اللغـة الوطنيـة وضمـان الاعتراف بالتنـوع اللغـوي والثقـافي. ولذلـك فـإن أثـر السياسـة اللغويـة في الهويـة لا يتحـدد بطبيعـة اللغـة المختـارة وحدهـا، وإنمـا بطريقـة إدارة العلاقـة بين اللغـة المشتركـة وبقيـة المـوارد اللغويـة داخـل المجتمـع، وبمـدى شـعور مختلـف الجماعـات بـأن هوياتهـا ممثلـة تمثـيلًا مشـروعًا في المجـال العـام.

ثالثًا: الهوية اللغوية في سياق العولمة

لـم تعـد العلاقـة بين اللغـة والهويـة في المجتمعـات المعاصـرة محكومـة بالإطـار الـوطني وحـده، بـل أصبحـت تتأثـر علـى نحـو متزايـد بعمليـات العولمـة، والتطـور التـقني، واتسـاع حركـة الأفـراد والمعـارف عبر الحـدود. وقـد أدى ذلـك إلى إعـادة تشـكيل البيئـات اللغويـة،

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وظهور أنماط جديدة من الانتماء تتداخل فيها المرجعيات الوطنية والمحلية والعالمية، الأمر الذي فرض تحديات جديدة أمام السياسات اللغوية في مختلف المجتمعات.

ومن أبرز مظاهر هذه التحولات اتساع حضور بعض اللغات العالمية، ولا سيما اللغة الإنجليزية، بوصفها لغة للعلم، والاقتصاد، والتقنية، والتواصل الدولي. وقد تناول فيليبسون (Phillipson, 1992) هذه الظاهرة من خلال مفهوم الإمبريالية اللغوية (Linguistic Imperialism)، الذي يفسر كيف يمكن أن تؤدي الهيمنة الاقتصادية والثقافية إلى تعزيز مكانة لغة معينة عالميًا، بما ينعكس على توزيع الفرص التعليمية والمهنية، ويؤثر في مكانة اللغات الوطنية والمحلية. غير أن اختزال العولمة في كونها تهديدًا مباشرًا للغات الوطنية لا يعكس الصورة الكاملة؛ إذ تشير الأدبيات الحديثة إلى أن العولمة لا تؤدي بالضرورة إلى زوال الهويات المحلية، وإنما تعيد تشكيلها في سياقات أكثر تعقيدًا. فالأفراد أصبحوا يتنقلون بين فضاءات لغوية متعددة، ويستخدمون موارد لغوية مختلفة تبعًا لطبيعة الموقف الاجتماعي أو المهني أو الرقمي، الأمر الذي أفرز هويات لغوية أكثر مرونة وتعددًا، تجمع بين الانتماء المحلي والانفتاح العالمي.

وفي هذا السياق، لم تعد الهوية اللغوية تُبنى على الانتماء إلى لغة واحدة على نحو حصري، وإنما أصبحت نتاجًا للتفاعل بين موارد لغوية متعددة يوظفها الفرد بحسب مقتضيات السياق. ولذلك، فإن امتلاك أكثر من مورد لغوي لا يعني بالضرورة تراجع الانتماء إلى اللغة الوطنية، بل قد يعكس قدرة أكبر على التكيف مع البيئات الاجتماعية والمهنية المختلفة. وهنا تبرز مهمة السياسة اللغوية في إدارة هذا التعدد، بحيث يتحول التنوع اللغوي إلى مصدر للإثراء المعرفي والثقافي، لا إلى عامل يضعف اللغة الوطنية أو يهمشها.

وفي هذا الإطار، لا تتمثل مهمة السياسة اللغوية في مقاومة العولمة أو الانغلاق أمام اللغات العالمية، وإنما في إدارة العلاقة بينها وبين اللغة الوطنية بما يحقق التوازن بين المحافظة على الهوية والانفتاح على المعرفة. فنجاح السياسة اللغوية لا يقاس بقدرتها على الحد من استخدام اللغات الأجنبية، وإنما بقدرتها على تمكين اللغة الوطنية من

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أداء وظائفها في مجالات التعليم، والبحث العلمي، والإدارة، والاقتصاد الرقمي، بحيث تصبح قادرة على التفاعل مع اللغات العالمية دون أن تفقد مكانتها داخل المجتمع.

وتتجلى هذه الإشكالية بوضوح في السياق العربي، حيث أدى التوسع في استخدام الإنجليزية والفرنسية في بعض مجالات التعليم العالي والاقتصاد والتقنية إلى تجدد النقاش حول مستقبل العربية في مجتمع المعرفة. غير أن هذا الواقع لا يقتضي النظر إلى العلاقة بين العربية واللغات العالمية بوصفها علاقة صراع صفري، وإنما بوصفها علاقة توزيع وظيفي للموارد اللغوية، تتيح الاستفادة من اللغات العالمية في مجالاتها التخصصية، مع المحافظة على العربية بوصفها لغة الهوية والثقافة والإنتاج المعرفي الوطني. وفي هذا الإطار، يشير المسدي (٢٠١٢) إلى أن التحدي الحقيقي لا يتمثل في تعلم اللغات الأجنبية، بل في بناء سياسة لغوية تجعل هذا الانفتاح عاملًا لتعزيز العربية لا بديلًا عنها.

ومن ثم، فإن نجاح السياسة اللغوية في عصر العولمة لا يقاس بقدرتها على مقاومة التحولات العالمية، وإنما بقدرتها على إعادة توظيفها لخدمة اللغة الوطنية، من خلال تطوير وظائفها العلمية والتقنية، وتوسيع حضورها في الاقتصاد الرقمي، وتمكينها من التفاعل مع اللغات العالمية من موقع الشراكة لا من موقع التبعية.

رابعًا: نحو سياسة لغوية داعمة للهوية والتنوع

تكشف المناقشة السابقة أن العلاقة بين السياسة اللغوية والهوية ليست علاقة حتمية أو أحادية الاتجاه، وإنما تتحدد بطبيعة الخيارات التي تتبناها الدولة والمؤسسات في إدارة التعدد اللغوي والثقافي. فالسياسة اللغوية قد تصبح أداة لتعزيز الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي عندما تقوم على رؤية شمولية تراعي التنوع داخل المجتمع، كما قد تتحول إلى مصدر للتهميش والانقسام إذا انطلقت من تصورات إقصائية أو من فهم ضيق للهوية.

ومن هذا المنطلق، تتجه الأدبيات المعاصرة في السياسة اللغوية إلى تجاوز الثنائية التقليدية بين الوحدة اللغوية والتعدد اللغوي، لتؤكد أن بناء هوية وطنية مشتركة لا

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يستلزم إلغاء التنوع، بل يتطلب تنظيمه ضمن إطار جامع يحقق التوازن بين اللغة المشتركة والموارد اللغوية الأخرى. ويبرز هنا مفهوم العدالة اللغوية، الذي يقوم على ضمان تكافؤ الفرص اللغوية، واحترام حقوق الأفراد والجماعات في استخدام لغاتهم، مع المحافظة في الوقت نفسه على الدور الجامع للغة الوطنية (Ricento, 2006).

وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى السياسة اللغوية بوصفها عملية لإدارة التنوع أكثر من كونها أداة لفرض التجانس. فنجاحها لا يقاس بمدى هيمنة لغة واحدة، وإنما بقدرتها على تحقيق توازن مستدام بين متطلبات الهوية الوطنية، وحقوق الجماعات اللغوية، وحاجات التنمية، ومتطلبات الانفتاح العالمي. ولهذا أصبحت السياسات اللغوية الحديثة أكثر اهتمامًا ببناء بيئات لغوية تسمح بتعدد الموارد اللغوية، مع المحافظة على اللغة الوطنية بوصفها الإطار الجامع للهوية والمواطنة. ويتطلب ذلك الانتقال من المقاربة التي تنظر إلى اللغات بوصفها متنافسة بطبيعتها، إلى مقاربة ترى أن لكل لغة وظائف اجتماعية ومعرفية يمكن أن تتكامل مع غيرها داخل إطار وطني واحد. فالتعدد اللغوي لا يؤدي بالضرورة إلى إضعاف الهوية الوطنية، كما أن تعزيز اللغة الوطنية لا يستلزم إقصاء اللغات الأخرى، وإنما يتوقف الأمر على الكيفية التي تُدار بها العلاقة بين هذه الموارد اللغوية في ضوء أهداف المجتمع التنموية والثقافية.

وفي السياق العربي، تكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة؛ إذ إن العربية تؤدي وظيفة تتجاوز كونها لغة رسمية، فهي تمثل وعاءً للتراث الثقافي، ورمزًا للهوية الحضارية المشتركة، ولغة الدين والمعرفة التاريخية. وفي الوقت نفسه، تفرض التحولات الاقتصادية والعلمية والانفتاح الدولي ضرورة تنمية الكفايات في اللغات الأجنبية، بما يتيح المشاركة الفاعلة في الاقتصاد المعرفي العالمي. ومن ثم، فإن السياسة اللغوية المتوازنة لا تقوم على المفاضلة بين العربية واللغات الأجنبية، وإنما على بناء علاقة تكاملية بينهما، تعزز مكانة العربية في مجالات المعرفة والإبداع، وتستثمر اللغات الأجنبية بوصفها أدوات للتواصل العلمي والاقتصادي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وتنسـجم هـذه الرؤيـة مـع الاتجاهـات الحديثـة في السياسـة اللغويـة التي تنظـر إلى التعـدد اللغـوي بوصفـه مـوردًا إستراتيجيًـا، لا عقبـة أمـام بنـاء الهويـة. فالسياسـة اللغويـة الناجحـة هـي التي تسـتطيع الجمـع بين المحافظـة علـى اللغـة الوطنيـة بوصفهـا الإطـار الجامـع للهويـة، وبين تمـكين الأفـراد مـن اكتسـاب لغـات أخـرى توسـع آفاقهـم العلميـة والمهنيـة، دون أن يـؤدي ذلـك إلى إضعـاف المكانـة المركزيـة للغـة الوطنيـة داخـل المجتمـع.

وتؤكـد هـذه الرؤيـة أن السياسـة اللغويـة لا تقتصـر علـى إدارة اللغـات، بـل تسـهم في بنـاء المجتمـع نفسـه، مـن خلال إعـادة تشـكيل أنمـاط الانتمـاء، وتعزيـز التماسـك الاجتماعي، وتـوفير بيئـة لغويـة تـوازن بين المحافظـة علـى الهويـة والانفتـاح علـى العالـم. ولهـذا فـإن الهويـة اللغويـة ليسـت معطـى ثابتًـا تسـعى السياسـة اللغويـة إلى حمايتـه فحسـب، وإنمـا هـي مشـروع اجتماعـي وثقـافي يتجـدد باسـتمرار، وتـؤدي السياسـة اللغويـة دورًا محوريًـا في توجيـه مسـاره وإعـادة إنتاجـه في ضـوء التحـولات الوطنيـة والعالميـة.

المحور الخامس: السياسة اللغوية والسلطة

تُعـد العلاقـة بين السياسـة اللغويـة والسـلطة مـن أكثر القضايـا مركزيـة في الدراسـات اللسـانية والاجتماعيـة المعاصـرة، لأن اللغـة لا تُسـتخدم بوصفهـا أداة للتواصـل فحسـب، وإنمـا بوصفهـا مـوردًا إسـتراتيجيًـا تتشـكل مـن خلالـه أنمـاط النفـوذ، وتُـوزع بواسـطته الفـرص والمـوارد والاعتـراف الاجتماعـي. ومـن هـذا المنطلـق، لا تقتصـر السياسـة اللغويـة علـى تنظيـم اسـتخدام اللغـات أو تحديـد وظائفهـا داخـل المجتمـع، بـل تمثـل إحـدى الآليـات التي تُمـارس مـن خلالهـا السـلطة، عبـر تحديـد اللغـات التي تحظـى بالشـرعية، والمـوارد اللغويـة التي تُمنـح قيمـة اجتماعيـة أو اقتصاديـة أعلـى مـن غيرهـا. ولا يـعني ذلـك أن كل سياسـة لغويـة تـؤدي بالضـرورة إلى الإقصـاء أو الهيمنـة، كمـا أن مجـرد الاعتـراف بالتعـدد اللغـوي لا يـفضي تلقائيًـا إلى العدالـة اللغويـة. وإنمـا يتحـدد أثـر السياسـة اللغويـة بطبيعـة الإطـار القانـوني والمؤسسـي الـذي تُنفـذ في ظلـه، وبمـدى قدرتـه علـى تحقيـق التـوازن بين تعزيـز اللغـة الوطنيـة، واحتـرام التنـوع اللغـوي، وضمـان تكافـؤ الفـرص بين المتحـدثين بمختلـف اللغـات والأنمـاط اللغويـة.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولهذا أصبحت دراسة العلاقة بين السياسة اللغوية والسلطة محورًا رئيسًا في المقاربات النقدية المعاصرة، التي تنظر إلى اللغة بوصفها جزءًا من البنية الاجتماعية التي يعاد من خلالها إنتاج علاقات القوة داخل المجتمع.

ولا تنحصر السلطة اللغوية في القرارات الرسمية أو النصوص النظامية، وإنما تتجسد أيضًا في الممارسات اليومية، والمؤسسات، والخطابات الاجتماعية التي تحدد اللغات الجديرة بالاستخدام، واللغات التي تُمنح قيمة رمزية أو اقتصادية أعلى. ولذلك فإن تحليل السياسة اللغوية يقتضي النظر إلى السلطة بوصفها عملية اجتماعية موزعة بين الدولة والمؤسسات والأفراد، وليست ممارسة أحادية الاتجاه تصدر من السلطة السياسية وحدها.

أولًا: السياسة اللغوية بوصفها ممارسة للسلطة

تتجلى السلطة في السياسة اللغوية من خلال القرارات التي تحدد مكانة اللغات، ومجالات استخدامها، والموارد التي تُخصص لها، وهي قرارات تؤثر بصورة مباشرة في فرص الأفراد والجماعات في التعليم، والعمل، والمشاركة في الحياة العامة. ومن ثم، فإن اختيار لغة رسمية، أو اعتماد لغة للتعليم، أو منح لغة معينة مكانة مؤسسية، لا يمثل إجراءً إداريًا محضًا، بل يعكس تصورات الدولة والمجتمع حول الهوية، والمعرفة، والشرعية، ويؤثر في توزيع رأس المال اللغوي داخل المجتمع.

وفي هذا السياق، يذهب بورديو (Bourdieu, 1991) إلى أن اللغة تمثل شكلًا من أشكال رأس المال الرمزي، وأن قيمتها لا تنبع من خصائصها اللغوية وحدها، وإنما من المكانة الاجتماعية التي تمنحها لها المؤسسات والفاعلون الاجتماعيون. ومن هنا يبرز مفهوم السوق اللغوية، الذي تتفاوت داخله قيمة اللغات والأنماط اللغوية تبعًا لعلاقات القوة السائدة، بحيث تكتسب بعض الموارد اللغوية شرعية أوسع، بينما تتراجع القيمة الاجتماعية لموارد أخرى.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ويكشـف مفهـوم السـوق اللغويـة أن القيمـة الاجتماعيـة للغـة ليسـت خاصيـة ملازمـة لهـا، وإنمـا هـي نتيجـة لعمليـات اجتماعيـة ومؤسسـية تمنـح بعـض المـوارد اللغويـة قيمـة أعلـى مـن غيرهـا. فـحين تعتمـد لغـة معينـة في التعليـم، أو الإدارة، أو القضـاء، أو في مجـالات الاقتصـاد والمعرفـة، فإنهـا تكتسـب تدريجيًـا قيمـة رمزيـة ووظيفيـة تجعـل إتقانهـا رأس مـال اجتماعيًـا يتيـح لحامليـه فرصًـا أوسـع في الحركـة الاجتماعيـة والمهنيـة. ويتقاطـع هـذا التصـور مـع تحليـل فوكـو (Foucault, 1972)، الـذي يـرى أن السـلطة لا تُمـارس مـن خلال القـوانين أو أدوات الإكـراه وحدهـا، وإنمـا مـن خلال الخطابـات التي تحـدد مـا يُعـد معرفـة مشـروعة، ومـا يُعـد خطابًـا مقبـولًا داخـل المجتمـع. ومـن هـذا المنظـور، تصبـح السياسـة اللغويـة جـزءًا مـن منظومـة أوسـع لإنتـاج المعرفـة وتنظيمهـا، لأنهـا تحـدد اللغـات التي يُنتـج بهـا العلـم، وتُـدار بهـا المؤسسـات، وتُبنى مـن خلالهـا الشـرعية الثقافيـة. ويضيـف هـذا المنظـور بعـدًا مهمًـا لتحليـل السياسـة اللغويـة؛ إذ ينقـل الاهتمـام مـن دراسـة السـلطة بوصفهـا سـلطة تشـريعية فقـط، إلى فهمهـا باعتبارهـا سـلطة معرفيـة ورمزيـة أيضًـا. فاللغـة لا تحـدد فقـط وسـيلة التواصـل، وإنمـا تحـدد كذلـك مـن يمتلـك القـدرة علـى إنتـاج المعرفـة، ومـن يملـك حـق المشـاركة في المجـال العـام، ومـن يسـتطيع الوصـول إلى المـوارد التعليميـة والمهنيـة التي ترتبـط بلغـة معينـة.

ولا يقتصـر أثـر هـذه الممارسـات علـى تنظيـم المجـال اللغـوي، بـل يمتـد إلى إعـادة توزيـع الفـرص الاجتماعيـة والاقتصاديـة؛ إذ ترتبـط الكفايـة في اللغـات التي تمنحهـا السياسـة اللغويـة مكانـة أعلـى بإمكانـات أكبر للوصـول إلى التعليـم، والعمـل، والمشـاركة في المجـال العـام. ولهـذا فـإن السياسـة اللغويـة لا تمـارس السـلطة بصـورة مباشـرة فحسـب، بـل تعيـد تشـكيل البنيـة الاجتماعيـة مـن خلال إعـادة توزيـع المـوارد اللغويـة وقيمتهـا داخـل المجتمـع.

ومـع ذلـك، لا ينبغـي فهـم هـذه العلاقـة علـى أنهـا حتميـة؛ فوجـود لغـة ذات مكانـة مؤسسـية مرتفعـة لا يـؤدي تلقائيًـا إلى إنتـاج اللامسـاواة، وإنمـا يتوقـف ذلـك علـى الكيفيـة التي تُـدار بهـا فـرص الوصـول إلى هـذه اللغـة واكتسـابها. فكلمـا اتسـعت فـرص التعليـم اللغـوي، وقلـت الفـوارق في الوصـول إلى المـوارد اللغويـة، تراجعـت احتمـالات تحـول اللغـة إلى

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أداة لإعادة إنتاج الامتيازات الاجتماعية. ومن ثم، فإن أثر السياسة اللغوية في توزيع السلطة لا يرتبط باللغة ذاتها، بقدر ما يرتبط بالإطار المؤسسي الذي ينظم اكتسابها واستخدامها داخل المجتمع.

ثانيًا: الإيديولوجيا اللغوية وإعادة إنتاج السلطة

إذا كانت السياسة اللغوية تمثل الإطار المؤسسي الذي تُمارس من خلاله السلطة، فإن الإيديولوجيا اللغوية تمثل الإطار الفكري والثقافي الذي يضفي على هذه السلطة طابعًا من المشروعية. فالقوانين واللوائح وحدها لا تكفي لترسيخ مكانة لغة معينة، ما لم تترافق مع منظومة من المعتقدات الاجتماعية التي تقدم تلك اللغة بوصفها اللغة الطبيعية، أو الصحيحة، أو الأكثر رقيًا وجدوى.

ولهذا تعرف الإيديولوجيا اللغوية بأنها منظومة التصورات والقيم التي يحملها الأفراد والجماعات تجاه اللغات ووظائفها ومكانتها، والتي تبدو في كثير من الأحيان وكأنها حقائق بديهية، بينما تعكس في الواقع علاقات اجتماعية وتاريخية وثقافية محددة (Schieffelin & Woolard, 1994). ومن خلال هذه التصورات تُمنح بعض اللغات أو الأنماط اللغوية شرعية اجتماعية أوسع، في حين تُصنف أنماط أخرى بوصفها أقل قيمة أو أقل ملاءمة للمجالات الرسمية. ويبين توليفسون (Tollefson, 1991) أن السياسات اللغوية قد تسهم في إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية عندما تمنح اللغات المهيمنة امتيازات مؤسسية في التعليم والإدارة وسوق العمل، بما يجعل إتقانها شرطًا غير مباشر للوصول إلى الموارد والفرص. ويرتبط هذا بما يسميه بورديو العنف الرمزي، حيث تُفرض معايير لغوية معينة بوصفها المعيار الطبيعي للكفاءة الثقافية والاجتماعية، فتغدو وسيلة لإعادة إنتاج الامتيازات القائمة دون الحاجة إلى الإكراه المباشر.

غير أن الإيديولوجيات اللغوية لا تعمل في جميع المجتمعات بالطريقة نفسها، بل تتشكل في ضوء الخصوصيات التاريخية والثقافية لكل مجتمع. فقد تستند شرعية لغة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

معينـة إلى عوامـل سياسـية في سـياق مـا، بينمـا تسـتند في سـياق آخـر إلى اعتبـارات دينيـة أو حضاريـة أو تاريخيـة. ولذلـك فـإن تحليـل الإيديولوجيـا اللغويـة يقـتضي ربطهـا بالظـروف التي نشـأت فيهـا، وعـدم التعامـل معهـا بوصفهـا نموذجًـا تفسيريًـا صالحًا لجميـع البيئـات الاجتماعيـة دون تمـييز.

ثالثًا: خصوصية السياق العربي في تحليل السلطة اللغوية

تظهـر هـذه الملاحظـة بوضـوح في الحالـة العربيـة، حيـث يقـتضي تطبيـق مفهـوم اللغـة الشـرعية عنـد بورديـو قـدرًا مـن التحفـظ المنهجي. فقـد اسـتند النمـوذج الـذي طـوره بورديـو إلى سـياقات أوروبيـة تشكلـت فيهـا اللغـات المعياريـة مـن خلال ترسـيخ لهجـات إقليميـة ارتبطـت بصعـود مراكـز سياسـية واجتماعيـة محـددة. أمـا العربيـة الفـصحى، فلا تمثـل في صورتهـا المعياريـة لهجـة أم لجماعـة إقليميـة بعينهـا، وإنمـا اكتسـبت مشـروعيتها مـن تاريـخ طويـل مـن الاسـتعمال الـديني، والأدبي، والعـلمي، والإداري، ومـن ارتباطهـا بالهويـة الثقافيـة والحضاريـة المشـتركة (Suleiman, 2003). كمـا يتـميز الواقـع اللغـوي العـربي بازدواجية خاصة تجعـل العربيـة الفـصحى مرجعًـا معياريًـا مـشتركًا، في مقابـل تنـوع واسـع في اللهجـات المحكيـة التي تـؤدي وظائـف التواصـل اليـومي (Ibrahim, 1986؛ Abd-El-Jawad, 1987). ولذلـك فـإن المكانـة المعياريـة للعربيـة لا تُختزل في كونهـا أداة لهيمنـة جماعـة اجتماعيـة بعينهـا، وإنمـا تسـتند أيضًـا إلى شـرعية دينيـة وثقافيـة وحضاريـة تتجـاوز الحـدود الإقليميـة والسياسـية.

ولا يـعني ذلـك أن العربيـة الفـصحى تقـع خـارج علاقـات القـوة أو أنهـا بمنأى عـن التحليل اللسـاني الاجتماعـي، وإنمـا يـعني أن تفـسير مكانتهـا يحتـاج إلى إطـار تحليلـي يراعـي خصوصيـة نشـأتها التاريخيـة ووظائفهـا الحضاريـة. فالتفـاوت في فـرص اكتسـاب العربيـة المعياريـة، وفي مسـتويات إتقانهـا، وفي القـدرة علـى توظيفهـا داخـل مؤسسـات التعليـم والإدارة وسـوق العمـل، يظـل موضوعًـا مشـروعًا للتحليـل، لكنـه لا يفسـر بالضـرورة بالآليـات نفسـها التي فسـرت بهـا نشـأة اللغـات المعياريـة في التجربـة الأوروبيـة. ومـن ثـم، فـإن الإفـادة مـن مفاهيـم بورديـو، مثـل السـوق اللغويـة أو رأس المـال اللغـوي أو العنـف الرمـزي، تظـل ممكنـة ومثمـرة

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

في دراسة الواقع العربي، شريطة التعامل معها بوصفها أدوات تحليلية قابلة للتكييف، لا نماذج تفسيرية مغلقة تُنقل بحرفيتها من سياق إلى آخر. ويُعد هذا التكييف المنهجي أحد متطلبات البحث المقارن في السياسة اللغوية، لأنه يسمح بالإفادة من الأدبيات العالمية، مع الحفاظ على خصوصية التجربة العربية.

ولا تقتصر الإيديولوجيا اللغوية في العالم العربي على العلاقة بين العربية الفصحى واللهجات، بل تمتد أيضًا إلى العلاقة بين العربية واللغات الأجنبية، ولا سيما الإنجليزية، التي اكتسبت في كثير من البيئات العربية قيمة وظيفية ورمزية متزايدة بفعل العولمة والتحولات الاقتصادية. ففي بعض المجالات المهنية والتعليمية يُنظر إلى إتقان الإنجليزية بوصفه رأس مال لغويًا يوسع فرص الوصول إلى التعليم العالي، وسوق العمل، والاقتصاد العالمي، دون أن ينتقص ذلك بالضرورة من المكانة الدستورية والرمزية للعربية بوصفها لغة الهوية والثقافة المشتركة (الفهري، ٢٠١٣؛ غانم، ٢٠١٠).

ويكشف هذا الواقع أن المشهد اللغوي العربي يقوم على توزيع وظيفي للموارد اللغوية أكثر من قيامه على علاقة إحلال بين اللغات؛ إذ تستمر العربية في أداء وظائفها الهوياتية والمؤسسية، بينما تؤدي الإنجليزية وغيرها من اللغات أدوارًا تخصصية في مجالات العلم والاقتصاد والتواصل الدولي. ومن ثم، فإن تحليل السلطة اللغوية في السياق العربي يقتضي دراسة الكيفية التي تتوزع بها هذه الوظائف، لا الاقتصار على افتراض وجود صراع صفري بين العربية واللغات الأجنبية.

رابعًا: السياسة اللغوية والضبط المؤسسي

إذا كانت السياسة اللغوية تُصاغ على مستوى الدولة، فإن أثرها الفعلي لا يتجلى إلا من خلال المؤسسات التي تتولى تنفيذها في الواقع الاجتماعي. ولهذا تمثل المؤسسات التعليمية، والإعلامية، والإدارية، الحلقة التي تنتقل عبرها السياسة اللغوية من مستوى التشريع إلى مستوى الممارسة اليومية، حيث يعاد إنتاج القيم اللغوية، وترسيخ معايير الاستخدام، وتوزيع المكانة الاجتماعية للغات داخل المجتمع.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ويحتـل النظـام التعليـمي موقعًـا محوريًـا في هـذا السـياق؛ لأنـه لا يقتصـر علـى تعليـم اللغـة، بـل يحـدد أيضًـا اللغـة التي تُكتسـب مـن خلالهـا المعرفـة، والمعـايير اللغويـة التي تُعـد صحيحـة أو مقبولـة، والمهـارات التي تمنـح أصحابهـا فرصًـا أكبر في التعليـم والعمـل. ولذلـك، فـإن القـرارات المتعلقـة بلغـة التدريـس، والمناهـج، والتقويـم، وإعـداد المعلـمين، تمثـل في جوهرهـا تطبيقًـا عمليًـا للسياسـة اللغويـة، بمـا تحملـه مـن آثـار في تشـكيل الهويـة اللغويـة وإعـادة توزيـع الفـرص التعليميـة والاجتماعيـة (Baldauf & Kaplan, 1997). وفي هـذا الإطـار، يؤكـد سبولسـكي (Spolsky, 2004) أن المدرسـة لا تـؤدي دورًا في تنفيـذ السياسـة اللغويـة فحسـب، وإنمـا تمثـل أحـد أهـم الفضـاءات التي تتفاعـل فيهـا الممارسـات اللغويـة، والمعتقـدات اللغويـة، والسياسـات الرسـمية، بحيـث تصبـح المؤسسـة التعليميـة مجـالًا لإعـادة إنتـاج الأنمـاط اللغويـة السـائدة وترسـيخها عبر الأجيـال. ومـن ثـم، فـإن التعليـم لا ينقـل اللغـة وحدهـا، بـل ينقـل أيضًـا القيـم والتمـثلات الاجتماعيـة المرتبطـة بهـا.

ويمتـد هـذا الـدور إلى وسـائل الإعلام والمؤسسـات الثقافيـة والإداريـة، التي تؤثـر في تشـكيل الـذوق اللغـوي العـام مـن خلال اختيـار أنمـاط لغويـة معينـة في الخطـاب الإعلامي والإداري، وتكرارهـا بصـورة مسـتمرة، بمـا يعـزز مكانتهـا بوصفهـا النمـوذج اللغـوي الأكثر قبولًا في المجـال العـام. وبهـذا المعنى، لا تقتصـر السـلطة اللغويـة علـى التشـريعات الرسـمية، وإنمـا تتجسـد أيضًـا في الممارسـات المؤسسـية اليوميـة التي تحـدد مـا يُعـد اسـتعمالًا مشـروعًا أو مرغوبًـا داخـل المجتمـع.

وتـؤدي المؤسسـات كذلـك دورًا وسـيطًا بين النصـوص الرسـمية والواقـع الاجتماعـي؛ فهـي لا تنفـذ السياسـة اللغويـة بصـورة آليـة، وإنمـا تعيـد تفسيرهـا وتكييفهـا وفـق طبيعـة المجـال الـذي تعمـل فيـه. ولذلـك قـد تختلـف الممارسـات اللغويـة بين المؤسسـات التعليميـة والإعلاميـة والاقتصاديـة، رغـم خضوعهـا جميعًـا للإطـار النظـامي نفسـه، وهـو مـا يفسـر التفـاوت بين السياسـة اللغويـة المعلنـة والسياسـة اللغويـة الممارسـة في الواقـع.

وفي السـياق العـربي، تكشـف هـذه العلاقـة عـن خصوصيـة تتمثـل في اسـتمرار التبايـن بين اللغـة المعياريـة المسـتخدمة في مؤسسـات التعليـم والإدارة والإعلام، وبين اللهجـات

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المتداولة في الحياة اليومية. ولا يمثل هذا التباين مجرد اختلاف في مستويات الاستعمال، بل يعكس توزيعًا للوظائف اللغوية ولدرجات الشرعية المرتبطة بها، بما يجعل المؤسسات أحد أهم الفضاءات التي تتشكل فيها العلاقة بين اللغة، والسلطة، والهوية (العاني، ٢٠٠١؛ الفهري، ٢٠١٣).

ويكشف ذلك أن السياسة اللغوية لا تُمارس عبر النصوص النظامية وحدها، وإنما من خلال المؤسسات التي تعيد تفسيرها وتطبيقها في الواقع، فتسهم بذلك في تشكيل الوعي اللغوي، وإعادة إنتاج المكانة الاجتماعية للغات، وتحديد أنماط الإدماج والمشاركة داخل المجتمع.

خامسًا: العدالة اللغوية وإعادة التوازن في السياسة اللغوية

أظهرت المقاربات النقدية في السياسة اللغوية أن التركيز على السلطة والهيمنة، على أهميته، لا يكفي لفهم جميع أبعاد هذا الحقل؛ إذ برز خلال العقود الأخيرة اهتمام متزايد بمفهوم العدالة اللغوية بوصفه إطارًا يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات إدارة اللغة، واحترام الحقوق اللغوية، وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الجماعات اللغوية.

ومن هذا المنطلق، لا تُفهم العدالة اللغوية على أنها إلغاء للفوارق بين اللغات أو رفض لوجود لغة وطنية مشتركة، وإنما باعتبارها سعيًا إلى بناء سياسات لغوية تقلل من آثار التهميش والإقصاء، وتكفل للأفراد والجماعات فرصًا متكافئة في التعليم، والمشاركة الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات العامة، بصرف النظر عن خلفياتهم اللغوية. ولهذا يؤكد ريسنتو (Ricento, 2006) أن السياسة اللغوية ليست ممارسة تقنية محايدة، وإنما هي ممارسة ذات أبعاد أخلاقية واجتماعية، ينبغي أن توازن بين الكفاءة اللغوية ومتطلبات العدالة والإنصاف. كما تؤكد الأدبيات الحديثة أن المجتمع ليس مجرد متلقٍ للسياسات اللغوية، بل يمثل طرفًا فاعلًا في إعادة تشكيلها والتفاوض حولها. فقد أظهرت شوهامي (Shohamy, 2006) أن السياسات اللغوية لا تُفرض دائمًا

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بصورة أحادية من أعلى إلى أسفل، وإنما تتعرض باستمرار لإعادة التفسير، والتكييف، وأحيانًا للمقاومة أو التعديل من خلال ممارسات الأفراد والجماعات. ويكشف ذلك أن السياسة اللغوية ليست نتاج القرار الرسمي وحده، وإنما هي حصيلة التفاعل المستمر بين الدولة، والمؤسسات، والفاعلين الاجتماعيين. ويترتب على ذلك أن نجاح السياسة اللغوية لا يقاس فقط بمدى وضوح أهدافها أو قوة أدواتها النظامية، وإنما أيضًا بقدرتها على اكتساب الشرعية الاجتماعية. فالسياسات التي تراعي واقع المجتمع، وتستجيب لاحتياجاته اللغوية، وتتيح مشاركة مختلف الفاعلين في صياغتها وتنفيذها، تكون أكثر قابلية للاستمرار وأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها من السياسات التي تُفرض بمعزل عن السياق الاجتماعي.

وفي السياق العربي، تبرز أهمية هذا المنظور في ظل الحاجة إلى بناء سياسات لغوية تحقق التوازن بين تعزيز العربية بوصفها اللغة الجامعة للهوية والثقافة، وبين احترام التنوع اللغوي والثقافي داخل المجتمعات العربية، بما يشمل اللهجات المحلية، ولغات الأقليات حيثما وجدت، واللغات الأجنبية التي تؤدي وظائف تعليمية ومهنية متزايدة. ويقتضي هذا التوازن أن تُبنى السياسة اللغوية على أسس تحقق الانسجام بين الهوية الوطنية، ومتطلبات التنمية، والانفتاح على المعرفة العالمية، دون أن يتحول أي من هذه الأبعاد إلى مصدر للإقصاء أو التهميش (الفهري، ٢٠١٣؛ Shohamy, 2006). ولا يعني تبني مقاربة العدالة اللغوية إضعاف مكانة اللغة الوطنية أو التقليل من دورها الجامع، وإنما يعني بناء سياسة لغوية توازن بين مركزية اللغة الوطنية وبين الاعتراف بالتنوع الوظيفي والثقافي الذي يميز المجتمعات المعاصرة. وبهذا تصبح العدالة اللغوية جزءًا من جودة السياسة اللغوية وفاعليتها، لا بديلًا عن أهدافها الوطنية أو التنموية. وتقود هذه المناقشة إلى نتيجة أساسية مفادها أن السياسة اللغوية ليست مجرد أداة لتنظيم استخدام اللغات، ولا مجرد وسيلة لممارسة السلطة، وإنما هي إطار لإدارة العلاقات بين اللغة، والهوية، والسلطة، والعدالة الاجتماعية. ومن ثم، فإن نجاحها لا يقاس فقط بقدرتها على ترسيخ لغة مشتركة أو تحقيق الكفاءة التواصلية، بل بقدرتها أيضًا

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

على بناء بيئة لغوية تحقق التوازن بين الوحدة والتنوع، وبين الشرعية اللغوية وتكافؤ الفرص، وبين المحافظة على الهوية والانفتاح على التحولات المعاصرة.

تكشف المحاور السابقة أن السياسة اللغوية لم تعد تُفهم في الدراسات المعاصرة بوصفها مجموعة من القرارات المتعلقة باختيار لغة رسمية أو تنظيم استعمال اللغات داخل مؤسسات الدولة، وإنما غدت إطارًا نظريًا وتطبيقيًا يفسر الكيفية التي تتشكل بها العلاقة بين اللغة والمجتمع، ويحلل الأدوار التي تؤديها اللغة في بناء الهوية، وإدارة التنوع، وإعادة إنتاج السلطة، وتوزيع الفرص والموارد داخل المجال الاجتماعي. ومن ثم، فإن السياسة اللغوية تمثل عملية اجتماعية مركبة تتفاعل فيها القرارات الرسمية مع الممارسات اليومية، والإيديولوجيات اللغوية، والمؤسسات، والفاعلون الاجتماعيون، بما يجعلها جزءًا من البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، لا مجرد أداة تنظيمية لإدارة اللغات.

وقد أظهرت المناقشة أن تطور حقل السياسة اللغوية ارتبط بالانتقال من المقاربات التقليدية التي ركزت على التخطيط اللغوي بمعناه الفني والإداري، إلى مقاربات اجتماعية ونقدية تنظر إلى اللغة بوصفها موردًا اجتماعيًا ورمزيًا يرتبط بالهوية، والسلطة، والعدالة اللغوية، وبالعلاقات التي تنشأ داخل المجتمع ومؤسساته. وأدى هذا التحول إلى توسيع مفهوم السياسة اللغوية، بحيث أصبح يشمل، إلى جانب التشريعات الرسمية، الممارسات اللغوية اليومية، والإيديولوجيات اللغوية، والآليات المؤسسية التي يعاد من خلالها تشكيل الواقع اللغوي. كما بين المبحث أن المكونات التنفيذية للسياسة اللغوية، والمتمثلة في تخطيط الوضع، وتخطيط المتن، وتخطيط الاكتساب، لا تمثل مراحل منفصلة، وإنما تشكل منظومة متكاملة تتحدد فاعليتها بمدى الانسجام بين الأهداف السياسية، والتطوير اللغوي، والسياسات التعليمية. ومن ثم، فإن نجاح السياسة اللغوية لا يرتبط بإصدار التشريعات أو تحديد المكانة القانونية للغة فحسب، وإنما يتوقف أيضًا على تطوير بنيتها، وتعزيز قدرتها على أداء وظائفها، وضمان انتقالها إلى الأجيال الجديدة من خلال مؤسسات التعليم والتنشئة الاجتماعية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين السياسة اللغوية والهوية، أوضحت المناقشة أن اللغة لا تمثل مجرد وسيلة للتواصل، وإنما تشكل موردًا رمزيًا رئيسًا في بناء الانتماءات الفردية والجماعية، وأن السياسة اللغوية تسهم في إعادة تشكيل هذه الانتماءات من خلال تنظيم المكانة الاجتماعية للغات، وتحديد وظائفها، وصياغة العلاقة بينها وبين الهوية الوطنية. كما بينت أن هذه العلاقة لا تقوم على التعارض بين الوحدة والتنوع، بل على إمكان تحقيق التوازن بينهما من خلال سياسات لغوية تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع.

أما في محور السلطة، فقد أبرز المبحث أن اللغة تمثل أحد الموارد التي تتجلى من خلالها علاقات القوة داخل المجتمع، سواء عبر التشريعات الرسمية، أو المؤسسات التعليمية والإعلامية، أو الإيديولوجيات اللغوية التي تمنح بعض الموارد اللغوية قيمة اجتماعية ورمزية أعلى من غيرها. غير أن التحليل أظهر أيضًا أن تفسير هذه العلاقات يظل رهينًا بالسياق التاريخي والاجتماعي الذي تنشأ فيه، الأمر الذي يقتضي توخي الحذر عند نقل النماذج النظرية بين البيئات المختلفة. ومن هذا المنطلق، أكد المبحث أن خصوصية العربية الفصحى، بوصفها لغة ذات شرعية دينية وثقافية وحضارية، تستلزم قراءة لسانية اجتماعية تراعي خصائص التجربة العربية، وتستفيد من الأدبيات العالمية دون الوقوع في النقل الحرفي لمفاهيم طُورت في سياقات تاريخية مغايرة.

ويؤكد هذا المنظور أن السياسة اللغوية لا يمكن أن تُبنى على نماذج جاهزة أو حلول معيارية عامة، وإنما ينبغي أن تنطلق من فهم الواقع اللغوي لكل مجتمع، ومن تحليل التفاعلات القائمة بين الدولة، والمؤسسات، والأفراد، والموارد اللغوية المختلفة. ولذلك فإن فعالية السياسة اللغوية لا تتحدد بمدى اقترابها من نموذج نظري بعينه، بل بقدرتها على المواءمة بين الهوية الوطنية، ومتطلبات التنمية، ومبادئ العدالة اللغوية، والتحولات التي تفرضها العولمة والاقتصاد المعرفي.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وانطلاقًا من ذلك، يعتمد هذا المبحث تصورًا للسياسة اللغوية بوصفها عملية اجتماعية متعددة المستويات، تتفاعل فيها الدولة، والمؤسسات، والأفراد، والإيديولوجيات اللغوية، لإدارة العلاقة بين اللغة والمجتمع، وتحديد وظائف اللغات، وإعادة تشكيل الهوية، وتنظيم علاقات القوة داخل المجال الاجتماعي.

المحور السادس: نماذج السياسة اللغوية في المجتمعات

تتخذ السياسة اللغوية في المجتمعات صورًا متعددة تختلف باختلاف السياقات التاريخية، والبنية السكانية، والاختيارات السياسية، والتصورات الثقافية التي تقوم عليها الدولة. ولذلك، لا يوجد نموذج واحد يمكن اعتباره صالحًا لجميع المجتمعات؛ إذ إن كل سياسة لغوية تتشكل استجابةً لخصوصية الواقع الاجتماعي الذي تنظم العلاقة اللغوية داخله. ومن هذا المنطلق، سعت الدراسات المقارنة إلى تصنيف السياسات اللغوية في عدد من النماذج العامة التي تساعد على فهم الفلسفات المختلفة لإدارة التنوع اللغوي، وتحليل آثارها في الهوية، والعدالة اللغوية، والسلطة، والتماسك الاجتماعي.

ولا تمثل هذه النماذج قوالب جامدة أو أنماطًا مغلقة، بل تُعد أدوات تحليلية تساعد على تفسير السياسات اللغوية القائمة؛ إذ قد تجمع الدولة الواحدة بين خصائص أكثر من نموذج، أو تنتقل من نموذج إلى آخر تبعًا للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها. ولذلك، فإن أهمية هذه النماذج لا تكمن في تصنيف الدول بقدر ما تكمن في تفسير الخيارات اللغوية التي تتبناها، وفهم الكيفية التي تنعكس بها تلك الخيارات على بنية المجتمع ووظائف اللغة داخله.

أولًا: النموذج الأحادي (Monolingual Model)

يقوم النموذج الأحادي على فكرة أن وجود لغة وطنية مشتركة يمثل أحد المرتكزات الرئيسة لبناء الدولة الحديثة وتعزيز الانتماء الوطني. ولذلك تتجه السياسة اللغوية،

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

في هـذا النمـوذج، إلى منـح لغـة واحـدة المكانـة الرسـمية، وتعميـم اسـتخدامها في التعليـم، والإدارة، والإعلام، وسـائر مؤسسـات الدولـة، بوصفهـا اللغـة الجامعـة للمجتمـع.

ويسـتند هـذا التصـور إلى فرضيـة مفادهـا أن توحيـد المجـال اللغـوي يسـهم في بنـاء هويـة وطنيـة أكثر تماسكًا، ويعـزز كفـاءة التواصـل المؤسسي، ويحـد مـن التشـتت اللغـوي داخـل الدولـة. ولهـذا ارتبـط النمـوذج الأحـادي تاريخيًـا بمشـروعات بنـاء الدولـة القوميـة، حيـث عُـدت اللغـة المشتركـة عنصـرًا رئيسًـا في تكويـن الأمـة الحديثـة. ويـعبر أندرسـون (Anderson, 1983) عـن هـذا المـعنى مـن خلال مفهـوم «الجماعـات المتخيلـة»، إذ يـرى أن اللغـة المشتركـة تسـاعد الأفـراد على تصـور أنفسـهم أعضـاءً في جماعـة وطنيـة واحـدة، رغـم اختلافاتهـم الاجتماعيـة والجغرافيـة.

غير أن هـذا النمـوذج لا يؤدي النتائج نفسـها في جميع السـياقات؛ ففاعليتـه ترتبط بدرجة التجانـس اللغـوي داخـل المجتمـع. ففـي المجتمعـات التي تتمتـع بدرجـة عاليـة مـن الوحـدة اللغويـة قـد يسـهم في تعزيـز الانسـجام المؤسسي وبنـاء الهويـة الوطنيـة، بينمـا قـد يـؤدي في المجتمعـات متعـددة اللغـات إلى تقليـص حضـور اللغـات الأخرى أو الحـد مـن وظائفهـا، إذا لـم تـقترن السياسـة اللغويـة بضمانـات تحمي حقـوق الجماعـات اللغويـة المختلفـة. ولهـذا يـشير توليفسـون (Tollefson, 1991) إلى أن فـرض لغـة واحـدة بوصفهـا المعيـار الرسمي قـد يتحـول، في بعـض السـياقات، إلى آليـة لإعـادة إنتـاج اللامسـاواة الاجتماعيـة عندمـا يـقترن بمنـح امتيـازات مؤسسـية لمتحـدثي اللغـة المهيمنـة. ومـن ثـم، فـإن تقييـم النمـوذج الأحـادي لا ينبغـي أن يقـوم على مبـدأ القبـول أو الرفـض المطلـق، وإنمـا على مـدى قدرتـه على تحقيـق التـوازن بين وظيفـة اللغـة المشتركـة في بنـاء الوحـدة الوطنيـة، وبين احترام الواقـع اللغـوي والاجتماعـي للمجتمـع الـذي يُطبـق فيـه.

وفي العالـم العـربي، يمكـن النظـر إلى اعتمـاد العربيـة لغـةً رسـمية في معظـم الـدول بوصفـه أقـرب إلى هـذا النمـوذج مـن الناحيـة القانونيـة، إلا أن الواقـع اللغـوي يكشـف عـن تعدديـة وظيفيـة تتقاسـم فيهـا العربيـة الفـصحى، واللهجـات المحليـة، واللغـات الأجنبيـة

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، وهو ما يجعل النموذج الأحادي غير كافٍ وحده لتفسير الواقع اللغوي العربي (Ferguson, 1959؛ غانم، ٢٠١٠).

ثانيًا: النموذج التعددي (Multilingual Model)

يقوم النموذج التعددي على الاعتراف بأن التنوع اللغوي يمثل مكونًا طبيعيًا في بنية المجتمع، وأن إدارة هذا التنوع لا تتحقق عبر تقليصه، وإنما عبر تنظيمه قانونيًا ومؤسسيًا. ولذلك تعترف الدولة في هذا النموذج بأكثر من لغة، وتمنحها مكانة رسمية أو وظيفية تسمح باستخدامها في مجالات التعليم، والإدارة، والقضاء، والإعلام، بحسب خصوصية كل مجتمع.

ويستند هذا النموذج إلى فلسفة تقوم على أن الاعتراف بالتنوع اللغوي يسهم في تعزيز العدالة اللغوية، ويحد من التوترات المرتبطة بالهوية والانتماء، ويمنح الجماعات اللغوية المختلفة شعورًا أكبر بالمشاركة والاعتراف. ولهذا تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الاعتراف المؤسسي بالتعدد اللغوي قد يسهم في دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي عندما يقترن بسياسات واضحة لتوزيع الوظائف اللغوية وتنظيم العلاقة بين اللغات المختلفة (Ricento, 2006).

ومع ذلك، فإن الاعتراف بالتعدد اللغوي لا يضمن وحده نجاح السياسة اللغوية؛ إذ يفرض هذا النموذج تحديات تنظيمية تتعلق بتحديد وظائف كل لغة، وبناء سياسات تعليمية وإدارية تحقق التكامل بين اللغات المختلفة، وتمنع تحول التعدد إلى مصدر للتنافس غير المتكافئ أو ضعف الكفاءة المؤسسية. ولهذا يؤكد كابلان وبالداوف (Baldauf & Kaplan, 1997) أن نجاح النموذج التعددي يعتمد بدرجة كبيرة على وجود تخطيط لغوي متكامل يحدد الأدوار المؤسسية لكل لغة بصورة واضحة. ويكشف ذلك أن التعدد اللغوي لا يمثل في ذاته مصدرًا للوحدة أو الصراع، وإنما تتحدد آثاره وفق الكيفية التي تُدار بها العلاقة بين اللغات داخل الإطار القانوني والمؤسسي للدولة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وفي السياق العربي، لا تتبع الدول العربية نموذجًا واحدًا؛ فبعضها يعتمد العربية لغة رسمية وحيدة، بينما تعترف دول أخرى بلغات رسمية إضافية، كما في العراق بالنسبة إلى العربية والكردية، أو في المغرب والجزائر بالنسبة إلى العربية والأمازيغية، في حين تؤدي اللغات الأجنبية في عدد من الدول أدوارًا واسعة في التعليم والإدارة والاقتصاد دون أن تتمتع دائمًا بالمكانة الدستورية نفسها. ويعكس ذلك تنوعًا في تطبيقات السياسة اللغوية داخل العالم العربي تبعًا لاختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية.

ثالثًا: النموذج الهجين (Hybrid Model)

يمثل النموذج الهجين أكثر النماذج اقترابًا من الواقع اللغوي المعاصر؛ لأنه لا يقوم على تبني الأحادية اللغوية بصورة كاملة، ولا على الاعتراف المتساوي بجميع اللغات، وإنما يسعى إلى التوفيق بين متطلبات الهوية الوطنية، والحاجات العملية التي تفرضها التحولات الاقتصادية والعلمية والتقنية.

وفي هذا النموذج، تعتمد الدولة لغة رسمية واحدة بوصفها رمزًا للوحدة الوطنية والهوية المشتركة، مع إتاحة استخدام لغات أخرى في مجالات محددة، مثل التعليم العالي، والبحث العلمي، والاقتصاد، والتقنية، والعلاقات الدولية. وبهذا يتحقق نوع من التوزيع الوظيفي للغات، بحيث تؤدي كل لغة الوظائف التي تتناسب مع موقعها داخل المجتمع.

ويشير سبولسكي (Spolsky, 2004) إلى أن السياسات اللغوية في كثير من المجتمعات لا تتطابق مع النماذج النظرية الصارمة، بل تتخذ أشكالًا مركبة تتعايش فيها السياسات الرسمية مع الممارسات اللغوية الفعلية، وهو ما يجعل النموذج الهجين أقرب إلى توصيف الواقع في عدد كبير من الدول.

غير أن هذا النموذج لا يخلو من تحديات؛ إذ قد يؤدي التوزيع الوظيفي غير المتوازن إلى نشوء تراتبية لغوية غير معلنة، تمنح بعض اللغات قيمة اقتصادية أو اجتماعية أعلى من غيرها، رغم عدم الاعتراف بذلك رسميًا، وهو ما قد ينعكس على توزيع الفرص

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التعليمية والمهنية داخل المجتمع. ولهذا، فإن نجاح النموذج الهجين لا يتوقف على مجرد الجمع بين أكثر من لغة، وإنما على وضوح المعايير التي تُوزع على أساسها الوظائف اللغوية، بحيث يُنظر إلى اللغات المختلفة بوصفها موارد متكاملة تؤدي أدوارًا متمايزة، لا بوصفها أطرافًا في علاقة إحلال أو تنافس صفري.

ويُعد العالم العربي من أبرز الأمثلة على هذا النموذج؛ إذ تُعتمد العربية لغةً رسمية ورمزًا للهوية الوطنية، في حين تؤدي الإنجليزية والفرنسية وظائف واسعة في التعليم العالي، والبحث العلمي، والاقتصاد، والتقنية، بما يعكس تداخل الاعتبارات الثقافية والاقتصادية في تشكيل السياسة اللغوية (الفهري، ٢٠١٣؛ غانم، ٢٠١٠).

رابعًا: قراءة تحليلية في النماذج

تكشف النماذج السابقة أن السياسة اللغوية لا تقوم على الاختيار بين الوحدة اللغوية والتعدد اللغوي بقدر ما تقوم على إدارة العلاقة بينهما. فكل نموذج يعكس تصورًا مختلفًا لطبيعة المجتمع، ولدور الدولة، وللعلاقة بين اللغة والهوية والسلطة. ولذلك، لا يمكن الحكم على أفضلية أحد النماذج بصورة مطلقة؛ لأن نجاح كل نموذج يتوقف على مدى انسجامه مع الخصائص التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي يُطبق فيه. ففي المجتمعات التي تتسم بدرجة عالية من التجانس اللغوي قد يكون النموذج الأحادي أكثر قدرة على تعزيز الانسجام المؤسسي وبناء هوية وطنية مشتركة، بينما يكتسب النموذج التعددي أهمية أكبر في المجتمعات التي يشكل فيها الاعتراف بالتنوع اللغوي شرطًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي. أما النموذج الهجين، فيمثل في كثير من الحالات محاولة عملية للتوفيق بين الاعتبارات الهوياتية ومتطلبات التنمية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وهو ما يفسر اتساع حضوره في السياسات اللغوية المعاصرة.

غير أن هذه النماذج لا ينبغي فهمها بوصفها تصنيفات متقابلة، لأن الممارسة الفعلية تكشف أن معظم السياسات اللغوية تجمع بين عناصر من أكثر من نموذج. فقد تعتمد

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الدولة لغة رسمية واحدة، وفي الوقت نفسه تعترف بلغات أخرى في مجالات محددة، أو تسمح باستخدام لغات أجنبية في التعليم العالي والاقتصاد، دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير مكانة اللغة الوطنية. ومن ثم، فإن الحدود الفاصلة بين هذه النماذج تظل حدودًا تحليلية أكثر منها حدودًا واقعية. كما أن غياب إعلان قانوني صريح للغة الرسمية لا يعني غياب السياسة اللغوية؛ إذ قد تتجسد هذه السياسة ضمنيًا من خلال لغة التعليم، والإدارة، والخدمات العامة، وسياسات التوظيف والهجرة، وغيرها من الممارسات المؤسسية التي تحدد فعليًا مكانة اللغات ووظائفها داخل المجتمع. ولذلك، قد تتمتع لغة معينة بهيمنة مؤسسية وفعلية حتى في غياب نص دستوري يمنحها هذه المكانة بصورة صريحة.

وفي العالم العربي، يكشف الواقع اللغوي عن تجاوز الحدود الفاصلة بين هذه النماذج؛ إذ تجمع معظم الدول العربية بين اعتماد العربية لغةً رسمية، والاستفادة من اللغات الأجنبية في مجالات التعليم العالي والاقتصاد والتقنية، مع استمرار حضور اللهجات المحلية في التفاعل الاجتماعي اليومي. ومن ثم، فإن توصيف السياسة اللغوية العربية يقتضي النظر إليها بوصفها أقرب إلى نموذج هجين تتداخل فيه الاعتبارات الهوياتية والوظيفية، أكثر من انتمائها إلى نموذج أحادي أو تعددي خالص. ويكشف ذلك أن معيار نجاح السياسة اللغوية لا يتمثل في عدد اللغات التي تعترف بها الدولة، وإنما في مدى قدرتها على تنظيم العلاقة بينها بصورة تحقق الانسجام بين الهوية الوطنية، والكفاءة المؤسسية، والعدالة اللغوية، ومتطلبات التنمية. ولهذا تؤكد الدراسات المقارنة أن فعالية السياسة اللغوية تتحدد بقدرتها على الاستجابة لخصوصية المجتمع أكثر من ارتباطها بأي نموذج نظري بعينه (Ricento, 2006).

خامسًا: نحو نموذج سياقي للسياسة اللغوية

تكشف النماذج السابقة أن السياسة اللغوية لا يمكن اختزالها في نموذج معياري واحد يصلح للتطبيق في جميع المجتمعات؛ إذ إن نجاح أي سياسة لغوية لا يتوقف على

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

عدد اللغات المعترف بها، ولا على درجة مركزية اللغة الرسمية، وإنما يرتبط بمدى انسجامها مع الخصائص التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع الذي تُطبق فيه. ولهذا اتجهت الأدبيات الحديثة إلى تجاوز البحث عن «النموذج المثالي» لصالح «النموذج الملائم»، الذي ينطلق من خصوصية كل مجتمع ويوازن بين الهوية، والتنمية، والعدالة اللغوية، ومتطلبات التواصل العالمي (Baldauf, 1997 & Kaplan).

ويقوم هذا التصور السياقي على أن السياسة اللغوية ليست مجموعة من القواعد الجامدة، وإنما عملية اجتماعية ديناميكية تتطور بتطور المجتمع، وتتكيف مع التحولات الاقتصادية والتقنية والثقافية، مع المحافظة في الوقت نفسه على مرتكزاته الهوياتية. ولذلك، لا تُقاس فاعلية السياسة اللغوية بقدرتها على تطبيق نموذج نظري معين، وإنما بقدرتها على إدارة الواقع اللغوي كما هو، وتحويل التنوع اللغوي إلى مورد للتكامل الاجتماعي والمعرفي بدل أن يكون مصدرًا للصراع أو الإقصاء.

كما تؤكد الأدبيات المعاصرة أن نجاح السياسة اللغوية لا يعتمد على القرارات الرسمية وحدها، بل يرتبط أيضًا بمستوى مشاركة الفاعلين الاجتماعيين، والمؤسسات التعليمية، والثقافية، والإعلامية، والاقتصادية في صياغتها وتنفيذها وتقويمها، بما يعزز مشروعيتها، ويرفع من فرص نجاحها واستدامتها (Ricento, 2006).

أولًا: التجربة السعودية بوصفها نموذجًا سياقيًا مؤسسيًا

في ضوء هذا التصور، يمكن النظر إلى التجربة السعودية بوصفها مثالًا على سياسة لغوية مؤسسية تسعى إلى تحقيق توازن بين المحافظة على العربية بوصفها لغة الهوية الوطنية والثقافة المشتركة، وبين الاستجابة للمتطلبات الوظيفية التي تفرضها التحولات الاقتصادية والعلمية والانفتاح العالمي. ويعكس هذا التوجه فهمًا للسياسة اللغوية بوصفها جزءًا من مشروع وطني أشمل يربط بين الهوية، والتنمية، والتحول المؤسسي (الصالح، ٢٠٢٥).

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ويتجلى هذا التوجه في عدد من القطاعات الرئيسة. ففي المجال الإعلامي، تتجه السياسات التنظيمية إلى تعزيز حضور العربية في وسائل الإعلام، والإعلانات، واللافتات العامة، مع تنظيم استخدام اللغات الأخرى في حدود الترجمة أو الضرورات الوظيفية (وزارة الإعلام السعودية، ٢٠٢٤). وفي المجال التجاري، تُلزم الأنظمة باستخدام العربية في العقود، والسجلات، والوثائق الرسمية، مع تنظيم حضور اللغات الأجنبية في أسماء المنشآت والمنتجات وفق ضوابط نظامية (وزارة التجارة السعودية، ٢٠٢٤). أما في المجال القضائي، فتُعد العربية اللغة الرسمية للتقاضي وصياغة الأحكام، مع توفير خدمات الترجمة عند الحاجة، بما يعزز وحدة النظام القانوني ويحافظ في الوقت نفسه على حقوق غير الناطقين بالعربية (الصالح، ٢٠٢٥). وفي قطاع التعليم، تعتمد السياسات التعليمية العربية لغةً رئيسة للتدريس، مع التوسع في تعليم اللغات الأجنبية بحسب متطلبات التخصصات المختلفة، إلى جانب برامج موجهة لتعزيز الكفاية في العربية الفصحى، ودعم حضورها في مجالات المعرفة والبحث العلمي (وزارة التعليم السعودية، ٢٠٢٣). كما يمتد هذا التوجه إلى البعد الدولي، من خلال دعم تعليم العربية للناطقين بغيرها من اللغات الأخرى، وتطوير مواردها اللغوية، وإنشاء مؤسسات متخصصة، من أبرزها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الذي يمثل أحد أهم أدوات السياسة اللغوية السعودية في تطوير العربية وتعزيز حضورها محليًا وعالميًا (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤).

وتشير هذه السياسات إلى أن التجربة السعودية لا تقوم على ثنائية المحافظة أو الانفتاح، وإنما على توزيع وظيفي منظم للغات؛ إذ تحافظ العربية على مركزيتها في المجال العام، وفي مؤسسات الدولة، وفي بناء الهوية الوطنية، في حين تُوظف اللغات الأجنبية في المجالات التي تستدعيها التنمية، والبحث العلمي، والاقتصاد، والتواصل الدولي. ومن ثم، يمكن النظر إلى التجربة السعودية بوصفها نموذجًا لسياق لغوي يسعى إلى المواءمة بين الثبات الهوياتي والمرونة الوظيفية، أكثر من انتمائه إلى نموذج أحادي أو تعددي بالمعنى التقليدي.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ثانيًا: السياسة اللغوية بوصفها تصورًا تراكميًا وتعدديًا

يقود تحليل النماذج السابقة إلى تصور للسياسة اللغوية بوصفها عملية تراكمية وتعددية، لا تقوم على المفاضلة بين الهوية والانفتاح، ولا بين العربية واللغات الأجنبية، وإنما على إعادة تنظيم العلاقة بينها بما يحقق التكامل بين وظائفها المختلفة. ومن هذا المنطلق، لا يُنظر إلى التعدد اللغوي بوصفه تهديدًا للهوية، بل بوصفه موردًا معرفيًا وثقافيًا يمكن توظيفه في خدمة التنمية، متى ما أُدير ضمن سياسة لغوية واضحة تحفظ للعربية مكانتها بوصفها اللغة الجامعة للهوية والثقافة، وفي الوقت نفسه تتيح اكتساب اللغات الأجنبية بوصفها أدوات للتواصل العلمي والاقتصادي والانفتاح على المعرفة العالمية.

ويقتضي هذا التصور استمرار تطوير العربية من خلال توسيع معجمها العلمي والتقني، وتعزيز جهود التعريب، وتوليد المصطلحات الحديثة، بما يمكّنها من أداء وظائفها في التعليم العالي، والبحث العلمي، والإنتاج المعرفي. وفي المقابل، يُعاد تنظيم حضور اللغات الأجنبية وفق توزيع وظيفي واضح، بحيث تُستخدم في المجالات التي تستدعيها طبيعة التخصص أو التواصل الدولي، دون أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الوظائف المركزية للعربية.

وفي هذا السياق، يبدو تجاوز الثنائية التقليدية بين التعريب الكامل والاعتماد الكامل على اللغات الأجنبية أكثر انسجامًا مع التحولات المعاصرة؛ إذ تبرز الحاجة إلى نموذج تكاملي يقوم على تعزيز العربية بوصفها لغة الهوية، والسيادة الثقافية، والإدارة العامة، مع الإفادة من الإنجليزية وغيرها من اللغات في مجالات العلوم، والتقنية، والتواصل الدولي، بما يحقق مبدأ التعدد التكاملي بدل التنافس الإقصائي (الفهري، ١٤٤٦هـ، ص٦٣-٦٧). كما يقوم هذا التصور على تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات اللغوية، وإشراك المؤسسات التعليمية، والثقافية، والقطاع الخاص، والباحثين في عمليات التخطيط والتقويم، بما يجعل السياسة اللغوية أكثر قدرة على

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الاستجابة للتحولات المجتمعية، وأكثر قبولًا لدى الفاعلين الاجتماعيين. ويؤكد هذا المنظور أن السياسة اللغوية لا تُبنى على المفاضلة بين اللغات، وإنما على حسن إدارة الموارد اللغوية المتاحة، بما يحقق التكامل بين وظائفها المختلفة، ويحول التنوع اللغوي إلى عنصر دعم للتنمية والابتكار، مع المحافظة على اللغة الوطنية بوصفها الإطار الجامع للهوية والثقافة والمواطنة.

وأخيراً، تكشف النماذج المختلفة للسياسة اللغوية أن إدارة الواقع اللغوي لا تقوم على تطبيق نموذج معياري واحد، وإنما على بناء سياسات تستجيب لخصوصية كل مجتمع، وتحقق التوازن بين الهوية الوطنية، ومتطلبات التنمية، والعدالة اللغوية، والانفتاح على العالم. ومن هذا المنطلق، تبدو المقاربة السياقية أكثر قدرة على تفسير السياسات اللغوية المعاصرة؛ لأنها تنظر إلى اللغة بوصفها موردًا اجتماعيًا وثقافيًا وتنمويًا، تتحدد وظائفه في ضوء السياق الذي يعمل فيه.

وفي السياق العربي، يتضح أن السياسة اللغوية تتجه، في معظم تطبيقاتها، إلى نماذج هجينة أو سياقية، تحافظ على مركزية العربية بوصفها لغة الهوية والوحدة الوطنية، مع الإفادة من اللغات الأخرى في المجالات العلمية والاقتصادية والتقنية. ويبرز النموذج السعودي مثالًا على هذا الاتجاه، من خلال سعيه إلى تعزيز حضور العربية مؤسسيًا، مع تنظيم الاستخدام الوظيفي للغات الأجنبية في إطار أهداف التنمية والتحول الوطني.

وتقود هذه المناقشة إلى نتيجة أساسية مفادها أن نجاح السياسة اللغوية لا يكمن في تبني نموذج جاهز، بل في بناء سياسة مرنة تستند إلى معطيات الواقع، وتتكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، وتوازن بين المحافظة على الهوية الوطنية والانفتاح على المعرفة العالمية. ويمثل هذا التصور السياقي امتدادًا منطقيًا للإطار النظري الذي بُني عليه هذا الفصل، كما يوفر الأساس المفاهيمي الذي تنطلق منه الدراسة في تحليل الواقع اللغوي السعودي، وقراءة الممارسات اللغوية في ضوء التفاعل بين السياسات الرسمية، والمؤسسات، والفاعلين الاجتماعيين.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

خاتمة

تكشف المناقشة النظرية التي تضمنها هذا المبحث أن السياسة اللغوية لم تعد تُفهم في الدراسات المعاصرة بوصفها مجموعة من القرارات المنظمة لاستعمال اللغات أو تحديد وظائفها داخل الدولة، وإنما غدت إطارًا تحليليًا يفسر الكيفية التي تتشكل بها العلاقة بين اللغة والمجتمع، ويكشف عن الأبعاد السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تحكم توزيع اللغات ووظائفها ومكانتها داخل المجال العام. ومن ثم، فإن السياسة اللغوية لا تعكس الواقع اللغوي فحسب، بل تسهم في تشكيله وإعادة إنتاجه من خلال ما تتضمنه من تشريعات، وممارسات مؤسسية، وإيديولوجيات لغوية، وعلاقات قوة تتفاعل جميعها في بناء البيئة اللغوية للمجتمع.

وقد بيّن التحليل أن السياسة اللغوية تمثل عملية اجتماعية متعددة المستويات، تبدأ من التشريعات والسياسات العامة، وتمر بالمؤسسات التعليمية، والإعلامية، والإدارية، ولا تنتهي عند الممارسات اللغوية اليومية للأفراد والجماعات. ولذلك، فإن فهمها يقتضي تجاوز النظرة القانونية أو الإدارية الضيقة، واعتماد مقاربة تكاملية تربط بين تخطيط الوضع، وتخطيط المتن، وتخطيط الاكتساب، بوصفها مكونات مترابطة تتحدد فاعليتها بمدى تكاملها، وبمدى انسجامها مع الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي تُطبق فيه.

كما أظهرت المناقشة أن السياسة اللغوية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا الهوية والسلطة؛ فهي تسهم في إعادة تشكيل الانتماءات الفردية والجماعية، وفي تحديد الموارد اللغوية التي تحظى بالشرعية والاعتراف المؤسسي، كما تؤثر في توزيع الفرص التعليمية والاجتماعية والاقتصادية بين المتحدثين بمختلف اللغات والأنماط اللغوية. غير أن أثرها لا يتحدد بمنطق الهيمنة وحده، بل يتوقف أيضًا على قدرتها على تحقيق العدالة اللغوية، وإدارة التنوع، وبناء توازن مستدام بين اللغة الوطنية الجامعة، والتنوع اللغوي القائم داخل المجتمع، بما يحقق الانسجام بين الهوية، والمواطنة، والتنمية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وأوضحت الدراسة المقارنة للنماذج المختلفة أن السياسة اللغوية لا يمكن اختزالها في نموذج أحادي، أو تعددي، أو هجين بوصفه الخيار الأمثل في جميع السياقات؛ إذ إن نجاح أي سياسة لغوية يظل رهينًا بمدى ملاءمتها للخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي تُطبق فيه. ومن ثم، يبرز التصور السياقي بوصفه المدخل الأكثر قدرة على تفسير السياسات اللغوية المعاصرة، لأنه ينطلق من خصوصية كل مجتمع، ويوازن بين متطلبات الهوية الوطنية، والعدالة اللغوية، والتنمية، والانفتاح على التحولات العلمية والتقنية والعالمية.

وفي ضوء هذا التصور، يمكن النظر إلى التجربة السعودية بوصفها مثالًا لسياسة لغوية مؤسسية تتجه إلى تعزيز مركزية اللغة العربية بوصفها لغة الهوية الوطنية والثقافة المشتركة، مع تنظيم الحضور الوظيفي للغات الأجنبية في المجالات التعليمية، والاقتصادية، والعلمية، بما يعكس توجهًا يقوم على المواءمة بين المحافظة على الهوية اللغوية، والاستجابة لمتطلبات التنمية والتحول الوطني، في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، يعتمد هذا البحث تصورًا للسياسة اللغوية بوصفها عملية اجتماعية ديناميكية ومتعددة الأبعاد، تتفاعل فيها الدولة، والمؤسسات، والفاعلون الاجتماعيون، والإيديولوجيات اللغوية، لإدارة العلاقة بين اللغة والمجتمع، وتنظيم وظائف اللغات، وإعادة تشكيل الهوية، وتوزيع الموارد اللغوية داخل المجال العام. ويشكل هذا التصور الإطار النظري الذي تنطلق منه الدراسة في تحليل الواقع اللغوي السعودي، وفهم تجليات السياسة اللغوية في الممارسات المؤسسية والاجتماعية، وفي أنماط استخدام اللغة، وفي التحولات التي يشهدها المجتمع الحضري السعودي في ظل المتغيرات الديموغرافية، والاقتصادية، والتقنية المعاصرة.

وبذلك يكون هذا المبحث قد أسس الإطار المفاهيمي والنظري الذي تستند إليه الدراسة في تحليل الواقع اللغوي السعودي، والانتقال من المستوى التفسيري العام إلى المستوى التطبيقي، بما يتيح قراءة الممارسات اللغوية في ضوء التفاعل بين السياسات الرسمية، والبنى المؤسسية، والخيارات اللغوية للأفراد داخل البيئة الحضرية السعودية.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع العربية

- البهنساوي، حسام. (٢٠١٢). **اللغة والهوية**. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- حجازي، محمود فهمي. (٢٠٠٣). **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**. القاهرة، مصر: مكتبة غريب.
- خطابي، محمد. (١٤٤٦). السياسة اللغوية: مفاهيم ومسارات. الرياض. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- الصالح، خلود. (٢٠٢٥). اللسانيات التطبيقية والتخطيط اللغوي: دراسة تطبيقية في التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية. مجلة التواصلية، المجلد ١١، العدد ٣، ص٥١-٧٠.
- الطائي، محمد حسين. (٢٠١٥). **التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية**. عمّان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- العاني، سلمان حسن. (٢٠٠١). **اللغة والمجتمع**. بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية العامة.
- غانم، عبد القادر. (٢٠١٠). **السياسة اللغوية في الوطن العربي**. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (١٤٤٦). السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج. الرياض. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠١٣). **السياسة اللغوية في البلدان العربية**. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة
- القاسمي، علي. (١٩٩٠). **علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية**. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- المسـدي، عبـد السـلام. (١٩٨٦). **اللسـانيات وأسسـها المعرفيـة**. تونـس: الـدار التونسـية للنشـر.
- المسـدي، عبـد السـلام. (٢٠١٢). **العولمـة والعولمـة المضـادة** (ط. ٢). دبي، الإمـارات العربيـة المتحـدة: مؤسسـة سـلطان بـن علـي العويـس الثقافيـة.

المراجع الأجنبية

- Abd-El-Jawad, H. R. (1987). Cross-Dialectal Variation in Arabic: Competing Prestige Forms. Language in Society, 16(3), 359–367.
- Anderson, B. (1983). Imagined communities: Reflections on the origin and spread of nationalism. Verso.
- Blommaert, J. (2010). The Sociolinguistics of Globalization. Cambridge University Press.
- Blommaert, J. (2013). Ethnography, Superdiversity and Linguistic Landscapes. Multilingual Matters.
- Blommaert, J., & Backus, A. (2011). Repertoires Revisited. Working Papers in Urban Language and Literacies, 67.
- Blommaert, J., & Rampton, B. (2011). Language and Superdiversity. Diversities, 13(2), 1–21.
- Bourdieu, P. (1991). Language and Symbolic Power. Harvard University Press.
- Cooper, R. L. (1989). Language Planning and Social Change. Cambridge University Press.
- Edwards, J. (2009). Language and identity: An introduction. Cambridge University Press.
- Fairclough, N. (1995). Critical discourse analysis: The critical study of language. Longman.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- Ferguson, C. A. (1959). Diglossia. Word, 15(2), 325–340.
- Fishman, J. A. (1972). Language and Nationalism: Two Integrative Essays. Newbury House.
- Foucault, M. (1972). The Archaeology of Knowledge. Pantheon Books.
- Garcia, O., & Wei, L. (2014). Translanguaging: Language, Bilingualism and Education. Palgrave Macmillan.
- Haugen, E. (1966). Language conflict and language planning: The case of modern Norwegian. Harvard University Press.
- Heller, M. (2010). The Commodification of Language. Annual Review of Anthropology, 39, 101–114.
- Ibrahim, M. H. (1986). Standard and Prestige Language: A Problem in Arabic Sociolinguistics. Anthropological Linguistics, 28(1), 115–126.
- Irvine, J. T., & Gal, S. (2000). Language ideology and linguistic differentiation. In P. V. Kroskrity (Ed.), Regimes of language: Ideologies, polities, and identities (pp. 35–84). School of American Research Press.
- Kaplan, R. B., & Baldauf, R. B. (1997). Language Planning: From Practice to Theory. Multilingual Matters.
- Liddicoat, A. J. (2014). Language planning as an element of religious practice. Current Issues in Language Planning, 15(2), 121–144.
- Liddicoat, A. J. (2014). Pragmatics-oriented language policy. In In P. M. Lightbown & N. Spada (Eds.), Language Policy and Political Philosophy (pp. 120-135). Palgrave Macmillan.
- Liddicoat, A. J. (2020). Language policy and planning for language maintenance: The macro and meso levels. In Current Issues in Language Planning, 21(1), 1-18.
- Liddicoat, A. J. (2020). Language policy and planning: From nationalism to globalisation. Edinburgh University Press.
- Phillipson, R. (1992). Linguistic Imperialism. Oxford University Press.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- Ricento, T. (2006). An Introduction to Language Policy: Theory and Method. Blackwell Publishing.
- Shohamy, E. (2006). Language Policy: Hidden Agendas and New Approaches. London, UK: Routledge
- Spolsky, B. (2004). Language Policy. Cambridge University Press.
- Suleiman, Y. (2003). Language and identity in the Middle East: Constructing identity in the modern Arab world. Routledge.
- Suleiman, Y. (2003). The Arabic language and national identity: A study in ideology. Edinburgh University Press.
- Tollefson, J. W. (1991). Planning language, planning inequality: Language policy in the community. Longman.
- van Dijk, T. A. (1993). Principles of critical discourse analysis. Discourse & Society, 4(2), 249–283.
- Vertovec, S. (2007). Super-diversity and its implications. Ethnic and Racial Studies, 30(6), 1024–1054. https://doi.org/10.1080/01419870701599465
- Woolard, K. A., & Schieffelin, B. B. (1994). “Language Ideology.” Annual Review of Anthropology, 23, 55–82.

المبحث الثاني

السياسة اللغوية في الدولة الحديثة: النشأة، والتحولات، والنماذج المقارنة

أ.د. عقيل بن حامد الزماي

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

١- المقدمة

تمثل السياسة اللغوية أحد أبرز مظاهر العلاقة بين اللغة والدولة في العصر الحديث؛ فلا تكاد تخلو دولة من سياسة لغوية، صريحة في تشريعاتها وقراراتها أو ضمنية في ممارساتها ومؤسساتها. بل تضطلع الدولة بالدور الرئيس في تنظيم الشأن اللغوي، بتحديد اللغات المستعملة في الإدارة والتعليم والقضاء والإعلام وغيرها من المجالات، والتأثير في مكانتها ووظائفها، بما يخدم توحيد المجال الوطني أو إدارة التعددية اللغوية أو دعم انتشار لغات بعينها لأسباب مختلفة. وقد ارتبط نشوء السياسة اللغوية الحديثة بنشوء الدولة الحديثة نفسها؛ إذ أتاح اتساع وظائف الدولة وامتداد سلطتها إلى مجالات الحياة العامة أن تصبح اللغة موضوعًا للتنظيم والتدخل السياسي المنهجي.

وبناء على ذلك، ينطلق المبحث من سؤالين رئيسيين: كيف تشكلت السياسات اللغوية الحديثة؟ وما الأنماط الكبرى التي اتبعتها الدول في إدارة أوضاعها اللغوية؟ وللإجابة عنهما يعرض مفهوم السياسة اللغوية وأبرز أطرها النظرية، ثم يتتبع جذورها وتحولاتها حتى عصر العولمة، ويناقش ملامح الوضع اللغوي العالمي المعاصر، ويعرض عددًا من تجارب الدول التي تمثل أنماطًا مختلفة من السياسات اللغوية، وصولًا إلى استخلاص ما يمكن أن تفيد منه السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية من التجارب المعروضة.

٢- السياسة اللغوية: المفهوم والأنواع وأطر التحليل

تعني السياسة اللغوية الطريقة التي يُدار بها الشأن اللغوي في سياق معين، وتشمل جميع الجهود المبذولة للتأثير في «بنية اللغة، أو وظيفتها، أو استعمالها، أو اكتسابها» (Johnson, 2013, p. 10). ويحمل المصطلح مدلولًا مزدوجًا؛ إذ يشير إلى السياسات والممارسات المؤثرة في الواقع اللغوي، وإلى الحقل المعرفي الذي يدرسها ويحلل دوافعها وآلياتها وآثارها. ورغم قدم ممارسات إدارة الشأن اللغوي، فإن السياسة اللغوية بوصفها حقلًا أكاديميًا مستقلًا لم تتبلور إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بالتزامن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مـع اتسـاع دور الدولـة الحديثـة، وتصاعـد قضايـا بنـاء الأمـم، وإدارة التعـدد اللغـوي، وتنـامي الاهتمـام بالتخطيـط اللغـوي في الـدول المسـتقلة حديثًـا (Johnson, 2013, p. 27). ويرتبـط مصطلـح «السياسـة اللغويـة» ارتباطًـا وثيقًـا بمصطلـح «التخطيـط اللغـوي». واختلـف الباحثـون في طبيعـة العلاقـة بينهمـا؛ فعدّهمـا بعضهـم مترادفين (Deumert, 2009, p. 386)، ورأى آخرون أن السياسة أعم من التخطيط (Schiffman, 1996)، أو العكس (Baldauf & Kaplan, 1997)، بينـما نـظر إليهـما آخـرون بوصفهمـا وجـهين لعمليـة واحـدة (Johnson, 2013). ووفـق التصـور الأخير، تـشير السياسـة اللغويـة إلى التوجهـات والأطـر المنظمـة للشـأن اللغـوي، بينمـا يـشير التخطيـط اللغـوي إلى الإجـراءات التي تترجمهـا إلى واقـع عملـي. ويفيـد هـذا التمـييز في تحليـل العلاقـة بين وضـع السياسـات وتنفيذهـا، ومـا قـد ينشـأ بينهمـا مـن انسـجام أو تفـاوت (كالفـي، ٢٠١٨). وليسـت السياسـات اللغويـة ضربـا واحـدا، بـل تتنـوع بحسـب مصادرهـا، وطرائـق التعـبير عنهـا، ودرجـة توثيقهـا، وعلاقتهـا بالقانـون والممارسـة. وقـد اقترح جونسـون (Johnson, 2013, p. 10) عـددًا مـن الثنائيـات التي تسـاعد علـى تصنيـف هـذه السياسـات وتحليلهـا، كمـا يوضـح الجـدول الآتي:

الجدول (١): أنواع السياسات اللغوية

المعيار	النوع الأول	النوع الثاني
المنشأ	سياسـة نزوليـة: تنشـأ من القمـة، ويضعها شـخص أو جهاز حاكـم أو رسمي	سياسـة صعوديـة: تنشـأ مـن القاعـدة بواسـطة الجماعـة اللغويـة ولأجلهـا
الوسائل والمرامي	سياسـة علنيـة: يفصـح عنها في نصـوص سياسـية مكتوبـة أو شـفوية	سياسـة مستترة: تحجب عمدًا، وقد تكون تواطئية في المستوى الأعلى أو عصيانية في المستوى الأدنى
التوثيق	سياسـة صريحـة: موثقـة رسـميًا في نصوص تمثل السياسـة	سياسـة ضمنيـة: تحدث من دون نصوص رسـمية أو على نحـو يخالفها
القانون والممارسة	سياسـة بحكـم القانـون: موثقـة رسـميًا في القـوانين والأنظمـة	سياسـة بحكم الواقع: تتجسـد في الممارسـات الفعليـة، سـواء وافقت السياسـات الرسـمية أم خالفتها

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولهذه التصنيفات أهمية نظرية؛ لأنها تكشف تعقيد مفهوم السياسة اللغوية وتعدد أبعاده. والعلاقة بين هذه الثنائيات متداخلة؛ إذ قد تكون السياسة النزولية أو الصعودية علنية أو مستترة، وقد تكون نزولية من وجه وصعودية من وجه آخر. كذلك لا يتطابق وصف السياسة بأنها علنية أو مستترة مع وصفها بأنها صريحة أو ضمنية؛ فالصراحة والضمنية تتعلقان بوضعها الرسمي، في حين ترتبط العلنية والاستتار بمدى إفصاح أصحابها عنها وما يتصل بها من أجندات. ولا تتطابق ثنائية 'بحكم القانون' و'بحكم الواقع' مع ثنائية 'الصريحة' و'الضمنية'؛ لأن الأولى تتعلق بإمكان التباين بين ما تقرره النصوص القانونية وما يستقر عليه الواقع، بخلاف الثانية التي تتعلق بوجود السياسة في الوثائق الرسمية أو عدمه. فتمثل هذه التصنيفات أدوات تحليلية تساعد على تفسير الفروق بين السياسات اللغوية التي يتناولها المبحث لاحقا.

وأما الجوانب اللغوية التي تتناولها السياسة اللغوية، فقد أرجعها بعض الباحثين (Kloss, 1969) إلى جانبين رئيسين: تخطيط الوضع اللغوي، المعني بمكانة اللغة ووظائفها ومجالات استعمالها، وتخطيط المتن اللغوي، المعني بنية اللغة وتقنينها وتطوير مواردها. ومن أشهر النماذج التي تناولت العلاقة بين هذين الجانبين نموذج هوجن (Haugen, 1983)، الذي ينظر إلى التخطيط اللغوي بوصفه عملية متكاملة تجمع بين البعدين الاجتماعي واللغوي، وبين الشكل والوظيفة، كما يلخص الجدول الآتي:

الجدول (٢): نموذج هوجن للتخطيط اللغوي

البعد	الشكل	الوظيفة
المجتمع (تخطيط الوضع)	١. الانتقاء (Selection) أ- تشخيص الوضع اللغوي ب- اختيار اللغة أو العرف اللغوي	٣. التفعيل (Implementation) أ- النشر عبر التعليم والمؤسسات ب- المتابعة والتقويم
اللغة (تخطيط المتن)	٢. التقنين (Codification) أ- وضع نظام الكتابة ب- التقعيد النحوي ج- التطوير المعجمي	٤. الإثراء (Elaboration) أ- التحديث الاصطلاحي ب- التوسيع الوظيفي والتطوير الأسلوبي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وتكمـن أهميـة هـذا النمـوذج في إبـراز الترابـط بين مراحـل التخطيـط اللغـوي؛ فاختيـار اللغـة وتحديـد وظائفهـا يقتضيـان تطويرهـا وتقنينهـا وتهيئتهـا لأداء تلـك الوظائـف، وذلـك بـدوره لا يحقـق غايتـه مـا لـم يـقترن بتوسـيع مجـالات اسـتعمالها وترسـيخ حضورهـا في المجتمع. ولذلـك ظـل نمـوذج هوجـن مـن أكثر النمـاذج تـأثيرًا في دراسـة السياسـات اللغويـة. وأضـاف باحثـون لاحقـا جوانـب أخـرى. منهـا تخطيـط الاكتسـاب (Cooper, 1989)، المتعلـق بتعليـم اللغـة وانتقالهـا بين الأجيـال، وتخطيـط المهابـة الـذي اقترحـه هارمـان (Haarmann, 1990)، المتعلـق بتعزيـز مكانتهـا الاجتماعيـة وصورتهـا الذهنيـة. ويمكـن النظـر إلى هذيـن الجانبين بوصفهما امتـدادا لمرحلـة التفعيـل في نمـوذج هوجـن؛ لأنهمـا يعـززان حضـور اللغـة واسـتمراره في المجتمـع. وعلـى الرغـم مـن تعـدد الفاعـلين المؤثريـن في السياسـة اللغويـة، فـإن التجربـة التاريخيـة للعالـم الحديـث تكشـف أن الدولـة ظلـت الفاعـل الأكثر قـدرة على التـأثير في الأوضـاع اللغويـة وتشـكيلها (Wright, 2004). فمـن خلال مؤسسـاتها التشـريعية والإداريـة والتعليميـة والثقافيـة، تختـار اللغـات المعتمـدة، وتـقنن معاييرهـا، وتحـدد وظائفهـا، وتوجـه اكتسـابها وانتشـارها، وتحـول ذلـك إلى واقـع اجتماعي واسـع النطـاق. ولذلـك ارتبطـت التحـولات الـكبرى في تاريـخ السياسـات اللغويـة الحديثـة بتحـولات الدولـة نفسـها، ممـا يجعـل تتبـع تطـور الدولـة الحديثـة مـدخلًا أساسـيًا لفهـم نشـأة هـذه السياسـات وتحولاتهـا.

٣- نشأة السياسات اللغوية الحديثة وتحولاتها

ليسـت الأمـم والجماعـات البشـرية معطيـات طبيعيـة، بـل تكوينـات تاريخيـة واجتماعيـة تشـكلت بفعـل عوامـل ثقافيـة وسياسـية واقتصاديـة مختلفـة (أندرسـون، ٢٠٠٩)، ظلـت اللغـة مـن بينهـا أبـرز مقومـات الهويـة والانتمـاء الجمعـي (أوسـتلر، ٢٠١١). ونتيجـة للعوامـل المختلفـة، تطـور الوضـع اللغـوي للبشـر عبر التاريـخ متأثـرا بنزعـتين متعارضـتين: نزعـة نحـو التقـارب والتوحيـد وبنـاء أعـراف لغويـة مشـتركة، وأخـرى نحـو التمايـز والتنـوع والانكفـاء علـى الخصوصيـات المحليـة. ومـن تفاعـل هـاتين النزعـتين تشـكلت اللغـات وتحولـت عبر الزمـن، تبعـا لدرجـة الاتصـال بين الجماعـات البشـرية واتسـاع دوائـره أو

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

انكماشها (Steiner, 1998). وقد اختلفت موازين هاتين النزعتين باختلاف أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي السائدة من عصر لآخر. وكان ظهور الدولة الحديثة نقطة تحول كبرى في هذا المسار؛ إذ أعادت تنظيم الاتصال بين السكان ومعهم عبر توحيد الإدارة والتعليم والاقتصاد ومجالات التواصل العام، فأصبحت اللغة بذلك موضوعا للتنظيم والتخطيط والتدخل السياسي (Wright, 2004). غير أن هذا التحول لم يحدث دفعة واحدة، بل كان حصيلة تطور تاريخي طويل لمراحل تشكل الدولة واتساع نطاق تدخلها في المجتمعات. ومن ثم يمكن تمييز أربع مراحل رئيسة في تاريخ السياسة اللغوية: إدارة التنوع اللغوي قبل الدولة الحديثة، وصعود السياسات اللغوية الحديثة مع نشوء الدولة القومية الأوروبية، وانتشار هذا النموذج عالميًا، ثم التحولات التي أحدثتها العولمة.

٣-١- الأوضاع اللغوية وإدارتها قبل الدولة الحديثة

تمثل المرحلة السابقة لظهور الدولة القومية السياق التاريخي الذي تشكلت فيه الأوضاع اللغوية قبل أن تصبح اللغة موضوعًا للتخطيط والتدخل السياسي المنظم (Wright, 2004). فلم تكن اللغة تؤدي آنذاك ما تؤديه اليوم في تعريف الجماعات السياسية أو ترسيم حدود الانتماء الوطني؛ بل كان الأفراد يعرفون أنفسهم من خلال انتماءاتهم الدينية أو المحلية أو الأسرية أو ولائهم لحاكم معين، أكثر من تعريف أنفسهم بوصفهم أعضاء في أمة ذات لغة مشتركة (أندرسون، ٢٠٠٩). ولم يكن يُنتظر من الدولة أن تتطابق حدودها مع حدود لغة معينة، كما لم يكن يُنظر إلى التعدد اللغوي بوصفه مشكلة سياسية تستدعي المعالجة (Wright, 2004). واتسم المشهد اللغوي آنذاك بخصيصتين متلازمتين، هما: المحلية والعالمية، ارتبطتا بالبنية الاجتماعية والسياسية السائدة آنذاك. فقد كان معظم السكان يعيشون داخل دوائر تواصل محلية ضيقة يغلب عليها الطابع الشفهي، فتشكلت التنوعات اللغوية في صورة مسترسلات ممتدة تتدرج عبر الأقاليم من غير حدود فاصلة واضحة. وكانت هذه التنوعات تنشأ بفعل القرب الجغرافي والتفاعل الاجتماعي أكثر من ارتباطها بالانتماءات السياسية، إذ لم تكن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الحدود السياسية قد أصبحت بعد إطارًا لتنظيم المجال اللغوي كما ستغدو في عصر الدولة القومية (Wright, 2004). وفي مقابل هذه السمات المحلية، قامت بعض اللغات الجامعة بأداء وظائف ثقافية أو دينية أو إدارية عبر أقاليم شاسعة، كاللاتينية في أوروبا المسيحية، والعربية في أجزاء واسعة من العالم الإسلامي (أوستلر، ٢٠١١، فريستيغ، ٢٠٠٣). فأسهمت في ربط مجتمعات متباعدة داخل فضاءات حضارية مشتركة، من غير أن تصبح أساسًا للهوية السياسية أو معيارًا للانتماء الجماعي كما ستفعل اللغات القومية لاحقًا. فقامت الأوضاع اللغوية في كثير من المجتمعات على توزيع وظيفي بين أصناف محلية للحياة اليومية ولغات جامعة للعلم أو الدين أو الإدارة.

ولم تخلُ هذه المرحلة من تدخلات مؤسسية منظمة في الشأن اللغوي، لكنها كانت تختلف عن السياسات اللغوية الحديثة في أهدافها ونطاقها؛ إذ انصبت على مؤسسات الحكم والدين والثقافة والنخب المرتبطة بها، لا على السكان بوصفهم جماعة سياسية واحدة. ومن أمثلة ذلك محافظة الكنيسة على اللاتينية لغةً للعبادة والعلم والتواصل بين رجال الدين عبر أقاليم متباعدة (أوستلر، ٢٠١١)، وتعريب الدواوين في عهد عبد الملك بن مروان، وإعادة الفارسية إلى الدواوين والكتابة الإدارية في العهد السلجوقي (فك، ٢٠٠٦). ومع ما كان لهذه التدخلات من أثر في تنظيم بعض جوانب التواصل وترسيخ بعض اللغات، فإنها ظلت محصورة في المؤسسات التي استهدفتها، ولم تمتد إلى إخضاع جميع السكان لنظام لغوي موحد أو توجيه ممارساتهم اللغوية اليومية (أندرسون، ٢٠٠٩). ويرتبط ذلك، كما ذكرنا سابقا، بطبيعة التنظيم السياسي والاجتماعي السائد آنذاك؛ إذ كان معظم التواصل يجري داخل الجماعات المحلية، بينما ظل الاتصال بمؤسسات الحكم محدودًا ويتم غالبًا على نحو عمودي عبر شبكات من الوسطاء المحليين وثنائي اللغة. ولذلك لم تكن هناك حاجة إلى لغة مشتركة بين جميع السكان، وظلت إدارة التنوع اللغوي ممكنة دون السعي إلى دمج الجماعات المختلفة في جماعة لغوية واحدة (Wright, 2004).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولهذا لم يكن لمفهوم "الأقلية اللغوية" معناه الحديث، بل لم تكن شروط تشكله موجودة أصلًا؛ إذ يفترض وجود أكثرية لغوية وطنية تتبوأ موقعا مركزيا في الدولة، وتُقاس إليها الجماعات الأخرى، بينما لم تكن هناك، في معظم الأحوال، لغة وطنية تمثل معيار الانتماء السياسي أو الثقافي. ولذلك ظل التعدد اللغوي سمة طبيعية للحياة الاجتماعية والسياسية، ولم يتحول إلى قضية سياسية تستدعي إعادة تشكيل الواقع اللغوي وفق معيار موحد على نطاق المجتمع بأسره (Wright, 2004). وتمثل هذه المرحلة نقطة الانطلاق لفهم التحولات اللاحقة في السياسة اللغوية؛ فقد كانت اللغة قبل الدولة الحديثة جزءًا من واقع اجتماعي وثقافي متنوع تديره مؤسسات الحكم والدين والثقافة دون السعي إلى إخضاعه لمعيار موحد أو ربطه بهوية سياسية جامعة. أما مع ظهور الدولة القومية، فأصبحت اللغة موضوعًا للتنظيم والتخطيط، وأداة رئيسة في بناء الأمة وتوحيد المجال الوطني، وهو ما تتناوله المرحلة التالية.

٣-٢- الدولة القومية ونشأة السياسات اللغوية الحديثة

مع نشوء الدولة القومية في أوروبا، دخلت العلاقة بين اللغة والسلطة السياسية مرحلة جديدة أرست الأسس التي قامت عليها السياسات اللغوية الحديثة (Wright, 2004). فاللغات القومية المعيارية المرتبطة اليوم بمعظم الدول الأوروبية لم تكن بصورتها الراهنة سابقة على الدولة، بل تشكلت وتوطدت بالتوازي مع بنائها (أندرسون، ٢٠٠٩). ولذلك لا يمكن فهم السياسة اللغوية الحديثة بمعزل عن تشكل الدولة القومية والظروف التي جعلت اللغة إحدى أدواتها الرئيسة. ولم تنشأ الدولة الحديثة دفعة واحدة، بل كانت حصيلة مسار طويل امتد من القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين. فقد أسهم تراجع النظام الإقطاعي، وصعود الحكومات المركزية، والإصلاح الديني، والحروب الدينية الأوروبية، في ترسيخ مبادئ الدولة الحديثة، وفي مقدمتها السيادة على الإقليم، ووحدة السلطة السياسية، واستقلال الدولة عن السلطات الخارجية. وأخذت هذه المبادئ تتبلور مع صلح أوغسبورغ سنة ١٥٥٥م، ثم ترسخت

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بدرجة أكبر مع صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨م (Wright, 2004). غير أن تحولها إلى واقع مؤسسي لم يكتمل إلا خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مع اتساع البيروقراطية الحكومية، وانتشار التعليم الإلزامي، وتطور وسائل الاتصال والنقل، وظهور الجيوش الوطنية والأسواق القومية المتكاملة (أندرسون، ٢٠٠٩).

وارتبط هذا التطور بتفاعل مستمر بين الأفكار والمؤسسات؛ فقد أسهمت فكرة القومية الحديثة في ترسيخ تصور الأمة بوصفها جماعة سياسية ذات تاريخ ومصير مشتركين، بينما وفرت مؤسسات الدولة الأدوات اللازمة لتحويل هذا التصور إلى واقع اجتماعي ملموس (أندرسون، ٢٠٠٩). غير أن مسارات بناء الأمة والدولة اختلفت من بلد إلى آخر؛ ففي بعض الحالات سبقت الدولةُ الأمةَ، فتولت السلطة المركزية بناء هوية قومية مشتركة داخل حدود سياسية قائمة، كما حدث في فرنسا وإنجلترا وإسبانيا. وفي حالات أخرى سبقت الأمةُ الدولةَ، إذ نشأت حركات قومية قامت على تصور وجود جماعة تتشارك اللغة والثقافة والتاريخ، ثم سعت إلى توحيدها في إطار سياسي واحد، كما حدث في ألمانيا وإيطاليا (Wright, 2004). وعلى الرغم من اختلاف نقطة البداية، فإن المسارين اشتركا في السعي إلى جعل حدود الدولة والأمة واللغة متطابقة قدر الإمكان، ومن خلال هذا التفاعل تشكلت الدولة القومية الحديثة، إذ أسهمت الدولة في صنع الأمة بقدر ما أسهمت فكرة الأمة في إعادة تشكيل الدولة.

وقد ارتبط هذا التحول بتغير العلاقة بين الدولة والسكان. فبعد أن كانت السلطة تعتمد على شبكات من الوسطاء المحليين لربط المركز بالأطراف، أصبحت الدولة الحديثة تتواصل مع السكان مباشرة عبر الإدارة والتعليم والتجنيد والخدمات العامة، مما أوجد حاجة متزايدة إلى لغة مشتركة، وفضاء وطني موحد للتواصل. وفي هذا السياق برزت اللغة بوصفها إحدى أهم أدوات بناء الأمة؛ إذ استدعى قيام مؤسسات وطنية موحدة في الإدارة والتعليم والاقتصاد والجيش والثقافة اختيار لغة مركزية وتقنينها ونشرها عبر مؤسسات الدولة، فأصبحت السياسة اللغوية جزءًا أساسيًا من مشروع

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بنـاء الأمـة والدولـة معًـا (Wright, 2004). غيرأن هـذا المشـروع واجـه تحديـات جوهريـة. فمـن جهـة، لـم يكـن مـن السـهل رسـم حـدود الجماعـات اللغويـة علـى نحـو يتطابـق مـع الحـدود السياسـية. ومـن جهـة أخـرى، كانـت هـذه الجماعـات تضـم تنوعًـا لغويًـا وثقافيًـا واسـعًا، وتنتظـم في مـسترسلات لهجيـة وثقافيـة تتجـاوز الحـدود السياسـية القائمـة، ممـا جعـل تحقيـق التماسـك الداخلـي تحديًـا إضافيًـا. فسـعت الـدول القوميـة، عبرمؤسسـاتها المختلفة، إلى نشـر لغـات وطنيـة معياريـة توفـر أساسًـا للتواصـل المـشترك وتربـط الـسكان بالإطـار الـوطني الجديـد. وأسـهمت هـذه العمليـة تدريجيًـا في تفكيـك كـثيرمـن الامتـدادات اللغويـة والثقافيـة العابـرة للحـدود، وتحويـل الـولاءات المحليـة والإقليميـة إلى ولاءات وطنيـة أوسـع نطاقًـا (Wright, 2004). فأسـهمت هـذه السياسـات في بنـاء المجـال الـوطني الموحـد وتعزيـز التماسـك الداخلـي، وإن ظلـت بعـض أشكال التنـوع اللغـوي والثقـافي والتحديـات المرتبطـة بهـا قائمـة بدرجـات متفاوتـة. وبحلـول مطلـع القـرن العشـرين أصبحـت الدولـة القوميـة النمـوذج السـياسي المهيمـن في أوروبـا، وغـدت القوميـة الأيديولوجيـا الغالبـة في فهـم العلاقـة بين الدولـة والـسكان واللغـة. ومـن هـذا التحـول نشـأت السياسـة اللغويـة الحديثـة بمعناهـا الدقيـق؛ إذ أصبحـت اللغـة موضوعًـا للتخطيـط والتقـنين والتدخـل المـؤسسي الهـادف إلى بنـاء الأمـة وترسـيخ السـيادة وإعـادة تنظيـم المجـال الاجتماعـي داخل حـدود الدولـة (Wright, 2004). ولـم يقتصـر أثـر هـذا النمـوذج علـى أوروبـا، بـل انتشـر عالميـا عبرالاسـتعمار تـارة، ثـم عبرتـبني الـدول المسـتقلة حديثًـا لمؤسسـات الدولـة الحديثـة ومفاهيمهـا.

٣-٣- انتشار نموذج الدولة الحديثة وتدويل السياسات اللغوية

شـهد القـرن العشـرون انتقـال نمـوذج الدولـة القوميـة مـن موطنـه الأوروبي إلى العالـم، حتى غـدا الـشكل المهيمـن للتنظيـم السـياسي عالميًـا. فقـد أدى انهيـار الإمبراطوريـات التقليديـة، وموجـات التحـرر الـوطني بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، إلى ظهـور عشـرات الـدول الجديـدة في آسـيا وإفريقيـا والعالـم العـربي وأمـريكا اللاتينيـة. ورسـخ النظـام الـدولي الحديـث مبـدأ الدولـة ذات السـيادة الإقليميـة بوصفهـا الوحـدة الأساسـية للعلاقـات الدوليـة. ولكـن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

كـثيرًا مـن هـذه الـدول تبنـت مؤسسـات الدولـة الحديثـة وحدودهـا وقوانينهـا الوطنيـة مـن غيرأن تمـر بالمسـار التـاريخي الـذي شـهدته أوروبـا (Wright, 2004).

وأفـرز انتقـال هـذا النمـوذج إلى البيئـات الجديـدة تحديـات لغويـة وسياسـية مغايـرة للتجربـة الأوروبيـة. ففـي حين تشكلـت الـدول الأوروبيـة الحديثـة عبرقـرون مـن التفاعـل السـياسي والاقتصـادي والثقـافي داخـل مجتمعاتهـا، ورثـت كـثيرمـن الـدول المسـتقلة حديثًـا حـدودًا رسـمتها القـوى الاسـتعمارية دون مراعـاة كافيـة للامتـدادات اللغويـة والثقافيـة القائمـة (Wright, 2004). فضمـت بعـض الـدول جماعـات لغويـة وثقافيـة شـديدة التبايـن داخـل إطـار سـياسي واحـد، في حين توزعـت جماعـات أخـرى كانـت تتمتـع بوحـدة لغويـة أو ثقافيـة بين عـدة دول. ومـن ثـم واجهـت هـذه الـدول تحـدي إيجـاد أسـس للتماسـك الـوطني داخـل حـدود سياسـية لـم تكـن دائمًـا منسـجمة مـع الواقـع اللغـوي والثقـافي وإنجـاز ذلـك خلال فترة أقصـر، وفي ظـروف أكثرتعقيـدًا ممـا عرفتـه أوروبـا. وفي هـذا السـياق بـرزت قضيـة اختيـار اللغـة أو اللغـات القـادرة علـى أداء وظائـف الدولـة الحديثـة وتمثيـل الأمـة في الوقـت نفسـه بوصفهـا إحـدى أكثرقضايـا السياسـة اللغويـة تعقيـدًا. فقـد وجـدت كـثيرمـن الـدول نفسـها أمـام مفاضلـة صعبـة بين اعتبـارات متعارضـة جزئيًـا؛ إذ كانـت اللغـات الاسـتعمارية تمثـل إرثًـا للهيمنـة الأجنبيـة، لكنهـا كانـت تـؤدي وظائـف أساسـية في الإدارة والتعليـم العـالي والقضـاء والعلاقـات الدوليـة. أمـا اللغـات الوطنيـة أو المحليـة فكانـت أكثرقـدرة علـى التعـبيرعـن الهويـة والاسـتقلال وتعزيـز الانتمـاء الـوطني، ولكـن لـم يكـن يتصـورأنهـا مهيـأة لأداء جميـع وظائـف الدولـة الحديثـة. فأبقـت بعـض الـدول علـى اللغـات الاسـتعمارية في مجـالات معينـة، في حين سـعت دول أخـرى إلى تطويـر لغـات وطنيـة أو إحيـاء لغـات تاريخيـة أو تعزيـز مكانـة لغـات محليـة، في محاولـة للتوفيـق بين متطلبـات بنـاء الدولـة الحديثـة وتعزيـز الهويـة الوطنيـة (Wright, 2004).

ودفعـت هـذه التحديـات الـدول إلى زيـادة التدخـل الحكـومي المنظـم في الشـأن اللغـوي، فأصبحـت قضايـا اللغـة جـزءًا مـن برامـج التنميـة والتحديـث، ونشـأ في هـذا السـياق حقـل

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التخطيط اللغوي، وتحولت دول عديدة في إفريقيا وآسيا إلى ساحات لتجارب واسعة في التخطيط اللغوي الموجَّه (Wright, 2004). واستند هذا التوجه إلى تصور علموي يرى أن مشكلات اللغة يمكن معالجتها بالتخطيط العقلاني والخبرة العلمية، وأن اختيار اللغات وتوزيع وظائفها يمكن أن يقوم على اعتبارات موضوعية تتعلق بالكفاءة ومتطلبات التنمية أكثر من ارتباطه بالهويات والصراعات السياسية (Johnson, 2013). غير أن هذه الرؤية تعرضت منذ سبعينيات القرن العشرين لانتقادات أكدت أن السياسات اللغوية تتأثر بالهوية والثقافة وعلاقات القوة والأيديولوجيات بقدر تأثرها بالاعتبارات الوظيفية (Ricento, 2000). وبينما انشغلت السياسات اللغوية في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بقضايا بناء الأمة والوحدة الوطنية في الدول المستقلة حديثًا، اتسع الاهتمام لاحقًا ليشمل إدارة التنوع اللغوي داخل الدول عمومًا، بما فيها الدول التي كانت قد حسمت إلى حد كبير قضايا اللغة الوطنية وبناء الأمة.

وقد أسهمت الهجرات الدولية المتزايدة وتنامي الاهتمام بحقوق الإنسان والجماعات الثقافية في هذا التحول، فلم تعد الأسئلة تقتصر على اختيار لغة وطنية أو توزيع الوظائف بين اللغات المختلفة، بل امتدت إلى مكانة لغات الأقليات وحقوق الجماعات اللغوية والعدالة اللغوية (بيلر، ٢٠٢٢). فانتقلت السياسة اللغوية من إطارها الأوروبي المرتبط ببناء الأمة والدولة القومية إلى حقل عالمي يتعامل مع أوضاع لغوية وسياسية شديدة التنوع.

٣-٤- العولمة وتحولات السياسة اللغوية

تمثل العولمة مرحلة جديدة في تاريخ السياسة اللغوية؛ إذ أخذت القضايا اللغوية تتشكل بدرجة متزايدة عبر علاقات وشبكات تتجاوز حدود الدولة الوطنية. فبعد أن ارتبطت المرحلة السابقة بانتشار نموذج الدولة الحديثة عالميًا، اتسمت هذه المرحلة بتزايد الترابط الاقتصادي والثقافي والتقني بين المجتمعات، وبروز فاعلين وشبكات عابرة للحدود تؤثر في مكانة اللغات ووظائفها وأنماط استعمالها. ونتيجة لذلك لم تعد الدولة الفاعل الوحيد، ولا الأكثر تأثيرًا دائمًا، في تشكيل الواقع اللغوي والهويات المرتبطة به

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

(كريستال، ٢٠١٧). وأفضى اندماج الاقتصاد والتعليم العالي والبحث العلمي والتقنية والإعلام في شبكات عالمية إلى نشوء سوق لغوية عالمية تتفاوت فيها اللغات من حيث المكانة والوظائف. فبينما ظلت الغالبية العظمى من اللغات محصورة في مجالات استعمال محلية أو وطنية، برز عدد محدود من اللغات يؤدي وظائف التواصل والتبادل عبر الدول والمجتمعات، فاكتسبت مكانة عالمية متزايدة. وفي مقدمة هذه اللغات جاءت الإنجليزية التي غدت اللغة المركزية في كثير من مجالات التواصل الدولي (كالفي، ٢٠١٨).

ومع أن التاريخ عرف منذ عصور مبكرة لغات جامعة أتاحت التواصل بين جماعات مختلفة اللغات، فإن العولمة أوجدت وضعًا غير مسبوق من حيث اتساع شبكات التواصل وسرعة تدفق الأشخاص والسلع والمعلومات والمعارف عبر العالم. ونتيجة لذلك أصبحت اللغات تتفاعل وتتنافس داخل فضاء عالمي واحد بدرجة لم تعرفها المراحل السابقة (كالفي، ٢٠١٨)، واكتسبت الإنجليزية في هذا السياق مكانة عالمية لم تعرفها اللغات الجامعة السابقة، من حيث عدد مستخدميها، وتنوع مجالات استعمالها، وانتشارها الجغرافي (كريستال، ٢٠١٣). ولم يكن هذا الانتشار نتيجة تطور تلقائي فحسب، بل أسهمت فيه سياسات مقصودة واستثمارات مالية ومؤسسية واسعة لدعم تعليم الإنجليزية ونشرها عالميًا، حتى إن بعض الباحثين وصفها بأنها حظيت خلال النصف الثاني من القرن العشرين بأكبر جهد منظم بُذل لدعم لغة معينة في التاريخ (فليبسون، ٢٠٠٧).

وأثار تنامي الدور العالمي للإنجليزية واللغات ذات الوظائف العابرة للحدود نقاشات واسعة حول العلاقة بين اللغة والهوية والثقافة والسلطة. وانقسمت الآراء بين من رأى في وجود لغة عالمية مشتركة وسيلة لتيسير التواصل والتبادل على نطاق دولي (كريستال، ٢٠١٣؛ مونتغمري، ٢٠١٤)، ومن رأى فيه مصدرًا لهيمنة لغوية تعزز اختلال موازين القوة بين اللغات وتعيد إنتاج أنماط من اللامساواة في المكانة والوظائف والموارد (فليبسون، ٢٠٠٧). وبرزت تبعا لذلك قضايا العدالة اللغوية، والحقوق اللغوية، وحماية التنوع اللغوي بوصفها من أبرز موضوعات السياسة اللغوية المعاصرة (بيلر، ٢٠٢٢، طوليفصون، ٢٠٠٧).

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وفي الوقت نفسه أثارت العولمة مخاوف بشأن مستقبل اللغات الأقل انتشارًا، مع ما تتعرض له بعض اللغات من تراجع أو اندثار نتيجة تنامي نفوذ اللغات الأكثر قوة وانتشارًا (كريستال، ٢٠١٧، الشمري وميغري، ٢٠١٦). ومن ثم اتسع نطاق السياسة اللغوية ليشمل صيانة اللغات المهددة بالاندثار، وحماية التنوع اللغوي، وتحقيق توازن بين متطلبات التواصل العالمي والمحافظة على التعدد اللغوي والثقافي (Wright, 2004).

٤- الوضع اللغوي العالمي المعاصر

يتسم الوضع اللغوي العالمي المعاصر بدرجة عالية من التعقيد والتفاوت؛ فهو ليس مجرد مجموعة من اللغات المتجاورة، بل منظومة لغوية مترابطة تشكلت عبر مسار تاريخي طويل أسهمت فيه التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولا سيما انتشار نموذج الدولة الحديثة والعولمة، في توسيع نفوذ بعض اللغات وتراجع أخرى. ومن ثم يمثل التوزيع الراهن للغات ومكانتها ووظائفها حصيلة تاريخية متراكمة لمسارات طويلة من الصعود والانحسار والانتشار (أوستلر، ٢٠١١). ويتجلى هذا الواقع في تفاوت كبير بين اللغات من حيث عدد المتحدثين بها، ومجالات استعمالها، ومكانتها السياسية والاقتصادية. فبينما تؤدي بعض اللغات أدوارًا وطنية أو إقليمية أو عالمية واسعة، يظل استعمال كثير من اللغات الأخرى محصورًا في نطاقات محلية محدودة، ويواجه بعضها خطر التراجع أو الاندثار (كريستال، ٢٠١٧).

وتكشف المقارنة بين عدد لغات العالم وعدد دوله جانبًا مهمًا من طبيعة هذا الواقع؛ إذ تشير التقديرات إلى وجود أكثر من سبعة آلاف لغة في العالم (Anderson, 2002)، في مقابل أقل من مئتي دولة ذات سيادة. ويعني ذلك أن العلاقة بين الدولة واللغة أبعد ما تكون عن التطابق؛ فبعض الدول يتمتع بدرجة عالية من التجانس اللغوي، بينما تضم دول أخرى عشرات اللغات أو مئاتها، كما تنتشر لغات كثيرة عبر حدود الدول في أقاليم وقارات متعددة. كذلك تقوم بعض الدول على تعددية لغوية تاريخية، بينما تجمع دول أخرى بين لغات وطنية ومحلية متعددة ولغات تؤدي وظائف مهمة في الإدارة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أو التعليم أو الاقتصاد. وإلى جانب ذلك أصبحت الهجرة الدولية مصدرًا متزايد الأهمية للتنوع اللغوي في المجتمعات المعاصرة (وليامز، ٢٠١٣).

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسة من التعددية اللغوية في العالم المعاصر، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (٣): أنواع التعددية في المجتمعات المعاصرة

النوع	التعريف
التعددية الأصيلة	تنشأ من وجود جماعات لغوية تاريخية متجذرة داخل الدولة نفسها، وتمثل جزءًا من تكوينها السكاني والثقافي.
التعددية الطارئة	تنتج عن الهجرة والتنقلات السكانية الحديثة وما يصاحبها من انتقال اللغات عبر الحدود.
التعددية الدخيلة	تنتج عن الحضور المتزايد للغات العالمية في التعليم والإعلام والاقتصاد والتقنية، دون أن تكون لغات أمًّا لجماعات سكانية محلية كبيرة.

ويستند هذا التمييز إلى معايير متداخلة، من أبرزها نشأة التعددية اللغوية، ودرجة تجذرها في المجتمع، والوظائف التي تؤديها اللغات المختلفة، إضافة إلى كونها لغات أمًّا لشرائح من السكان أو عدم كونها كذلك (سجوان ومكاي، ١٩٩٥). ولا تمثل هذه الأنماط فئات جامدة؛ إذ قد تؤدي التحولات الاجتماعية والديموغرافية والسياسية إلى انتقال بعض الحالات من نمط إلى آخر. ولذلك لا تقتصر أهمية هذا التصنيف على وصف الأوضاع اللغوية، بل تساعد أيضًا على تفسير تحولاتها، وفهم القضايا التي تواجهها السياسة اللغوية، والخيارات التي تتبناها الدول في التعامل معها. ولا يكتمل فهم هذا الواقع بالاكتفاء بوصف أوضاع اللغات داخل الدول، بل يقتضي أيضًا النظر إلى العلاقات التي تربط اللغات بعضها ببعض على المستوى العالمي.

ومن أبرز المحاولات التي سعت إلى تفسير هذه العلاقات ما قدمه أبراهام دو سوان (دو سوان، ٢٠١١)، الذي ينطلق من أن اللغات تشكل شبكة عالمية مترابطة، وأن مكانة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كل لغـة تتحـدد بحسـب موقعهـا داخـل هـذه الشـبكة، وبقدرتهـا علـى الربـط بين الجماعـات اللغويـة المختلفـة. وانطلاقًـا مـن هـذا التصـور اقترح دي سـوان نموذجًـا هرميًـا يقسـم اللغـات إلى أربـع فئـات رئيسـة، كمـا يوضـح الجـدول الآتي:

الجدول (٤) مستويات منظومة اللغات العالمية عند دي سوان

الفئة	اللغات	سمات عامة
اللغات الطرفية	تمثل الغالبيـة السـاحقة مـن لغـات العالـم	لغـات محليـة محـدودة الوظائـف، ويتواصـل متحدثوهـا مـع غيرهـم غالبًـا عبر لغـات ذات مسـتوى أعلـى في منظومـة اللغـات
اللغات المركزية	نحو مئة لغة تقريبًا	لغـات وطنيـة أو رسـمية تـؤدي وظائـف التعليـم والإدارة والإعلام والحيـاة العامـة
اللغات المركزية العليا	الإنجليزيـة، والصينيـة، والإسـبانية، والعربيـة، والفرنسـية، والألمانيـة، والروسـية، والهنديـة، واليابانيـة، والملاويـة، والبرتغاليـة، والسـواحلية	لغـات تتجـاوز حـدود دولـها الأصليـة وتـؤدي أدوارًا إقليميـة أو عالميـة واسعـة
اللغة المركزية الفائقة	الإنجليزية	تمثـل محـور الشـبكات اللغويـة العالميـة المعاصـرة وأوسـع لغـات التواصـل الـدولي

ويـعبر هـذا التراتـب عـن الأدوار التي تؤديهـا اللغـات داخـل المنظومـة اللغويـة العالميـة. فاللغـات التي ارتبطـت، عبر التاريـخ، بإمبراطوريـات واسـعة، أو بحضـارات مؤثـرة، أو بقـوى اقتصاديـة وعلميـة كبرى، اكتسـبت قـدرة أكبر على الربـط بين الجماعـات اللغويـة المختلفـة، فاتسـع نطـاق وظائفهـا وترسـخت مكانتهـا. أمـا اللغـات الأخـرى فظلـت تـؤدي وظائـف محليـة أو وطنيـة محـدودة. فالتفـاوت بين اللغـات في النظـام العـالمي المعاصـر حصيلـة لمسـارات تاريخيـة وسياسـية وثقافيـة، وليـس مرتبطـا بخصائـص ذاتيـة في اللغـات نفسـها (أوسـتلر، ٢٠١١؛ الشـمري وميغـري، ٢٠١٦).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وينبغـي التأكيـد علـى أن النظـام اللغـوي العـالمي لا يمثـل بنيـة ثابتـة، بـل يشـهد تحـولات متواصلـة تؤثـر في مواقـع اللغـات وأدوارهـا. فقـد أدى تـغير موازيـن القـوة السياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة عبر التاريـخ إلى صعـود بعـض اللغـات وتراجـع أخـرى، ولا تـزال هـذه العمليـة مسـتمرة، بـل قـد تسـارعت تسـارعا كـبيرا حاليـا في ظـل تحـولات العولمـة التي يشـهدها العالـم المعاصـر (كالفي، ٢٠١٨؛ كريسـتال، ٢٠١٧). غير أن الـدول لـم تسـتجب لهذه التحـولات علـى نحـو واحـد، بـل تفاعلـت معهـا بطرائـق مختلفـة تبعًـا لظروفهـا التاريخيـة والسياسـية والاجتماعيـة وأوضاعهـا اللغويـة. ومـن ثـم يقـتضي فهـم هـذه التحـولات النظـر في التجـارب الوطنيـة المختلفـة ضمـن المشـهد الكلـي للمنظومـة اللغويـة العالميـة، وهـو مـا يتناولـه القسـم التـالي.

٥- من تجارب الدول في السياسة اللغوية: مقارنات بين نماذج ممثلة

يتنـاول هـذا القسـم سـت حـالات تمثـل نمـاذج مختلفـة للسياسـات اللغويـة في الـدول الحديثـة، هـي: إنجـلترا وفرنسـا وإسـبانيا والهنـد ومصـر، إضافـة إلى تنزانيـا وإندونيسـيا اللـتين تُدرسـان بوصفهمـا نموذجًـا مقارنًـا متقاربًـا في بنـاء لغـة وطنيـة جامعـة داخـل مجتمعـات متعـددة اللغـات. وقـد اختيرت هـذه الحالات لارتباطهـا بلغـات تنـتمي إلى فئـة اللغـات المركزيـة العليـا في منظومـة دي سـوان، ولتنـوع مسـارات تـشكل السياسـات اللغويـة وتطورهـا. ويركـز التحليـل علـى العوامـل التاريخيـة والسياسـية والاجتماعيـة التي أسـهمت في تشـكيل مكانـة اللغـات ووظائفهـا، مـع تمثيـل أنمـاط مختلفـة مـن بنـاء الدولـة الحديثـة، وإدارة التعـدد اللغـوي والهويـة الوطنيـة، والتفاعـل مـع الاسـتعمار والعولمـة. وتتيـح المقارنـة بينهـا إبـراز أثـر التحـولات التي شـهدها النظـام اللغـوي العـالمي، والكشـف عـن أوجه التشـابه والاخـتلاف بين التجـارب المدروسـة في ضـوء الأطـر النظريـة السـابقة، واسـتخلاص مـا يمكـن أن تفيـد منـه السياسـة اللغويـة في المملكـة العربيـة السـعودية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

١-٥- إنجلترا والفضاء الأنغلوفوني: من لغة قومية إلى لغة العولمة

تمثل التجربة الإنجليزية مثالًا واضحًا على التفاعل بين السياسة اللغوية والتحولات التاريخية الكبرى؛ إذ انتقلت الإنجليزية من لغة محلية في مملكة أوروبية إلى اللغة المركزية الفائقة في المنظومة اللغوية العالمية المعاصرة. وارتبط هذا التحول أولًا ببناء الدولة وتوحيد المجال اللغوي داخل إنجلترا، ثم اتسع بفعل التوسع الإمبراطوري البريطاني، وصعود الولايات المتحدة، والتحولات الاقتصادية والتقنية المرتبطة بالعولمة. فكانت المكانة العالمية التي بلغتها الإنجليزية حصيلة مسار تاريخي طويل أعاد تشكيل وظائفها ومجالات انتشارها (كريستال، ٢٠١٣). فلم تكن إنجلترا في بداياتها متجانسة لغويًا. فقد أدى الغزو النورماني سنة ١٠٦٦م إلى نشوء نظام لغوي طبقي أصبحت فيه الفرنسية النورمانية لغة السلطة والإدارة والقضاء، في حين ظلت الإنجليزية لغة عامة السكان. واستمر هذا الوضع قرونا، حتى أسهم ترسخ السلطة المركزية وتشكل الهوية السياسية الإنجليزية، ولا سيما في سياق حرب المئة عام (١٣٣٧-١٤٥٣م)، في توسيع حضور الإنجليزية في المجال العام (Baugh & Cable, 2002). ويُعد قانون المرافعات الصادر سنة ١٣٦٢م من أبرز محطات هذا المسار؛ إذ نص على استعمال الإنجليزية في المحاكم بدل الفرنسية، مع بقاء اللاتينية لغة للسجلات الرسمية (Baugh & Cable, 2002). ويمثل ذلك إحدى الخطوات المبكرة لانتقال الإنجليزية من لغة المجتمع إلى إحدى لغات مؤسسات الدولة، وأحد مظاهر تخطيط الوضع اللغوي.

وتسارعت عملية بناء اللغة القومية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع اتساع وظائف الدولة وتزايد حاجتها إلى إدارة أكثر تجانسًا. فازداد حضور الإنجليزية في الكتابة، وأسهم إدخال الطباعة إلى إنجلترا سنة ١٤٧٦م، وترجمة الملك جيمس للكتاب المقدس سنة ١٦١١م، إلى جانب تطورات مؤسسية أخرى، في ترسيخ نموذج لغوي مشترك اكتسب مكانة مرجعية في الدين والثقافة والتعليم (Baugh & Cable, 2002). وفي الوقت

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

نفسـه وظفـت الدولـة أدواتهـا القانونيـة لتوسـيع نطـاق الإنجليزيـة خـارج موطنهـا الأصلـي؛ إذ نـص قانونـا الاتحـاد مـع ويلـز سـنتي ١٥٣٦م و١٥٤٣م علـى اعتمادهـا في المحاكـم والإدارة والأعمـال الرسـمية، وربطـا تـولي المناصـب العامـة بإتقانهـا، ممـا أدى إلى تراجـع الويلزيـة في مؤسسـات الدولـة (Wright, 2004). وبذلـك ارتبطـت الإنجليزيـة علـى نحـو متزايـد بمؤسسـات السـلطة والإدارة والحـراك الاجتماعـي، في واحـدة مـن أقـدم صـور توظيـف السياسـة اللغويـة في خدمـة بنـاء الدولـة، وإن ظـل أثـر هـذه التحـولات في البدايـة متركـزًا إلى حـد كـبير في المؤسسـات الرسـمية والشـرائح المتعلمـة.

ومـع اتحـاد إنجلترا واسـكتلندا سـنة ١٧٠٧م تعـزز الكيـان السـياسي الـذي جـرت في إطـاره عمليـة التوحيـد اللغـوي، وأصبحـت الإنجليزيـة تدريجيًـا اللغـة الغالبـة في الإدارة والتعليـم والاقتصـاد والحيـاة العامـة داخـل المملكـة المتحـدة. وأدى التعليـم النظـامي دورًا محوريًـا في هـذا المسـار؛ فمـع اتسـاع تدخـل الدولـة في التعليـم منـذ القـرن التاسـع عشـر أصبحـت المدرسـة إحـدى أهـم أدوات نشـر الإنجليزيـة المعياريـة وتقليـص الفـوارق اللهجيـة والإقليميـة وتعزيـز الاندمـاج الـوطني (كريسـتال، ٢٠١٣). وفي المناطـق التي ظلـت تحتفظ بلغـات تاريخيـة غير الإنجليزيـة، ارتبـط هـذا المسـار بسياسـات هدفـت إلى توسـيع اسـتعمال الإنجليزيـة علـى حسـاب الويلزيـة والغيليـة والإيرلنديـة، ممـا جعـل التعليـم أداة رئيسـة لبنـاء الأمـة والتوحيـد اللغـوي. ومـع ذلـك اسـتمرت هـذه اللغـات بدرجـات متفاوتـة مـن الحضـور الاجتماعـي والثقـافي، وإن تعرضـت لضغـوط متزايـدة بفعـل توسـع مؤسسـات الدولـة الحديثـة.

وشـهدت الإنجليزيـة تحـولًا نوعيًـا حين تجـاوزت حـدود الدولـة القوميـة لتصبـح لغـة إمبراطوريـة (Baugh & Cable, 2002؛ Wright, 2004). فقـد أدى التوسـع البريطـاني منـذ القـرن السـابع عشـر إلى انتشـار الإنجليزيـة في أمـريكا الشـمالية ومنطقـة الكاريبي والهنـد وأسـتراليا وإفريقيـا وغيرهـا. فأصبحـت في المسـتعمرات الاسـتيطانية هـي لغـة المجتمعـات الجديـدة ومؤسسـاتها، بينمـا أصبحـت في أجـزاء واسـعة مـن آسـيا وإفريقيـا لغـة للإدارة والتعليـم

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والتجـارة، واكتسـبت مكانـة متـميزة بين اللغـات المحليـة، وإن ظـل اكتسـابها مقصـورًا إلى حـد كـبير على النخـب المرتبطـة بمؤسسـات الدولـة والاقتصـاد الحديـث. ومـن خلال هـذا الانتشـار تـشكل فضـاء أنغلوفـوني واسـع متعـدد المراكـز، لـم تعـد بريطانيـا وحدهـا محـورَه، بل شـاركتها فيـه دول أخـرى أصبحـت لاحقًـا مـن أبـرز مراكـز النفـوذ اللغـوي والثقـافي للإنجليزيـة (كريسـتال، ٢٠١٣).

وكان انتقـال مركـز الثقـل الأنغلوفـوني إلى الولايـات المتحـدة مـن أهـم العوامـل التي رسـخت المكانـة العالميـة للإنجليزيـة. ويلخـص ذلـك مقولـة تُنسـب إلى المستشـار الألمـاني بسـمارك مفادهـا أن أهـم حـدث في التاريـخ الحديـث هـو أن أمـريكا الشـمالية صـارت تتحـدث الإنجليزيـة (Beer, 1917, p. 186). ومـن اللافـت أن هـذا التوطـن لـم يقـم على نـص دسـتوري يحـدد لغـة رسـمية للدولـة، بـل تـشكل تدريجيًـا مـن خلال سياسـات وممارسـات هدفـت إلى بنـاء أمـة موحـدة ودمـج موجـات الهجـرة المتعاقبـة (Fishman, 1981). فظهـرت منـذ القـرن التاسـع عشـر توجهـات تدعـو إلى قصـر المجـال العـام على الإنجليزيـة، وقـد عبّر ثيـودور روزفلـت عـن هـذا التصـور بقولـه: «ليـس في هـذا البلـد متسـع إلا للغـة واحـدة، وهـي الإنجليزيـة» (Crawford, 2000).

ومـع تزايـد الهجـرة والتعـدد اللغـوي خلال النصـف الثـاني مـن القـرن العشـرين، ولا سـيما مـع توسـع برامـج التعليـم ثنـائي اللغـة والخدمـات الحكوميـة متعـددة اللغـات، بـرز منـذ ثمانينيـات القـرن العشـرين "حـراك الإنجليزيـة فقـط" بوصفـه أحـد مظاهـر الجـدل حـول السياسـة اللغويـة في الولايـات المتحـدة. فقـد دعـا إلى تكريـس الإنجليزيـة لغـةً مشتركـة للحيـاة العامـة وتقليـص حضـور اللغـات الأخـرى في بعـض المجـالات الحكوميـة والتعليميـة (Barker et al., 2001). وبذلـك انتقـل النقـاش مـن غلبـة الإنجليزيـة بحكـم الواقـع إلى الجـدل حـول منحهـا مكانـة قانونيـة متـميزة. وبحلـول مطلـع القـرن الحادي والعشـرين كانـت اثنتـان وعشـرون ولايـة قـد أقـرت أشكالًا مختلفـة مـن تشـريعات «الإنجليزيـة فقـط»، واتجهـت سياسـات تعليميـة عـدة إلى إعطـاء أولويـة أكبر لاكتسـاب الإنجليزيـة مقارنـة ببرامـج التعليـم

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ثنائي اللغة (Wright, 2004). ومع ذلك ظل المستوى الاتحادي خاليًا من نص يحدد لغة رسمية للدولة حتى صدور أمر تنفيذي سنة ٢٠٢٥م أعلن الإنجليزية لغةً رسمية على المستوى الفيدرالي، وألغى أمرًا تنفيذيًا سابقًا كان يوجه الوكالات الحكومية إلى تسهيل الوصول إلى خدماتها لغير المتقنين للإنجليزية (Hussain & Bresnahan, 2026). وتكشف هذه الخطوة استمرار الجدل بين تصور يرى في الإنجليزية أساسًا للهوية الوطنية المشتركة والاندماج المجتمعي، وآخر يؤكد أهمية استيعاب التعدد اللغوي بوصفه جزءًا من الواقع الاجتماعي الأمريكي.

أما في كندا وأستراليا ونيوزيلندا، فقد أصبحت السياسة اللغوية مجالًا واضحًا للتخطيط والتشريع العام، وإن اتخذت مسارات مختلفة من دولة إلى أخرى. ففي كندا ارتبطت السياسة اللغوية بالتوفيق بين المكانة الغالبة للإنجليزية والحضور التاريخي والمؤسسي للفرنسية. فقد نص قانون أمريكا الشمالية البريطانية سنة ١٨٦٧م على استعمال اللغتين في البرلمان والمحاكم، ونشر القوانين بهما، مما وفر اعترافًا دستوريًا مبكرًا بالفرنسية داخل مؤسسات الدولة (كالفي، ٢٠٠٨). وتعزز هذا المسار بإقرار الثنائية اللغوية الرسمية على المستوى الاتحادي سنة ١٩٦٩م، إلى جانب سياسات خاصة لحماية الفرنسية في كيبيك، أبرزها ميثاق اللغة الفرنسية سنة ١٩٧٧م (Mackey, 2010). أما أستراليا فانتقلت تدريجيًا من سياسات الاستيعاب والأحادية اللغوية إلى التعددية الثقافية، وتجسد ذلك في «السياسة الوطنية للغات» سنة ١٩٨٧م، التي هدفت إلى دعم تعلم اللغات، والمحافظة على اللغات المجتمعية، ولغات السكان الأصليين (Lo Bianco, 1987)، وانظر أيضا: المحمود، ٢٠١٥. وفي نيوزيلندا ارتبطت السياسة اللغوية إحياء لغة الماوري، وتعزيز مكانتها، بدءًا بالاعتراف بها لغةً رسمية سنة ١٩٨٧م، ثم توسيع حضورها في التعليم والحياة العامة (Harvey, 2013). وتكشف هذه التجارب أن السياسة اللغوية في الدول أصبحت معنية، إلى جانب المحافظة على المكانة المهيمنة للإنجليزية، بإدارة آثار هذه الهيمنة وما تثيره من قضايا تتصل بالتعددية اللغوية والثقافية والحقوق اللغوية.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وامتدت هذه التوجهات إلى الموطن الأصلي للإنجليزية؛ إذ شهدت المملكة المتحدة خلال العقود الأخيرة توسعًا في الاعتراف المؤسسي ببعض اللغات التاريخية التي تراجع حضورها خلال مراحل بناء الدولة والتوحيد اللغوي. فقد منح قانونا اللغة الويلزية لسنتي ١٩٩٣م و٢٠١١م، الويلزية مكانة قانونية متقدمة في الإدارة والخدمات العامة داخل ويلز (Wright, 2004, p. 234)، كما عزز قانون اللغة الغيلية الأسكتلندية لسنة ٢٠٠٥م مكانة الغيلية في الحياة العامة، وشهدت اللغة الإيرلندية حماية مؤسسية متزايدة (Riain, 2009). ويعكس ذلك تحولًا في أولويات السياسة اللغوية من التركيز على ترسيخ الإنجليزية لغةً مشتركة إلى إيلاء اهتمام أكبر بحماية اللغات التاريخية وإدماجها في المجال العام (Wright, 2004).

وتبرز التجربة الأنغلوفونية أن المكانة العالمية للإنجليزية لم تكن حصيلة انتشارها التاريخي وحده، بل نتاج تفاعل طويل بين القوة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية وبين التشريعات والمؤسسات التي رسخت استعمالها ووسعت وظائفها. وتكشف كذلك عن الدور المحوري للتشريع والتعليم في بناء المكانة اللغوية، وعن قدرة السياسة اللغوية على التكيف مع التحولات الاجتماعية والانتقال من التوحيد اللغوي إلى استيعاب قدر أكبر من التعدد. ويمكن أن تفيد السياسة اللغوية السعودية من هذه التجربة في إدراك أن تعزيز مكانة العربية لا يقتصر على ترسيخ وضعها الرسمي وحمايتها تشريعيًا، بل يتطلب توسيع وظائفها في مجالات التعليم والإدارة والاقتصاد والعلم والإعلام والتقنية والثقافة، وتعزيز قدرتها على إنتاج المعرفة والمحتوى. وتكشف التجربة أيضًا أن انتشار اللغة خارج حدودها يمكن أن يكون موردًا من موارد القوة الناعمة، لا سيما مع المكانة العالمية المتقدمة للعربية، وارتباطها الوثيق بالمملكة العربية السعودية، وهو ما يبرز أهمية الاستثمار في تعليم العربية ونشر محتواها وثقافتها عالميًا. وتؤكد، إلى جانب ذلك، أهمية توظيف التعليم في ترسيخ العربية وتوسيع مجالات استعمالها، ومراجعة السياسات اللغوية باستمرار لمواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥-٢- فرنسا والفضاء الفرنكفوني: من الدولة المركزية إلى الامتداد الفرنكفوني

تمثل التجربة الفرنسية نموذجًا مركزيًا في تاريخ السياسة اللغوية الحديثة؛ إذ ارتبط توحيد الفرنسية ببناء الدولة المركزية وتشكيل الأمة الفرنسية. وتكتسب هذه التجربة أهمية خاصة لأن فرنسا كانت من أوائل الدول الأوروبية التي سخرت مؤسساتها وقوانينها والتعليم والإدارة لتوحيد المجال اللغوي الوطني، فغدت مثالًا بارزًا للنمط الذي سبقت فيه الدولةُ الأمةَ، بخلاف الحالة الألمانية التي تشكلت فيها اللغة المعيارية والهوية القومية قبل اكتمال الوحدة السياسية. وانعكس ذلك في مسارين متكاملين: توحيد المجال اللغوي داخل الدولة، والمحافظة على المكانة الدولية للفرنسية في الفضاء الفرنكفوني عبر مؤسسات وسياسات مخصصة لهذا الغرض (Wright, 2004). فقبل العصر الحديث لم تكن فرنسا دولة متجانسة لغويًا؛ إذ ضمت أراضيها عددًا كبيرًا من اللغات والأصناف اللغوية، كالأوكسيتانية والبريتونية والباسكية وغيرها. ولم تصبح الفرنسية لغةً مشتركة لجميع الفرنسيين إلا بعد قرون من التوحيد السياسي والإداري والتعليمي، بل يرى بعض الباحثين (Wright, 2004) أن هذا المسار لم يكتمل إلا في مطلع القرن العشرين، ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى. وتكشف هذه الحقيقة مفارقة لافتة؛ إذ اكتسبت الفرنسية مكانة دولية مرموقة في الدبلوماسية والثقافة الأوروبية منذ القرن السابع عشر، قبل أن يكتمل انتشارها داخل فرنسا، حيث ظلت اللغات والأصناف اللغوية المحلية واسعة الاستعمال في كثير من الأقاليم حتى أزمنة متأخرة.

ويُعد مرسوم فيلير-كوتريه الذي أصدره الملك فرانسوا الأول سنة ١٥٣٩م نقطة الانطلاق الأساسية في مشروع توحيد المجال اللغوي الفرنسي؛ إذ نص على تحرير الأحكام والوثائق القانونية والقضائية بالفرنسية بدل اللاتينية، مما أرسى مكانتها لغةً للإدارة والقضاء، ووسع وظائفها داخل مؤسسات الدولة (Wright, 2004). وتبعت ذلك إجراءات مماثلة وسعت نطاق استعمال الفرنسية في عدد من أقاليم المملكة (كالفي، ٢٠٠٨).

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ومثّل تأسيس الأكاديمية الفرنسية سنة ١٦٣٥م، ثم إصدار الطبعة الأولى من قاموسها سنة ١٦٩٤م، جانبًا آخر من هذا المشروع من خلال تقنين اللغة وضبط معاييرها (طجو، ٢٠١٥). وقد أصبحت الأكاديمية لاحقًا من أشهر المؤسسات اللغوية في العالم، ومثالًا بارزًا للدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات الرسمية في توجيه التطور اللغوي وتقنينه، كما غدت نموذجًا اقتدت به دول كثيرة في إنشاء مؤسسات مماثلة (Wright, 2004). وتبرز هذه التطورات التكامل المبكر بين تخطيط الوضع وتخطيط المتن في التجربة الفرنسية؛ إذ اقترن توسيع وظائف الفرنسية في مؤسسات الدولة بجهود منظمة لتقنينها وتوحيد معيارها، وهو ما جعل السياسة اللغوية إحدى الأدوات الرئيسة لبناء الدولة وتوحيد الأمة الفرنسية.

غير أن التحول الأكبر ارتبط بالثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م؛ إذ لم تعد الفرنسية تُقدَّم بوصفها لغة الملكية والإدارة فحسب، بل أصبحت في نظر الثوريين لغة المواطنين جميعًا وأداة لبناء الأمة وتوحيدها، في حين عد التعدد اللغوي عائقًا أمام ذلك. وتجسد هذا التوجه في تقرير الأب غريغوار سنة ١٧٩٤م الداعي إلى القضاء على اللهجات وتعميم الفرنسية، ثم في القانون الصادر في العام نفسه الذي منع تحرير العقود والوثائق العامة بغير الفرنسية (طجو، ٢٠١٥). ويعد هذا القانون أحد أهم محطات السياسة اللغوية الفرنسية بعد مرسوم فيلير-كوتريه؛ إذ رسخ إخضاع المجال العام لسياسة لغوية موحدة. وتعزز هذا المشروع خلال القرن التاسع عشر بفضل التعليم النظامي، الذي أصبح الأداة الرئيسة لنشر الفرنسية بين عموم السكان. فقد جعلت قوانين جول فيري سنتي ١٨٨١م و١٨٨٢م التعليم الابتدائي مجانيًا وإلزاميًا وعلمانيًا، وربطت المدرسة الجمهورية بين المواطنة وإتقان الفرنسية، وأسهمت في تقليص حضور اللغات الإقليمية في المجال العام، ضمن مسار أوسع استهدف ترسيخ الأحادية اللغوية على المستوى الوطني (طجو، ٢٠١٥). وبذلك اقتربت فرنسا من تحقيق التجانس اللغوي الذي سعت إليه الدولة منذ قرون، وترسخت الفرنسية تدريجيًا بوصفها اللغة المشتركة لغالبية السكان.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولـم تقتصـر السياسـة اللغويـة الفرنسـية علـى توحيـد المجـال اللغـوي الـوطني، بـل اتجهـت أيضًـا إلى دعـم انتشـار الفرنسـية وتعزيـز حضورهـا خـارج فرنسـا. وقـد سـاعد التوسـع الاسـتعماري علـى نقلهـا إلى أجـزاء كـبيرة مـن إفريقيـا والكاريبي وجنـوب شـرق آسـيا وغيرهـا، حيـث اسـتعملت لغـةً للإدارة والتعليـم والنخـب السياسـية والثقافيـة. وجـاء إنشـاء التحالـف الفـرنسي سـنة ١٨٨٣م ليمنـح هـذا التوجـه بعـدًا مؤسسـيًا منظمًـا، مـن خلال نشـر اللغـة والثقافـة الفرنسـيتين وتعزيـز حضورهمـا الـدولي (طجـو، ٢٠١٥). ومهـدت هـذه الجهـود لظهـور الفضـاء الفرنكفـوني المعاصـر، الـذي أصبـح الإطـار الرئيـس لتعزيـز مكانـة الفرنسـية خـارج فرنسـا (كالفـي، ٢٠١٨). ولا يتـشكل الحضـور الـدولي للفرنسـية مـن الامتـداد الاسـتعماري وحـده، بـل تتمتـع أيضًـا بجـذور تاريخيـة راسـخة في عـدد مـن الـدول خـارج فرنسـا. ففـي بلجيكا يتكلـم الفرنسـية نحـو ٤١٪ مـن السـكان، وتـشكل إحـدى اللغـات الرسـمية للدولـة، ضمـن نظـام لغـوي يقـوم علـى الإقليميـة اللغويـة، حيـث تتـوزع اللغـات الرسـمية والحقـوق اللغويـة بين مناطـق لغويـة معـترف بهـا دسـتوريًا، وترتبـط بها لغـة الإدارة والتعليـم والخدمـات العامـة (Van der Jeught, 2017). وفي سويسـرا يتكلمهـا نحـو ١٤,٨٪ مـن السـكان، وهـي إحـدى اللغـات الوطنيـة والرسـمية الأربـع التي يقـوم عليهـا النظـام الاتحـادي (Lundberg, 2018)، وتتمتـع الفرنسـية بمكانـة رسـمية راسـخة في موناكـو ولوكسـمبورغ. أمـا خـارج أوروبـا، فتتمتـع الفرنسـية بحضـور متجـذر في كنـدا؛ إذ يتكلمهـا نحـو ٢٣,٢٪ مـن السـكان، وتـؤدي دورًا محوريًـا في الحيـاة العامـة، ولا سـيما في مقاطعـة كيبيـك. وقـد سـبقت الإشـارة إلى الأسـس الدسـتورية للثنائيـة اللغويـة الكنديـة وإلى إقرارهـا رسـميًا علـى المسـتوى الاتحـادي، غيرأن أهميـة الحالـة الكنديـة مـن منظـور فرنكوفـوني تتجـاوز ذلـك؛ إذ تمثـل جهـود الناطـقين بالفرنسـية، ولا سـيما في كيبيـك، لصـون لغتهـم والحفـاظ علـى وظائفهـا الحيويـة في محيـط أنغلوفـوني واسـع، صـورةً مـن صـور السـعي إلى المحافظـة علـى مكانـة لغـة تاريخيـة في مواجهـة الضغـوط التي تفرضهـا لغـة أوسـع انتشـارًا ونفـوذًا (كالفـي، ٢٠٠٨). وتوضـح هـذه الحالات أن الفرنسـية لـم تقتصـر علـى كونهـا لغـة دولـة قوميـة أو لغـة إمبراطوريـة اسـتعمارية، بـل أصبحـت أيضًـا لغـة جماعـات ودول متعـددة تربطهـا بهـا مؤسسـات وتقاليـد لغويـة راسـخة، وهـو مـا هيـأ الأرضيـة لظهـور أشكال مؤسسـية مـن التعـاون الفرنكوفـوني في مرحلـة لاحقـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فرغم هذا الامتداد الدولي الواسع، تراجعت المكانة النسبية للفرنسية في النظام اللغوي العالمي خلال القرن العشرين مع صعود الولايات المتحدة وتعاظم النفوذ الدولي للإنجليزية. واستجابت فرنسا والدول الفرنكوفونية لهذا التحول عبر مسارين متكاملين. تمثل أولهما في تعزيز مكانة الفرنسية داخل المجال الوطني من خلال سياسات الحماية اللغوية وتخطيط المتن. فمن جهة، عززت فرنسا الحضور القانوني للفرنسية عبر التعديل الدستوري سنة ١٩٩٢م الذي نص على أن «لغة الجمهورية هي الفرنسية»، ثم من خلال قانون با-لوريل سنة ١٩٧٥م وقانون توبون سنة ١٩٩٤م، اللذين وسعا نطاق إلزامية الفرنسية في الإدارة والإعلام والتعليم والاقتصاد (Wright, 2004)، و(طجو، ٢٠١٥). ومن جهة أخرى، واصلت المؤسسات اللغوية جهودها في التقييس الاصطلاحي وتوليد المصطلحات والحد من انتشار المقترضات الأجنبية، ولا سيما الإنجليزية، بما يضمن قدرة الفرنسية على مواكبة التطورات العلمية والتقنية والمحافظة على وظائفها في المجالات الحديثة (كالفي، ٢٠٠٨). وتبرز هذه السياسات استمرار التكامل بين تخطيط الوضع وتخطيط المتن في التجربة الفرنسية، بعد قرون من ظهورهما المبكر في مراحل بناء الدولة وتوحيد الأمة. وتمثل المسار الثاني في تطوير مؤسسات التعاون الفرنكوفوني وتوسيع أدوارها الثقافية والتعليمية والدبلوماسية، بما جعلها إحدى الأدوات الرئيسة للمحافظة على الحضور الدولي للفرنسية (كالفي، ٢٠١٨). ولم تقتصر الاستجابة الفرنسية للتحولات اللغوية المعاصرة على حماية الفرنسية وتعزيز حضورها الدولي، بل شملت أيضًا إعادة النظر في الموقف من بعض اللغات التاريخية داخل البلاد. ومن المفارقات أن الدولة التي ارتبطت تاريخيًا بأحد أكثر نماذج التوحيد اللغوي صرامة أصبحت أكثر استعدادًا للاعتراف ببعض اللغات التي سعت سابقًا إلى تهميشها. فقد أضيف إلى الدستور سنة ٢٠٠٨م نص يجعل اللغات الإقليمية جزءًا من التراث الفرنسي، وهو ما يعكس تحولًا محدودًا من سياسات الاستيعاب اللغوي إلى الاعتراف الثقافي بهذه اللغات، مع المحافظة على مركزية الفرنسية بوصفها لغة الدولة والأمة (طجو، ٢٠١٥). ويأتي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

هـذا التحـول ضمـن اتجـاه أوروبي أوسـع نحـو حمايـة اللغـات التاريخيـة والاعتراف بالتنـوع اللغـوي الداخلـي، وهـو أحـد مظاهـر المفارقـة التي أشـرنا إليهـا سـابقا؛ فبينمـا عـززت العولمـة مكانـة عـدد محـدود مـن اللغـات الـكبرى، أسـهمت في الوقـت نفسـه في تنـامي الوعـي بأهميـة المحافظـة علـى التنـوع اللغـوي والثقـافي.

وتكشـف التجربـة الفرنسـية اتسـاع الوظائـف التي تؤديهـا السياسـة اللغويـة في الدولـة الحديثـة؛ فقـد كانـت أداةً لبنـاء الدولـة وتوحيـد الأمـة في الداخـل، ووسـيلةً لدعـم الانتشـار الـدولي للفرنسـية وتعزيـز نفوذهـا الثقـافي خـارج الحـدود، ثـم للمحافظـة علـى مكانتهـا في ظـل التحـولات التي شـهدها النظـام اللغـوي العـالمي. وتـدل مسـاراتها التاريخيـة علـى أن السياسـة اللغويـة ليسـت مشـروعًا ثابـت الأهـداف، بـل عمليـة مسـتمرة للتكيـف مـع المتـغيرات؛ إذ انتقلـت فرنسـا مـن التركيز علـى تحقيـق التجانـس اللغـوي إلى السـعي إلى التوفيـق بين حمايـة الفرنسـية والاعتراف المحـدود بالتنـوع اللغـوي التـاريخي داخـل الدولـة. وتتيـح التجربـة الفرنسـية جملـة مـن الـدروس للسياسـة اللغويـة السـعودية، مـع اخـتلاف السـياقين؛ فالتحـدي في المملكـة لا يتمثـل في بنـاء لغـة وطنيـة مشتركـة، بـل في المحافظـة علـى قـدرة العربيـة علـى أداء وظائفهـا وتوسـيعها في ظـل التحـولات الاقتصاديـة والعلميـة والتقنيـة وتعاظـم حضـور الإنجليزيـة.

ومـن ثـم تبرز أهميـة التكامـل بين تخطيـط الوضـع وتخطيـط المتن، بحيـث يـقترن تعزيـز مكانـة العربيـة في التشـريعات والمؤسسـات والمجـال العـام بتنميـة مواردهـا الاصطلاحيـة والعلميـة والرقميـة وقدرتهـا علـى العمـل والإنتـاج في المجـالات الحديثـة. وتـبين التجربـة كذلـك ضـرورة اسـتدامة السياسـة اللغويـة، وتحويـل التشـريعات إلى سياسـات قابلـة للتنفيـذ والقيـاس والتقويـم، والربـط بين تمـكين العربيـة داخليًـا وتعزيـز حضورهـا الـدولي؛ إذ تتيـح مكانـة المملكـة الدينيـة والثقافيـة والاقتصاديـة الإسـهام في نشـر العربيـة وتعليمهـا، ودعـم محتواهـا العـلمي والـرقمي، وتعزيـز وجـوه التعـاون المـؤسسي بين المجتمعـات الناطقـة بهـا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٣-٥- إسبانيا والفضاء الهسباني: القشتالية بين المركزية والتعددية

تمثل التجربة الإسبانية نموذجًا مميزًا في تاريخ السياسة اللغوية الحديثة؛ إذ تجمع بين بناء لغة وطنية ارتبطت بتشكل الدولة والإمبراطورية الإسبانية، واستمرار لغات تاريخية حافظت على حضورها داخل الدولة نفسها. وتكتسب هذه التجربة أهمية خاصة لأنها تمثل أحد المسارات التي لم يؤد فيها بناء الدولة الحديثة إلى تحقيق تجانس لغوي كامل، بل ظل التعدد اللغوي عنصرًا أصيلًا في بنية الدولة الإسبانية ومجتمعها. ولذلك ارتبطت السياسة اللغوية الإسبانية، بدرجة أكبر من الحالة الفرنسية، بإدارة العلاقة بين القشتالية واللغات التاريخية الأخرى، وبالتوفيق بين وحدة الدولة والتعددية اللغوية داخلها. وامتد أثر هذه التحولات إلى فضاء هسباني واسع تشكل عبر انتشار القشتالية في الأمريكتين، وتطورت داخله نماذج متنوعة لإدارة العلاقة بين الإسبانية واللغات الأخرى.

وترتبط بدايات هذا المسار بتشكل الدولة الإسبانية الحديثة في أواخر القرن الخامس عشر. فقد أدى زواج إيزابيلا القشتالية وفرديناند الأراغوني سنة ١٤٦٩م إلى اتحاد مملكتي قشتالة وأرغون، ثم اكتمل ترسيخ هذا الاتحاد بسقوط غرناطة سنة ١٤٩٢م، وانتهاء الوجود السياسي الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية. وأعقب ذلك سلسلة من الإجراءات التي استهدفت إعادة تشكيل المجالين الديني واللغوي، كان من آثارها تضييق استعمال العربية ثم حظرها واجتثاثها تماما (أوستلر، ٢٠١١). وفي ظل المكانة السياسية والعسكرية لقشتالة داخل الاتحاد الجديد، برزت القشتالية بوصفها اللغة الأوفر حظًا للاضطلاع بوظائف الدولة والإدارة، وإن ظل الواقع اللغوي الإسباني محتفظًا بقدر من التعددية التي لم تختفِ مع قيام الدولة الجديدة.

وتعد سنة ١٤٩٢م من أكثر السنوات أهمية في تاريخ السياسة اللغوية الإسبانية؛ إذ اجتمع فيها اكتمال الوحدة السياسية، وبداية التوسع الإسباني خارج أوروبا مع رحلة كولومبس، وصدور كتاب قواعد اللغة القشتالية لأنطونيو دي نبريخا، الذي يعد أول

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وصف منهجي لإحدى اللغات الأوروبية الحديثة (المالكي وهيرناندیث، ٢٠١٥). وتضمن هذا العمل مقدمة شهيرة ربط فيها نبريخا بين اللغة والسلطة السياسية، وعدّ القشتالية أداة لتوحيد المملكة الإسبانية ومرافقة لتوسعها الإمبراطوري (Wright, 2004)، وهو تصور سيجد تجسيده العملي في القرون اللاحقة مع صعود القشتالية داخل إسبانيا وخارجها. أما داخل إسبانيا، فقد أصبحت القشتالية خلال القرون التالية اللغة الرئيسة للإدارة والقضاء والجيش والتعليم، وانتشر استعمالها تدريجيًا في مختلف أنحاء الدولة. وتعزز هذا المسار في مطلع القرن الثامن عشر مع مراسيم نويفا بلانتا (١٧٠٧-١٧١٦م) التي أصدرها الملك فيليب الخامس عقب حرب الخلافة الإسبانية؛ إذ أعادت تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وأقاليم تاج أراغون، ورسخت مكانة القشتالية في الإدارة والقضاء، بما أسهم في توحيد المجال الإداري للدولة وتقليص المكانة المؤسسية لبعض اللغات الإقليمية، وفي مقدمتها الكتالانية (Wright, 2004)، على نحو يشبه اقتران مركزية الدولة في فرنسا بتعزيز اللغة المشتركة. وفي السياق نفسه تأسست الأكاديمية الملكية الإسبانية سنة ١٧١٣م، متأثرة بنموذج الأكاديمية الفرنسية، لتقنين القشتالية وتوحيد معاييرها في المعجم والنحو والإملاء (المالكي وهيرناندیث، ٢٠١٥). وهكذا اقترن توسيع وظائف القشتالية في مؤسسات الدولة بجهود تقنينها وتوحيد معيارها، في صورة مبكرة للتكامل بين تخطيط الوضع وتخطيط المتن.

أما خارج إسبانيا، فقد انتشرت الإسبانية في الأمريكتين مع التوسع الإمبراطوري الإسباني. ورغم استقلال معظم المستعمرات الإسبانية خلال القرن التاسع عشر، احتفظت الدول الجديدة بالإسبانية لغةً وطنية أو رسمية، فنشأ فضاء هسباني واسع يمتد من إسبانيا إلى معظم بلدان أمريكا اللاتينية. وللمحافظة على قدر من الوحدة داخل هذا الفضاء، أُنشئت أكاديميات وطنية للغة الإسبانية في عدد من الدول الهسبانية، ثم انتظمت سنة ١٩٥١م في إطار رابطة أكاديميات اللغة الإسبانية، التي تتولى تنسيق الجهود اللغوية وصون وحدة اللغة المعيارية مع مراعاة التنوعات الوطنية (المالكي وهيرناندیث، ٢٠١٥). وأسهم هذا التعاون المؤسسي في الحفاظ على قدر من

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الوحدة اللغوية بين دول مستقلة سياسيًا، في نموذج يختلف عن الفضاء الفرنكوفوني الذي تضطلع فيه فرنسا بدور قيادي أوضح ولم يقتصر هذا الفضاء على الدول التي تتخذ الإسبانية لغةً وطنية أو رسمية، بل امتد إلى مجتمعات واسعة خارجها، ولا سيما في الولايات المتحدة، حيث يواصل عدد مستخدمي الإسبانية نموه، بما يجعلها إحدى أبرز اللغات الحاضرة في النقاشات المتعلقة باللغة والهوية والاندماج. غير أن قيام فضاء هسباني واسع ومترابط لم يُنهِ التعددية اللغوية التي ميزت أجزاء كثيرة منه، بل جعل إدارة العلاقة بين الإسبانية وغيرها من اللغات إحدى القضايا الرئيسة للسياسة اللغوية. فقد حافظت الكتالانية والباسكية والجاليقية وغيرها من اللغات التاريخية على حضورها داخل الدولة الإسبانية، كما استمرت في أمريكا اللاتينية لغات أصلية واسعة الانتشار سبقت وصول الإسبانية بقرون، مثل الكيتشوا والأيمارا والغواراني وغيرها. فظلت العلاقة بين اللغة والهوية الإقليمية من أبرز القضايا المؤثرة في السياسة اللغوية الإسبانية الحديثة، ولا سيما أن بعض هذه اللغات لم يقتصر حضورها على المجال الثقافي أو الاجتماعي، بل امتد إلى التعليم والإدارة والإعلام في أقاليمها. فبعد مرحلة من التوحيد اللغوي الصارم بلغت ذروتها خلال عهد فرانكو (١٩٣٩-١٩٧٥م)، اتجهت إسبانيا مع دستور ١٩٧٨م إلى الاعتراف باللغات التاريخية ومنحها مكانة رسمية في أقاليمها، سعيا إلى التوفيق بين وحدة الدولة والتعددية اللغوية، مع المحافظة على القشتالية لغةً مشتركة للدولة ومؤسساتها (Wright, 2004). وظهرت توجهات مشابهة في عدد من دول أمريكا اللاتينية، حيث اعترفت دول عديدة بدرجات متفاوتة باللغات الأصلية ومنحت بعضها مكانة رسمية أو حقوقًا قانونية خاصة، كما في البيرو وكولومبيا والإكوادور وفنزويلا والمكسيك وغيرها، مع استمرار الإسبانية بوصفها اللغة الوطنية المشتركة والرابط اللغوي الأوسع في الفضاء الهسباني (المالكي وهيرناندیث، ٢٠١٥).

وتكشف التجربة الإسبانية أن نجاح السياسة اللغوية في بناء لغة وطنية مشتركة لا يؤدي بالضرورة إلى اختفاء اللغات الأخرى أو ذوبانها فيها. فبينما نجحت القشتالية في توحيد الدولة الإسبانية وإنشاء واحد من أكبر الفضاءات اللغوية في العالم، ظلت

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التعدديـة اللغويـة عنصـرًا فـاعلا داخـل إسـبانيا وفي أجـزاء واسـعة مـن العالـم الهسـباني. فـتبرز هـذه التجربـة حـدود التصـور الـذي يربـط بنـاء الأمـة بتحقيـق التجانـس اللغـوي الكامـل؛ إذ أمكـن الجمـع بين لغـة مشتركـة واسـعة الانتشـار وسياسـات ومؤسسـات تدير التعدديـة اللغويـة وتمنحهـا أشكالًا متفاوتـة مـن الاعتراف. وتبرز أهميـة التجربـة الهسـبانية، بالنسـبة للسياسـة اللغويـة في المملكـة العربيـة السـعودية، علاوة على مـا ذكـر في التجربتين السـابقتين، في نمـوذج التعـاون المؤسسي بين الـدول التي تتشـارك لغـة واحـدة؛ إذ تـبين إمكان المحافظـة علـى وحـدة اللغـة وتنميـة مواردهـا مـن خلال العمـل المـشترك، مـع اسـتيعاب تنـوع أوضاعهـا واسـتعمالاتها بين المجتمعـات المختلفـة. ويمكـن الإفـادة مـن ذلـك في تعزيـز دور المملكـة في تنسـيق الجهـود بين المؤسسـات العربيـة في مجـالات التقـنين والمعاجـم والمصطلحـات، وتطويـر العمـل المؤسسي المـشترك لخدمـة العربيـة وتعزيـز حضورهـا عالميًـا.

٥-٤- الهند: إدارة التعددية اللغوية في دولة اتحادية

تمثـل الهنـد إحـدى أكثر الحالات تعقيـدًا في تاريـخ السياسـة اللغويـة الحديثـة؛ إذ تشكلـت سياسـاتها اللغويـة في ظـل تفاعـل مجموعـة مـن العوامـل المتداخلـة، في مقدمتهـا التعدديـة اللغويـة الواسـعة، والإرث الاسـتعماري البريطـاني، ومتطلبـات بنـاء الدولـة بعـد الاسـتقلال، والمكانـة التي تحتلهـا الهنديـة والإنجليزيـة في المنظومـتين اللغويـتين الوطنيـة والعالميـة. وتكتسـب هـذه التجربـة أهميـة خاصـة لأنهـا تقـدم نموذجًـا لدولـة اتحاديـة متعـددة اللغـات لـم تسـعَ إلى إحلال لغـة واحـدة محـل سـائر اللغـات، بـل إلى تنظيـم العلاقـة بينهـا داخـل إطـار وطني موحـد. فالهنـد مـن أكثردول العالـم تنوعًـا لغويـا؛ إذ تضـم مئـات اللغـات واللهجـات المنتميـة إلى أسـر لغويـة متعـددة. ولـم يكـن هـذا التنـوع ظاهـرة حديثـة، بـل يمثـل سـمة تاريخيـة راسـخة في شـبه القـارة الهنديـة (كالفـي، ٢٠٠٨)؛ فقـد تعايشـت عبر القـرون لغـات عديـدة ذات وظائـف مختلفـة، فكانـت السنسـكريتية لغـة دينيـة وثقافيـة عاليـة المكانـة، واسـتعملت الفارسـية لغـةً للإدارة والحكـم خلال فترات طويلـة مـن العصـور الإسلاميـة، في حين ظلـت اللغـات المحليـة حاضـرة في الحيـاة اليوميـة والأدب والثقافـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وأسهم هذا التوزيع الوظيفي للغات في ترسيخ تقاليد طويلة من التعددية اللغوية. ومع ذلك، لم ينعكس هذا التنوع دائمًا في صورة تعددية لغوية فردية واسعة؛ إذ اقتصرت معرفة كثير من الهنود على لغة واحدة، رغم الطابع المتعدد للغات للمجتمع الهندي (كالفي، ٢٠٠٨). ومع خضوع الهند للحكم البريطاني أضيفت الإنجليزية إلى هذا المشهد؛ إذ شكلت مذكرة ماكولي سنة ١٨٣٥م محطة مفصلية في توسيع التعليم باللغة الإنجليزية وإعداد كوادر هندية للعمل في الإدارة الاستعمارية. ونتيجة لذلك أصبحت الإنجليزية تدريجيًا لغة التعليم العالي والإدارة والقضاء والوظائف الحديثة، وأسهمت في نشوء نخبة أدت دورًا بارزا في الحياة السياسية والفكرية خلال أواخر الحقبة الاستعمارية، كما أرست الأساس للمكانة التي ستحتلها الإنجليزية في السياسة اللغوية الهندية بعد الاستقلال (Schiffman, 1996).

وخلال النصف الأول من القرن العشرين برزت مسألة اختيار لغة الإدارة والتعليم والحياة العامة في الدولة الهندية المستقبلية بوصفها إحدى القضايا المركزية في النقاشات السياسية. ولم يكن الجدل مقتصرًا على إدارة التعددية اللغوية الواسعة، بل ارتبط أيضًا بالتنافس بين الهندية والأردية، وهما لغتان متقاربتان إلى حد كبير في بنيتهما اللغوية، لكنهما ارتبطتا تدريجيًا بهويتين ثقافيتين ودينيتين مختلفتين؛ فكانت الأردية أوثق صلة بالتراث الفارسي، وتكتب بالخط العربي، وترتبط على نحو خاص بالمسلمين، في حين كانت الهندية تستند بدرجة أكبر إلى التراث السنسكريتي، وتكتب بالخط الديفناغري، وغدت رمزًا متزايد الحضور لدى الحركات القومية الهندوسية. وكانت الأردية قد تمتعت بمكانة مهمة خلال فترات طويلة من الحكم الإسلامي، بينما أسهمت السياسات الاستعمارية البريطانية في تعزيز مكانة الهندية وتوسيع حضورها في التعليم والإدارة، مستفيدة من كونها لغة أكبر جماعة لغوية في البلاد، وإن لم تكن لغة أغلبية السكان. وبذلك غدت مسألة اختيار اللغة المشتركة للدولة المستقبلية جزءًا من النقاشات المتعلقة بالهوية الوطنية وبناء الدولة (كالفي، ٢٠٠٨). وازدادت هذه الإشكالية تعقيدًا مع التوترات السياسية والدينية التي صاحبت نهاية الحكم البريطاني وتقسيم

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

شبه القارة سنة ١٩٤٧م إلى دولتين غلب على إحداهما المسلمون، وهي باكستان، وغلب على الأخرى الهندوس، وهي الهند.

غير أن التقسيم لم ينه القضية اللغوية في أي منهما؛ إذ واجهت كلتاهما تحدي التوفيق بين التعددية اللغوية ومتطلبات الوحدة الوطنية. ففي باكستان اتجهت الدولة الجديدة إلى تبني الأردية لغةً وطنية ورمزًا للوحدة السياسية، رغم أن غالبية سكان جناحها الشرقي كانوا يتحدثون البنغالية. وأدى ذلك إلى اندلاع حركة اللغة البنغالية سنة ١٩٥٢م، ثم أصبح النزاع اللغوي أحد العوامل التي غذت النزعة القومية البنغالية وانتهت بقيام بنغلاديش سنة ١٩٧١م (Mohsin, 2003). وتكشف هذه التجربة أن نتائج السياسة اللغوية لا تتحدد بالقرارات الرسمية وحدها؛ إذ قد تواجه السياسات النزولية مقاومة من الجماعات اللغوية، فتتحول المطالب اللغوية الصاعدة إلى قوة قادرة على التأثير في مسار السياسة اللغوية، بل وفي مسار الدولة نفسها.

أما الهند، فاتجهت إلى بناء إطار دستوري يعترف بالتعددية اللغوية ويسعى إلى التوفيق بينها وبين متطلبات الوحدة الوطنية، في مقاربة يرى بعض الباحثين (Schiffman, 1996) أنها تأثرت بالنموذج السوفيتي في إدارة التنوع القومي واللغوي. فنص دستور ١٩٥٠م على أن الهندية المكتوبة بالخط الديفناغري هي اللغة الرسمية للاتحاد، لكونها لغة أكبر جماعة سكانية في البلاد، وشجع على تطويرها وتوسيع وظائفها، لكنه أبقى الإنجليزية لغةً للأعمال الرسمية خلال فترة انتقالية تمتد لخمس عشرة سنة، واعترف بأربع عشرة لغة إقليمية، مع حماية الحقوق اللغوية لمتحدثيها (Dasgupta, 2003). ومع ذلك، فإن كثيرًا من هذه الحقوق والضمانات اللغوية صيغ في صورة مبادئ وتوجيهات عامة أكثر من كونها التزامات قانونية واجبة النفاذ، وهو ما جعل حدود تطبيقها ومدى الالتزام بها موضعًا للتفسير والتفاوض السياسي المستمرين (Schiffman, 1996). ونتيجة لذلك لم تتخذ السياسة اللغوية الهندية شكل تسوية نهائية مستقرة، بل ظلت مجالًا لإعادة التفاوض والتعديل مع تغير الظروف السياسية والاجتماعية، وهو ما ظهر بوضوح في النقاشات والأزمات والإصلاحات التي شهدتها العقود اللاحقة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ومـن أهـم الخطـوات التي اتخذتهـا الهنـد لترجمـة هـذا التوجـه إلى واقـع مـؤسسي إعـادة تنظيـم الولايـات سـنة ١٩٥٦م علـى أسـس لغويـة؛ إذ أعيـد رسـم الحـدود الإداريـة للعديـد مـن الولايـات بمـا يعكـس بصـورة أكبر التوزيـع اللغـوي للـسكان. ويعـد هـذا القـرار مـن أبـرز الأمثلـة العالميـة علـى توظيـف التنظيـم الإداري في إدارة التعدديـة اللغويـة؛ فقـد اعترفـت الدولـة عمليًـا باللغـة بوصفهـا أحـد أسـس الهويـة الإقليميـة، مـن غيـر أن تجعـل منهـا أساسًـا للانفصـال السـياسي، وهـو مـا أسـهم في اسـتيعاب كـثير مـن المطالـب اللغويـة داخـل البنيـة الاتحاديـة للدولـة (Dasgupta, 2003). وتكتسـب هـذه الخطـوة أهميـة خاصـة إذا قورنـت بمـا جـرى في باكسـتان خلال الـفترة نفسـها؛ إذ كشـفت التجربتـان معًـا قـوة المطالـب اللغويـة في تشـكيل الحيـاة السياسـية، لكـن الهنـد اتجهـت إلى اسـتيعاب جانـب منهـا مـن خلال ترتيبـات دسـتورية وإداريـة.

ومـع ذلـك، لـم تـؤد هـذه الترتيبـات إلى إنهـاء الجـدل حـول مكانـة الهنديـة. فمـع اقتـراب انتهـاء الـفترة الانتقاليـة المقـررة لاسـتعمال الإنجليزيـة، صـدر قانـون اللغـات الرسـمية سـنة ١٩٦٣م لتنظيـم اسـتعمال اللغـتين في أعمـال الحكومـة الاتحاديـة. غيـر أن التوجـه نحـو توسـيع الاعتمـاد علـى الهنديـة أثـار احتجاجـات واسـعة سـنة ١٩٦٥م، ولا سـيما في تاميـل نـادو وغيرهـا مـن الولايـات الجنوبيـة، خشـية تحولهـا إلى اللغـة الوحيـدة للاتحـاد. وأفضـت هـذه الأزمـة إلى تعديـل القانـون سـنة ١٩٦٧م بمـا كفـل اسـتمرار اسـتعمال الإنجليزيـة إلى جانـب الهنديـة دون تحديـد أجـل نهـائي لذلـك، في خطـوة عكسـت تفضيـل الحفـاظ علـى التوافـق اللغـوي والوحـدة الاتحاديـة علـى فـرض لغـة رسـمية واحـدة للاتحـاد (Dasgupta, 2003).

وتعـزز هـذا التوجـه في العـام التـالي مـن خلال تـبني مـا عـرف بصيغـة اللغـات الـثلاث في التعليـم، التي قامـت علـى الجمـع بين لغـة إقليميـة والهنديـة والإنجليزيـة، في محاولـة للتوفيـق بين الانتمـاءات اللغويـة المحليـة ومتطلبـات التواصـل الـوطني والـدولي. ولـم تمثـل هـذه الصيغـة مجـرد سياسـة تعليميـة، بـل عكسـت تصـورًا أوسـع لإدارة التعدديـة اللغويـة يقـوم علـى توزيـع الوظائـف بين اللغـات المختلفـة، وهـو مـا يـراه بعـض الباحـثين أقـرب إلى الواقـع

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

اللغوي الهندي من النماذج المستوردة الأكثر ميلًا إلى التوحيد اللغوي (Schiffman, 1996). وصاحب ذلك اتساع الاعتراف الدستوري باللغات، إذ ارتفع عدد اللغات المعترف بها من أربع عشرة لغة عند الاستقلال إلى اثنتين وعشرين لغة لاحقًا (Dasgupta, 2003). غير أن تطبيق هذه الترتيبات ظل متفاوتًا بين الولايات بحسب ظروفها اللغوية والسياسية (Schiffman, 1996). وشهدت العقود اللاحقة تعاظم مكانة الإنجليزية على نحو تجاوز الدور الانتقالي الذي تصورته الترتيبات الدستورية الأولى؛ إذ رسخت موقعها في التعليم العالي والعلوم والتقنية والإدارة والاقتصاد، وأصبحت لدى كثير من الهنود اللغة الأبرز للترقي الاجتماعي والتواصل العابر للأقاليم.

وتكشف التجربة الهندية أن الدولة الحديثة لا تنتهي بالضرورة إلى نموذج اللغة الوطنية الواحدة الذي ارتبط بكثير من التجارب الأوروبية. فقد قامت السياسة اللغوية الهندية على إدارة التعددية اللغوية أكثر من السعي إلى تجاوزها، من خلال مزيج من الاعتراف والتفاوض وتوزيع الوظائف بين اللغات. وتبرز هذه الحالة أن الوحدة السياسية والتنوع اللغوي ليسا بالضرورة هدفين متعارضين، وأن السياسة اللغوية تتشكل من التفاعل المستمر بين توجهات الدولة واستجابات الجماعات اللغوية، وهو ما قد يقود أحيانًا إلى ترسيخ أدوار لغات موروثة من الحقبة الاستعمارية بوصفها جزءًا من التسويات التي تعتمد للتعامل مع الانقسامات اللغوية والاجتماعية داخل الدولة. وعلى الرغم من اختلاف الواقع اللغوي السعودي عن الحالة الهندية، تفيد هذه التجربة في تأكيد ضرورة بناء السياسة اللغوية على الواقع الاجتماعي واللغوي الخاص بكل دولة، وتقويم آثار السياسات واستجابات المجتمع لها، وعدم الاكتفاء بما تقرره التشريعات والخطط الرسمية.

5-0- تنزانيا وأندونيسيا: بناء أمة ما بعد الاستعمار

تكشف تجربتا تنزانيا وإندونيسيا مسارًا مختلفًا في السياسة اللغوية لدول ما بعد الاستعمار؛ إذ ارتبط بناء الدولة الوطنية فيهما باختيار لغة جامعة جرى تطويرها

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وتوسيع وظائفها لتصبح لغة الدولة والأمة. وقد تشابهت الحالتان في انطلاقهما من واقع يتسم بتعددية لغوية واسعة وإرث استعماري أوروبي، وفي تبنيهما لغةً مشتركة لم تكن لغة أكبر الجماعات السكانية، لكنها اكتسبت مكانة وطنية متقدمة من خلال دورها في الحركات الوطنية ومشروعات بناء الأمة. وإذا كانت الهند قد اتجهت إلى إدارة التعددية اللغوية من خلال الاعتراف المؤسسي بعدد كبير من اللغات، مع استمرار اللغة الاستعمارية في أداء وظائف مركزية على مستوى الدولة، فإن تنزانيا وإندونيسيا سلكتا طريقًا آخر يقوم على بناء مشروع وطني حول لغة جامعة، غدت رمزًا للحركة الوطنية والدولة الجديدة، واكتسبت بذلك شرعية سياسية ورمزية تجاوزت حدود الجماعات اللغوية التي نشأت فيها (Wright, 2004).

وقد ورث البلدان واقعًا لغويًا شديد التنوع. ففي تنزانيا تنتشر عشرات اللغات الإفريقية المنتمية في معظمها إلى أسرة اللغات البانتوية، بينما تضم إندونيسيا مئات اللغات الموزعة على آلاف الجزر. وكان من الممكن أن يؤدي هذا التنوع إلى هيمنة لغة إحدى الجماعات الكبرى أو إلى استمرار الاعتماد على لغة المستعمر، غير أن البلدين اختارا لغتين كانتا تؤديان أصلًا وظائف تواصلية عابرة للانقسامات الإثنية والإقليمية. فالسواحيلية كانت لغة تواصل واسعة الانتشار في شرق إفريقيا، وكانت الملايوية تؤدي دورًا مماثلًا في التجارة والتواصل بين جماعات الأرخبيل الإندونيسي. والأهم أن أياً منهما لم يكن لغة أكبر جماعة سكانية، وهو ما منحهما قدرًا من الحياد النسبي وساعد على ترسيخهما رمزين للوحدة الوطنية وأداتين لبناء الأمة بعد الاستعمار (Wright, 2004).

ففي تنزانيا، كانت السواحيلية قد اكتسبت مكانة مهمة بوصفها لغة تواصل إقليمية في شرق إفريقيا قبل الاستعمار بقرون، إذ ارتبطت بالشبكات التجارية والثقافية الممتدة على سواحل المحيط الهندي. وقد جعلها انتشارها الواسع، إلى جانب عدم ارتباطها بأي من الجماعات الإثنية الكبرى المتنافسة على النفوذ السياسي، خيارًا مناسبًا لبناء لغة وطنية جامعة بعد الاستقلال. وخلال الحقبة الاستعمارية دخلت

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

السـواحيلية مرحلـة جديـدة مـن التقييـس والتحديـث (Wright, 2004)؛ فأنشـئت اللجنـة الإقليميـة للغـة السـواحيلية سـنة ١٩٣٠م، التي اعتمـدت لهجـة زنجبـار أساسًـا للسـواحيلية المعياريـة، في خطـوة جسـدت مرحلـة تقـنين المعيـار اللغـوي، وعملـت علـى توحيـد المصطلحـات وتطويـر المـوارد اللغويـة. وفي الوقـت نفسـه حل الخـط اللاتيني تدريجيًـا محل الخـط العـربي الـذي كانـت تكتـب بـه السـواحيلية، متأثـرًا بـدور الإرسـاليات المسـيحية في التعليـم الـرسمي والسياسـات اللغويـة للإدارة الاسـتعمارية (فاسـولد، ٢٠٠٠). ولـم تقتصـر أهميـة السـواحيلية علـى دورهـا التواصلي، بـل أصبحـت خلال العقـود الأخيرة مـن الحكـم الاسـتعماري لغـةً للحركـة الوطنيـة المناهضـة للاسـتعمار. وبعـد اسـتقلال تنجانيقـا سـنة ١٩٦١م، جعلتهـا القيـادة السياسـية أداةً مركزيـة لبنـاء الأمـة والوحـدة الوطنيـة، ثـم أصبحـت سـنة ١٩٦٧م اللغـة الرسـمية للدولـة. وتعـززت مكانتهـا بتوسـيع وظائفهـا في التعليـم والإدارة والقضـاء والخدمـة المدنيـة، وصـدر في العـام نفسـه قانـون جعـل اسـتعمال أي لغـة أخـرى في التعليـم الابتـدائي مخالفًـا للقانـون (فاسـولد، ٢٠٠٠). واقترن ذلـك باسـتمرار تطويـر اللغـة وتحديثهـا، ممـا أسـهم في ترسـيخ السـواحيلية لغـةً جامعـة للدولـة وأحـد أبـرز رمـوز هويتهـا الوطنيـة، وحقـق قـدرًا ملحوظًـا مـن النجـاح في توسـيع اسـتعمال لغـة وطنيـة مشـتركة داخـل المجـال العـام (Wright, 2004)، (فاسـولد، ٢٠٠٠).

أمـا في إندونيسـيا، فقـد تطـورت الملايويـة تاريخيًـا بوصفهـا لغـةً للتواصـل بين الجماعـات المختلفـة في الأرخبيـل الإندونيسي، وكتبـت قرونًـا طويلـة بالخـط العـربي قبـل أن تنتشـر الكتابـة اللاتينيـة مـع التوسـع الاسـتعماري الهولنـدي والتعليـم الحديـث. واكتسـبت بعـدًا سياسـيًا جديـدًا مـع صعـود الحركـة الوطنيـة، التي أعلنـت سـنة ١٩٢٨م التزامهـا بمبـدأ: «وطـن واحـد، وأمـة واحـدة، ولغـة واحـدة: الإندونيسـية». ولـم تكـن الإندونيسـية لغـة أكبر جماعـة سـكانيـة؛ إذ كان الجاويـون يشـكلـون أكبر المجموعـات السـكانيـة، غير أن اختيـار الملايويـة اسـتند إلى انتشـارها الواسـع، وعـدم اقترانهـا بهيمنـة جماعـة بعينهـا، وهـو مـا هيأ لهـا أن تصبـح رمـزًا للوحـدة الوطنيـة قبـل قيـام الدولـة المسـتقلة، علـى نحـو يشـبه المكانـة التي اكتسـبتها السـواحيلية في تنزانيـا. ومـع اسـتقلال إندونيسـيا سـنة ١٩٤٥م نـص الدسـتور

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

على الإندونيسية لغةً وطنية ورسمية، وجعل تطويرها وتوسيع وظائفها جزءًا من مشروع بناء الأمة. وشهدت العقود اللاحقة جهودًا واسعة لتقنينها وتطويرها، شملت إصلاحات إملائية، وإعداد المعاجم والمصطلحات، وتعزيز حضورها في التعليم والإدارة والتشريع، حتى غدت اللغة الجامعة للدولة وأحد أهم رموز الهوية الوطنية الإندونيسية (Bertrand, 2003 ؛ Wright, 2004).

وتبرز أهمية هاتين التجربتين عند مقارنتهما بنماذج أخرى في دول ما بعد الاستعمار واجهت التحدي نفسه المتمثل في بناء وحدة وطنية داخل مجتمعات شديدة التنوع اللغوي. ففي الهند ارتبط مشروع بناء الأمة بتوسيع وظائف الهندية وتعزيز مكانتها، وهو ما أسهم في انتقالها إلى مصاف اللغات المركزية العليا. غير أن تعدد الجماعات اللغوية الكبرى وما صاحبه من حساسيات سياسية وإقليمية دفع السياسات اللغوية نحو التوفيق بين تعزيز الهندية والمحافظة على التوازن اللغوي داخل الدولة، بدلا من السعي إلى جعلها اللغة الجامعة الوحيدة. وفي دول أخرى، مثل نيجيريا، لم يقترن بناء الدولة بمشروع مماثل لترقية إحدى اللغات المحلية إلى موقع اللغة الوطنية الجامعة، فاستمر الدور الجامع معقودًا للإنجليزية، ولم تتهيأ لأي من اللغات المحلية الكبرى الظروف التي تسمح لها بالارتقاء إلى منزلة اللغات المركزية العليا. أما تنزانيا وإندونيسيا فتمثلان مسارًا مختلفًا؛ إذ أفضى اختيار لغة محلية ذات قاعدة تواصلية واسعة، وغير مرتبطة بهيمنة جماعة كبرى إلى ترسيخها لغةً وطنية جامعة وتعزيز مكانتها داخل المنظومة اللغوية العالمية بوصفها من اللغات المركزية العليا. ولم يكن ذلك نتيجة توسيع وظائفها الرسمية فحسب، بل ارتبط أيضًا بجهود متواصلة لتقنينها وتطويرها وتوسيع مواردها اللغوية، بما يكشف الأثر الحاسم لتكامل تخطيط الوضع وتخطيط المتن في بناء اللغات الوطنية الحديثة. وعلى الرغم من اختلاف السياق السعودي، تفيد التجربتان في تأكيد أن رسوخ المكانة الرسمية للعربية لا يغني عن العمل المستمر على توسيع وظائفها وتنمية مواردها، بما يعزز قدرتها على أداء وظائفها في المجالات المعرفية والعلمية والتقنية الحديثة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

٥-٦- مصر: التنمية اللغوية وتحديات التحديث

على خلاف عدد من النماذج السابقة، لم يكن التحدي الرئيس في مصر بناء لغة وطنية جديدة أو إدارة تعددية لغوية، بل تنمية لغة حضارية راسخة وتوسيع وظائفها في مواجهة متطلبات التحديث أولًا، وضغوط الاستعمار ثانيًا، وتحديات العولمة ثالثًا. وتنبع خصوصية هذه الحالة من أن العربية لم تكن مشروعًا لغويًا أنشأته الدولة الحديثة أو طورته من لغة محلية، بل كانت لغةً ذات تراث حضاري ووظائف واسعة قبل نشوء الدولة الوطنية، فأصبحت السياسة اللغوية معنية أساسًا بتنمية وظائفها وتحديثها أكثر من بنائها أو فرضها (الشمري، ٢٠١٨).

واتسمت مصر بدرجة مرتفعة من التجانس اللغوي مقارنة بعدد من الدول العربية التي تضم جماعات لغوية تاريخية كبيرة إلى جانب العربية (Bassiouney, 2009). ولذلك اتجهت السياسة اللغوية فيها إلى ترسيخ العربية في التعليم والإدارة والحياة العامة، وتنمية مواردها المعرفية والمؤسسية لمواكبة التحولات المصاحبة لبناء الدولة الحديثة. وقد ارتبط هذا التوجه بحركة النهضة العربية، التي اقترنت بتوسيع التعليم، ونقل المعارف الحديثة، وإحياء التراث العربي، وتوسيع مجالات حضور العربية (حجازي، ٢٠١٥). فمع مشروع التحديث، الذي أطلقه محمد علي منذ سنة ١٨٠٥م، بدأت مرحلة مفصلية في تاريخ العربية الحديث، توصف في كثير من الدراسات ببداية إحياء العربية الحديثة (الشمري، ٢٠١٨). فقد أُنشئت المدارس الحديثة والبعثات العلمية، واعتمدت العربية لغةً للتدريس في المدارس العليا في مجالات الطب والهندسة والإدارة والعلوم العسكرية (عبدالكريم، ١٩٤٥). ولتوفير المعرفة اللازمة لهذه المؤسسات أطلقت الدولة حركة ترجمة واسعة، ثم أُنشئت مدرسة الألسن سنة ١٨٣٥م، لتصبح مركزًا رئيسًا للترجمة وإعداد المترجمين، كما نُظِّم قلم الترجمة سنة ١٨٤٨م لدعم هذه الجهود وتنسيقها داخل أجهزة الدولة (الشيال، ١٩٥١). ولم تقتصر هذه التحولات على الترجمة والتعليم، بل شملت جوانب متعددة من تنمية العربية وتطوير متنها اللغوي. فقد شهدت هذه

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المرحلة وضع عدد كبير من المصطلحات العلمية والإدارية الجديدة، والاهتمام بإعداد المعاجم الثنائية اللغة، وإحياء التراث اللغوي العربي وتقريبه إلى المتعلمين. ومن مظاهر ذلك أن وزارة المعارف بدأت منذ سبعينيات القرن التاسع عشر توزيع بعض الكتب اللغوية الأساسية، مثل مختار الصحاح، في المؤسسات التعليمية. وأسهمت هذه الجهود في تهيئة العربية لاستيعاب المعارف الحديثة، وربط مشروع التحديث بتراثها اللغوي، بما عزز قدرتها على أداء وظائفها في التعليم والإدارة والحياة العامة (حجازي، ٢٠١٥).

وتعزز هذا المسار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع انتشار التعليم الحديث وازدهار الصحافة العربية. فقد أسهمت الصحافة وحركات التأليف والترجمة في نشر العربية الفصحى خارج الدوائر العلمية والدينية التقليدية، وتوسيع قاعدة المتعلمين القادرين على القراءة والكتابة بها، كما ساعدت على تطوير أساليب التعبير الملائمة لقضايا المجتمع الحديث وشؤونه السياسية والعلمية والثقافية. وفي سنة ١٨٧٠م صدر أمر يقضي بأن تكون المكاتبات الرسمية في الجهات الحكومية باللغة العربية بعد أن ظل بعضها يكتب بالتركية، وهو ما مثل خطوة مهمة في ترسيخ العربية لغةً للإدارة الحديثة (حجازي، ٢٠١٥). وشهد العام نفسه تأسيس دار العلوم لإعداد معلمي العربية، في وقت أخذت فيه قضايا تعليمها تكتسب أهمية متزايدة مع اتساع وظائفها في الدولة الحديثة. وتكشف بعض الوثائق التعليمية في تلك المرحلة عن وعي مبكر بقضايا التخطيط اللغوي؛ إذ انتقد تقرير اللجنة العليا للتعليم سنة ١٨٨٠م اعتماد طرائق تدريس تقوم على النصوص الأدبية التقليدية لطلاب يتجهون إلى وظائف هندسية وإدارية وعلمية (حجازي، ٢٠١٥)، مما يعكس إدراكًا متزايدًا للحاجة إلى مواءمة تعليم العربية مع وظائفها الجديدة في المجتمع الحديث. غير أن الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢م أدخل عاملًا جديدًا في مسار السياسة اللغوية المصرية. فقد تعزز حضور الإنجليزية في التعليم الحديث، وأصبحت لغة التدريس في عدد من التخصصات العلمية، كما أُنشئت مؤسسات لإعداد المعلمين القادرين على التدريس بها. وفي هذا السياق اكتسبت قضية العربية بعدًا سياسيًا وثقافيًا متزايدًا، وأصبحت جزءًا من النقاشات الوطنية المرتبطة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بالاستقلال والهوية والتحديث. وتجلى ذلك في استمرار مؤسسات التعليم والطباعة في نشر الكتب العلمية بالعربية، وتمسك الصحافة وكثير من المثقفين بالعربية الفصحى في مواجهة الدعوات التي ظهرت آنذاك إلى إحلال العامية محلها (سعيد، ١٩٦٤). وامتد هذا الاهتمام إلى مجال التعليم؛ إذ صدر سنة ١٨٩٣م قانون يقضي بألا تمنح وزارة المعارف شهادة ابتدائية أو ثانوية إلا لمن استوفى الشروط المطلوبة في اللغة العربية (حجازي، ٢٠١٥)، وهو ما يعكس تنامي القناعة بأن ترسيخ مكانة العربية لا يقتصر على القرارات الإدارية أو جهود الترجمة والتأليف، بل يعتمد كذلك على توجيه النظام التعليمي نحو تعزيز اكتسابها وإتقانها.

ومع استقلال مصر سنة ١٩٢٢م دخلت السياسة اللغوية مرحلة جديدة اتسمت بتعزيز حضور العربية في مؤسسات الدولة والإدارة والحياة العامة. وانعكس هذا التوجه في الوثائق الدستورية المتعاقبة التي أكدت العربية لغةً رسمية للدولة، والاهتمام بترسيخ العربية في التعليم والثقافة الوطنية. وشهدت هذه المرحلة توسعًا في مؤسسات التعليم العالي المعنية بالعربية؛ إذ تحولت الجامعة المصرية، التي تأسست سنة ١٩٠٨م، إلى جامعة حكومية سنة ١٩٢٥م، وانضمت إليها دار العلوم لاحقًا، مما عزز حضور الدراسات العربية في التعليم العالي. غير أن العلاقة بين العربية والإنجليزية ظلت إحدى القضايا الرئيسة في السياسة اللغوية المصرية؛ إذ بقيت الإنجليزية لغة التدريس في عدد من التخصصات العلمية والطبية والهندسية، على الرغم من تأكيد التشريعات والسياسات التعليمية العربيةَ لغةً للتعليم. وكشف هذا الواقع أن ترسيخ المكانة الرسمية للعربية لا يغني وحده عن تطوير قدرتها على أداء الوظائف العلمية الحديثة وتنسيق الجهود المؤسسية المبذولة في خدمتها، وهو ما تجسد في تأسيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٣٢م (حجازي، ٢٠١٥).

وشكّل تأسيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة إحدى أهم المحطات المؤسسية في تاريخ السياسة اللغوية العربية الحديثة. فقد أُنيط به وضع المصطلحات العلمية والفنية، وإعداد المعاجم، ودراسة القضايا المتعلقة بتطوير العربية ومواكبة حاجات العصر، مما جعله إحدى أبرز مؤسسات تخطيط المتن اللغوي في العالم العربي (الحمزاوي، ١٩٨٨).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وأسـهم المجمـع، إلى جانـب المجامـع اللغويـة التي أسسـت في عـدد مـن البلـدان العربيـة الأخـرى، في إضفـاء طابـع مـؤسسي علـى جهـود تطويـر العربيـة وتنميـة مواردهـا اللغويـة. وتكشـف هـذه التجربـة خصوصيـة العربيـة بوصفهـا لغـةً تتجـاوز حـدود الدولـة الوطنيـة؛ إذ اسـتدعى اتسـاع مجالهـا اللغـوي قيـام أطـر للتنسـيق بين المؤسسـات اللغويـة العربيـة، وهـو مـا تجسـد لاحقًـا في اتحـاد المجامـع اللغويـة العربيـة، في تجربـة تقـارب مـن بعـض الوجـوه مـا تقـوم بـه رابطـة أكاديميـات اللغـة الإسـبانية. غيرأن مسـتوى التنسـيق والتكامـل بين هـذه المؤسسـات ظـل أقـل مـن المأمـول قياسًـا باتسـاع المجـال اللغـوي العـربي وتشـابك التحديـات التي تواجهـه (السـيد، ٢٠١٤). وتبرز هـذه المفارقـة كذلـك في محـاولات تعزيـز الـدور المؤسسـي للمجمـع؛ إذ صـدر سـنة ٢٠٠٨م مرسـوم منحـه صلاحيـات أوسـع في مجـالات اختصاصـه، غير أن غيـاب الآليـات التنفيذيـة اللازمـة لتفعيلهـا حـدّ مـن أثرهـا العملـي (حجـازي، ٢٠١٥).

وظـل تعزيـز مكانـة العربيـة في المجـال العـام أحـد الثوابـت الرئيسـة في السياسـة اللغويـة المصريـة، وإن اختلفـت السـياقات والتحديـات التي واجهتهـا مـن مرحلـة إلى أخـرى. ففـي سـنة ١٩٤٢م صـدر قانـون يـقضي بتحريـر مـا يقـدم إلى الـوزارات والإدارات الحكوميـة بالعربيـة، وفي سـنة ١٩٤٦م صـدر قانـون يوجـب كتابـة اللافتـات واللوحـات باللغـة العربيـة. وتعـزز هـذا التوجـه مـع صعـود الحـركات القوميـة العربيـة في منتصـف القـرن العشـرين؛ إذ ارتبطـت العربيـة بمشـروعات الوحـدة والتكامـل الثقـافي العـربي، واكتسـبت حضـورًا سياسـيًا ورمزيًـا متزايـدًا في الخطـاب العـام والسياسـات الثقافيـة والتعليميـة.

غيرأن أولويـات السياسـة اللغويـة بـدأت تتـغيرمنـذ سـبعينيات القـرن العشـرين مـع الانفتـاح الاقتصـادي وتزايـد الاندمـاج في الاقتصـاد العـالمي؛ إذ اتسـع حضـور الإنجليزيـة في الشـركات الخاصـة والبنـوك وقطاعـات الأعمـال، وارتبـط علـى نحـو متزايـد بفـرص العمـل والحـراك الاجتماعـي (حجـازي، ٢٠١٥). ثـم أضافـت العولمـة الإعلاميـة والرقميـة تحديـات جديـدة تمثلـت في تزايـد حضـور اللغـات الأجنبيـة، واتسـاع اسـتعمال العاميـة في بعـض مجـالات التواصـل العـام، وتراجـع حضـور الفـصحى في بعـض المجـالات التي كانـت تشـغلها

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

سـابقًا. وأدى ذلـك إلى انتقـال جانـب مـن اهتمـام السياسـة اللغويـة مـن ترسـيخ العربيـة في الإدارة والمجـال العـام إلى المحافظـة علـى قدرتهـا التنافسـية في مجـالات المعرفـة والاقتصـاد والإعلام الـرقمي، وتعزيـز مكانتهـا الاجتماعيـة في ظـل بيئـة لغويـة باتـت تتـشكل بدرجـة متزايـدة بفعـل العوامـل الاقتصاديـة والتقنيـة العابـرة للحـدود (حسـنين، ٢٠١٣).

وتبرز التجربـة المصريـة أن تحديـات السياسـة اللغويـة لا تقتصـر علـى إدارة التعدديـة أو اختيـار لغـة وطنيـة جامعـة، بـل تشـمل أيضًـا المحافظـة علـى حيويـة لغـة تاريخيـة راسـخة وقدرتهـا علـى مواصلـة أداء وظائفهـا في ظـل التحـولات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والمعرفيـة. فقـد ارتبطـت السياسـة اللغويـة المصريـة بجهـود متواصلـة لتحديـث العربيـة وتوسـيع وظائفهـا في التعليـم والإدارة والثقافـة، في مواجهـة تحديـات التحديـث والاسـتعمار ثـم العولمـة، بمـا يـبين أن رسـوخ المكانـة الرسـمية للغـة لا يـغني عـن اسـتمرار تنميـة مواردهـا ومؤسـساتها وضمـان اكتسـابها وانتقالهـا بين الأجيـال. وتفيـد هـذه التجربـة السياسـة اللغويـة السـعودية في أهميـة توسـيع وظائـف العربيـة في مجـالات العلـم والاقتصـاد والتقنيـة، وإدارة العلاقـة باللغـات الأجنبيـة بمـا يجمـع بين الإفـادة منهـا في نقـل المعرفـة والتواصـل الـدولي والمحافظـة علـى وظائـف العربيـة الوطنيـة والمعرفيـة. وتبرز كذلـك أهميـة التكامـل بين التعليـم والترجمـة والمصطلحـات وإنتـاج المعرفـة، ووجـود آليـات مؤسـسية فاعلـة تحـول السياسـات والتشـريعات إلى أثـر لغـوي متحقـق.

٦- خاتمة

تكشـف هـذه الدراسـة أن السياسـة اللغويـة ليسـت مجموعـة مـن القـرارات المعزولـة المتعلقـة باللغـة، بـل هـي جـزء مـن التحـولات الـكبرى التي شـهدها التنظيـم السـياسي والاجتماعـي للمجتمعـات البشـرية. فقـد ارتبـط تـشكل السياسـات اللغويـة الحديثـة ارتباطًـا وثيقًـا بنشـوء الدولـة الحديثـة وتطورهـا، ثـم اتسـع نطاقهـا مـع انتشـار نمـوذج الدولـة القوميـة عالميًـا، قبـل أن تعيـد العولمـة والثـورة الرقميـة صياغـة البيئـة التي تعمـل فيهـا السياسـات اللغويـة وتعـدد الفاعـلين المؤثريـن فيهـا.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وتبين التجارب التي تناولتها الدراسة أن اللغة كانت، على اختلاف السياقات، إحدى الأدوات الرئيسة التي استخدمتها الدول في بناء المجال العام وتنظيم الانتماء وإدارة التنوع وتشكيل الهوية الجماعية. غير أن المسارات التي اتبعتها الدول لتحقيق هذه الأهداف جاءت متنوعة؛ إذ اتجهت بعض الدول إلى بناء الوحدة الوطنية حول لغة واحدة، في حين سعت دول أخرى إلى استيعاب التعددية اللغوية داخل مؤسسات الدولة، بينما اعتمدت تجارب أخرى على تطوير لغات مشتركة لتكون أساسًا لمشروع بناء الأمة، أو ركزت على تنمية لغة تاريخية راسخة وتوسيع وظائفها في مواجهة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية. ويكشف هذا التنوع أن السياسات اللغوية لا تخضع لنموذج واحد، بل تتشكل من التفاعل بين الدولة والتركيب السكاني والإرث التاريخي وموقع اللغة داخل المنظومة اللغوية العالمية.

وتبرز الدراسة كذلك أن مكانة اللغات لا تتحدد بخصائصها الذاتية، بل تتشكل من خلال شبكات معقدة من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تربط اللغات بعضها ببعض على المستويين الوطني والعالمي. وتوضح المقارنات التي تناولتها الدراسة أن نجاح السياسات اللغوية لا يرتبط باختيار لغة بعينها بقدر ما يرتبط بقدرة المؤسسات على الربط بين تخطيط الوضع والمتن والاكتساب، وتحويل اللغة إلى أداة فاعلة في التعليم والإدارة والإنتاج المعرفي والمشاركة في المجال العام. وفي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، ستظل قضايا التوازن بين الوحدة والتنوع، وبين الهوية والانفتاح، وبين أدوار الدولة وتأثيرات السوق والتقنية والعولمة، من أبرز التحديات التي تواجه السياسات اللغوية في المستقبل.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع العربية

- المالكي، سعيد وهيرناندیث، خوسيه (٢٠١٥). السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي نحو اللغة الإسبانية. ضمن: محمود المحمود (مح.). الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية. الرياض: مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.
- أندرسون، بندكت (٢٠٠٩) الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها. ترجمة: ثائر ديب. بيروت: شركة قدمس.
- أوستلر، نيقولاس (٢٠١١) إمبراطوريات الكلمة: تاريخ للغات في العالم. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. بيروت: دار الكتاب العربي.
- بيلر، أنغرد (٢٠٢٢) التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية: مدخل إلى اللسانيات الاجتماعية التطبيقية. ترجمة: عبدالرحمن الفهد. الرياض: جامعة الملك سعود.
- حسنين، أحمد حسين (٢٠١٣). لغة التعليم وتأثيرها في الهوية العربية: دراسة ميدانية على عينة من الطلاب المصريين في ظل أنظمة تعليمية متباينة. ضمن: مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حجازي، محمود (٢٠١٥). التخطيط اللغوي في مصر. ضمن: محمود المحمود (مح.). التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية. الرياض: مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.
- الحمزاوي، محمد رشاد (١٩٨٨). أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- سجوان، ميجل ومكاي، ووليم (١٩٩٥). التعليم وثنائية اللغة. ترجمة: إبراهيم القعيد ومحمد عاطف مجاهد. الرياض: جامعة الملك سعود.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- سـعيد، نفوسـة زكريـا (١٩٦٤). تاريـخ الدعـوة إلى العاميـة وآثارهـا في مصـر. الإسـكندرية: دار نشـر الثقافـة.
- السيد، محمود أحمد (٢٠١٤). الخطة العامة لتنسيق التعريب في الوطن العربي: الواقع، المشكلات، الحلول. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- الشـمري، عقيـل بـن حامـد (٢٠١٨). العربيـة بـين عوامـل الازدهـار والانحـدار: قـراءة لمؤشـرات مكانتهـا العامـة في التاريـخ والواقـع. مجلـة التخطيـط والسياسـة اللغويـة. ٣(٧)، ص ١٠-٨١.
- الشـمري، عقيـل وميغـري، منصـور (٢٠١٦). بـين العلـم والتصـورات الشـعبية: مسـألة 'مـوت اللغـات' نموذجـا. ضمـن: محمـود المحمـود (مـح.). انقـراض اللغـات وازدهارهـا: محاولـة للفهـم. الريـاض: مركـز الملـك عبـدالله الـدولي لخدمـة اللغـة العربيـة.
- الشيال، جمال الدين (١٩٥١) تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي. القاهرة: دار الفكر.
- طجـو، محمـد أحمـد (٢٠١٥). التخطيـط اللغـوي والسياسـة اللغويـة في فرنسـا: دراسـة حالـة. ضمـن: محمـود المحمـود (مـح.). الإسـتراتيجيات الدوليـة في خدمـة اللغـات الوطنيـة. الريـاض: مركـز الملـك عبـدالله الـدولي لخدمـة اللغـة العربيـة.
- طوليفصـون، جيمـس (٢٠٠٧). السياسـة اللغويـة: خلفياتهـا ومقاصدهـا. ترجمـة: محمـد خطـابي. المغـرب: مؤسسـة الغـني.
- عبدالكريم، أحمد عزت (١٩٤٥) تاريخ التعليم في مصر. القاهرة: مطبعة النصر.
- فاسـولد، رالـف (٢٠٠٠). علـم اللغـة الاجتماعـي للمجتمـع. ترجمـة: إراهيـم الفـلاي. الريـاض: جامعـة الملـك سـعود.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- فريستيغ، كيس (٢٠٠٣). العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها. ترجمة: محمد الشرقاوي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- فك، يوهان (٢٠٠٦). العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب (ط.٢). ترجمة: عبدالحليم النجار. القاهرة: الدار المصرية السعودية. (١٩٥٠).
- فيلبسون، روبرت (٢٠٠٧). الهيمنة اللغوية. ترجمة: سعد حشاش القحطاني. الرياض: جامعة الملك سعود.
- كالفي، لويس-جان (٢٠٠٨). حرب اللغات والسياسات اللغوية. ترجمة: حسن حمزة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- كالفي، لويس-جان (٢٠١٨). أي مستقبل للغات: الآثار اللغوية للعولمة. ترجمة: جان ماجد جبّور. بيروت: مؤسسة الفكر العربي. (٢٠١٧).
- كريستال، ديفيد (٢٠١٣). اللغة الإنجليزية لغة العالم. ترجمة: سعد حشاش القحطاني. الرياض: جامعة الملك سعود.
- كريستال، ديفيد (٢٠١٧). الثورة اللغوية. ترجمة: أنس عبدالرزاق مكتبي. الرياض: جامعة الملك سعود.
- المحمود، محمود (٢٠١٥) التخطيط والسياسة اللغوية في أستراليا: دراسة حالة. مجلة الدراسات اللغوية، ١٧(١)، ١٦٨-٢١٨.
- مونتغمري، سكوت (٢٠١٤). هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية: اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (٢٠١٣).
- ويليامز، جلين (٢٠١٣). اقتصاد المعرفة: اللغة والثقافة. ترجمة: جبريل العريشي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع الإنجليزية

- Barker, V., Giles, H., Noels, K., Duck, J., Hecht, M. L., & Clément, R. (2001). The English-only movement: A communication analysis of changing perceptions of language vitality. Journal of Communication, 51(1), 3-37.
- Bassiouney, R. (2009). Arabic sociolinguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Baugh, A. C., & Cable, T. (2002). A History of the English Language (5th ed.). Routledge
- Beer, G. (1917). The English-speaking peoples, their future relations and joint international obligations. New York, Macmillan.
- Bertrand, J. (2013). Language Policy and the Promotion of National Identity in Indonesia. . in M. E. Brown & Š. Ganguly (eds.). Fighting Words: Language Policy and Ethnic Relations in Asia. Cambridge: The MIT press.
- Cooper, R.L. (1989). Language Planning and Social Change. Cambridge University Press.
- Crawford, J. (2000). At War with Diversity: US Language Policy in an Age of Anxiety. Clevedon: Multilingual Matters.
- Dasgupta, J. (2013). Language Policy and National Development in India. in M. E. Brown & Š. Ganguly (eds.). Fighting Words: Language Policy and Ethnic Relations in Asia. Cambridge: The MIT press.
- Deumert, A. (2009). Language planning and policy. In R. Mesthrie, J. Swann & A. Deumert (Eds.), Introducing Sociolinguistics (pp. 384-418). Edinburgh: Edinburgh university press.
- Fishman, j. (1981). Language policy: past, present, and future. In Ferguson, c. & Heath, S. (ed.). language in the USA. Cambridge: Cambridge University press.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- Haarmann, H. (1990). Language planning in the light of a general theory of language: A methodological framework. International Journal of the Sociology of Language, 86, 103–126.
- Harvey, S. (2013). Revisiting the idea of a national languages policy for New Zealand: How relevant are the issues today?. TESOLANZ Journal, 21.p. 1-17.
- Haugen, E. (1983). The implementation of corpus planning: Theory and practice. In J. Cobarrubias and J.A.Fishman (eds.) Progress in Language Planning: International Perspectives. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Hussain, S. A., & Bresnahan, M. (2026). Presidential Rhetoric and Policy Direction: A Study of Current Executive Orders. Journal of Communication Inquiry, 1(1), 1-25.
- Jabeen, M., Chandio, D. A. A., & Qasim, Z. (2020). Language controversy: impacts on national politics and secession of East Pakistan. South Asian Studies, 25(1).
- Johnson, D. C. (2013) language policy. London: Palgrave Macmillan.
- Kaplan, R. B. and Baldauf, R. B. (1997). Language Planning: From Practice to Theory. Clevedon: Multilingual Matters.
- Kloss, H. (1969). Research Possibilities on Group Bilingualism: A Report. Quebec:
- International Center for Research on Bilingualism.
- Lo Bianco, J. (1987). National policy on languages. Canberra: Australian Government Publishing Services.
- Lundberg, A. (2018). Multilingual educational language policies in Switzerland and Sweden: A meta-analysis. Language Problems and Language Planning, 42(1), 45-69.
- Mackey, W. F. (2010). History and origins of language policies in Canada. In Canadian language policies in comparative perspective, 18-66.
- Riain, S. Ó. (2009). Irish and Scottish Gaelic: A European perspective. Language Problems and Language Planning, 33(1), 43-59.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- Mohsin, A. (2003). Language, identity, and the state in Bangladesh. in M. E. Brown & Š. Ganguly (eds.). Fighting Words: Language Policy and Ethnic Relations in Asia. Cambridge: The MIT press.
- Ricento, T. (2000). Historical and theoretical perspectives in language policy and
- planning. Journal of Sociolinguistics 4(2): 196–213.
- Schiffman, H. F. (1996). Linguistic Culture and Language Policy. London: Routledge.
- Steiner, G. (1998). After Babel: Aspects of Language and Translation. Oxford: Oxford University Press.
- Van der Jeught, S. (2017). Territoriality and freedom of language: the case of Belgium. Current Issues in Language Planning, 18(2), 181-198.

المبحث الثالث

جهود المملكة في دعم اللغة العربية تشريعيًا: عرض وتحليل للقرارات اللغوية الداعمة للغة العربية في المجالات المختلفة

د. محمد بن عبدالرحمن القريشي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مدخل

أولت المملكة العربية السعودية اللغة العربية اهتمامًا بالغًا، وعنيت بإدارة شؤونها ورعايتها من خلال القرارات اللغوية المتعددة، ويهدف هذا المبحث إلى الكشف عن أوجه هذا الاهتمام والعناية عبر النظر في القرارات اللغوية في المملكة من منظور زماني ومجالي، وإبراز الأدوات التنظيمية والإدارية التي تجسد عناية المملكة بالدور الوظيفي والاتصالي والثقافي للغة العربية. يبدأ هذا المبحث بتحديد موجز لمفهوم القرار اللغوي، وعرض لمصادر بيانات القرارات اللغوية، ثم يقدم نظرة تحليلية ترصد التطورات التاريخية للقرارات اللغوية في المملكة العربية السعودية، ومجالات عملها، ويختم بتلخيص لأبرز الدروس المستفادة من هذه التجربة الثرية.

القرارات اللغوية في المملكة العربية السعودية

تعد القرارات والتشريعات الرسمية، حسب تعريف Johnson (٢٠١٣م)، أولى مكونات السياسة اللغوية. ويأتي إلى جانب ذلك الآليات الضمنية وغير الرسمية، والإجراءات والمنتجات التي تنتج بها مجموعات متنوعة من السياسات اللغوية وتفسرها، والنصوص والخطابات التي تشكل الأيدولوجيات والخطابات ذات العلاقة باللغة. ووفق هذا المفهوم، فإن المبحث الحالي يشمل في استخدامه لمصطلح «القرار اللغوي» كل التشريعات والأنظمة والقرارات الصادرة عن جهات رسمية لإدارة شأن لغوي، على اختلاف أنواعها ومصادرها (مراسيم، أوامر، توجيهات) ونطاقات تغطيتها.

ولتكوين صورة شاملة عن القرارات اللغوية في المملكة العربية السعودية، أعدت قاعدة بيانات للقرارات باعتماد عدد من المصادر المرجعية هي: مدونة القرارات اللغوية (مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٥م)، ومنظومة السياسات اللغوية في الدول العربية (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٥م)، وموقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (٢٠٢٦م). تضمنت قاعدة البيانات (٢٤٧) قرارًا لغويًا صدرت بين عام (١٩٢٧م) وعام (٢٠٢٦م)، وشملت قاعدة البيانات معلومات عن المجالات الأساسية للقرارات وموضوعاتها ونصوصها أو نبذة مختصرة عنها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

تطورات القرارات اللغوية تاريخيا

قسمت القرارات اللغوية زمنيًّا إلى ثلاث مجموعات، ترصد أولاها القرارات المبكرة إلى عام (١٩٧٥م)، وثانيها بين عام (١٩٧٦م) وعام (٢٠٠٠م)، وثالثها بين عام (٢٠٠١م) إلى عام (٢٠٢٦م)، وبذلك تمثل المجموعتان الثانية والثالثة ربع قرن في حين غطت الأولى نطاقا زمنيا أوسع لقلة القرارات فيها. ويكشف النظر في التسلسل الزمني لصدور القرارات اللغوية أن إدارة الشؤون اللغوية عبر التشريعات والقوانين الصادرة في مختلف المجالات محل اهتمام مبكر ومستمر في المملكة العربية السعودية، ويظهر الرسم البياني رقم (١) أدناه أن السنوات بين عام (١٩٢٧م) وعام (١٩٧٥م) قد شهدت أعدادًا محدودة من القرارات المتضمنة في طياتها إدارة لشؤون لغوية، ثم ازداد تواتر القرارات التي تدير شؤون لغوية نسبيًّا في السنوات بين عام (١٩٧٦م) وعام (٢٠٠٠م)، في حين شهدت السنوات بين عام (٢٠٠١م) وعام (٢٠٢٦م) ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد القرارات مقارنة بما سبقها، والجدول رقم (١) أدناه يبين أعداد القرارات والنسب التي تمثلها حسب هذا التقسيم الزمني.

القرارات اللغوية بحسب تاريخ الإصدار

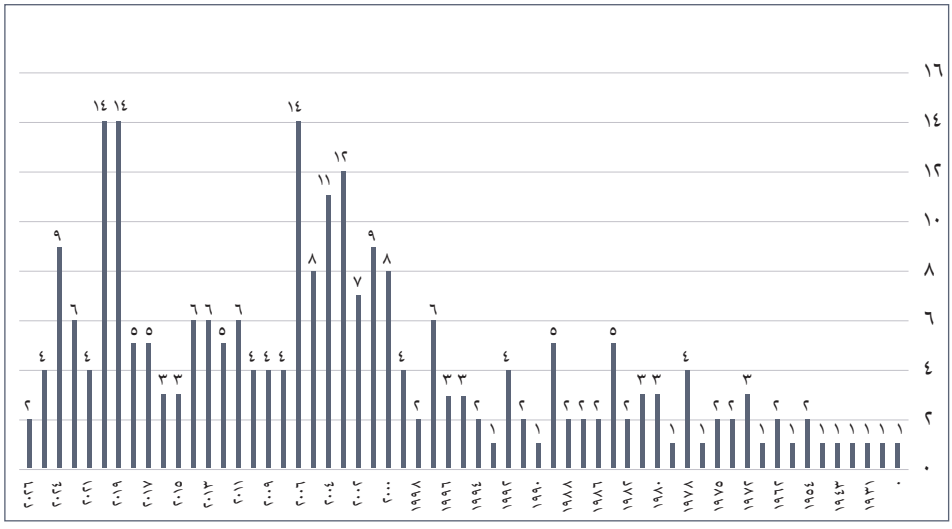

الرسم البياني رقم (١)

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جدول رقم (١). توزيع القرارات زمنيا

الحقبة الزمنية	عدد القرارات	نسبة القرارات
من ١٩٢٧م إلى ١٩٧٥م	١٧	٧٪
من ١٩٧٦م إلى ٢٠٠٠م	٦٥	٢٦٪
من ٢٠٠١م إلى ٢٠٢٦م	١٦٥	٦٧٪
المجموع	**٢٤٧**	**١٠٠٪**

والنظر في الرسم البياني رقم (١) أعلاه يوضح أن الاهتمام بإدارة شؤون اللغة العربية ودعمها نظاميًا جاء في وقت مبكر جدًا من تاريخ المملكة العربية السعودية، حيث صدرت قرارات سابقة لإعلان توحيد المملكة العربية السعودية في عام (١٩٣٢م) تقرر اللغة العربية لغة رسمية، وتؤكد ضرورة استخدامها في النظام التجاري، فقد صدر عن مجلس الشورى في عام (١٩٢٧م) قرار ينص على أن «الواجب يقضي بأن يعتنى باللغة العربية اعتناءً تامًا؛ لأنها اللغة الرسمية للحكومة الحجازية والنجدية، وبالأخص في التجارة التي تدور بين الدوائر، ويحتم لزوم المحافظة على أساليبها الفصحى مع انتقاء الألفاظ اللغوية ومراعاة القواعد العربية»، وهذا قرار ذو أهمية كبيرة؛ لما يكشف عن إدراك مبكر لأهمية تحديد اللغة الرسمية للبلاد وعدم اعتباره أمرًا ضمنيًّا مسلمًا به، ويوضح إيمان واضع القرار بمدى ارتباط اللغة الجوهري بالهوية الوطنية وضرورة العناية بها والحفاظ على المستويات العالية منها. تبع هذا القرار قرار نظام المحكمة التجارية الصادر عن الديوان الملكي في عام (١٩٣١م) الذي حدد العربية لغة لتحرير أوراق الجلب، وحدد عددًا من التفاصيل التحريرية لأوراق الجلب التي يمكن أن تعد اليوم جزءًا من مكونات الكتابة الإدارية.

تلت هذه القرارات في تلك المرحلة الزمنية قرارات وضعت الأسس لإدارة الشأن اللغوي في أنظمة مختلفة مثل نظام الجنسية، ونظام الآثار، ونظام الفنادق، ونظام المرافعات، فقد جاء في نظام الجنسية العربية السعودية الصادر عام (١٩٥٤م) أن من

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شروط الحصول على الجنسية الإلمام باللغة العربية، وصدر قرار بمرسوم ملكي في عام (١٩٥٥م) يحدد اللغة العربية اللغة الرسمية للإذاعة السعودية، وحدد القرار الصادر عام (١٩٧٥م) اللغة العربية لغة رسمية للمحاكم، وأعطى الحق لمن يجهلها بأن تسمع أقوالهم عن طريق مترجم، وحدد نظام الآثار الصادر عام (١٩٧٢م) ونظام الفنادق الصادر عام (١٩٧٥م) اشتراطات الإعلان وضرورة أن تكون باللغة العربية. وتزامن مع صدور هذه القرارات قرارات أخرى صدرت للتأكيد على ضرورة استخدام اللغة العربية والاهتمام بسلامتها في المكاتبات والوثائق الصادرة عن المؤسسات الرسمية والشركات، كما في القرار الصادر عام (١٩٦٢م) والقاضي بتجنب الأخطاء النحوية والإملائية في الخطابات والصكوك الصادرة من المحاكم، والقرار الصادر عام (١٩٦٧م) الذي أكد على ضرورة استخدام اللغة العربية في مراسلات المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، والقرار الصادر عام (١٩٧٣م) عن مصلحة الزكاة والدخل الذي يقضي بفرض غرامة مالية لأي مكاتبات أو حسابات تقدم بغير اللغة العربية.

شهدت الحقبة الزمنية الثانية (من ١٩٧٦م إلى ٢٠٠٠م) تزايدًا واضحًا في عدد القرارات التي تضمنت إدارة للشؤون اللغوية، إذ رصد فيها (٦٧) من القرارات التي تنوعت بين أنظمة ولوائح تنظيمية، وقرارات أخرى متعددة تعنى بضبط الاستعمال اللغوي في الاتصال الإداري. إضافة إلى ذلك، فقد صاحب هذا الازدياد في عدد القرارات تنوع في جهات الإصدار، وخصوصًا من الوزارات المختلفة. وبرز جليًّا في هذه الحقبة العناية باللغة العربية وشؤونها من خلال تضمين الأنظمة واللوائح عناصر تحدد موقع اللغة العربية وتحفظ مكانتها، وتؤكد جوهريتها لثقافة المملكة وهويتها، وارتباطها الحيوي بالمجالات المختلفة. ولعل أهم الأنظمة الصادرة في هذه الحقبة هو النظام الأساس للحكم الصادر عام (١٩٩٢م)، حيث نصت المادة الأولى فيه على أن «المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية،» مما أكد الهوية العربية للمملكة، وأن العربية هي اللغة الرسمية لها في أهم نص قانوني.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تبع هذا النظام صدور نظام مجلس التعليم العالي والجامعات في عام (١٩٩٣م)، وقد أكد هو الآخر على مركزية اللغة العربية في مجال التعليم العالي، وأن «الأصل هو أن اللغة العربية لغة التعليم في كافة مواده وجميع مراحله إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى». صدر بالتزامن مع هذه القرارات ما يقارب ٢٥ لائحة تنظيمية وتنفيذية تضع الاشتراطات والتنظيمات الخاصة بمجالات متباينة، مثل لائحة تعيين مراقبي المساجد (١٩٩٤م)، ولائحة المدارس الأجنبية (١٩٩٧م)، واللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات (١٩٩٨م)، والعديد من لوائح الأمن والسلامة مثل الخاصة بملاعب الأطفال (١٩٨٩م)، وقاعات المحاضرات والاجتماعات (١٩٨٩م)، ومحطات وقطارات ومخازن السكة الحديدية (١٩٩١م)، والمتاحف الأثرية (٢٠٠٠م)، ونحوها. هدفت هذه اللوائح إلى ترسيخ دور اللغة العربية لغة للأعمال والوثائق، والتأكيد على أهمية تفعيلها في مجال التعليم العام والجامعي لغة للتعليم وموضوعًا للبحث والتعليم، واستخدامها في المعارض والمؤتمرات والترجمة للغات الأخرى عند الضرورة، وتحديد لغة الإعلانات والتحذيرات والتعليمات، والجدول رقم (٢) أدناه يورد أمثلة لهذه اللوائح وما يتعلق بالسياسات اللغوية فيها.

جدول رقم (٢). أمثلة للوائح

اللائحة	تاريخ الإصدار	ما يتعلق باللغة العربية
نظام الدفاتر التجارية	١٩٨٩	يجب على كل تاجر أن يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بدقة وبيان ماله من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بتجارته، ويجب أن تكون هذه الدفاتر منتظمة وباللغة العربية ....
لائحة شروط السلامة والوقاية ومكافحة الحريق بمحطات وقطارات ومخازن السكة الحديد	١٩٩٢	يجب على مسؤول السلامة وضع لوحات إرشادية وتحذيرية في مكان بارز من كل عربة من عربات القطار وتكون مكتوبة بخط واضح باللغة العربية والإنجليزية وأي لغات أخرى بحيث تشمل: يمنع التدخين منعًا باتًا، كما يمنع إشعال أي نيران أو استعمال أجهزة التسخين، وتعلق لافتات تحذيرية في كافة أرجاء المستودع باللغة العربية، ويجوز أن تكون بلغات أخرى بالإضافة إلى اللغة العربية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

اللائحة	تاريخ الإصدار	ما يتعلق باللغة العربية
لائحة تعيين مراقبي المساجد	١٩٩٤	المادة الأولى: مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها في نظام الأئمة والمؤذنين وخدم المساجد وتعديلاته يشترط فيمن يعين مراقب مساجد: - أن يكون قادرًا على كتابة التقارير بلغة عربية جيدة وبخط مناسب مقروء. - مراقبة المساجد: تعني وقوف مراقب المساجد على المساجد والجوامع المكلف بها باستمرار، وتفقد احتياجاتها، والتأكد من قيام منسوبيها ومتعهدي صيانتها ونظافتها ومتعهدي المياه والكهرباء وغيرذلك من تأمين احتياجاتها على الوجه المطلوب، وتقديم تقرير أسبوعي عن قيامهم بأعمالهم على الوجه الأكمل، وأن تكون كتابة التقرير بلغة عربية جيدة وبخط مناسب، ويعتبر مسؤولا مسؤولية مباشرة عن تقصيره تجاه عمله.
لائحة المدارس الأجنبية	١٩٩٧	تقوم كل مدرسة أجنبية بتدريس مواد لتعليم مبادئ اللغة العربية، والحضارة الإسلامية، وتاريخ المملكة وجغرافيتها بما لا يقل عن ساعة واحدة في الأسبوع. - تقدم كل مدرسة أجنبية لمجلس الإشراف الميزانية التقديرية السنوية باللغة العربية، وذلك قبل بداية كل عام دراسي، تتضمن بيانًا للاحتياجات الإدارية والفنية والمالية ومصادر تأمينها وتمويلها.
اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات	١٩٩٨	تهدف البحوث التي تجرى في الجامعات إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات النافعة، وعلى وجه الخصوص فيما يأتي: - جمع التراث العربي والإسلامي والعناية به وفهرسته وتحقيقه وتيسيره للباحثين. - إذا كانت الرسالة مكتوبة بلغة أجنبية ورأى المجلس العلمي أهمية نشرها باللغة العربية يقرر المجلس مكافأة مالية مقابل ترجمتها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

اللائحة	تاريخ الإصدار	ما يتعلق باللغة العربية
اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية	٢٠٠٠	يجب أن يتكون الاسم التجاري من ألفاظ عربية، أو معربة، وألا يشتمل على كلمات أجنبية، ويستثنى من هذا الحكم أسماء الشركات الأجنبية المسجلة في الخارج، والشركات ذات الأسماء العالمية المشهورة، والشركات ذات رأس المال المشترك (المختلطة) التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة.
اللائحة التنظيمية لضوابط الترخيص بإقامة وتنظيم المعارض المحلية والخارجية	٢٠٠٠	اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمعارض، ويجوز استخدام لغات أخرى عبر الترجمة عند الضرورة، كما يجب أن يكون للمعرض دليل شامل يوزع مجانًا.

وإلى جانب الأنظمة واللوائح، فقد صدر في هذه الحقبة (٢٠) قرارًا مستقلًا يهدف إلى التأكيد على أهمية استعمال اللغة العربية في الاتصال الإداري، وضرورة التزام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة باستعمال اللغة العربية في كافة مكاتباتها ووثائقها وعقودها، ونص بعضها على عدم قبول العقود إذا حررت بغير العربية مثل القرار الصادر عن نائب رئيس ديوان المراقبة عام (١٩٨١م)، وضرورة حفظ السجلات المحاسبية باللغة العربية كما في القرار الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني عام (١٩٩٢م). ولا يقتصر نطاق هذه القرارات على المؤسسات الرسمية، بل شملت القرارات الضابطة للاتصال الإداري الشركات الخاصة والأجنبية، وألزمتها باستخدام اللغة العربية في مكاتباتها وعقودها ومطبوعاتها ولافتاتها، كما في القرار الصادر عن الديوان الملكي عام (١٩٧٨م)، ووزير الداخلية عام (١٩٧٩م)، والمرسوم الملكي الصادر عام (١٩٩٥م)، وغيرها. أما الحقبة الثالثة (من ٢٠٠١م إلى ٢٠٢٦م) فقد حظيت بجل القرارات اللغوية وشكلت ما نسبته (٦٧٪) من مجموع القرارات اللغوية كافة، وهذا متوافق مع ما رصده الذيابي (٢٠٢٥م) من النمو الكبير لأعداد التشريعات والأنظمة

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بصورة عامة في العشرين سنة الماضية. والنظر في الرسم البياني رقم (١) الوارد أعلاه يبين تزايدًا في أعداد القرارات بين الأعوام (٢٠٠٠م-٢٠٠٦م) حيث صاحبها إصدار وتحديث للعديد من اللوائح، وكذلك بين الأعوام (٢٠١٧م-٢٠٢٤م) التي تزامنت مع إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠م وما صاحبها من تطوير وتحديث للأنظمة واللوائح لتتواكب مع احتياجات التحول الوطني في المجالات المختلفة. والتأمل في القرارات الصادرة في هذه الحقبة يكشف عن تحول منهجي في نوعية القرارات اللغوية، إذ نجد أن أكثر القرارات (١٢١ قرارًا بنسبة ٧٣٪ من قرارات الحقبة) فيها، انصبت نحو بناء الأنظمة واللوائح وتنظيم المؤسسات، في حين تراجعت نسبة القرارات الصادرة بصورة مستقلة لمعالجة موضوع لغوي ما، وفي هذا إشارة إلى وعي الجهات التشريعية بضرورة تضمين الجوانب اللغوية وإدارتها ضمن الوثائق التنظيمية. ويظهر جليًا في الجدول رقم (٣) أدناه أن اللوائح كان لها النصيب الأكبر (٧٣ لائحة تنظيمية وتنفيذية بنسبة ٦٠٪)، وتبعتها الأنظمة (٢٦ نظامًا بنسبة ٢١٪)، ثم الأنظمة الأساس للمؤسسات وقرارات تنظيم المؤسسات (١٢ نظامًا بنسبة ١٠٪)، ثم النماذج الاسترشادية (١٠ نماذج بنسبة ٨٪).

جدول رقم ٣

النمط	عدد القرارات	النسبة
اللوائح	٣٧	٦٠٪
الأنظمة	٢٦	٢١٪
الأنظمة الأساس وتنظيم المؤسسات	١٢	١٠٪
النماذج الاسترشادية	١٠	٨٪
المجموع	**١٢١**	**٨٪**

وبيان أنماط القرارات أعلاه يوضح أن الجهد التشريعي والتنظيمي تركز بما يزيد عن ٨٠٪ في هذه الحقبة في بناء وتحديث الأنظمة واللوائح، وقد عالجت هذه الأنظمة أمورًا عدة تتعلق باللغة، مثل اللغة التي تعد بها الوثائق كما في اللائحة التنفيذية لنظام

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الإجـراءات الجزائيـة الصـادرة عـام (٢٠١٥م) ولائحـة مؤسسـات السـوق الماليـة المعدلـة الصـادرة عـام (٢٠٢٢م)، وسلامـة اللغـة العربيـة في المكاتبـات في لائحـة الاتصـالات الرسـمية والمحافظـة علـى الوثائـق ومعلوماتهـا لعـام ١٤٤٥هـ (٢٠٢٤م)، واعتمـاد اللغـة العربيـة في الحجيـة والتفسـيروالتنفيـذ عنـد اسـتخدام لغـات إضافيـة كمـا في اللائحـة التنفيذيـة لنظـام العمـل وملحقاتهـا الصـادرة عـام (٢٠١٨م) ونظـام المنافسـات والمشـتريات الحكوميـة الصـادر عـام (٢٠١٩م)، ودعـم اسـتخدام اللغـة العربيـة كمـا في نظـام الأسـماء التجاريـة الصـادر عـام (٢٠٢٤م) الـذي ورد فيـه: «تشـجع الـوزارة اسـتعمال اللغـة العربيـة، لتعزيـز قاعـدة الأسـماء التجاريـة العربيـة، عبرمنصـة لخبراء اللغـة العربيـة تقيـد فيهـا بيانـات الخبراء، وتعـرض أعمالهـم للعمـوم، وفـق الضوابـط والإجـراءات التي تحددهـا اللائحـة». وحـددت بعـض الأنظمـة اللغـة العربيـة لغـة لقيـد السـجلات المحاسـبية والقوائـم الماليـة كمـا في نظـام ضريبـة الدخـل الصـادر عـام (٢٠٢٤م) ولائحـة صناديـق الاسـتثمار الصـادرة عـام (٢٠٠٦م)، وألزمـت بعـض الأنظمـة واللـوائح بتـوفيرخدمـات الترجمـة لمـن لا يعـرف العربيـة كمـا في نظـام الإجـراءات الجزائيـة الصـادر عـام (٢٠١٣م) ونظـام المرافعـات الشـرعية الصـادر عـام (٢٠١٣م)، وتـوفيرالبيانـات للمسـتهلك باللغـة العربيـة كمـا في لائحـة صناديـق الاسـتثمار الصـادرة عـام (٢٠٠٦م).

يـأتي بعـد الأنظمـة واللـوائح في هـذه الحقبـة قـرارات تنظيـم المؤسسـات وتحديـد الأنظمـة الأسـاس، وهـي علـى نـوعين: قـرارات تنظيـم المؤسسـات اللغويـة المرجعيـة في شـؤون اللغـة العربيـة، وقـرارات الأنظمـة الأسـاس لمؤسسـات مسـتقلة تعليميـة أو طبيـة. والقـرارات في هـذا السـياق مؤثـرة وإن كانـت محـدودة عـددًا (١٢ قـرارًا بنسـبة ١٠٪)؛ لأنهـا تضـع حجـر الأسـاس النظـامي لمؤسسـات تدعـم اللغـة العربيـة وتخطـط لشـؤونها وتعالـج تحدياتهـا في النـوع الأول، وتحـدد هويـة المؤسسـة المسـتقلة وصلاحياتهـا والقواعـد الضابطـة لعملهـا في النـوع الثـاني.

وقـرارات تنظيـم المؤسسـات اللغويـة التي صـدرت في هـذه الحقبـة دالة على إيمـان صانع القـرار بقيمـة اللغـة العربيـة الجوهريـة لهويـة المملكـة العربيـة السـعودية وثقافتهـا، وإدراك بالحاجـة إلى العمـل المـؤسسي المنـهجي لإدارة شـؤونها وتمكينهـا في المؤسسـات والمجتمـع.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وأول هذه المؤسسات تأسيسًا هو مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، إذ صدر قرار تنظيمه عام (٢٠١٠م)، وحدث بقرار آخر عام (٢٠٢١م)، وتضمن قرار تنظيمه تحديدًا لأهداف المركز في دعم اللغة العربية والحفاظ عليها ونشر الأبحاث والمراجع اللغوية وتقديم الخدمات اللغوية، وثاني هذه المؤسسات تأسيسًا مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية الذي صدر قرار تنظيمه عام (٢٠٢٠م) وتضمن أن يكون المرجعية العلمية فيما يتعلق باللغة العربية ودعم مشاريعها والمحافظة عليها والقيام بأعمال التخطيط والسياسة اللغوية محليًّا وعالميًّا، وقد صدر قرار دمج مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط والسياسات اللغوية في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في عام (٢٠٢٤م). وثالث المؤسسات إنشاءً وأحدثها هو مركز الأمير محمد بن سلمان العالمي للخط العربي الذي صدر قرار الترتيبات التنظيمية الخاصة به عام (٢٠٢٦م)، وتضمن تمكين المركز من إصدار المعايير والدراسات والأبحاث وإقامة الفعاليات والحملات المعنية بالخط العربي. وليس مبالغة القول بأن الاتجاه لإنشاء المؤسسات الداعمة للغة العربية هو أحد أهم المراحل في مسيرة التشريعات اللغوية في المملكة العربية السعودية؛ لأنها توفر في طياتها منظومات متكاملة للعمل اللغوي المؤسسي، حيث نجد في أهداف هذه المؤسسات -الموضحة في الجدول رقم (٤) أدناه- المكنات لخدمة اللغة العربية ودعمها من خلال برامج الدراسات والأبحاث، وتحديد المرجعية لأعمال التخطيط والسياسة اللغوية، وتفعيل المبادرات لنشر اللغة العربية وترسيخها وتشجيع العاملين على شؤونها. أما القرارات اللغوية الخاصة بالأنظمة الأساس فقد وردت في قرارات صدرت لمؤسسات صحية مثل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث (٢٠٢١م)، ومستشفى الملك خالد التخصصي ومركز الأبحاث (٢٠٢٤م)، ولمؤسسات تعليمية مثل جامعة الملك سعود (عام ٢٠٢٢م)، ومؤسسات مستقلة مثل مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات (٢٠٠٩م)، وقد ورد في بعض هذه الأنظمة النص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ولم ينص في بعضها على ذلك، وورد فيها جميعًا إمكانية استخدام لغة غير العربية في العقود والاتفاقيات الخارجية بصورة استثنائية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جدول رقم (٤)

المؤسسة اللغوية	التاريخ	الأهداف المحددة
تنظيم مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية	٢٠١٠م	**المادة الثانية: يهدف المركز إلى الآتي:** ١- المحافظة على سلامة اللغة العربية. ٢- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير وترسيخ اللغة العربية ونشرها. ٣- الإسهام في دعم اللغة العربية وتعلمها. ٤- العناية بتحقيق ونشر الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية. ٥- وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية، والعمل على توحيدها ونشرها. ٦- تكريم العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية. ٧- تقديم الخدمات ذات العلاقة باللغة العربية للأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية.
إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية	٢٠٢٠م	**المادة الثالثة: يهدف المجمع إلى تحقيق ما يأتي:** ١- المحافظة على سلامة اللغة العربية ودعمها نطقًا وكتابة، والنظر في فصاحتها وأصولها وأساليبها وأقيستها ومفرداتها، وضوابطها وقواعدها، وتيسير تعلمها وتعليمها داخل المملكة وخارجها؛ لتواكب المتغيرات في جميع مجالات اللغة العربية. ٢- توحيد المرجعية العلمية داخليًا فيما يتعلق باللغة العربية وعلومها، والعمل على تحقيق ذلك خارجيًا. ٣- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير اللغة العربية وترسيخها. ٤- العمل على نشر استخدام اللغة العربية، ومتابعة سلامة استعمالاتها في المجالات المختلفة. ٥- إحياء تراث اللغة العربية دراسةً وتحقيقًا ونشرًا. ٦- العناية بتحقيق الدراسات، والأبحاث، والمراجع اللغوية ونشرها. ٧- تشجيع العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المؤسسة اللغوية	التاريخ	الأهداف المحددة
الترتيبات التنظيمية لمركز الأمير محمد بن سلمان العالمي للخط العربي لعام ١٤٤٧هـ	٢٠٢٤م	رابعًا: للمركز -دون إخلال باختصاصات الجهات الحكومية الأخرى- في سبيل تحقيق أهدافه القيام بالآتي: ١- وضع السياسات والخطط والبرامج والمشاريع ذات الصلة بمجالات اختصاص المركز، والرفع عما يتطلب استكمال إجراءات نظامية في شأنه. ٢- وضع المعايير والإجراءات والنماذج ذات العلاقة بالخط العربي، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ٣- دعم البحوث والدراسات وإجراؤها المتعلقة بالخط العربي، ودعم نشر الكتب والأوراق البحثية المعنية به، سواءً بشكل منفرد أم بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة. ٥- إصدار تقارير دورية عن الخط العربي ومؤشراته المحلية والعالمية. ٦- إعداد حملات التوعية للترويج للخط العربي ودعم الخطاطين، وإطلاقها. ٧- تشجيع ودعم إنتاج وتطوير المحتوى في الخط العربي بما يشمل تقديم الخدمات الاستشارية، وإنشاء برامج الحاضنات والمسرّعات. ٨- إنشاء مكتبة رقمية للخط العربي. ٩- جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالخط العربي وتوثيقها وتحديثها وتحليلها ومعالجتها وحفظها وأرشفتها، وذلك من خلال منصة تنشأ لهذا الغرض، ونشرها وفقًا لما يراه المركز. ١٠- تقديم المنح البحثية والكراسي البحثية والعلمية والحوافز المادية للممنوحين من خلال مبادرات تعتمد لهذا الغرض، أو من خلال اعتمادات المركز في ميزانية الوزارة.

وقد وردت ١٠ قرارات تقدم نماذج استرشادية للمذكرات والاتفاقيات، وحددت هذه النماذج اللغات التي تعد بها، ومدى تساويها بالحجية، كما في نموذج مشروع اتفاق التعاون الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية الصادر عام (٢٠١٠م) الذي حدد ثلاث لغات منها العربية والإنجليزية، وأنها جميعًا متساوية بالحجية، ويستخدم النص الإنجليزي

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

للترجيح عند الاختلاف، والأمر كذلك في النموذج الاسترشادي باتفاقيات التعاون الجمركي بين المملكة والدول الأخرى الصادر عام (٢٠١٩م)، وغيرها.

وأخيرًا، فإن تجربة المملكة العربية السعودية في إدارة الشؤون اللغوية ودعم اللغة العربية قد توجت بالسياسة الوطنية للغة العربية التي صدرت عن مجلس الوزراء بموجب قراره ذي الرقم (٥٨٨) في ١٤٤٧/٨/١٥هـ لعام (٢٠٢٦م) «لتكون مظلة عامة تمثل الموجهات الرئيسة والمبادئ العامة والمنطلقات الأساس تجاه اللغة العربية، بما يعزز مكانتها ويرسخ فاعليتها الحضارية والتنموية، اتساقًا مع الدور الجوهري والرئيس للمملكة في الحفاظ على الثقافة والهوية العربيتين والإسلاميتين، ومركزيتيهما العالميتين.» حدد نص السياسة الوطنية منطلقاتها التأصيلية والمبادئ التي قامت عليها، وحددت مسؤوليات تفعيلها وقياس أثرها، والمبحث (الرابع) يوثق رحلة إعداد السياسة الوطنية ويحلل عناصرها بمزيد من التفصيل.

مجالات القرارات اللغوية

قدم القسم السابق نظرة تاريخية لتطور القرارات اللغوية في المملكة العربية السعودية، وفيما يأتي عرض لتصنيف القرارات اللغوية حسب مجالاتها لمحاولة استكشاف الأوجه التي ترتبط بها السياسات اللغوية بمجالات الحياة المختلفة، وتحديد أنماط التشريع اللغوي المرتبطة بكل مجال منها. صنفت القرارات حسب أقرب المجالات لها، وقيدت قاعدة البيانات ارتباط القرارات بمجالات إضافية، وقد توزعت القرارات على ١٢ مجالًا أساسًا يوضحها الجدول رقم (٥) أدناه، ويبين أنواع القرارات المصنفة في كل مجال منها. ويلحظ في أنواع القرارات الواردة في المجالات المختلفة وجود نمطين ظاهرين أحدهما هو القرارات الصادرة لتحديد الأنظمة واللوائح في المجال، والآخر هو القرارات الإدارية الصادرة لإدارة شأن ما في المجال، فنجد في مجال الاقتصاد على سبيل المثال قرارات لغوية واردة في أنظمة اقتصادية تمثل النمط الأول، وقرارات لغوية وردت ضمن قرارات إدارية تدير

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شـأنًا اقتصاديًـا مـا تمثـل النمـط الثـاني، والأمـر كذلـك في عـدد مـن المجـالات الأخـرى. ويمكـن فهـم النمـط الأول وفـق النمـوذج الـذي طرحـه Recento وHornberger (١٩٩٦م) بأنـه أقـرب إلى المسـتوى الكلـي مـن مسـتويات التخطيـط والسياسـة اللغويـة، الـذي يـأتي مـن الجهـات العليـا ويحـدد الاتجـاه العـام والقواعـد الأساسـية، في حين يمثـل النمـط الثـاني مسـتويات جزئيـة تقـوم بهـا المؤسسـات والمسـؤولون لتفـسير وتنفيـذ الأنظمـة واللـوائح.

جدول رقم (٥). أنواع القرارات الواردة في كل مجال

المجال	أنواع القرارات
الاقتصاد	القـرارات المعنيـة بالأنظمـة الاقتصاديـة، والقـرارات المعنيـة بإدارة الشـؤون الاقتصاديـة.
الإدارة	القـرارات المعنيـة بتنظيـم الهيئـات والمؤسسـات العامـة، والقـرارات المعنيـة بأنظمـة الداخليـة، والقـرارات المعنيـة بأنظمـة السلامـة، والقـرارات المتعلقـة بالاتصـال الإداري.
القانون	القـرارات المعنيـة بالأنظمـة الأساسـية (النظـام الأسـاسي للحكـم ونظـام الجنسـية ونحوهـا)، والقـرارات المعنيـة بالأنظمـة القضائيـة، والقـرارات المعنيـة بـإدارة شـؤون المحاكـم، والقـرارات المتعلقـة بالعقـود والاتفاقيـات.
التعليم	القرارات المعنية بأنظمة التعليم، والقرارات المعنية بإدارة الشؤون التعليمية.
الصحة	القرارات المعنية بالأنظمة الصحية، وإدارة الشؤون الصحية.
الثقافة	القـرارات المعنيـة بتنظيـم المؤسسـات الثقافيـة، وقـرارات المعنيـة بنشـر الكتـب والمنتجـات المعرفيـة، والقـرارات المعنيـة بالملكيـة الفكريـة، والقـرارات المتعلقـة بالأبحـاث ومؤسسـات البحـث والابـتكار العامـة.
العمل	القرارات المعنية بأنظمة العمل، وإدارة شؤون العمل والعمال.
السفر والسياحة	أنظمة السياحة.
الشؤون الدينية	القرارات المعنية بأنظمة الشؤون الدينية، وإدارة الشؤون الدينية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المجال	أنواع القرارات
الإعلام	القرارات المعنية بالأنظمة الإعلامية، والقرارات المعنية بإدارة الشؤون الإعلامية.
الدبلوماسية	القرارات المعنية بالأنظمة الدبلوماسية، والقرارات المعنية بإدارة الشؤون الدبلوماسية، والقرارات المعنية بالاتفاقيات الدولية.
السياسة اللغوية	القرارات المعنية بالسياسة اللغوية الوطنية.

نعرض فيما يأتي المجالات البارزة للقرارات اللغوية، وعلى الرغم من التنوع الكبير في مجالات القرارات اللغوية، فإن مجالي الاقتصاد والإدارة حازا على النصيب الأكبر من القرارات اللغوية (٣١٪ و٢٨٪ على التوالي)، وكان نصيبهما مجتمعين ٥٩٪ من مجموع القرارات، ثم تلاهما في الترتيب مجال القانون بنسبة ١٢٪، ثم التعليم والصحة بنسبة ٦٪ لكل منهما، ثم توالت المجالات الباقية بنسبة أقل، والجدول رقم (٦) والرسم البياني رقم (٢) أدناه يوضحان أعداد القرارات لكل مجال، ونسبتها من مجموع القرارات. وفيما يأتي عرض مختصر للمجالات ذات التغطية الأكبر في قاعدة البيانات، وأبرز ما تظهره بيانات القرارات اللغوية عن طبيعة التشريعات اللغوية فيها.

جدول رقم (٦). توزيع القرارات اللغوية على المجالات

المجال	عدد القرارات	نسبة القرارات
الاقتصاد	٧٦	٣١٪
الإدارة	٦٨	٢٨٪
القانون	٢٩	١٢٪
التعليم	١٥	٦٪
الصحة	١٤	٦٪
الثقافة	١٣	٥٪

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المجال	عدد القرارات	نسبة القرارات
العمل	١٣	٥٪
السفر والسياحة	٥	٢٪
الشؤون الدينية	٥	٢٪
الإعلام	٥	٢٪
الدبلوماسية	٣	١٪
السياسة اللغوية	١	٠٪
المجموع	**٢٤٧**	**١٠٠٪**

القرارات اللغوية بحسب تاريخ الإصدار

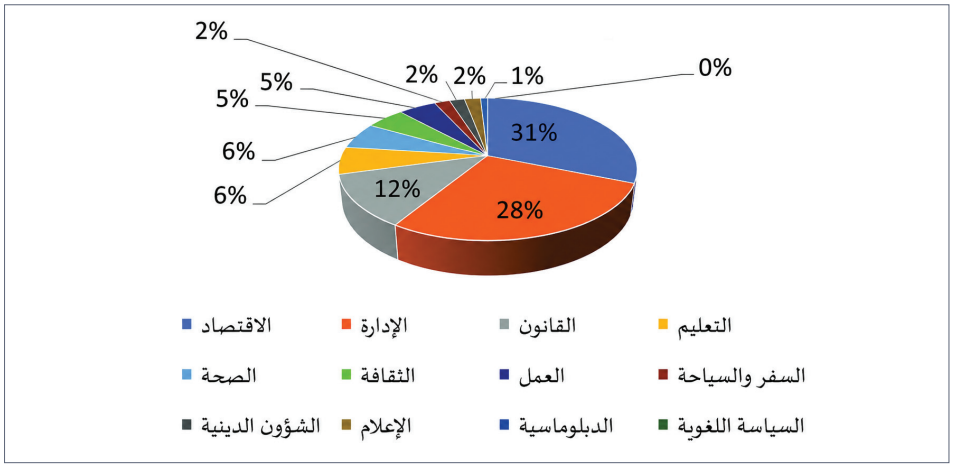

الرسم البياني رقم (٢)

القرارات اللغوية في مجال الاقتصاد. استحوذ مجال الاقتصاد على النصيب الأكبر من القرارات اللغوية في المملكة العربية السعودية، حيث رصدت قاعدة البيانات ٧٦ قرارًا لغويًّا تمثل ٣١٪ من مجموع القرارات، ولعل سبب هذه الوفرة النطاق الواسع

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

من التغطية التنظيمية لمجالات الاقتصاد المتعددة وارتباط اللغة العربية بهذه المجالات، فنجد أنظمة ولوائح تتعلق بأسواق المال، والبيانات العقارية، والبيانات التجارية، وحماية المستهلك، وأنظمة المنافسات والمشتريات الحكومية، وأنظمة الجودة، والاستثمار الأجنبي، وغيرها، وقد مثلت الأنظمة واللوائح ٥٧ قرارًا من أصل ٧٦ في مجال الاقتصاد، وكانت نسبتها ٧٥٪ من مجموع قرارات المجال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب قرارات المجال (٥٩ قرارًا تمثل ٧٨٪) صدرت في الحقبة الأخيرة بعد عام (٢٠٠١م)، وهو متزامن مع النمو الكبير في أعداد التشريعات والأنظمة في المملكة العربية السعودية في السنوات العشرين الأخيرة (الذيابي، ٢٠٢٥م).

القرارات اللغوية في مجال الإدارة. جاء مجال الإدارة في المرتبة الثانية من حيث تواتر القرارات اللغوية، حيث رصدت قاعدة البيانات ٦٨ قرارًا لغويًّا تمثل ٢٨٪ من مجموع القرارات. تنوعت طبيعة هذه القرارات بين القرارات المتصلة بشؤون الاتصال الإداري وضوابطه، والقرارات الواردة ضمن الأنظمة واللوائح المتعلقة بالإدارة والأمن والسلامة، والأنظمة الأساس لإنشاء الهيئات والمؤسسات العامة. ويكشف فحص القرارات في مجال الإدارة وفرة القرارات التي عالجت قضايا الاتصال الإداري إذ مثلت ٣٦ قرارًا نسبتها ٥٣٪ من مجموع قرارات مجال الإدارة، وقد عالجت مواضيع مختلفة مثل استعمال اللغة العربية في المراسلات لدى المؤسسات العامة والشركات، وفرض العقوبات على الشركات التي لم تلتزم بذلك، وتحديد جودة اللغة المستخدمة وسلامتها، وشكل الأرقام المستخدمة، والعناية بدقة الترجمة إلى اللغة العربية، وأصدرت في سبيل دعم هذه الأغراض اللوائح والنماذج الاسترشادية. وقد ورد إلى جانب قرارات الاتصال الإداري ٢٠ قرارًا لغويًّا تتعلق بأنظمة الأمن والسلامة نسبتها ٢٩٪ من قرارات المجال، وحددت هذه القرارات اللغات المستخدمة في اللوحات الإرشادية والتحذيرية، وأحجام الخطوط المستخدمة وسهولة مقروئيتها، والمصطلحات المستخدمة في بعض تلك اللوحات. وقد صدر نصف القرارات (٣٤ قرارًا) في هذا المجال في الحقبة الزمنية بين عام

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

(١٩٢٧م) وعام (٢٠٠٠م)، وصدر النصف الآخر بين عام (٢٠٠١م) و (٢٠٢٥م)، وقد أظهرت القرارات في النصف الأول عناية بالغة ومبكرة بقضايا الاتصال الإداري، وأكدت القرارات الحديثة استمرار هذه العناية، ممثلة بصدور لائحة الاتصالات الرسمية والمحافظة على الوثائق ومعلوماتها لعام ١٤٤٥هـ عام (٢٠٢٤م).

القرارات اللغوية في مجال القانون. جاء مجال القانون في المرتبة الثالثة من حيث تواتر القرارات اللغوية، حيث رصدت قاعدة البيانات ٢٩ قرارًا لغويًّا تمثل ١٢٪ من مجموع القرارات. تنوعت هذه القرارات بين الأنظمة الأساسية للمملكة، والأنظمة القضائية، والقرارات المعنية بإدارة شؤون المحاكم، والقرارات المعنية بالعقود والاتفاقيات. ورد في قرارات هذا المجال ٦ قرارات لغوية ضُمِّنت في أنظمة أساسية تمثل أعلى الهرم التنظيمي في المملكة، أهمها هو النظام الأساس للحكم الذي حدد اللغة الرسمية للمملكة في مادته الأولى، ونظام الجنسية العربية السعودية الذي تضمن في تحديثاته المختلفة اشتراط إجادة اللغة العربية للحصول على الجنسية، وهذه القرارات المحدودة عددًا تؤكد بوضوح موقع اللغة العربية من هوية المملكة، وارتباطها الوثيق بثقافتها وتاريخها ومستقبلها. شملت قرارات المجال أيضًا ١٣ قرارًا مرتبطة بالأنظمة القضائية، وأكدت هذه القرارات أن لغة القضاء والترافع هي اللغة العربية، وحفظت الحقوق اللغوية لمن لا يجيد العربية من خلال توفير المترجمين، وقد غطت نطاقًا واسعًا شمل أنظمة المحاكم التجارية والإجراءات الجزائية والمحاماة والمرافعات الشرعية وغيرها. وأخيرًا، وردت قرارات تتعلق بالعقود والاتفاقيات المبرمة، حيث أكدت هذه القرارات أهمية استخدام اللغة العربية في العقود والاتفاقيات، وضرورة صياغتها بلغة عربية سلمية وفق الصيغ المتبعة، وأكدت أيضًا على اعتماد اللغة العربية في التفسير والتساوي في الحجية عند تعدد اللغات. وقد غطت قرارات هذا المجال نطاقًا زمنيًّا واسعًا إذ كانت أوائل القرارات هي نظام المحكمة التجارية عام (١٩٣٠م) ونظام الجنسية العربية السعودية عام (١٩٥٤م)، إلا أن أغلب الأنظمة واللوائح القضائية صدرت بعد عام (٢٠٠٠م).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القـرارات اللغويـة في مجـال التعليـم. جـاء مجـال التعليـم في المرتبـة الرابعـة مـن حيـث تواتـر القـرارات، حيـث رصـدت قاعـدة البيانـات ١٥ قـرارًا لغويًـا تمثـل ٦٪ مـن مجمـوع القـرارات. تركـزت هـذه القـرارات في أنظمـة التعليـم، وورد قـراران اثنـان لإدارة الشـؤون التعليميـة. عالجـت قـرارات أنظمـة التعليـم قضايـا جوهريـة في السياسـة والتخطيـط اللغـوي حيـث حـددت بوضـوح أن اللغـة العربيـة هـي لغـة التعليـم في الجامعـات والتعليـم العـام، ودعمـت الأبحـاث والدراسـات في مجـال اللغـة العربيـة وعلومهـا، ومكنـت المؤسسـات الأكاديميـة مـن ترجمـة المعـارف والعلـوم إلى اللغـة العربيـة. وتعـد قـرارات مجـال التعليـم مـن المجـالات التي صـدرت قراراتهـا حديثًـا مقارنـة بغيرهـا ممـا سـبق مـن المجـالات، إذ نجـد التغطيـة الزمنيـة لتلـك القـرارات بين عـام (١٩٩٣م) الـذي صـدر فيـه نظـام مجلـس التعليـم العـالي والجامعـات، وعـام (٢٠٢٢م) الـذي صـدر فيـه تحديـث للائحـة الدراسـة والاختبـارات للمرحلـة الجامعيـة.

القـرارات اللغويـة في مجـال الصحـة. جـاء مجـال الصحـة في المرتبـة الخامسـة مـن حيـث تواتـر القـرارات، حيـث رصـدت قاعـدة البيانـات ١٤ قـرارًا لغويًـا تمثـل مـا يقـارب ٦٪ مـن مجمـوع القـرارات. ومثـل قـرارات مجـال التعليـم الـواردة أعلاه، تركـزت هـذه القـرارات في أنظمـة الصحـة، وورد قـراران اثنـان لإدارة الشـؤون الصحـة. عالجـت هـذه القـرارات الحقـوق اللغويـة للمسـتفيدين مـن الخدمـات الصحيـة مـن حيـث الوصـول إلى المعلومـات باللغـة العربيـة، وتقديـم خدمـات العـملاء مـن قبـل موظفين يجيـدون العربيـة، وإدارة شـؤون المؤسسـات الصحيـة باللغـة العربيـة حيـث نصـت علـى كتابـة العقـود بالعربيـة، وإدارة اللجـان المختصـة وكتابـة محاضرهـا باللغـة العربيـة. وقـد صـدرت قـرارات مجـال الصحـة في فتـرة حديثـة نسـبيًا بين عـام (١٩٨٥م) وعـام (٢٠٢٤م).

القـرارات اللغويـة في مجـال الثقافـة. جـاء مجـال الثقافـة في المرتبـة السادسـة بالتسـاوي مـع مجـال العمـل، حيـث رصـدت قاعـدة البيانـات ١٣ قـرارًا لغويًـا تمثـل مـا نسـبته ٥٪ مـن

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

مجموع القرارات. وقد توزعت القرارات على ثلاثة أنماط هي قرارات تنظيم المؤسسات الثقافية، والقرارات المتعلقة بالملكية الفكرية، وقرارات نشر الكتب والمنتجات المعرفية. تضمنت هذه القرارات ٦ قرارات عنيت بتأسيس وتنظيم أعمال المؤسسات اللغوية المرجعية في المملكة العربية السعودية، مثل مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ومركز الأمير محمد بن سلمان العالمي للخط العربي، وفصلت هذه القرارات أهداف هذه المؤسسات وطبيعتها الاعتبارية وتنظيمها. إضافة إلى ذلك، حدد عدد من القرارات التفصيلات اللغوية المتعلقة بطلبات براءات الاختراع والتصميمات، مؤكدة مركزية اللغة العربية في معالجة تلك الطلبات وضرورة استخدام المصطلحات العربية ووضع الترجمة للغات الأخرى إذا لزم الأمر. وأخير، صدر قراران يدعمان نشر الأدب والثقافة باللغة العربية الفصحى والترجمة إلى اللغة العربية. وقد صدرت قرارات مجال الثقافة حديثًا، إذ صدر أقدم هذه القرارات عام (٢٠٠٣م)، وصدر أحدثها في عام (٢٠٢٦م).

القرارات اللغوية في مجال العمل. جاء مجال العمل في المرتبة السادسة بالتساوي مع مجال الثقافة، حيث رصدت قاعدة البيانات ١٣ قرارًا لغويًّا تمثل ما نسبته ٥٪ من مجموع القرارات. وقد توزعت قرارات مجال العمل بالتساوي بين أنظمة العمل وإدارة شؤون القوى العاملة. عالجت هذه القرارات أصالة اللغة العربية في ضبط العلاقات بين العامل وجهات العمل حيث أكدت على استخدام العربية لتوثيق البيانات والسجلات وعقود العمل، وأكدت حجية اللغة العربية عند ترجمة العقود أو الوثائق واللوائح العمالية للغات أخرى، وقد حفظت هذه القرارات حقوق العمال اللغوية حيث أشارت إلى توفير المستندات المهمة لحقوق العمال باللغة العربية والإنجليزية واللغات الشائعة لدى العمال، وأكدت قرارات أخرى على أهمية الكفاءة اللغوية للتوظيف فاشترطت إجادة اللغة العربية. وقد صدر أول قرار في هذا المجال منفردًا عام (١٩٤٢م) ثم توالت بقية القرارات في الحقبة بين عام (١٩٩٧م) وعام (٢٠١٨م).

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

قـدم القسـم السـابق مـن هـذا المبحـث عرضًـا للقـرارات اللغويـة مصنفـة حسـب مجالاتهـا، وقـد ظهـر جليًّـا خلال هـذا العـرض ارتبـاط التشـريعات اللغويـة الوثيـق بمجـالات عـدة ومعالجتهـا لقضايـا مختلفـة، فهـي لغـة الاقتصـاد وإدارة شـؤونه المختلفـة، ولغـة المؤسسـات والاتصـال الإداري، ولغـة القانـون والتقـاضي والعقـود، ولغـة التعليـم ونقـل المعرفـة في مسـتويات التعليـم المختلفـة، ومحـل الدعـم في الأبحـاث والترجمـة. وهـذه التقاطعـات للقـرارات اللغويـة في شتى المجـالات دليـل علـى حيويـة اللغـة، وكفاءتهـا في التعاطـي مـع المواضيـع والأغـراض الوظيفيـة المختلفـة.

خاتمة

حلل هـذا المبحـث التشـريعات اللغويـة في المملكـة العربيـة السـعودية مـن خلال تحليـل تطـور هـذه التشـريعات تاريخيًّـا، وتحليـل تقاطعهـا مـع المجـالات المختلفـة؛ بهـدف عـرض أوجـه العنايـة باللغـة العربيـة وإدارة شـؤونها تنظيميًّـا، وقـد حـدد المبحـث ابتـداء مفهـوم القـرارات اللغويـة والمقصـود بـه، ومصـادر البيانـات الـواردة فيـه، ثـم عرضـت أبـرز المواضيـع التي عالجتهـا القـرارات اللغويـة والأدوات التنظيميـة التي اسـتخدمتها مـن المنظوريـن الزمـاني والمجـالي، وفيمـا يـأتي نقـاط تلخـص أبـرز الـدروس المسـتفادة مـن رحلـة المملكـة العربيـة السـعودية في إدارة الشـؤون اللغويـة :

١- **التأكيد على مركزية اللغة العربية لهوية المملكة العربية السعودية وارتباطها الوثيق بثقافتها وقضاياها التي تعنى بها.** أكـدت أهـم الوثائـق التشـريعية قديمًـا وحديثًـا أهميـة اللغـة العربيـة والتصاقهـا الوثيـق بهويـة المملكـة، فقـد نـص عليهـا نظـام الحكـم، وسـميت المملكـة بهـا، وأسسـت لهـا مؤسسـات تخدمهـا، وصـدرت لهـا سياسـة وطنيـة خاصـة بهـا، وتبعًـا لذلـك فقـد صـدرت قـرارات تؤكـد ضـرورة العنايـة بهـا، والاهتمـام بالاسـتخدام السـليم لهـا، ورفـع شـأنها وخدمتهـا بالبحـوث والدراسـات، والعنايـة بالجوانـب السـيادية المرتبطـة باسـتخدامها في المنظمـات الدوليـة، والاتفاقيـات والمعاهـدات والعقـود.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٢- **الوعـي بأهميـة التخطيـط اللغـوي للغـة العربيـة ووضـع السياسـات اللغويـة الـتي تحقـق أهدافـه**، وذلـك مـن خـلال ثلاثـة أوجـه:

أ. ارتبـاط الشـؤون اللغويـة بالمجـالات المختلفـة حيـث ضمنـت الأنظمـة واللـوائح المختلفـة تحديـدًا للاشـتراطات والالتزامـات اللغويـة بمـا يحفـظ المسـاحة الوظيفيـة للغـة العربيـة مـن مزاحمـة اللغـات الأخـرى.

ب. الحاجـة إلى الوثائـق السـيادية الـتي تؤكـد دور اللغـة في صناعة الهوية وتشـكيل الثقافـة، وتجلـى هـذا في ورود اللغـة العربيـة وتحديدهـا اللغـة الرسـمية في النظـام الأسـاس للحكـم، وفي موافقـة مجلـس الـوزراء علـى السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة الـتي قدمـت الموجهـات الرئيسـة والمبـادئ العامـة لدعـم اللغـة العربيـة في المجـالات المتعـددة.

ج. إنشـاء المؤسسـات اللغويـة الـتي ينـاط بهـا مهـام التخطيـط اللغـوي ودعـم اللغـة العربيـة، وتقديـم المرجعيـة في المبـادرات والمشـاريع الممكنـة للغـة العربيـة والداعمـة لمكانتهـا.

٣- **أهميـة التكامـل التنظيـمي في إدارة الشـؤون اللغويـة**. وضـح العـرض الزمـني والمجالي للقـرارات اللغويـة أهميـة التكامـل التنظيـمي في عمليـات السياسـة اللغويـة، فاللغة العربيـة حاضـرة في أعلـى الهـرم التنظيـمي للمملكـة العربيـة السـعودية عـبر النظـام الأسـاس للحكـم، ثـم في الأنظمـة الأساسـية في المجـالات المختلفـة في منتصـف الهـرم التنظيـمي، وهـي حاضـرة كذلـك في اللـوائح التنظيميـة والتنفيذيـة في أسـفل الهـرم التنظيـمي. وقـد أظهـر العـرض في هـذا السـياق الاتجـاه نحـو تضمـين التشـريعات اللغويـة ضمـن الأنظمـة واللـوائح، حيـث ازداد عددهـا في السـنوات الأخـيرة، في حـين انخفـض هـذه السـنوات عـدد القـرارات الإداريـة المسـتقلة الـتي تصـدر لإدارة شـأن لغـوي مـا دون أن تكـون ضمـن نظـام أو لائحـة تنظيميـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع العربية

- الذيـابي، مصلـح. (٢٠٢٥م). حالـة التشـريعات في المملكـة العربيـة السـعودية. الريـاض: الجمعيـة العلميـة القضائيـة السـعودية.
- مجمع الملك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة. (٢٠٢٥م). تقريـر السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة. الريـاض: مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة.
- مركـز الملـك عبـد العزيـز الـدولي لخدمـة اللغـة العربيـة. (٢٠١٥م). مدونـة قـرارات اللغـة العربيـة في المملكـة العربيـة السـعودية. الريـاض: مركـز الملـك عبـد العزيـز الـدولي لخدمـة اللغـة العربيـة.
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات. (٢٠٢٦م). الأنظمة واللوائح.

https://ncar.gov.sa/rules-regulations .

المراجع الأجنبية:

- Johnson, D.C. (2013). What is language policy?. In: Language Policy. Research and Practice in Applied Linguistics. Palgrave Macmillan, London.
- Ricento, T. K., & Hornberger, N. H. (1996). Unpeeling the onion: Language planning and policy and the ELT professional. TESOL quarterly, 30(3), 401-427.

المبحث الرابع

السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية: البناء والتأسيس

أ.د. محمود بن عبدالله المحمود

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المقدمة

للغة العربية مكانة مركزية في المملكة العربية السعودية. وتأتي هذه المكانة من خلال استدعاء تاريخها العريق الذي يستحضر موطن العربية الأول وموئلها العتيق. وعلى الجانب التشريعي تبرز هذه المكانة في النظام الأساس للحكم (المرجع الأعلى والأساس النظامي الذي تُبنى عليه كافة قوانين وأنظمة الدولة) حيث يؤكد في الباب الأول: المبادئ العامة؛ المادة الأولى: المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض.

وفي السياق التاريخي يظهر الاهتمام باللغة العربية في وقت مبكر قبل تأسيس «المملكة العربية السعودية»؛ مما يبرز العناية المبكرة بالجانب اللغوي بوصفة ركن أساس في بناء الدولة. ويؤكد ذلك قرار الملك المؤسس -طيب الله ثراه- حينما وحّد المملكة وأصدر أمره الملكي رقم ٢٧١٦ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٣٥١هـ الموافق ١٠ أغسطس ١٩٣٢م والذي نص على تحويل اسم «المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها» إلى «المملكة العربية السعودية» في وعي مبكر وإيمان عميق بمركزية اللغة العربية في الثقافة السعودية. ولعل المبحث (الثالث) الذي تناول جهود المملكة في دعم اللغة العربية تشريعيا يناقش هذه القضايا بمزيد بسط وإسهاب. وامتدادًا لتاريخ طويل في خدمة اللغة العربية وتمكين حضورها محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وعمل مؤسسي في بناء التشريعات والأنظمة واللوائح والقرارات الداعمة للغة العربية في مختلف المجالات، ومواكبة للتغيرات التي يشهدها العالم اليوم؛ جاءت السياسة الوطنية للغة العربية لتكون مظلة شاملة تحدد الرؤية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية تجاه اللغة العربية وترسم سياستها منطلقة من رؤية شمولية لبناء مرتكزات أساسية لتوحيد الجهود، وتحقيق الاتساق بين المبادرات، وربط اللغة بمسارات التنمية الوطنية، خاصة في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠. ويستعرض هذا المبحث جانبين رئيسين تجاه السياسة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الوطنيـة للغـة العربيـة؛ الأول: مسـار البنـاء والتأسيـس للسياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة وأبرز المراحل التي مرت بها. حيث يستعرض هذا المسار خمس مراحل رئيسة مرت بها السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة. أمـا الجانـب الثـاني: فهـو قـراءة تحليليـة لأبـرز مضـامين السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة. حيـث يتنـاول تحليلا بنيويًّـا للسياسـة اللغويـة في المملكـة العربيـة السـعودية.

أولا: السياسة الوطنية للغة العربية: مسار البناء والتأسيس

يسـعى المبحـث في هـذا المحـور إلى استكشـاف مسـار البنـاء والتأسيـس الـذي قامـت عليـه السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة مـن خلال اسـتدعاء الإجـراءات التي صاحبـت السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة مـذ كانـت فكـرة حتى خرجـت بصورتهـا النهائيـة. ويمكـن القـول: إن مسـار البنـاء والتأسيـس مـر بخمـس مراحـل رئيسـة. وتجـدر الإشـارة إلى أن هـذه المراحـل الخمـس المقترحـة ليسـت حديـة التقسـيم؛ بـل يشـوبها تداخـل نـاتج مـن طبيعـة تعقيـد العمـل في السياسـات اللغويـة. إذ أن كل مرحلـة تؤثـر وتتأثـر بالمراحـل الأخـرى ممـا جعـل العلاقـة بينهـا تبـدو تبادليـة إلى حـد مـا رغـم أنهـا ظاهريـا تبـدو تتابعيـة. والهـدف هنـا هـو السـعي لمقاربـة الموضـوع بصـورة علميـة وبيـان المراحـل الرئيسـة بصـورة موضوعيـة تفيـد في توثيـق التجربـة السـعودية في هـذا السـياق. وتـأتي هـذه المراحـل وفـق الآتي:

أ- المرحلة التشخيصية التحليلية:

تمثّـل المرحلـة التشـخيصية التحليليـة نقطـة الانـطلاق المركزيـة في بنـاء السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في المملكـة العربيـة السـعودية، إذ تُعـدّ الأسـاس المعـرفي الـذي تُـبنى عليـه المراحـل اللاحقـة، سـواء في جانـب التأسيـس العـلمي أو الحوكمـة المؤسسـية أو التفعيـل التنفيـذي. وتنبـع أهميـة هـذه المرحلـة مـن كـون السياسـات اللغويـة المعاصـرة لـم تعـد تُـبنى على التصـورات الانطباعيـة أو الاعتبـارات الرمزيـة المجـردة، بـل أصبحـت ترتكـز على منهجيـات تحليليـة تسـتند إلى تشـخيص الواقـع اللغـوي، واسـتقراء التحـولات الاجتماعيـة

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والاقتصادية والثقافية، وتحليل العلاقة بين اللغة ومجالات التنمية الوطنية المختلفة. ومن هذا المنطلق، شكّلت المرحلة التشخيصية في التجربة السعودية إطارًا تحليليًا واسعًا هدف إلى فهم الواقع اللغوي الوطني بوصفه منظومة مركبة تتداخل فيها أبعاد مختلفة، بما يتيح بناء سياسة لغوية وطنية قادرة على الاستجابة للتحولات الكبرى التي تشهدها المملكة في سياق رؤيتها التنموية الشاملة.

وقد انطلقت هذه المرحلة من إدراك أن اللغة العربية في المملكة العربية السعودية لا تمثل مجرد أداة تواصل اجتماعي، بل تُشكّل عنصرًا تأسيسيًا في الهوية الوطنية والثقافية والدينية، فضلًا عن كونها مكوّنًا سياديًا يرتبط بالتماسك المجتمعي وبناء الوعي الوطني. غير أن هذا الإدراك لم يكن كافيًا لبناء سياسة وطنية فعّالة، إذ اقتضى الأمر الانتقال من التصور القيمي للغة إلى المقاربة التحليلية التي تتعامل مع العربية باعتبارها موضوعًا للسياسات العامة والتنمية المؤسسية. ولذلك اتجهت المرحلة التشخيصية إلى بناء خطة عمل أولية تستهدف تحليل واقع اللغة العربية في القطاعات المختلفة، ورصد التحديات التي تواجه حضورها في مجالات التعليم والإدارة والإعلام والتقنية والاقتصاد، مع دراسة الفجوات القائمة بين المكانة الرمزية للغة العربية وبين مستويات استخدامها الفعلي في بعض البيئات المؤسسية والمهنية.

وعلى الجانب التنفيذي اتسمت هذه المرحلة بتأسيس عدد من المسارات المؤسسية الرئيسة من أهمها: تأسيس مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في العام ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م[١]، وهو مركز سعودي مخصص للحفاظ على سلامة اللغة العربية، ويهدف إلى: المحافظة على سلامة اللغة العربية، وإيجاد البيئة الملائمة لتطوير وترسيخ اللغة العربية ونشرها، والإسهام في دعم اللغة العربية وتعلمها، والعناية بتحقيق ونشر الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية، ووضع

(١) «مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية» تحول لاحقا إلى «مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط والسياسات اللغوية» في العام ١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م، ثم صدر قرار مجلس الوزراء بدمجه في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، في العام ١٤٤٥هـ- ٢٠٢٤م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها، وتكريم العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية، وتقديم الخدمات ذات العلاقة باللغة العربية للأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية. وكان للمركز إسهامات ومبادرات نوعية، ومنها إنشاء لجنة التخطيط والسياسة اللغوية، وأنيط باللجنة عدد من المهام لبناء مسار مستدام في التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية. وكان من أعمال هذه اللجنة تأسيس مجلة التخطيط والسياسة اللغوية والتي صدر عددها الأول في العام ٢٠١٥، ولازالت مستمرة في الصدور حتى جاوزت نشر (١٣٠) مادة علمية متخصصة. وتعد أول وعاء عربي متخصص في التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية. وأسهمت في تأسيس علمي معرفي باللغة العربية حول التخطيط والسياسات اللغوية، وبناء قاعدة صلبة لجمع الأطر النظرية والقضايا العملية والتجارب المتنوعة في التخطيط اللغوي. كما شهدت هذه المرحلة إقامة حلقة نقاش متخصصة جمعت نخبة من الخبراء والمختصين في مختلف التخصصات (لسانيات، لغة عربية، تربية، إدارة، طب، قانون ..) لمناقشة فكرة إعداد نظام وطني للغة العربية في المملكة العربية السعودية وذلك في العام ٢٠١٤م، وخلصت الحلقة إلى حصر أولي لرؤى المختصين والخبراء حول الممارسات اللغوية السائدة، والتحديات اللغوية التي يواجهونها، وكيف يمكن عكسها في نظام وطني للغة العربية. وتتابعت الأعمال التشخيصية التحليلية بالشراكة مع الجهات الحكومية حيث عقد المركز لقاءً تنسيقيًّا وطنيًّا بعنوان (لغتنا العربية في ٢٠٣٠) وذلك بالتعاون مع معهد الإدارة العامة -وهو الجهة الوطنية المركزية للتدريب والتطوير والاستشارات في المجالات الإدارية للأجهزة الحكومية-؛ وشارك فيه ما يقرب من ٤٠ جهة حكومية من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والرسمية المتعددة. وتناول اللقاء الواقع اللغوي في المؤسسات الرسمية، ومناقشة الشأن اللغوي وانعكاساته على الجوانب المختلفة، واستعراض القرارات الصادرة ذات الصلة باللغة العربية وآليات التطوير والتطبيق، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة والصلة بين الجهات الحكومية لخدمة اللغة العربية.

وضمن الأعمال الرئيسة في تحليل البيئة اللغوية الوطنية من منظور السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي شملت المرحلة التشخيصية جمع ودراسة الأنظمة واللوائح

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والقرارات المرتبطة باللغة العربية، وتحليل مدى تكاملها واتساقها، إضافة إلى رصد الأدوار المؤسسية للجهات المختلفة ذات العلاقة باللغة العربية. وقد أنتج ذلك صدور «مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية» في العام ٢٠١٥م، وتعد الأولى من نوعها لجمع القرارات السيادية ذات الصلة باللغة العربية من خلال استقراء عام في هذا المجال، واشتملت المدونة على ما يقرب من (١٥٠) قرارًا، جرى تصنيفها وفق محددات مختلفة، مثل: جهة الإصدار، وتاريخ الإصدار، ومجال القرار. وتعد مدونة القرارات خطوة تأسيسية بالغة الأهمية في استقراء تاريخ التشريع اللغوي في المملكة العربية السعودية وتتبع مسارات القرارات اللغوية ومجالاتها. وتجدر الإشارة إلى أن إصدار هذه المدونة تطلب جهدًا كبيرًا متمثلا في التواصل مع الجهات الحكومية كافة لطلب ما لديهم من قرارات تتعلق باللغة العربية؛ إذ لم تكتف المدونة برصد القرارات العليا الصادرة عن مجلس الوزراء فحسب، بل سعت لجمع قرارات المسؤولين كافة.

وعلى المستوى المنهجي، اتسمت المرحلة التشخيصية بطابع تشاركي اعتمد على إشراك الجهات ذات العلاقة والخبراء والمختصين، انطلاقًا من أن فهم الواقع اللغوي وقراءة السياسة اللغوية لا يمكن أن يبنى بصورة أحادية أو مركزية معزولة عن السياق اللغوي وذوي العلاقة به. ولذلك شكّل إشراك الخبراء من مختلف التخصصات، ومنسوبي الجهات الحكومية قاعدة أساس لبناء قدر من التوافق المؤسسي المبكر حول أهمية السياسة الوطنية وأهدافها، وهو ما انعكس لاحقًا على مراحل البناء التنظيمي والتنفيذي. كما تُظهر القراءة التحليلية لهذه المرحلة أن أهميتها لا تكمن في جمع المعلومات أو توصيف الواقع فحسب؛ بل في إعادة النظر بوعي إلى العلاقة بين اللغة والمؤسسات الرسمية والتنمية والهوية. فقد أسهمت المرحلة التشخيصية في تعزيز نقل النظرة للغة العربية من إطارها التقليدي بوصفها قضية ثقافية أو تعليمية محدودة إلى إطار إستراتيجي أوسع يرتبط بالهوية الوطنية، والاقتصاد المعرفي، وجودة الحياة، والتحول الرقمي، والتنمية البشرية، والقوة الناعمة للمملكة. ومن ثمّ يمكن القول: إن هذه المرحلة أسهمت في بث وعي مؤسسي حول اللغة العربية وسياساتها بوصفها أداة من أدوات الحوكمة الوطنية والتخطيط الإستراتيجي، لا مجرد وثيقة تنظيمية معزولة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ب- المرحلة التأسيسية التأهيلية

تمثّل المرحلة التأسيسية التأهيلية إحدى أكثر المراحل عمقًا وتأثيرًا في مسار بناء السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية، إذ لم تقتصر وظيفتها على إعداد المتطلبات الإجرائية اللازمة لبناء السياسة، بل تتجاوز ذلك إلى تأسيس الإطار المعرفي والعلمي، وتحليل الأبعاد المؤسسية والتنظيمية التي تمنح للسياسة مكانتها العلمية وقابليتها للتطبيق والاستدامة. وإذا كانت المرحلة التشخيصية قد انشغلت بتحليل الواقع اللغوي واستكشاف التحديات والفجوات واستقراء الحالة الراهنة خصوصًا في السياق المحلي؛ فإن المرحلة التأسيسية التأهيلية انصرفت إلى بناء الممكنات التي تتيح الانتقال من «تشخيص الحاجة» إلى «صياغة الأداة النظامية»، ومن الإدراك العام لأهمية اللغة العربية في السياق الوطني إلى بناء مشروع وطني متكامل قادر على تحويل هذا الإدراك إلى مسار إستراتيجي ذي أهداف وأدوات وآليات واضحة. ومن هنا، فإن هذه المرحلة تُعدّ مرحلة تشكيل الإطار العلمي والفكري والمؤسسي الذي ستتحرك ضمنه السياسة الوطنية للغة العربية.

وقد اتسمت هذه المرحلة بطابع تأسيسي شامل، انطلق من وعي بأن بناء السياسات اللغوية الوطنية في السياق المعاصر لم يعد قائمًا على الرغبة الثقافية أو البعد الرمزي للغة فحسب؛ بل يتطلب بنية معرفية ومنهجية متكاملة تستند إلى الدراسات العلمية، والمقاربات المقارنة، والخبرات المؤسسية، وأدوات الحوكمة. ولذلك اتجهت هذه المرحلة إلى تأسيس البنية العلمية اللازمة لبناء السياسة الوطنية، من خلال تطوير الإطار المفاهيمي للسياسة اللغوية، وتحديد مرجعياتها الفكرية والتنموية، واستطلاع التجارب العالمية، وقراءة السياق اللغوي إقليميًّا ودوليًّا، مع النظر إلى الخصوصية الثقافية بما يضمن أن تكون السياسة منسجمة مع الخصوصية الوطنية للمملكة العربية السعودية، ومتوافقة في الوقت ذاته مع الاتجاهات العالمية في إدارة اللغات الوطنية وتخطيطها.

كما برز خلال هذه المرحلة اهتمام واضح ببناء الأساس العلمي للسياسة، انطلاقًا من أن نجاح السياسات اللغوية يعتمد بدرجة كبيرة على قوة المرجعية المعرفية التي

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تستند إليها. ولذلك شملت هذه المرحلة مراجعة الأدبيات العلمية المرتبطة بالتخطيط والسياسات اللغوية، وتحليل النماذج الدولية ذات الصلة، ودراسة التجارب المقارنة في إدارة اللغات الوطنية، سواء في الدول التي تسعى إلى حماية لغاتها الوطنية أو في الدول التي تواجه تحديات التعدد اللغوي والعولمة. وقد أسهم هذا التوجه في توسيع أفق السياسة الوطنية للغة العربية، وربطها بالمفاهيم الراهنة في الحوكمة اللغوية، والحقوق اللغوية، والتنمية الثقافية، والاستدامة اللغوية.

وكان من الأعمال العلمية والمشروعات البحثية التأسيسية في هذه المرحلة على النطاق الدولي مشروع «الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية» ٢٠١٥م. وشارك فيه مجموعة من الخبراء والباحثين لتحقيق جملة من الأهداف؛ من أبرزها: التعرف على جهود الدول في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية وخصوصًا في خدمة اللغات الوطنية، والاستفادة من تجارب الدول من خلال الإستراتيجيات المتبناة والسياسات الحكومية في خدمة اللغة والهوية والمحافظة عليهما، وكيفية التعامل مع اللغة الوطنية واللغات الأخرى، والإفادة من الخبرات المختلفة والتجارب الثرية في تطوير الآليات والجهود لخدمة العربية، ودعمها، ورفع مستويات فاعليتها الحضارية. وتناول المشروع دراسة سبع حالات لغوية مختلفة هي: الإنجليزية، والإسبانية، والفرنسية، والروسية، والصينية، واليابانية، والعبرية. ونشرت مخرجات المشروع في كتاب علمي محكم. وفي ذات السياق وعلى نطاق إقليمي نظم مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية في العام ٢٠١٥م، الندوة الدولية الأولى في التخطيط والسياسة اللغوية بعنوان: تجارب من الدول العربية. وتهدف الندوة إلى: التشخيص والتعريف بواقع التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في العالم العربي، واستعراض تجارب التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في البيئات العربية المختلفة، وتكريس الوعي بين الباحثين بأهمية التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في صناعة الواقع اللغوي والتأثير فيه، بالإضافة إلى بناء علاقات بحثية بين الباحثين العرب وتطوير مشاريع بحثية مشتركة. وأقيمت الندوة في ثلاث جلسات علمية؛ لتستعرض تجارب بعض الدول العربية في التخطيط اللغوي،

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وذلـك في: مصـر، والسـودان، والمغـرب، والجزائـر، وتونـس، والمملكـة العربيـة السـعودية، وسـوريا، ولبنـان. واختتمـت النـدوة بحلقـة نقاشـية متخصصـة حـول (تدريـس التخطيـط اللغـوي في برامـج الدراسـات العليـا). وخرجـت الأوراق البحثيـة في سـجل عـلمي يرصـد التجـارب العربيـة المختلفـة.

وفي سـياق التأسيـس العـلمي والتـأطير المعـرفي أقـام مركـز الملـك عبـدالله لخدمـة اللغـة العربيـة خلال الـفترة ٢٠١٣م – ٢٠١٦م محاضـرات نوعيـة متعـددة اسـتقطب فيهـا كبـار الخبراء والمختـصين لتقديـم محاضـرات نوعيـة في التخطيـط اللغـوي. ومـن هـذه المحاضـرات «السياسـة اللغويـة والتخطيـط: مسـار ونمـاذج» لعبدالقـادر الفـاسي الفهـري. ومحاضـرة «التخطيـط اللغـوي والأمـن اللغـوي» لعبدالـسلام المسـدي، ومحاضـرة «السياسـة اللغويـة: مفاهيـم ومسـارات: لمحمـد خطـابي، ومحاضـرة «اتجاهـات السياسـة اللغويـة» لمحمـود حجـازي، ومحاضـرة « اللغـة والتنميـة المسـتدامة» لمحمـد مريـاتي، ومحاضـرة «علـم اللغـة الاجتماعـي في الوطـن العـربي: محـاور ونظريـات» لريـم بسـيوني. وطبـع المحتـوى العـلمي لهـذه المحاضـرات في كتـب تمثـل مراجـع تأسيسـية في مجـال التخطيـط والسياسـات اللغويـة.

ومـن العلامـات الفارقـة في المرحلـة التأسيسـية التأهيليـة إنشـاء مجمـع الملـك سـلمان العـالمي للغـة العربيـة ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م ليكـون المظلـة السـعودية العليـا والمرجعيـة الوطنيـة للغـة العربيـة، بهـدف تحقيـق مـا يـأتي:

- المحافظـة علـى سـلامة اللغـة العربيـة ودعمهـا نطقًـا وكتابـة، والنظـر في فصاحتهـا وأصولهـا وأسـاليبها وأقيسـتها ومفرداتهـا، وضوابطهـا وقواعدهـا، وتيسـير تعلمهـا وتعليمهـا داخـل المملكـة وخارجهـا؛ لتواكـب المتغـيرات في جميـع مجـالات اللغـة العربيـة.
- توحيـد المرجعيـة العلميـة داخليًّـا فيمـا يتعلـق باللغـة العربيـة وعلومهـا، والعمـل علـى تحقيـق ذلـك خارجيًّـا.
- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير اللغة العربية وترسيخها.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- العمل على نشر استخدام اللغة العربية، ومتابعة سلامة استعمالاتها في المجالات المختلفة.
- إحياء تراث اللغة العربية دراسةً وتحقيقًا ونشرًا.
- العناية بتحقيق الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية ونشرها.
- تشجيع العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية.

وفي سبيل ذلك أنيط بالمجمع عدد من المهمات والاختصاصات منها:

- وضع السياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بنشاطه، وذلك بالتنسيق مع الوزارة، والرفع عمّا يستلزم استكمال إجراءات نظامية في شأنه، ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها.
- اقتراح مشروعات الأنظمة والتنظيمات المتعلقة باختصاصاته، واقتراح تعديل القائم منها، بالتنسيق مع الوزارة، والرفع لاستكمال الإجراءات النظامية في شأنها.
- إجراء الدراسات والبحوث ونشر الكتب ذات العلاقة بأهدافه واختصاصاته.
- إصدار تقارير دورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها.
- إصدار المعاجم اللغوية، وإقرار المصطلحات اللغوية وتحديثها، ونشرها عبر الوسائل المختلفة، وتعميمها على الأجهزة الحكومية للاستفادة منها.
- تشجيع إجراء البحوث والدراسات المتعلقة باللغة العربية.
- الإسهام في أعمال التعريب وأعمال الترجمة من اللغة العربية وإليها.
- بناء اختبارات كفاية اللغة العربية وتطبيقها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- بناء مناهج وأدوات وطرق تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، وتصميم البرامج التعليمية والتدريبية الإثرائية لمهارات اللغة العربية، وتنفيذها.
- وضع الوسائل المناسبة لخدمة اللغة العربية، من برامج ومعامل متخصصة، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والصوتيات وأدوات التعليم الحديثة، ونحوها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- دعم حضور اللغة العربية وتعزيز استخدامها في الهيئات والمنظمات والفعاليات الدولية، وذلك من خلال إطلاق البرامج والمبادرات ونحوها.
- إثراء المحتوى العربي في الوسائل المختلفة بما يسهم في رفع مستواه العلمي والإعلامي.
- تحفيز منتجي المحتوى العربي ومساندتهم، وذلك من خلال إنشاء برامج ومسرعات تابعة للمجمع بالمشاركة مع القطاع الخاص، وتقديم الدعم للبرامج والمسرعات القائمة.
- تقديم الخدمات والأعمال في المجالات ذات العلاقة باللغة العربية.
- الإسهام في أرشفة المخطوطات في المجالات ذات العلاقة باللغة العربية ورقمنتها ونشرها.
- وضع الخطط المناسبة لإحلال اللغة العربية محل غيرها من اللغات في المجالات المختلفة، ومتابعة تنفيذها، والرفع بما يستلزم استكمال إجراءات في شأنه.
- إصدار المجلات العلمية لنشر البحوث والدراسات المحكّمة ذات الصلة باللغة العربية، وغيرها بما يحقق أهدافه.
- إنشاء قواعد بيانات لخدمة الأغراض ذات العلاقة بمجالات عمله.
- تمثيل المملكة في الهيئات والمنظمات والفعاليات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصاته، وفقًا للإجراءات النظامية المتبعة.
- التعاون والتنسيق مع المجامع والهيئات اللغوية والمصطلحية والهيئات العلمية الأخرى داخل المملكة وخارجها، وذلك في المجالات التي تتفق مع أهدافه.

ويلاحظ أن التنظيم نص بشكل واضح على أن من اختصاصات المجمع «اقتراح مشروعات الأنظمة والتنظيمات المتعلقة باختصاصاته، واقتراح تعديل القائم منها» مما يظهر الوعي بأهمية مسار التأسيس النظامي وإستراتيجيته في التخطيط اللغوي.

وانعكاسًا لتنظيم المجمع واختصاصاته أسس المجمع قطاعًا خاصًا للتخطيط والسياسات اللغوية، ويتضمن القطاع إدارة خاصة للسياسات اللغوية تتضمن الأقسام

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التالية: قسم التخطيط اللغوي، قسم السياسات اللغوية، قسم المؤشرات والمعايير اللغوية. وكان هذا التأسيس الإداري المهم لبنة رئيسة وحجر زاوية في العمل المؤسسي الاحترافي في مسار السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية.

وفي سياق العمل في المعايير والسياسات اللغوية يعمل المجمع على العديد من المشروعات مثل: معايير الحوسبة اللغوية، ومعايير الكتابة الإدارية، ومعايير تعليم العربية لغة ثانية، ومعايير التدقيق والتصحيح اللغوي، ومعايير الاستعمال اللغوي في المجال القانوني، فضلا عن إطلاق برنامج لتنمية المهارات اللغوية لمنسوبي المؤسسات الحكومية تضمن إطلاق برنامج دبلوم عال في التصحيح اللغوي، وأكثر من (١٠) حقائب تدريبية تخصصية في المهارات اللغوية الإدارية، استفاد منها أكثر من ١١ ألف موظف من أكثر من ١١٥ جهة حكومية.

فضلا عن إطلاق برامج تدعم اتجاه الدولة في تعزيز استعمال للغة العربية، مثل برنامج دبلوم التصحيح اللغوي، وإطلاق ١١ حقيبة تدريبية في ضبط الاستعمال اللغوي، وأقام عليها قرابة ٤٤٠ دورة تدريبية، أفاد منها أكثر من ١١٥ جهة حكومية، وأكثر من ١١ ألف موظف حكومي.

أما المشروع العلمي الأكثر عمقا وتحليلا للسياسات اللغوية العربية فهو «مشروع منظومة بيانات السياسات اللغوية العربية» والذي بدأ مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية العمل فيه منذ العام ٢٠٢٢م. حيث شارك في المشروع أكثر من ٥٠ باحثًا وخبيرًا. واستهدف المشروع في مرحلته الأولى بناء مدونة للسياسات اللغوية في البلاد العربية (٢٢ دولة) ورصدها وتوثيقها. لتكون المرحلة الثانية هي العمل على تصنيفها موضوعيًا وعلميًا، وإجراء تحليل كمي وكيفي لهذه السياسات. وصولا للمرحلة الثالثة وهي إعداد تقرير حول الحالة الراهنة لكل بلد من البلاد العربية الاثنتين والعشرين. وتأتي المرحلة الرابعة من المشروع بإنجاز تقرير شمولي إستراتيجي يرصد الواقع اللغوي العربي، ويشخص الحاضر، ويستشرف المستقبل. واكتمل المشروع ونشرت مخرجاته

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

العلمية في ٢٤ جزءًا تمثل الوثيقة العلمية للمشروع، والتقرير الشمولي عن السياسات اللغوية العربية، إضافة إلى ٢٢ تقريرًا تفصيليًّا يناقش كل تقرير حالة بلد عربي [١]. وجاءت هذه المخرجات بعد الجمع الأولي لأكثر من ٢٠٠٠ سياسة لغوية عربية، وتحليلها ورصدها وتوثيقها. ويعمل المجمع حاليًا على إنشاء منصة رقمية تتيح البيانات للباحثين والخبراء ومختصي السياسات اللغوية للوصول إلى كافة السياسات اللغوية التي جرى جمعها.

كما يعمل المجمع حاليًا على مشروع دولي لرصد السياسات اللغوية العالمية من خلال التركيز على حالة السياسات اللغوية في عشر دول مقسمة على قارات العالم تمثل خصوصيات لغوية محددة. وهذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فرنسا، والمملكة المتحدة، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الهند، وروسيا الاتحادية، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية جنوب إفريقيا، وجمهورية الأرجنتين، وجمهورية تنزانيا. ويهدف المشروع إلى بناء مدونة متخصصة في السياسات اللغوية العالمية، ورصدها وتوثيقها، ثم تحليلها علميًا. وبعد ذلك إعداد تقرير تفصيلي لدراسة حالة السياسات اللغوية في كل دولة من دول الدراسة وصولا لبناء تقرير شمولي يرصد حالة السياسات اللغوية العالمية. ويأتي هذا المشروع لبناء رؤية شمولية حول واقع السياسات اللغوية العالمية، وسبل الإفادة منها في سياسات اللغة العربية.

إضافة إلى التأصيل العلمي السابق؛ فإن من العناصر الجوهرية في هذه المرحلة بناء الممكنات العلمية والفنية المتصلة بالمؤشرات والمقاييس اللغوية. حيث تُعدّ شرطًا رئيسًا لنجاح عمليات التخطيط اللغوي واستدامتها، وتسهم في قراءة واعية للواقع اللغوي، وقدرة على معرفة الحالة الراهنة بصورة علمية منضبطة. لذلك اتجهت جهود مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في وقت مبكر لبناء مشروعه النوعي «مؤشر اللغة العربية»[٢]. ويُعدّ المؤشر من المبادرات العلمية والإستراتيجية الرائدة التي طوّرها

(١) يمكن الاطلاع على وثيقة المشروع، والتقرير المرجعي، والتقارير التفصيلية حول دراسة الحالة للدول العربية في المكتبة الرقمية للمجمع: https://library.ksaa.gov.sa

(٢) يمكن الاطلاع على أدوات مؤشر اللغة العربية، وتقاريره الدورية من خلال الموقع الخاص بالمؤشر: https://muashir.ksaa.gov.sa/

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المجمع بهدف بناء مرصد علمي متكامل لقياس واقع اللغة العربية وتحليل حضورها وتأثيرها في مختلف المجالات التنموية والمعرفية والثقافية والتقنية على المستويين المحلي والدولي. وينطلق المؤشر من رؤية منهجية تسعى إلى تحويل قضايا اللغة العربية من نطاق التقديرات العامة والانطباعات غير الدقيقة إلى نطاق القياس العلمي القائم على البيانات والمؤشرات الكمية والنوعية القابلة للتحليل والمقارنة والمتابعة الدورية. وينطلق المؤشر من (٨) نطاقات رئيسة يتفرع عنها (٥٠) مؤشرًا فرعيًّا تعمل على رصد الواقع اللغوي للعربية وانتشارها في عدد من القطاعات الحيوية؛ مثل التعليم، والإعلام، والثقافة، والنشر، والمحتوى الرقمي، والبحث العلمي، والتقنية، والفضاء الرقمي، والسياسات اللغوية، والمنظمات الدولية وغيرها من المجالات التي تؤثر في حيوية اللغة واستدامتها. كما يعتمد على منظومة من المعايير والمؤشرات الفرعية التي تمكّن من تتبع التحولات اللغوية، وقياس فاعلية المبادرات والسياسات ذات الصلة، وتحليل التحديات والفرص المرتبطة بتعزيز حضور اللغة العربية في البيئات المحلية والعالمية. ويتميّز المؤشر بطابعه العلمي والتطبيقي؛ إذ يسهم في توفير قاعدة بيانات مرجعية تدعم متخذي القرار والباحثين والمؤسسات الحكومية والأكاديمية والثقافية، وتمكّن من بناء سياسات لغوية أكثر كفاءة واستنادًا إلى الأدلة. كما يتيح إجراء المقارنات المعيارية بين القطاعات والدول والمؤسسات، بما يساعد على استشراف الاتجاهات المستقبلية وتحديد أولويات التطوير اللغوي والمعرفي.

إن المرحلة التأسيسية التأهيلية تعد حجر زاوية في بناء التخطيط اللغوي. وقد اكتسبت هذه المرحلة قيمة إضافية بسبب ارتباطها بالتحولات الكبرى التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤيتها التنموية والتي جعلت إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية مبادرة رئيسة ضمن برنامج تنمية القدرات البشرية أحد برامج المملكة ٢٠٣٠. لذلك كانت هذه المرحلة منسجمة مع التوجهات الوطنية في مجالات التنمية البشرية، والاقتصاد المعرفي، وتعزيز الهوية الوطنية. ولذلك لم تُصغ هذه المرحلة بمعزل عن السياق الوطني العام، بل سعت إلى ربط اللغة العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بالأولويـات الإستراتيجيـة، وإبـراز دورهـا بوصفهـا عنصـرًا داعمًـا للتنميـة، لا مجـرد مكـوّن ثقـافي مسـتقل. وقـد انعكـس ذلـك في توسّـع نطـاق النقاشـات المرتبطـة بالتخطيـط اللغـوي والسياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة ومبـادرات وأعمـال مجمـع الملـك سـلمان العـالمي للغـة العربيـة بصـورة عامـة. كمـا أسـهمت هـذه المرحلـة في إعـادة بنـاء الوعـي المـؤسسي باللغـة العربيـة داخـل الأجهـزة الحكوميـة والقطاعـات المختلفـة، إذ لـم تعـد النظـرة للغـة بوصفهـا شـأنًا خاصًـا بالمؤسسـات اللغويـة أو التعليميـة أو الثقافيـة وحدهـا؛ بـل مسـؤولية وطنيـة مشتركـة تتطلـب تكامـل الأدوار وتوحيـد الجهـود.

وعلـى المسـتوى التحليلـي، يمكـن القـول إن هـذه المرحلـة أدت وظيفـة مزدوجـة؛ فمـن جهـة أسـهمت في بنـاء قاعـدة علميـة صلبـة حـول التخطيـط اللغـوي والسياسـات اللغويـة على النطـاق المحلـي والإقليمي والـدولي، ومـن جهـة أخـرى مهّـدت لانتقـال قضيـة السياسـة اللغويـة مـن مسـتوى الفكـرة العامـة إلى مسـتوى المشـروع التطبيقـي القابـل للتنفيـذ. ولذلـك فـإن أهميتهـا لا تكمـن في تطويـر الإطـار النظـري والعـلمي فحسـب، بـل في تعزيـز البيئـة الحاضنـة للسياسـة اللغويـة، وإيجـاد القناعـة المؤسسـية والمجتمعيـة بشـأنها، ومناقشـة الممكنـات العلميـة والتنظيميـة التي تضمـن فاعليتهـا واسـتدامتها.

ج- المرحلة التوافقية التنظيمية

تمثّـل المرحلـة التوافقيـة التنظيميـة مرحلـة مفصليـة في مسـار بنـاء السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في المملكـة العربيـة السـعودية؛ لأنهـا المرحلـة التي تنتقـل فيهـا فكـرة الأداة النظاميـة المتعلقـة باللغـة العربيـة مـن الإطـار الفكـري والمعـرفي إلى المجـال المـؤسسي والتنظـيمي للدولـة. وإذا كانـت المرحلتـان التشـخيصية والتأسيسـية قـد انشـغلتا بتحليـل الواقـع وبنـاء المرجعيـة العلميـة والمفاهيميـة، فـإن المرحلـة التوافقيـة التنظيميـة انصرفـت إلى بنـاء التوافـق المـؤسسي، وحوكمـة الأداة النظاميـة مـن خلال مواءمتهـا مـع المنظومـة التنظيميـة للدولـة، وعلاقتهـا بالجهـات المختلفـة، وصياغـة التوافقـات اللازمـة لتحويـل السياسـة مـن مشـروع معـرفي إلى إطـار وطني جامـع قابـل للاعتمـاد والتنفيـذ. ومـن هنـا، فـإن

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

هذه المرحلة لا يمكن اختزالها في مجرد إجراءات تنسيقية أو مراجعات تنظيمية، بل هي في حقيقتها مرحلة لإدارة العلاقات المؤسسية، وإعادة النظر لموقع اللغة العربية داخل البنية الإدارية والتنموية.

وتكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة في السياسات اللغوية الوطنية؛ لأن اللغة بطبيعتها قضية عابرة للقطاعات، تتقاطع مع التعليم، والإعلام، والثقافة، والتقنية، والاقتصاد، والاتصال المؤسسي، والفضاء العام. ولذلك فإن بناء سياسة لغوية وطنية لا يتحقق عبر جهة منفردة مهما بلغت صلاحياتها أو خبراتها، بل يتطلب تأسيس حالة من التوافق المؤسسي بين الجهات المختلفة، بما يضمن وضوح الأدوار، ومنع التداخل، وتحقيق التكامل في المسؤوليات والممارسات.

وقد انطلقت هذه المرحلة من وعي بأن نجاح السياسة الوطنية للغة العربية لا يرتبط بجودة صياغتها العلمية والفنية فحسب؛ بل بقدرتها على الاندماج في النظام المؤسسي والتنظيمي بصورة سلسة وقابلة للتطبيق. ولذلك انشغلت هذه المرحلة بمراجعة العلاقة بين الأداة النظامية المقترحة والأنظمة القائمة، وتحليل الأبعاد التنظيمية المرتبطة بتطبيقها، والتأكد من اتساقها مع الاختصاصات النظامية للجهات المختلفة، بما يمنع حدوث التعارض أو الازدواجية.

ولعل الخطوات التنفيذية الأولى في هذه المرحلة بدأت من خلال استيعاب مخرجات المرحلتين السابقتين (دراسة الواقع اللغوي، والتأسيس العلمي والمنهجي) ثم إعداد تصور مبدئي لمشروع نظام مقترح باسم «النظام الوطني للغة العربية» في العام ٢٠١٧ والرفع به من قبل معالي وزير التعليم المشرف العام على مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية، متضمنًا دراسات الواقع اللغوي في المملكة، والتأسيس العلمي للموضوع، والأطر المرجعية والتجارب الدولية مع استيفاء متطلبات مشروعات الأنظمة في المملكة العربية السعودية. وتجدر الإشارة إلى النضج العالي في إجراءات مشروعات الأنظمة في المملكة العربية السعودية. حيث تؤكد الضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مشـروعات الأنظمـة واللـوائح ومـا في حكمهـا ودراسـتها الصـادرة بقـرار مجلـس الـوزراء رقـم ٢٦٥ لسـنة ١٤٣٥هـ وتاريـخ ٢١-٦-١٤٣٥هـ، والتحديثـات اللاحقـة عليهـا بوجـوب مراعـاة عـدد مـن الجوانـب الرئيسـة ومنهـا:

- إعـداد تصـور عـن مشـروع النظـام يتضمـن أهدافـه، والفئـة المسـتهدفة، ومـدى الحاجـة إليـه.
- إعـداد مذكـرة توضيحيـة تبـين السـند النظـامي، والعناصـر الرئيسـة للنظـام، وشـرح المـواد بشـكل كامـل.
- إعداد نبذة عن التشريعات والتجارب الدولية.
- بيـان الآثـار الاقتصاديـة والوظيفيـة والاجتماعيـة والتنسـيق مـع جهـات الاختصـاص بشـأنها.
- مقارنـة مشـروع النظـام بالأنظمـة والأحـكام النظاميـة الحاليـة ومـا سـيترتب عليهـا بعـد صـدوره.
- دراسة المقترح مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ... إلخ

وقـد أخـذ مشـروع النظـام المـقترح دورتـه الإداريـة ومناقشـاته العميقـة بين مختلـف الجهـات، وصـولا إلى إحالـة الموضـوع ليكـون ضمـن مبـادرة مجمـع الملـك سـلمان العـالمي للغـة العربيـة ٢٠٢٠م. واسـتكمل المجمـع العمـل في مشـروع النظـام المـقترح منـذ يومـه الأول. حيـث واصـل الاجتماعـات التنسـيقية مـع الجهـات الحكوميـة، إضافـة إلى العمـل علـى مشـروع النظـام المـقترح وبنـوده في ضـوء المسـتجدات. وفي العـام ٢٠٢٣م اقترح مجلـس الشـورى «مشـروع نظـام تعزيـز اسـتعمال اللغـة العربيـة» في مبـادرة كريمـة لتعزيـز المكانـة اللغويـة للعربيـة في المملكـة العربيـة السـعودية، وقـد أحيـل مشـروع النظـام المـقترح إلى المجمـع لدراسـته في ضـوء عمـل المجمـع علـى «مشـروع النظـام الـوطني للغـة العربيـة».

واسـتكمالا للعمـل التطويـري وإنضـاج فكـرة مشـروع النظـام، وبنـاءً علـى اسـتيعاب التأصيـل العـلمي للموضـوع والقـراءة الواعيـة للممارسـات السـابقة، وبعـد التنسـيقات مـع

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجهات ذات العلاقة، والمواءمات مع الجهات الحكومية المختلفة، وبالنظر للتحولات التنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية جرى تطوير فكرة مشروع نظام للغة العربية أو تعزيز استعمالها إلى فكرة بناء «سياسة وطنية لغوية». وكان هذا التحول نتيجة نضج في دراسة الموضوع وتحليل أبعاده واستقراء الواقع والتخطيط للمستقبل اللغوي. فالسياسة اللغوية تُعدّ في جوهرها رؤية وطنية شاملة تنطلق من تصور الدولة لدور اللغة في الهوية والتنمية والتعليم والثقافة والاتصال والاقتصاد والتحول الحضاري، وتسعى إلى توجيه الممارسات اللغوية والمؤسسية ضمن أهداف بعيدة المدى ترتبط بإدارة الحضور الوظيفي للغة داخل المجتمع والدولة. ومن ثمّ، فإن السياسة اللغوية لا تُختزل في نصوص تنظيمية متفرقة، بل تقوم على بناء إطار إستراتيجي متكامل يشمل التشخيص، والتخطيط، والحوكمة، والتنسيق المؤسسي، وتحديد الأولويات، وبناء المؤشرات، وآليات التنفيذ والمتابعة والتقويم. أما مشروعات الأنظمة فهي أدوات تنظيمية جزئية تُعالج مسائل محددة تتعلق باستخدام اللغة في سياقات معينة. وعلى الرغم من أهمية هذه النصوص النظامية في حماية اللغة وتعزيز حضورها، فإنها تظل ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية محدودة النطاق؛ لأنها تعالج مظاهر لغوية منفصلة دون أن تشكّل بالضرورة سياسة لغوية وطنية متكاملة. ولذلك يمكن القول: إن الأنظمة ذات البعد اللغوي تمثل أحد أدوات السياسة اللغوية أو تجلياتها التطبيقية، لكنها لا تُغني عن وجود سياسة لغوية شاملة تؤسس للرؤية الوطنية الكلية تجاه اللغة وتربطها بمسارات التنمية والتحول المؤسسي والثقافي للدولة. وبناءً على ذلك فالسياسات اللغوية ليست تشريعًا بالمعنى الضيق مثل «النظام»، لكنها أداة تنظيمية عليا تُحدد الاتجاه العام، وتوجّه إصدار الأنظمة واللوائح والقرارات والمبادرات.

وفي الجانب التنظيمي، برزت خلال هذه المرحلة أهمية الصياغة الدقيقة للسياسة الوطنية، نظرًا لما تحمله الوثائق السيادية من آثار تنظيمية ومؤسسية بعيدة المدى. ولذلك خضعت السياسة الوطنية لمراجعات متعددة هدفت إلى ضبط المفاهيم، وتحديد الصلاحيات، وصياغة الأهداف والالتزامات بصورة واضحة ومتوازنة، بما يحقق

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الانسـجام بين الطمـوح الإستراتـيجي وقابليـة التطبيـق العملـي. ومـن الناحيـة التحليليـة، تكشـف هـذه المرحلـة عـن أن السياسـات اللغويـة الوطنيـة ليسـت مجـرد مشـاريع ثقافيـة، بـل هـي في جوهرهـا عمليـات مؤسسـية معقـدة تتطلـب بنـاء التوافـق بين الفاعـلين المختلـفين داخـل المؤسسـات الرسـمية. ولذلـك فـإن نجـاح السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في هـذه المرحلـة لـم يكـن قائمًـا علـى الحجـج العلميـة أو الرمزيـة المرتبطـة باللغـة فحسـب؛ بـل علـى القـدرة علـى إدارة العلاقـات المؤسسـية، وتحقيـق المواءمـة بين الأهـداف الوطنيـة العليـا والواقـع التنظيـمي للجهـات المختلفـة. وهـذا مـا منـح السياسـة الوطنيـة قـدرًا مـن النضـج المـؤسسي الـذي يؤهلهـا للتحـول لاحقًـا إلى إطـار تنفيـذي مسـتدام.

وبذلـك، يمكـن النظـر إلى المرحلـة التوافقيـة التنظيميـة بوصفهـا المرحلـة التي انتقلـت فيهـا السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة مـن مسـتوى «التصـور الفكـري» إلى مسـتوى «البنـاء السـيادي والمـؤسسي»؛ لأنهـا أسسـت للحوكمـة، وبنـت التوافقـات، وربطـت السياسـة بالمنظومـة التنظيميـة للدولـة، ووفـرت البيئـة المؤسسـية اللازمـة لاعتمادهـا وتفعيلهـا. ومـن هنـا، فـإن هـذه المرحلـة لـم تكـن مجـرد حلقـة إجرائيـة ضمـن مراحـل بنـاء السياسـة، بـل كانـت عمليـة تشـاركية لإعـادة النظـر في العلاقـة بين اللغـة والمؤسسـات المختلفـة، وإعـادة تعريـف لـدور اللغـة العربيـة بوصفهـا عنصـرًا إسـتراتيجيا داخـل منظومـة التنميـة الوطنيـة والتحـول المـؤسسي في المملكـة العربيـة السـعودية.

د- المرحلة الإقرارية والتحول الوطني

تمثّـل المرحلـة الإقراريـة والتحـول الـوطني المرحلـة التي انتقلـت فيهـا السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في المملكـة العربيـة السـعودية مـن نطـاق المشـروع المـؤسسي إلى مسـتوى المرجعيـة الوطنيـة العليـا، وهـي بذلـك تُعـدّ لحظـة مفصليـة في مسـار بنـاء السياسـة؛ لأنهـا لا تـعبّر عـن اكتمـال البنـاء الـفني والتنظيـمي للسياسـة فحسـب؛ بـل تعكـس تـبنّي الدولـة لهـا بوصفهـا إطـارًا سـياديًا موجّهًـا للعلاقـة بين اللغـة والتنميـة والهويـة والمؤسسـات. وإذا كانـت

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراحل السابقة قد انشغلت بالتشخيص، والتأسيس، وبناء التوافقات التنظيمية، فإن هذه المرحلة تُجسّد الانتقال الذي يجعل السياسة الوطنية للغة العربية جزءًا من البنية الإستراتيجية للدولة، بما يمنحها الرسمية، والقوة التنظيمية، والقدرة على الانتقال من مستوى المبادرات القطاعية إلى مستوى الالتزام الوطني الشامل.

وتنبع أهمية هذه المرحلة من أن السياسات اللغوية، بخلاف كثير من السياسات القطاعية الأخرى، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم السيادة الثقافية والهوية الوطنية والمرجعية الحضارية للدولة. ولذلك فإن اعتماد السياسة الوطنية للغة العربية ليس إجراءً إداريًا محضًا؛ بل تعبيرًا عن إرادة وطنية تتصل بتحديد موقع اللغة العربية في المشروع التنموي والثقافي للمملكة العربية السعودية. مما يعزز النظرة تجاه اللغة العربية وانتقالها من كونها مسؤولية ثقافية جزئية أو جهدًا مؤسسيًا خاصًا إلى كونها قضية وطنية ذات أولوية إستراتيجية تستند إلى مرجعية عليا وتوجه سيادي واضح.

وقد شكّلت هذه المرحلة نقطة التحول الأبرز في مسار السياسة الوطنية للغة العربية؛ لأنها نقلت السياسة من مرحلة «الإعداد» إلى مرحلة «المرجعية»، أي من كونها مشروعًا قيد التطوير والمناقشة إلى إطار وطني يُفترض أن تستهدي به الجهات المختلفة في سياساتها وممارساتها اللغوية. وهذا التحول يحمل أبعادًا مؤسسية وسياسية وثقافية عميقة؛ لأن اعتماد السياسة الوطنية يمنحها قدرة على التأثير في البنية التنظيمية للقطاعات المختلفة، ويُعيد تشكيل العلاقة بين اللغة العربية ومؤسسات الدولة والمجتمع ضمن إطار موحّد ذي أهداف وتوجهات واضحة.

وكان تتويج هذه المرحلة بموافقة مجلس بموجب قراره ذي الرقم (٥٨٨) في ١٥/ ٠٨/ ١٤٤٧هـ (الموافق ٠٣-٠٢-٢٠٢٦م)، على السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية. وما تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء من الموافقة على السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية، وأن تتابع الجهات العامة تنفيذ مبادئ

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

السياسة الوطنية للغة العربية، وأن يعد مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية تقريرًا دوريًّا لقياس أثر تفعيل السياسة في المملكة، وأن يعمل المجمع على إجراءات أو مبادرات داعمة لخدمة أهداف السياسة[1].

إن قرار مجلس الوزراء الموقر بشأن السياسة الوطنية للغة العربية نقل السياسة الوطنية من نطاق البناء المؤسسي والفني إلى مستوى المرجعية الوطنية الملزمة. فهذه الموافقة لم تكن مجرد اعتماد تنظيمي لوثيقة سياسات، بل مثّلت تحوّلًا نوعيًا في موقع اللغة العربية داخل المنظومة الإدارية والتنموية للدولة، إذ انتقلت العربية من كونها موضوعًا تحكمه أنظمة متفرقة أو معالجات جزئية إلى إطار وطني ذي مرجعية سيادية موجِّهة للجهات العامة والخاصة في تعاملها مع اللغة العربية ووظائفها المختلفة. كما تكشف الصياغة التنظيمية للقرار عن إدراك متقدم لطبيعة السياسات اللغوية، إذ لم يقتصر القرار على إقرار السياسة بوصفها وثيقة مرجعية، بل تضمّن عناصر الحوكمة والتنفيذ والمتابعة وقياس الأثر، وهو ما يعكس انتقال السياسة من مستوى «الإعلان الرمزي» إلى مستوى «الإدارة المؤسسية المستدامة». ويتجلى ذلك بصورة واضحة في تضمين القرار التزام الجهات العامة بمتابعة تنفيذ مبادئ السياسة الوطنية، الأمر الذي يمنح السياسة بعدًا تكامليًا عابرًا للقطاعات، ويؤكد أن مسؤولية تعزيز اللغة العربية ليست مسؤولية جهة ثقافية أو تعليمية بعينها، بل التزام وطني تشاركي تشترك فيه الأجهزة الحكومية المختلفة وفق طبيعة اختصاصاتها. كما أن إسناد مهمة إعداد التقارير الدورية لقياس أثر تفعيل السياسة إلى مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية يعكس توجهًا مؤسسيًا نحو بناء منظومة حوكمة قائمة على القياس والتقويم والمتابعة المستمرة، بما ينسجم مع ممارسات إدارة السياسات العامة، التي تربط نجاح السياسات بقدرتها على الانعكاس على أرض الواقع ورصد ذلك من خلال مؤشرات قابلة للرصد والتحليل والتطوير. وإلى جانب ذلك، فإن تضمين القرار توجيه المجمع

(١) يمكن الاطلاع على نص قرار مجلس الوزراء، والنسخة المعتمدة من السياسة الوطنية للغة العربية في موقع مركز الوثائق والمحفوظات: https://ncar.gov.sa

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بالعمل على إجراءات ومبادرات داعمة لخدمة أهداف السياسة يكشف عن إدراك أن السياسات اللغوية لا تحقق فاعليتها عبر النصوص التنظيمية وحدها، بل من خلال بناء برامج ومشروعات ومبادرات قادرة على تحويل المبادئ العامة إلى ممارسات مؤسسية مستدامة. ومن ثمّ، فإن هذا القرار يمكن قراءته بوصفه نقطة التحول التي اكتسبت فيها السياسة الوطنية للغة العربية صفتها التنفيذية والسيادية، وأصبحت جزءًا من البنية الإستراتيجية للدولة في علاقتها باللغة والهوية والتنمية والتحول الوطني.

هـ - المرحلة التنفيذية والتفعيلية

تمثّل المرحلة التنفيذية والتفعيلية المرحلة الأكثر اختبارًا لفاعلية السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية؛ لأنها المرحلة التي تنتقل فيها السياسة من مستوى الرؤية والتنظيم إلى مستوى الممارسة والأثر الواقعي. فنجاح السياسات اللغوية لا يُقاس بمدى جودة صياغتها أو اكتمال أطرها التنظيمية فحسب، بل بانعكاسها على الواقع وتحولها إلى منظومة عمل مؤسسية تُحدث أثرًا ملموسًا في الواقع اللغوي للدولة والمجتمع. ومن هنا، تُعدّ هذه المرحلة ذروة البناء الإستراتيجي للسياسة الوطنية، إذ تتجسد فيها نتائج المراحل السابقة جميعها، بدءًا من التشخيص والتحليل، مرورًا بالتأهيل والتأسيس، وانتهاءً بالمواءمة التنظيمية والتوافق المؤسسي. ولذلك فإن المرحلة التنفيذية والتفعيلية لا يمكن النظر إليها بوصفها مجرد عملية تطبيق إداري، بل عملية تحول وطني تهدف إلى إعادة تشكيل البيئة اللغوية في المملكة ضمن إطار مؤسسي وتنموي متكامل.

وقد يكون الحديث مبكرًا عن تفاصيل هذه المرحلة؛ إذ لم تأخذ السياسة الوطنية حقها الزمني حتى يمكن مناقشة هذه المرحلة بعمق وإسهاب. غير أن من المهم الإشارة إلى أن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية وضع خطة إستراتيجية تتصل بالمرحلة التنفيذية للسياسة اللغوية تتضمن عدة مسارات عمل بدأ المجمع في العمل عليها. وينطلق المجمع في رؤيته من خلال مرجعيته الوطنية في اللغة العربية، وبصفته بيت

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الخبرة الوطني في السياسات اللغوية، وذراع التمكين والدعم للمؤسسات المختلفة لترجمة السياسة الوطنية إلى العربية إلى أرض الواقع. ومن المسارات الرئيسة التي يعمل عليها المجمع في سياق التنفيذ: التوعية المؤسسية بشأن السياسة الوطنية للغة العربية، وبناء أدلة عمل داعمة وممكنة لتنفيذ السياسة الوطنية، وبناء خارطة تنفيذية تتضمن مبادرات ومشروعات ومبادرات داعمة لتطبيق السياسة الوطنية، وبناء مؤشر خاص للسياسة الوطنية للغة العربية وقياس انعكاسها على أرض الواقع، وتنفيذ فعاليات علمية حول السياسة الوطنية للغة العربية.

ثانيا: قراءة تحليلية لأبرز مضامين السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية

تمثّل السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية تحولًا نوعيًا في مسار إدارة الشأن اللغوي على المستوى المؤسسي؛ إذ تنقل اللغة العربية من نطاق المبادرات الخاصة والتنظيمات الجزئية إلى مستوى السياسة العامة ذات المرجعية الوطنية الشاملة. وتكتسب هذه السياسة أهميتها كونها أول إطار وطني جامع يحدّد بصورة صريحة المبادئ والمنطلقات والتوجهات العامة التي تحكم العلاقة بين الدولة واللغة العربية ضمن سياق يرتبط بالهوية الوطنية، والسيادة الثقافية، والتحول التنموي، والحوكمة المؤسسية. ومن ثمّ، فإن السياسة لا تُقرأ بوصفها وثيقة تنظيمية تقليدية، بل بوصفها مشروعًا إستراتيجيًا لترسيخ موقع اللغة العربية في الدولة والمجتمع ضمن التحولات الحضارية والتنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

ومن حيث العموم تظهر القراءة البنيوية للسياسة الوطنية أن بنيتها الفكرية والتنظيمية تقوم على رؤية متكاملة تتجاوز طابع الحماية التقليدي للأنظمة والقوانين اللغوية، لتتبنى مقاربة أخرى تنظر إلى اللغة العربية بوصفها عنصرًا سياديًا وتنمويًا وثقافيًا واقتصاديًا في آن واحد. كما تتسم السياسة بوضوح البناء المفاهيمي والتدرج المنطقي، إذ تبدأ بتأصيل شرعية العربية في الدولة السعودية، ثم تنتقل إلى تحديد النطاق

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والأهـداف، فصياغـة المنطلقـات الفكريـة، وصـولًا إلى بنـاء المبـادئ التنفيذيـة التي توجـه القطاعـات المختلفـة في تعاملها مع اللغـة العربيـة. وهـذا التـدرج يكشـف عـن وعـي مـؤسسي متقـدم بطبيعـة السياسـات اللغويـة وتداخليهـا مـع مختلـف مجـالات الحيـاة العامـة.

وعلى نحـو تفصيلي يمكـن الإشـارة إلى الجوانـب البنيويـة التاليـة في السياسـة الوطنيـة للغـة العربية:

أ- البنية المرجعية المركبة للسياسة الوطنية:

تقـوم السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة علـى بنيـة مرجعيـة مركبـة تجمـع بين المرجعيـة النظاميـة، والمرجعيـة الحضاريـة، والمرجعيـة التنمويـة. ويتضـح ذلـك منـذ المقدمـة التي تربـط اللغـة العربيـة بالنظـام الأسـاسي للحكـم، الـذي نـص علـى أن لغـة المملكـة هـي اللغـة العربيـة، كمـا تسـتحضر السياسـة الأمـر الملكـي الصـادر عـن الملـك المؤسـس بشـأن تسـمية «المملكـة العربيـة السـعودية»، بوصفـه دلالـة رمزيـة وسـيادية تؤكـد مركزيـة العربيـة في هويـة الدولـة. وهـذا الربـط بين العربيـة والبنيـة النظاميـة للدولـة يمنـح السياسـة بعـدًا سـياديًا يتجـاوز المعالجـة الثقافيـة التقليديـة.

كمـا تكشـف هـذه المرجعيـة عـن أن السياسـة لا تنطلـق مـن تصـور لغـوي ضيـق، بـل مـن فهـم للعربيـة بوصفهـا مكوّنًـا تأسيسـيًا في بنـاء الهويـة الوطنيـة السـعودية. ولذلـك فـإن العربيـة في السياسـة ليسـت مجـرد أداة للتواصـل، بـل وعـاء للثقافـة، وحامـل للذاكـرة الحضاريـة، وأداة للوحـدة الوطنيـة والتماسـك المجتمعـي. ويُلاحـظ أن السياسـة تربـط بين اللغـة والدولـة ربطًـا مباشـرًا، بحيـث تصبـح حمايـة العربيـة وتعزيـز حضورهـا جزءًا مـن تعزيـز السـيادة الثقافيـة للدولـة واسـتقلالها الحضـاري.

ومـن الناحيـة البنيويـة، فـإن هـذه المرجعيـة تؤسـس لشـرعية السياسـة وتمنحهـا بعـدًا وطنيًـا جامعًـا، إذ تُـبنى السياسـة علـى مرتكـزات عليـا مرتبطـة بالنظـام الأسـاسي للدولـة، لا علـى اجتهـادات إداريـة أو مبـادرات ثقافيـة منفصلـة. وهـذا النمـط مـن التأصيـل

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

يعكس وعيًا بأن السياسات اللغوية الناجحة تحتاج إلى مرجعية سيادية واضحة تضمن استدامتها وقابليتها للتفعيل المؤسسي.

ب- التحول من التنظيمات اللغوية إلى السياسة اللغوية الوطنية

تكشف السياسة الوطنية عن تحول نوعي في إدارة الشأن اللغوي السعودي؛ إذ تنتقل من مرحلة «الأنظمة ذات المضامين اللغوية» إلى مرحلة «السياسة اللغوية الوطنية» بمفهومها المؤسسي الحديث. فالسياسة الوطنية تشير إلى وجود عدد كبير من الأوامر والقرارات والأنظمة التي عززت حضور العربية في التعليم والإدارة والإعلام والتجارة والعلاقات الدولية، غير أن هذه التنظيمات -على أهميتها- كانت تعالج قضايا جزئية ومجالات منفصلة دون أن تنتظم ضمن إطار إستراتيجي جامع.

ومن هنا جاءت السياسة الوطنية لتكون «مظلة عامة» تمثل الموجهات الرئيسة والمنطلقات الأساسية تجاه اللغة العربية، وهو توصيف بالغ الأهمية من الناحية التحليلية؛ لأنه يكشف عن انتقال الدولة من معالجة المسائل اللغوية بصورة متفرقة إلى بناء سياسة شاملة تُنسّق بين المبادرات والأنظمة والجهات المختلفة ضمن رؤية وطنية موحدة.

كما أن هذا التحول يعكس انتقالًا من «إدارة الإشكالات اللغوية» إلى «إدارة الواقع اللغوي» بصورة إستراتيجية. فالسياسة لا تباشر الأمر بفرض استخدام العربية أو حمايتها، بل تسعى إلى إعادة تنظيم حضورها في الدولة والمجتمع عبر أدوات الحوكمة والتخطيط والتنسيق المؤسسي وقياس الأثر.

ج- البعد السيادي والحضاري للغة العربية

من السمات البنيوية البارزة في السياسة الوطنية أنها تبني تصورًا سياديًا وحضاريًا للغة العربية. ويتجلى ذلك بوضوح في المنطلقات التأصيلية التي تنص على أن «اللغة سيادة»،

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وأنها «استقلال»، و«أمن ثقافي»، و«هوية». وهذه المفاهيم لا تُستخدم في السياسة بوصفها تعبيرات إنشائية، بل بوصفها إطارًا فكريًا يؤسس للعلاقة بين اللغة والدولة. فالسياسة تنظر إلى اللغة العربية بوصفها أداة للوحدة الوطنية، وعنصرًا من عناصر الاستقلال الحضاري والثقافي، وركيزة من ركائز الأمن الوطني بمفهومه الثقافي والمعرفي. وهذا التصور يتسق مع الرؤى اللسانية العميقة في السياسات اللغوية التي تربط اللغة بالأمن الثقافي والقوة الناعمة والتماسك المجتمعي.

كما أن السياسة تمنح اللغة العربية بعدًا حضاريًا عالميًا، من خلال التأكيد على أن المملكة هي «موطن العربية الأول» ومرجعيتها العالمية، وهو طرح يحمل دلالات ثقافية وسياسية تتجاوز الإطار المحلي، ويعكس سعي المملكة إلى ترسيخ دورها المرجعي في خدمة العربية وتعزيز حضورها الدولي، مع استحضار تاريخ اللغة العربية ومنشئها من الجزيرة العربية.

د- مركزية الهوية والطفولة في البناء اللغوي

تُظهر السياسة الوطنية اهتمامًا لافتًا بالبعد الهوياتي والتكويني للغة العربية، ولا سيما في مرحلة الطفولة. فالسياسة تؤكد على أن اللغة عامل رئيس في تشكيل وعي الطفل وهويته وانتمائه وثقافته، وهو طرح يعكس وعيًا عميقًا بالعلاقة بين الاكتساب اللغوي وبناء الشخصية الوطنية. ومن الناحية التحليلية، فإن هذا التوجه يكشف عن انتقال السياسة من التركيز على «الاستخدام الرسمي للغة» إلى الاهتمام بالبناء الثقافي والاجتماعي للفرد السعودي منذ المراحل المبكرة. فاللغة هنا ليست مجرد أداة تعليم، بل أداة لتشكيل الوعي والهوية والانتماء الحضاري.

كما يعكس هذا الطرح إدراكًا بأن السياسات اللغوية لا تُبنى فقط عبر التشريعات والأنظمة، بل عبر بناء البيئة الثقافية والاجتماعية التي تتشكل فيها اللغة لدى الأجيال الجديدة. ولذلك فإن التركيز على الطفولة يمنح السياسة بعدًا إستراتيجيا طويل المدى يرتبط بالاستدامة الثقافية والهوية الوطنية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

هـ - البعد المؤسسي والحوكمة اللغوية

تكشـف السياسـة الوطنيـة عـن وعـي واضـح في مفهـوم الحوكمـة اللغويـة داخـل الدولـة السـعودية. فالسياسـة لا تحصـر مسـؤولية اللغـة العربيـة في جهـة ثقافيـة أو تعليميـة واحـدة، بـل تجعلهـا مسـؤولية مشـتركـة بين الجهـات العامـة والقطـاعين الخاص وغيرالـربحي. ويظهـر هـذا البعـد بصـورة أوضـح في مبـادئ السياسـة التي تـوزع مسـؤولية تعزيـز العربيـة علـى قطاعـات متعـددة، تشـمل التعليـم، والإعلام، والأعمـال، والثقافـة، والعلاقـات الدوليـة، والبحـث العلـمي. وهـذا الاتسـاع يعكـس فهمًـا إسـتراتيجيًـا لطبيعـة اللغـة بوصفهـا قضيـة عابـرة للقطاعـات. كمـا أن السياسـة تتضمـن أدوات حوكمـة واضحـة، مثـل الأدلـة الإرشـادية، وقيـاس الأثـر، والمتابعـة المؤسسـية، وهـو مـا يـشيرإلى انتقـال السياسـة مـن الطابـع التوجيهـي العـام إلى نمـوذج أكثرنضجًـا قائـم علـى الإدارة المؤسسـية والحوكمـة القائمـة علـى المتابعـة والتقويـم.

و- البعد التنموي والاقتصادي للغة العربية

ممـا يـميزالسياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة أنهـا لا تتعامـل مـع اللغـة العربيـة بوصفهـا قضيـة ثقافيـة فحسـب، بـل بوصفهـا مـوردًا تنمويًـا واقتصاديًـا. ويتضـح ذلـك في مبـدأ «ترسـيخ اسـتعمال اللغـة العربيـة في مجـال الأعمـال»، الـذي يربـط العربيـة بالاسـتثمار اللغـوي والمـردود الاقتصـادي. ويمثـل هـذا التوجـه تحـولًا مهمًـا في الفكـر اللغـوي العـربي؛ إذ تنتقـل العربيـة مـن كونهـا موضوعًـا للحمايـة الثقافيـة إلى كونهـا عنصـرًا في الاقتصـاد المعـرفي والصناعـات الثقافيـة والاقتصـاد الإبداعـي. كمـا يعكـس إدراكًا بـأن اسـتدامة اللغـة وتعزيـز حضورهـا يرتبطـان بقدرتهـا علـى الاندمـاج في مجـالات الأعمـال والتقنيـة والاسـتثمار.

ز- التواصل العالمي والحضور الدولي

تُظهـر السياسـة وعيًـا واضحًـا بالتحـولات العالميـة المعاصـرة، مـن خلال اهتمامهـا بحضـور العربيـة في الإعلام، والبحـث العـلمي، والتواصـل الـدولي، والفضـاء الثقـافي والـفني.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كمـا أن تأكيدهـا علـى الترجمـة في السـياقات الدوليـة يعكـس توجهًـا متوازنًـا يجمـع بين مركزيـة العربيـة والانفتـاح على العالـم. ومـن الناحيـة البنيويـة، فـإن هـذا التوجـه يكشـف عـن أن السياسـة لا تتبنى نموذجًـا انعزاليًـا، بـل تسـعى إلى تمكين العربيـة ضمـن بيئـة عالميـة متعـددة اللغـات. وهـذا يعكـس نضجًـا في فهـم العلاقـة بين الهويـة والانفتـاح، وبين السـيادة اللغويـة والتواصـل الحضـاري الـدولي.

إن القـراءة البنيويـة للسياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في المملكـة العربيـة السـعودية تكشـف عـن رؤيـة إستراتيجيـة في الفكـر اللغـوي المـؤسسي السـعودي، لأنهـا تنقـل اللغـة العربيـة مـن نطـاق الحمايـة الرمزيـة والتنظيمـات الجزئيـة إلى مسـتوى السياسـة الوطنيـة الشـاملة المرتبطـة بالهويـة والسـيادة والتنميـة والحوكمـة. كمـا تُظهـر السياسـة مسـتوى متقدمًـا مـن النضـج المـؤسسي، مـن خلال اعتمادهـا علـى رؤيـة تكامليـة تربـط بين البعـد الحضـاري والبعـد التنمـوي، وبين المرجعيـة الثقافيـة وأدوات الحوكمـة. ومـن ثـمّ، فـإن السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة لا يمكـن النظـر إليهـا بوصفهـا مجـرد وثيقـة لغويـة، بـل بوصفهـا مشـروعًا وطنيًـا لإعـادة بنـاء العلاقـة بين اللغـة والدولـة والمجتمـع ضمـن التحـولات السـعودية المعاصـرة، ممـا يعـزز حضـور العربيـة بوصفهـا لغـة للهويـة والمعرفـة والتنميـة والسـيادة الحضاريـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الخاتمة

تكشف السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية عن تحول عميق في الوعي المؤسسي بقضايا اللغة والتخطيط اللغوي، إذ لم تعد اللغة العربية ينظر إليها بوصفها شأنًا ثقافيًا أو تعليميًا محدودًا، بل باعتبارها مكوّنًا إستراتيجيًا يرتبط بالهوية الوطنية والسيادة الثقافية والتنمية الشاملة. وقد أظهرت التجربة السعودية مستوى متقدمًا من النضج في بناء السياسات اللغوية، من خلال اعتماد منهجية تراكمية جمعت بين التشخيص العلمي، والتأصيل المعرفي، والمواءمة التنظيمية، والحوكمة المؤسسية، وصولًا إلى بناء سياسة وطنية ذات مرجعية سيادية واضحة. وقد بين هذا المبحث أن نجاح السياسة الوطنية للغة العربية لا يكمن في صياغتها النظامية فحسب، وإنما في قدرتها على بناء التكامل بين الجهات والمؤسسات المختلفة، وتحويل اللغة العربية إلى عنصر فاعل في مسارات التنمية الوطنية والتحول الحضاري. كما كشفت السياسة عن وعي متقدم بالعلاقة بين اللغة والتنمية، من خلال ربط العربية بالاقتصاد المعرفي، والصناعات الثقافية، والتواصل الدولي، وهو ما يعكس انتقال الفكر اللغوي السعودي من المقاربة الحمائية التقليدية إلى المقاربة التنموية الإستراتيجية. ومن أبرز ما تؤكده هذه التجربة أن السياسات اللغوية الفاعلة لا تُبنى على الخطاب الرمزي وحده، بل على وجود مرجعية علمية، ومؤشرات قياس، وآليات متابعة وتقويم، وبيئة مؤسسية قادرة على تحويل المبادئ العامة إلى برامج ومبادرات قابلة للتنفيذ والاستدامة. كما تبرز التجربة السعودية أهمية بناء التوافق المؤسسي والتكامل القطاعي في إدارة الشأن اللغوي، بوصف اللغة قضية عابرة للمجالات التعليمية والثقافية والاقتصادية والتقنية والإعلامية. وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية بوصفها نموذجًا عالميا رائدًا في التخطيط اللغوي الحديث، وتجربة مؤسسية متقدمة تعكس التحول في إدارة اللغة من مستوى التنظيمات الجزئية إلى مستوى السياسة الوطنية الشاملة. كما تمثل هذه السياسة خطوة إستراتيجية نحو ترسيخ مكانة العربية لغةً للهوية والمعرفة والتنمية، وتعزيز حضورها في الفضاء الوطني والدولي، بما ينسجم مع التحولات الحضارية والتنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

المبحث الخامس

اللغة والمؤسسات الإدارية: أثر السياسة الوطنية للغة العربية في ضبط الخطاب الرسمي وحوكمة استعمال اللغة

أ. محمد بن عبدالعزيز آل تويم

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مقدمة

تتخلل اللغةُ نسيجَ العمل الإداري والأداء المؤسسي؛ فهي ليست أداةً محايدةً لنقل المعلومات والتوجيهات فحسب، بل وسيطًا تنظيميًا تنهض معه المؤسسات بمهامها، وتضبط به العلاقة بين صانع القرار والمنفِّذ والمستفيد. والخطابُ الرسمي لا ينفصل عن بنية المؤسسة ولا عن ثقافتها الإدارية؛ ففيه تتجلى درجة النضج التنظيمي، ويظهر مدى وضوح الإجراءات، وتتكشف قدرة المؤسسة على ترجمة السياسات العامة إلى ممارسةٍ يوميةٍ منضبطة. وكلما ارتقى الخطاب في الوضوح والاتساق كان أقدرَ على توجيه السلوك الإداري وتقليل الالتباس ورفع كفاءة التنفيذ. ولمثل هذه المعطيات صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥٨٨) وتاريخ ١٤٤٧/٨/١٥هـ بالموافقة على السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية، التي أعدّها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، تجسيدًا للعناية باللغة العربية، وانتقالًا بها من مستوى الاهتمام الثقافي العام إلى مستوى السياسة العامة ذات الصلة بالحوكمة والتطبيق والمتابعة. وتؤكد السياسة الوطنية أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمملكة وركيزةٌ من ركائز الهوية الوطنية، كما تُوسّع نطاق العناية بها ليشمل الجهات العامة والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، بما يجعل المسألة اللغوية جزءًا من جودة الأداء المؤسسي.

ولا ينطلق المبحث من سؤالٍ لغويٍّ صرفٍ، بل من سؤالٍ إداريٍّ ومؤسسي: كيف يمكن للسياسة الوطنية للغة العربية أن تسهم في ضبط الخطاب الرسمي، وحوكمة استعمال اللغة، ورفع جودة الممارسة المؤسسية في القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية؟ ويقتضي هذا السؤال النظر إلى اللغة بوصفها موردًا تنظيميًا، وإلى الخطاب الرسمي بوصفه مخرجًا مؤسسيًا، وإلى الحوكمة اللغوية بوصفها الآليةَ التي تنقل السياسة اللغوية من النص إلى التطبيق. وتتعاظم أهمية هذا الطرح مع التحولات المتسارعة في بيئات العمل، وتنامي الحضور الرقمي للمؤسسات، وشيوع استخدام اللغات الأجنبية في سياقاتٍ إداريةٍ وتجاريةٍ وتقنية وغيرها. ولأجل ذلك فإن معالجة

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

هـذه الظاهـرة لا تكـون بالممانعـة فحسـب، بـل بسياسـةٍ لغويـةٍ متوازنـةٍ تغـرس العربيـة لغـةً رسـميةً فاعلـة، وتنظـم اسـتخدام اللغـات الأخـرى عنـد الحاجـة، في إطـارٍ منضبـطٍ يراعـي الهويـة والكفـاءة معًـا. ويهـدف المبحـث إلى النظـر في السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في المؤسسـات الإداريـة، مـن خلال تأصيـل المفاهيـم الرئيسـة، وتحليـل دور اللغـة في صناعـة القـرار والاتصـال المـؤسسي والهويـة التنظيميـة، وبيـان أثـر السياسـة الوطنيـة في ضبـط الخطـاب الـرسمي، ثـم اقتراح نمـوذجٍ تطبيقـيٍّ للحوكمـة اللغويـة يمكـن الإفـادة منـه في القطاعـات المختلفـة. كمـا يقـدم المبحـث جملـةً مـن التحديـات والحلـول والتوصيـات. وإذا كانـت في ثنايـا هـذا المبحـث إشـاراتٌ تنظيريـة تأسيسـية فـإن مجمـل مـا فيـه مبنيٌ على قـراءةٍ للسياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في المملكـة العربيـة السـعودية، ورصـدٍ الواقـع ووصـفٍ لـه -كمـا عايشـه الباحـث أثنـاء سـنوات عملـه الإداري في عـدة جهـات حكوميـة وخاصـة وغير ربحيـة- لا علـى أُطـر نظريـة مرجعيـة.

وتنهـض «السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في المملكـة العربيـة السـعودية» (مجلـس الـوزراء، ٢٠٢٦) علـى خمسـة منطلقـاتٍ تأصيليـة، هـي: اللغـة سـيادة، واللغـة اسـتقلال، واللغـة أمـنٌ ثقـافي، واللغـة هويـة، واللغـة مركزيـة للأطفـال. وتنبثـق مـن هـذه المنطلقـات ثمانيـة مبـادئ تنظـم حضـور العربيـة في شتى مجـالات الحيـاة، في مقدمتهـا: تأكيـد حضـور العربيـة الـرسمي في الأعمـال المؤسسـية كافـة، وتعزيـز حضورهـا في المشـهد اللغـوي العـام، وترسـيخ اسـتعمالها في مجـال الأعمـال في القطـاعين الخاص وغير الـربحي. وهـذه المبـادئ لا تمثـل توجيهـاتٍ ثقافيـةً مجـردة، بـل مرجعيـةً تنظيميـةً ذات أثـرٍ مباشـرٍ في ضبـط الخطـاب المؤسسي وحوكمـة اللغـة في القطاعـات المختلفـة. وتنتظـم هـذه المنطلقـات والمبـادئ في خدمـة أهـداف السياسـة الوطنيـة الخمسـة المُعلنـة، ومـن أوثقهـا صلـةً بالمؤسسـات الإداريـة: ترسـيخُ الفاعليـة الحضاريـة للغـة العربيـة وإسـهاماتها التنمويـة، وتعزيـزُ اسـتخدامها في الجهـات العامـة وفي القطـاعين الخاص وغير الـربحي، وتمكينُ اسـتعمالها في مجـالات الحيـاة المتعـددة. وبهـذا يتـبيّن أن نطـاق السياسـة لا يقـف عنـد حـدود الإعلان عـن مكانـة العربيـة، بـل يمتـد إلى تفعيـل حضورهـا في مواضـع العمـل والإنتـاج المـؤسسي، وهـو مـا يجعـل قراءتهـا قـراءةً إداريـةً تطبيقيـةً أمـرًا لازمًـا لا ترفًـا نظريًـا.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ويأتي هذا المبحث ضمن كتابٍ يتناول السياسة الوطنية للغة العربية تأصيلًا وتفعيلًا؛ فبعد أن مهّد المبحث (الأول) لمفهوم السياسة اللغوية ودورها في المجتمع فإن هذا المبحث يلامس ميدان المؤسسات الإدارية تحديدًا، باحثًا في كيفية انتقال السياسة من النص إلى الممارسة في القطاعات الثلاثة، ومُقترِحًا أدواتٍ ونماذجَ قابلةً للتطبيق.

الإطار المفاهيمي: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي والخطاب الرسمي والحوكمة اللغوية

درسَ المبحثُ الأول من هذا الكتاب **السياسة اللغوية** ومفاهيمها وأهميتها، وأثرها في النصوص النظامية والقرارات الرسمية؛ وهنا تحسن الإشارة إلى الممارسات الفعلية والمعتقدات السائدة حول اللغة ومكانتها، وأبعادها الثلاثة -كما يراها سبولسكي-: الممارسات اللغوية، والمعتقدات أو الأيديولوجيات اللغوية، والإدارة اللغوية التي تتخذ شكل التدخلات المقصودة (Spolsky, 2004)؛ وبذلك يمكن القول أن السياسة الوطنية للغة العربية تتجاوز مجردَ الإعلان الرمزي عن مكانة العربية إلى تنظيم استعمالها في المجالات المختلفة. وقد ترسّخ في حقل السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي أن السياسة لا تُختزل في النصوص المعلنة، بل تُدرَس بوصفها عمليةً ممتدةً من صياغة القرار إلى تبنّيه وتأويله في مستويات التطبيق المختلفة (Ricento, 2006; Lo Bianco, 2010). وتبيّن «شوهامي» أن السياسة اللغوية كثيرًا ما تتحقق عبر «آلياتٍ» غير معلنة -كالاختبارات، والنصوص الرسمية، ولغة الفضاء العام- والتي قد ينتج عنها سياسة فعلية موازية للسياسة المصرَّح بها، بل قد تخالفها أحيانًا؛ وهو ما يجعل ضبط هذه الآليات داخل المؤسسة جزءًا من تفعيل السياسة لا هامشًا عليها (Shohamy, 2006). ومن أبرز ما تُعنى به الدراسات الحديثة في هذا الحقل ما يُعرف بـ«فجوة التطبيق»؛ أي المسافة بين ما تعلنه السياسة من مبادئ وما يتحقق منها فعلًا في الممارسة المؤسسية اليومية. فكثيرٌ من السياسات اللغوية يبقى حبيسَ النصوص ما لم يُسنَد إلى آلياتٍ للتنفيذ، ومسؤولياتٍ محددة، ومؤشراتٍ للقياس. وهنا تحديدًا يبرز دور الحوكمة اللغوية بوصفها

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الجسـرَ الـذي يَـعبر بالسياسـة مـن الإعلان إلى الأثـر؛ إذ تُترجـم المبـادئ العامـة إلى قواعـدَ عمليـة تـوزّع الأدوار، وتـبني الأدوات، وتقيـس النتـائج. وكلما ضاقـت فجـوة التطبيـق ازدادت السياسـة رسـوخًا وفاعليـة، وتحوّلـت مـن وثيقـةٍ مرجعيـةٍ إلى ثقافـةٍ مؤسسـيةٍ حيـة.

أمـا **التخطيـط اللغـوي** فإنـه يتمايـز في ثلاثـة أبعـاد -كمـا أشـار كوبـر-: تخطيـط المكانـة، وتخطيـط البنيـة، وتخطيـط الاكتسـاب (Cooper, 1989; Kaplan & Baldauf, 1997)؛ ويُمكـن ملاحظـة هـذه الأبعـاد الثلاثـة في مجـال المؤسسـات الإداريـة؛ إذ يظهـر تخطيـط المكانـة في تعزيـز العربيـة بوصفهـا لغـةً رسـميةً للعمـل والخطـاب، ويتضـح تخطيـط البنيـة في توحيـد المصطلحـات وتطويـر الأسـاليب التحريريـة، ويتبـدى تخطيـط الاكتسـاب في تدريـب الموظـفين وبنـاء كفاياتهـم في الكتابـة الرسـمية والاتصـال المـؤسسي. ويمثـل **الخطـاب الرسـمي** -كمـا هـو الحال في المؤسسـات الإداريـة- النمـوذجَ الجليَّ المباشـرَ لتطبيـق السياسـة اللغويـة داخـل المؤسسـة؛ فهـو يشـمل المـراسلات، والتعاميـم، والقـرارات، والتقاريـر، والبيانـات، والمحتـوى الـرقمي، وكلَّ مـا يصـدر عـن المؤسسـة مـن منتـجٍ لغـويٍّ مكتـوبٍ أو مـرئي. وتنظـر مقاربـات تحليـل الخطـاب إلى النـص بوصفـه ممارسـةً اجتماعيـةً تتشـابك مـع السـلطة والمعرفـة والتنظيـم (Fairclough, 1995; Gee, 2011; van Leeuwen, 2008)؛ وبذلـك فـإن صياغـة قـرارٍ إداريٍّ بلغـةٍ غامضـةٍ ليسـت إشكالًا أسـلوبيًا فقـط، بـل إشكال حوكمـةٍ يمتـد تـأثيره إلى الفهـم والتنفيـذ والمسـاءلة. ويمكـن تعريـف **الحوكمـة اللغويـة** بأنهـا منظومـة السياسـات والإجـراءات والمسـؤوليات والمؤشـرات التي تضبـط اسـتعمال اللغـة داخـل المؤسسـة. وهـي ليسـت مرادفًـا للتدقيـق اللغـوي -وإنْ كان التدقيـق أحـد أدواتهـا- بـل تتجـاوزه إلى وضـع المعـايير، وتحديـد المسـؤوليات، وبنـاء الأدلـة، وتوحيـد المصطلحـات، وتدريـب العامـلين، وقيـاس الجـودة، ومتابعـة التحسـين. وتتكامـل هـذه المفاهيـم الأربعـة في إطـارٍ واحـد: فالسياسـة اللغويـة ترسـم المرجعيـة العامـة، والتخطيـط اللغـوي يتنـاول التفاصيـل، والخطـاب الـرسمي يُنتـج المخـرج الملمـوس، والحوكمـة اللغويـة تضمـن انتقـال المرجعيـة إلى ممارسـاتٍ قابلـةٍ للتطبيـق والقيـاس. وكلمـا كانـت هـذه العلاقـة واضحـةً داخـل المؤسسـة أصبـح اسـتخدام اللغـة أكثـرَ اتسـاقًا، وأضحـى الخطـاب الـرسمي أقـدرَ علـى خدمـة أهـداف المؤسسـة وجمهورهـا.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

منطلقات السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية وأبعادها المؤسسية

تُعدّ منطلقات السياسة الوطنية للغة العربية -كما في نصها المنشور (٢٠٢٦)- البنيةَ الفلسفيةَ الحاكمةَ لكل ما يترتب عليها من مبادئ وإجراءات. وقد جاءت هذه المنطلقات في خمسة محاور تُنتج آثارًا مباشرةً في سياق المؤسسات الإدارية.

أما المنطلق الأول -اللغة سيادة- فيؤكد أن اللغة وسيلةٌ من وسائل السيادة الوطنية، وأن بناء ثقافة المجتمع واتجاهاته معقودٌ بناصية اللغة. وفي السياق المؤسسي، يعني ذلك أن إحلال لغاتٍ أجنبيةٍ محلَّ العربية في الخطاب الرسمي ليس شأنًا فنيًا محايدًا، بل يمس سيادة الدولة على خطابها ومرجعيتها التنظيمية. وينعكس هذا المنطلق على القطاع الحكومي بصفةٍ خاصة؛ إذ يكون الخطاب الرسمي الحكومي معبرًا عن إرادة الدولة ومؤشرًا على مكانتها.

والمنطلق الثاني -اللغة استقلال- يُرسّخ أن اللغة من عناصر التميز التي تستقل بها الأمة عن سواها، وأن الاستقلال اللغوي ركيزةٌ في الاستقلال الثقافي والحضاري. ويستدعي ذلك في البيئة المؤسسية حوكمةً واعيةً تمنع تحوّل اللغات الأجنبية -وحتى اللهجات العربية غير السعودية- إلى بديلٍ افتراضيٍّ في الخطاب الداخلي أو الموجَّه للجمهور المحلي، بما في ذلك القطاعات ذات الطابع الدولي.

أما المنطلق الثالث -اللغة أمنٌ ثقافي- فيؤكد أن الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وأن اللغة تمثل إرثًا حضاريًا ومعرفيًا لا يمكن الاستغناء عنه. وعلى هذا المبدأ يمكن القول إن ضعف حضور العربية في الوثائق الرسمية والعقود والمراسلات يمثل تهديدًا لاستمرارية هذا الإرث في الفضاء المؤسسي. ولذلك تُولي السياسة أهميةً قصوى لضبط الاستخدام اللغوي في العقود مع الدول والشركات الأجنبية، بما يضمن أن تكون العربية حاضرةً فيها.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ويـأتي المنطلـق الرابـع –اللغـة هويـة– مؤكـدًا أن اللغـة وعـاءُ الثقافـة والمكـوّنُ الرئيـس للهويـة الوطنيـة. ويمتـد أثـره إلى الهويـة التنظيميـة للمؤسسـة؛ إذ يُـعبّر الخطـاب اللغـوي المـؤسسي عـن موقـع المؤسسـة في منظومـة القيـم الوطنيـة ومـدى انتمائهـا إلى سـياقها الثقـافي، حتى لا تكـون العربيـة في الوثيقـة الرسـمية مجـرد التزامٍ إداري، بـل تعـبيرًا عـن هويـةٍ تؤمـن بهـا المؤسسـة وتعكسـها في ممارسـاتها.

أمـا المنطلـق الخامـس –اللغـة مركزيـة لـدى الأطفـال– فرغـم أنـه يبـدو أبعـدَ المنطلقـات عـن السـياق المؤسسي المباشـر فإن لـه صلـةً عميقـةً بـه؛ إذ إن البيئـة اللغويـة التي ينشـأ فيهـا الأطفـال يرفدهـا المحتـوى الـذي تنتجـه المؤسسـات، سـواءً في المنصـات الرقميـة أم الإعلام أم الخدمـات العامـة. ومـا تنتجـه المؤسسـات مـن خطـابٍ عـربيٍّ راقٍ أو متـدنٍّ ينعكـس علـى الأجيـال الجديـدة ويُسـهم في رسـم علاقتهـم باللغـة. ولا يخفـى أثـر ذلـك علـى الأمـن الثقـافي المسـتقبلي وعلـى جميـع المنطلقـات الأخـرى.

وتنبثـق مـن هـذه المنطلقـات ثمانيـة مبـادئ تنظيميـة، منهـا ثلاثـة مرتبطـة بموضـوع المبحـث مباشـرةً: المبـدأ الأول القـاضي بـأن اللغـة العربيـة هـي اللغـة الرسـمية للمملكـة في جميـع أعمـال الجهـات العامـة، مـع الإقـرار بإمكان اسـتخدام لغـةٍ أخرى عنـد الحاجـة. والمبـدأ الثالـث الداعـي إلى تعزيـز حضـور العربيـة في المشـهد اللغـوي العـام، شـاملًا العقـودَ والشـهاداتِ والأوسـمةَ واللوحـاتِ الإرشـاديةَ والتجاريـةَ والفـواتيرَ والدعايـاتِ وأسـماءَ الأماكـن والمبـادراتِ والمؤتمـراتِ والنـدوات. والمبـدأ السـادس الـرامي إلى ترسـيخ اسـتعمال العربيـة في مجـال الأعمـال عبر الجهـات العامـة والخاصـة وغير الربحيـة، وتشـجيع المبـادرات اللغويـة ذات المـردود الاقتصـادي. وهـذه المبـادئ الثلاثـة تُعـدّ مرجعيـةً مباشـرةً لموضـوع هـذا المبحـث.

اللغة في المؤسسات الإدارية: الوظائف والأثر

يمكـن وصـف اللغـةُ في المؤسسـات الإداريـة بأنهـا نسـيجٌ غير مرئيٍّ يربـط القـرار بالتنفيـذ، ويمـد الجسـور بين الإدارة والجمهـور والمسـتفيد. وتتعـدد وظائفهـا وتتشـابك: فهـي صانعـةُ

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القرار حين تُصاغ التوصيات وتُكتب القرارات، ووسيلةُ الاتصال الداخلي والخارجي، ومكوِّنٌ جوهريٌّ من مكونات الهوية التنظيمية، وآليةٌ لضبط الإجراءات والمعاملات. ولا يمكن تصوّر مؤسسةٍ بلا لغةٍ منظمة؛ لأن الإدارة ذاتها تقوم على صياغة الأهداف وتحديد المسؤوليات وتوثيق الأعمال وتبادل التعليمات. وكل هذه العمليات تعتمد على نصوصٍ وألفاظٍ ومصطلحاتٍ وتراكيب، أي على بنيةٍ لغويةٍ تؤثر في كفاءة العمل وجودته.

وفي صناعة القرار، تتجلى أهمية اللغة في كونها الأداةَ التي تُعرَّف بها المشكلة، وتُعرض بها البدائل، وتُصاغ بها التوصيات، وتصدر بها القرارات. فالقرار الإداري لا يكتسب قيمته العملية من صدوره فقط، بل من قدرته على أن يُفهم ويُفسَّر ويُنفَّذ بطريقةٍ مناسبةٍ بين الأطراف المعنية. وقد بينت دراسات التفاعل المؤسسي أن الغموض والتعددَ في الدلالة قد يؤديان إلى سوء الفهم وتباين الاستجابة (Drew & Heritage, 1992)؛ ولذلك فإن جودة الصياغة ليست ترفًا لغويًا، بل شرطًا من شروط جودة القرار. وفي الاتصال المؤسسي، تؤثر اللغة في صورة المؤسسة وثقة الجمهور بها. فالرسائل الرسمية التي تُصاغ بلغةٍ مضطربةٍ أو غير منضبطةٍ قد توحي بضعفٍ مهني، حتى لو كان مضمونها صحيحًا. أما اللغة الواضحة المتسقة فتدعم الشفافية، وتقلل احتمالات التأويل، وتساعد المؤسسة على بناء صورةٍ مهنيةٍ رصينة. ويؤكد «كورنليسن» أن الاتصال المؤسسي الفعال يقوم على وضوح الرسائل واتساقها وملاءمتها للجمهور المستهدف (Cornelissen, 2017)، وهذه العناصر لا تتحقق دون إدارةٍ واعيةٍ للغة. ولأثر اللغة وجهٌ اقتصاديٌّ لا يقل أهميةً عن وجهه الرمزي؛ فالغموض في الوثائق يولّد كلفةً خفيةً تتمثل في إعادة العمل، وكثرة الاستفسارات، وتأخر الإنجاز، وربما النزاع القضائي. وحين تُقاس هذه الكلفة على مستوى مؤسسةٍ كبيرةٍ تتعامل مع آلاف الوثائق والمعاملات، يتبيّن أن تحسين جودة الخطاب ليس ترفًا، بل استثمارًا يوفّر الوقت والمال ويرفع كفاءة التشغيل. ومن هنا فإن النظر إلى اللغة بوصفها رافعةً للكفاءة المؤسسية يجعل العناية بها قرارًا إداريًا رشيدًا، لا مجرد التزامٍ ثقافيٍّ.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وتسـهم اللغـة كذلـك في بنـاء الهويـة التنظيميـة؛ فكل مؤسسـة تُطـوّر مـع الزمـن معجمَهـا الخاص، وأسـاليبَ تواصـلٍ تعكـس قيمهـا وثقافتهـا. وفي السـياق السـعودي، ترتبـط اللغـة العربيـة بالهويـة الوطنيـة والدينيـة والثقافيـة؛ ولذلـك فـإن حضورهـا في الخطـاب المؤسسي ليـس مجـرد التزامٍ رسمي، بـل تعـبيرًا عـن موقـع المؤسسـة داخـل منظومـة القيـم الوطنيـة. ومـن هنـا تبرز أهميـة السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في تعزيـز الرابـط بين اللغـة والهويـة، دون أن يـعني ذلـك الانـغلاق أو إهمـال متطلبـات التواصـل العـالمي. وتختلـف الممارسـة اللغويـة بين القطاعـات؛ فالقطـاع الحكـومي يميـل إلى خطـابٍ أكثرَرسـميةً وارتباطًا بالأنظمـة، ويُتوقـع منـه أن يكـون النمـوذج الأعلـى في الالتزام باللغـة الرسـمية للدولـة. أمـا القطـاع الخاص فيتسـم بمرونـةٍ أكبر بسـبب متطلبـات السـوق، والشـراكات الدوليـة، وبيئـات العمـل متعـددة اللغـات. وفي القطـاع غيرالـربحي يظهـر نمـطٌ ثالـث؛ إذ يحتـاج إلى خطـابٍ قريـبٍ مـن المجتمـع والمسـتفيدين، منضبـطٍ بمـا يتناسـب مـع طبيعتـه المؤسسـية. وهـذا التبايـن يدعـو إلى حوكمـةٍ مرنـةٍ تراعـي الخصوصيـة القطاعيـة. ومـن القضايـا اللافتـة في واقـع الحال اليـوم شـيوعُ اسـتخدام اللغـة الإنجليزيـة في بعـض المؤسسـات، مـع تراجـع العربيـة في سـياقاتٍ يمكـن أن تـؤدي فيهـا وظيفتهـا بكفـاءة. وتصـف أدبيـات السياسـة اللغويـة هـذا الضغـطَ بأنـه مـن تجليـات تحـوّل اللغـة في ظـل العولمـة، حيـث تتنـازع اللغـاتِ الوطنيـةَ ضغـوطُ السـوق والانفتـاح العـالمي (Wright, 2016). وهـذا يسـتوجب وعيًـا قياديًـا راسـخًا يـدرك أن العربيـة قـادرةٌ على التعـبيرعـن المفاهيـم الإداريـة والتقنيـة متى مـا أُديـرت بمهنيـة، ودُعمـت بالمصطلحـات والأدوات، وضُبطـت بالمعـايير.

أثر السياسة الوطنية للغة العربية في ضبط الخطاب الرسمي

تفتـح السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة آفاقًـا رحبـةً لإعـادة تنظيـم العلاقـة بين اللغـة والمؤسسـات، وترسـم إطـارًا مرجعيًـا يمكـن تطبيقُـه بقواعـدَ تنفيذيـةٍ وقياسُـه بمعـاييرَ واضحـة. وهـي لا تكتفـي بتأكيـد مكانـة العربيـة لغـةً رسـمية، بـل تتجـه إلى تمكينهـا في مجـالات الحيـاة المختلفـة، وتنظيـم اسـتخدامها في القطاعـات، ومتابعـة الأثـر. ولـم تـأتِ

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

السياسة الوطنية للغة العربية من فراغ، بل جاءت تتويجًا لمسارٍ تشريعيٍّ ممتدٍّ عُني باستعمال العربية في العمل الرسمي. فقد قضى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٦) وتاريخ ١٣٩٨/٢/٢١هـ بأن تستعمل الشركات والمؤسسات الأجنبية وفروعها ومكاتبها العاملة في المملكة اللغةَ العربيةَ في مراسلاتها مع الجهات الحكومية، مع معاقبة المخالفين، ثم تأكّد ذلك بالأمر السامي رقم (٣/ح/١٥٣٥١) وتاريخ ٢٠ /٦/ ١٤٠٠هـ. كما تضمّن الأمر السامي رقم (٤٢٨٠٨) وتاريخ ١٤٣٣/٩/١٨هـ -وأُكِّد بالأمر السامي رقم (٥١٧٩٥) وتاريخ ١٤٤٥/٧/١٦هـ- أن تشتمل الاتفاقيات والمذكرات التي تُبرَم مع الدول الأخرى على نصٍّ يفيد مساواة العربية باللغة الأخرى في الحجية. وبهذا التراكم النظامي يتبيّن أن العناية باللغة في المؤسسات الإدارية كانت حاضرةً قبل إصدار السياسة الوطنية للغة العربية، وأن قرار اعتمادها يجمع هذه الموجِّهات تحت مظلةٍ واحدةٍ تنقلها من قراراتٍ متفرقةٍ إلى إطارٍ مرجعيٍّ حاكم. وتفصيل هذا المسار التشريعي موضعُه المبحثُ الثالث من هذا الكتاب، المفرَد لجهود المملكة في دعم العربية تشريعيًا. وعند النظر في واقع حال المؤسسات الإدارية في المملكة العربية السعودية اليوم فإنه يمكن القول أن أثر السياسة الوطنية للغة العربية سيتجلى -عند تطبيقها- في عدة مستويات: توحيد المرجعية، وضبط المصطلحات، وتحسين جودة النصوص، وتنظيم العلاقة مع اللغات الأخرى، وتعزيز المتابعة والتقييم.

أول هذه الآثار توحيد المرجعية اللغوية؛ فعندما تعتمد الدولة سياسةً وطنيةً واضحةً فإن مؤسساتها تستند إلى إطارٍ عامٍّ يساعد في بناء سياساتها الداخلية وأدلتها الإجرائية، خصوصًا في بيئات العمل التي تتعدد فيها الإدارات والوحدات والمشاريع، وتتباين معها الصياغات والمصطلحات. ولذلك فإن سياسةً لغويةً وطنيةً موحدةً تُعين الجهات على بناء خطابٍ موحدٍ يتسق مع الهوية الوطنية ومع متطلبات الحوكمة.

أما الأثر الثاني فيتعلق بتوحيد المصطلحات؛ فالعمل الإداري يعتمد على مفاهيم متكررة مثل الصلاحية، والمسؤولية، والاعتماد، والامتثال، والمخاطر، والمستفيد، والأثر،

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وغيرها. وإذا تعددت الترجمات أو الصيغ أو المصطلحات نشأ اضطرابٌ في الفهم والتنفيذ. ومن منظور التخطيط اللغوي، يدخل توحيد المصطلحات في تخطيط البنية كما تقدم آنفًا، أي تطوير اللغة بما يلائم حاجات الاستخدام الحديث (Cooper, 1989)؛ ولذلك يحسن أن تقود السياسة الوطنية إلى قواعدَ مصطلحيةٍ مشتركة، لا سيما في المجالات الإدارية والتنظيمية.

والأثر الثالث تحسين جودة الخطاب الرسمي؛ فجودة الخطاب لا تعني السلامة النحوية وحدها، بل تعني وضوح المقصود، وترتيب الأفكار، ودقة المصطلحات، وتناسب الأسلوب مع المقام. فالتعميم الموجَّه للموظفين ليس كالبيان الإعلامي، والتقرير الفني ليس كالخطاب الموجَّه للمستفيد، ولكل نوعٍ معاييرُه. وتساعد السياسة الوطنية على ترسيخ مبدأٍ مهمٍّ هو أن اللغة جزءٌ من جودة المخرج المؤسسي، وأن النص الرسمي يجب أن يخضع لمعايير مهنية قبل اعتماده ونشره.

والأثر الرابع تنظيم العلاقة بين العربية واللغات الأخرى؛ فالسياسة الوطنية لا ينبغي أن تُفهم بوصفها دعوةً إلى إقصاء اللغات الأجنبية، بل بوصفها إطارًا يحدد متى تُستخدم، ولماذا، وكيف. ففي القطاع الخاص قد تكون الإنجليزية مطلوبةً في العقود الدولية أو التواصل مع شركاء خارجيين، لكن ذلك لا يبرر غياب العربية عن الوثائق الأساسية أو الخطاب الموجَّه للمجتمع المحلي. وفي القطاع الحكومي يكون الأصل أن العربية هي لغة الخطاب الرسمي، مع استخدام اللغات الأخرى عند الضرورة، وبصورةٍ منظمة.

والأثر الخامس يتمثل في المتابعة وقياس الأثر، وهذه نقطةٌ محورية؛ لأن السياسات اللغوية قد تبقى في مستوى الإعلان ما لم ترتبط بآليات تنفيذٍ ومؤشرات قياس. ويظهر البُعد المتقدم في السياسة الوطنية من خلال إسناد المتابعة والقياس إلى أطرٍ مؤسسية، بما يسمح بالانتقال من الخطاب العام إلى الحوكمة. وهذا التحول هو ما يمنح السياسة استدامةً عملية، ويجعلها قابلةً للتحسين المستمر.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

حوكمة استعمال اللغة في المؤسسات الإدارية

لا قيمة للحديث عن تمكين اللغة العربية إذا لم تُحوكَم في إجراءاتٍ وضوابطَ ومسؤوليات، أو تُعامَل بوصفها وظيفةً مؤسسيةً حقيقية. وبناءً على مُعطيات واقع الحال فإن هذا المبحث يقترح بناء الحوكمة اللغوية في المؤسسات الإدارية على ثلاثة أبعاد: **البعد الأول** هو التوجيه، ويشمل اعتماد السياسة الوطنية مرجعيةً عُليا، وتطوير سياساتٍ داخليةٍ تنظم استخدام العربية واللغات الأخرى، وإصدار أدلةٍ للكتابة الرسمية. **والبعد الثاني** هو التشغيل، ويتضمن إنشاء وحداتٍ أو فرقٍ للمراجعة اللغوية، وتصميم إجراءاتٍ واضحةٍ لاعتماد النصوص، وتدريب الموظفين، وتوفير قوالبَ ونماذجَ موحدة. **والبعد الثالث** هو القياس بمؤشرات أداءٍ وتقاريرَ دوريةً ومراجعاتٍ داخليةً تقيس جودة الخطاب ومدى الالتزام. ولا ينبغي أن تكون الحوكمة اللغوية عبئًا بيروقراطيًا يبطئ العمل، بل أداةَ تسهيلٍ ورفعِ جودة؛ فالقوالب الموحدة للخطابات والتقارير تُقلل الوقت والجهد، وتوفير قاعدة مصطلحاتٍ معتمدةٍ يحد من الاختلاف، واستخدام أدوات التدقيق الذكية يحسّن سرعة المراجعة. وهكذا تتحول الحوكمة من إجراءٍ رقابيٍّ ضيقٍ إلى منظومة دعمٍ للأداء. ومن المهم إدماج اللغة في دورة العمل المؤسسي منذ بدايتها. فمن الخطأ الشائع أن تُحال النصوص إلى المراجعة اللغوية في نهاية المسار بعد استقرار الفكرة واكتمال الصياغة، خلافًا لما ينبغي من حضور المعايير اللغوية أثناء إعداد النص، من خلال نماذجَ إرشادية، وقوائمِ تحقق، وتدريبٍ للكُتّاب والمحررين، كي لا تكون المراجعة استدراكًا لاحقًا، بل ضمانًا مبكرًا للجودة.

يُنظر إلى اللغة أيضا بوصفها أداةً لإدارة المخاطر. فالوثيقة الغامضة قد تنتج خطأً في التطبيق، والعقد غير الدقيق قد يؤدي إلى نزاع، والتقرير الملتبس قد يقود إلى قرارٍ غير مناسب. وقد بيّن «تيرسما» أن اللغة القانونية والإدارية الواضحة تسهم في تقليل النزاعات وتعزيز الفهم (Tiersma, 1999). وبهذا المعنى تغدو الحوكمة اللغوية ركيزةً من ركائز الامتثال ووسيلةً لتقليل المخاطر المؤسسية. ويحسُن النظر إلى الحوكمة اللغوية

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بوصفها امتدادًا طبيعيًا لمنظومات الحوكمة والمخاطر والامتثال القائمة في المؤسسة، لا منظومةً موازيةً منفصلة. فكما تخضع البيانات المالية لضوابطَ ومراجعة، وكما تخضع العمليات لإدارة مخاطرَ ومؤشرات؛ فإن المنتج اللغوي للمؤسسة جديرٌ بالقدر نفسه من الضبط؛ إذ هو الوعاء الذي تُصاغ فيه القرارات والعقود والخدمات. وبهذا الربط تكتسب الحوكمة اللغوية شرعيةً تنظيميةً ومكانًا في خرائط الحوكمة المؤسسية، بدلًا من بقائها مبادرةً معزولةً أو رهينةً بحماس أفراد. وفي ظل التحول الرقمي تسنح فرصةٌ مهمةٌ لتوظيف الذكاء الاصطناعي في دعم الحوكمة اللغوية، من خلال أدوات التدقيق والتحليل، وتتبع المصطلحات غير الموحدة، واقتراح الصياغات الأكثر ملاءمة. غير أن هذه الأدوات ينبغي أن تعمل ضمن مرجعيةٍ عربيةٍ معتمدة، حتى لا تتحول إلى مصدرٍ يزيد الاضطراب.

نموذج مقترح للحوكمة اللغوية المؤسسية

يقترح هذا المبحث نموذجًا للحوكمة اللغوية المؤسسية يرتكز على المستويات الثلاثة التي استُعرضت آنفًا، وهي: التوجيه، والتشغيل، والقياس. ويهدف النموذج إلى مساعدة المؤسسات الإدارية على تحويل السياسة الوطنية للغة العربية إلى ممارساتٍ قابلةٍ للتطبيق، مع مراعاة اختلاف القطاعات وطبيعة الرسائل والجمهور المستهدف.

في مستوى التوجيه، تعتمد المؤسسةُ السياسةَ الوطنية للغة العربية مرجعيةً عامة، ثم تبني عليها سياسةً داخليةً تحدد لغة العمل الرسمي، وضوابط استخدام اللغات الأخرى، ومعايير الخطاب الموجَّه للجمهور، ومسؤوليات الإدارات ذات العلاقة. وفي مستوى التشغيل، تُنشأ إجراءاتٌ واضحةٌ للمراجعة والتحرير، وتُعتمد قوالبُ موحدة، وتُبنى قاعدة مصطلحات، وتُنفَّذ برامجُ تدريبية. أما في مستوى القياس، فتُحدَّد مؤشراتٌ مثل نسبة الالتزام بالقوالب، وعدد الأخطاء المتكررة، ودرجة وضوح النصوص، ومدى رضا المستفيدين عن الخطاب. ويتميز هذا النموذج بأنه لا يفترض صيغةً واحدةً جامدةً لجميع الجهات، بل يسمح بالتدرج؛ فالجهات الكبيرة يمكن أن تُنشئ وحداتٍ متخصصة، بينما في وسع الجهات الأصغر أن تعتمد فريقًا أو خبيرًا مرجعيًا. ويمكن

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

للقطاع الخاص أن يربط النموذج بجودة تجربة العميل، وأن يربطه القطاع غير الربحي بوضوح الرسالة وملاءمتها للمستفيدين، أما القطاع الحكومي فيمكن أن يجعله جزءًا من الامتثال والحوكمة المؤسسية.

جدول رقم (١). نموذج الحوكمة اللغوية المؤسسية المقترح

البُعد	المكونات	أدوات التطبيق
التوجيه	السياسة والمرجعية والمعايير	اعتماد السياسة الوطنية، إعداد سياسة داخلية، تحديد ضوابط استخدام اللغات الأخرى
التشغيل	الإجراءات والقدرات والأدوات	وحدة مراجعة لغوية، أدلة تحريرية، قوالب، تدريب، قاعدة مصطلحات
القياس	المؤشرات والمتابعة والتحسين	مؤشرات جودة الخطاب، تقارير دورية، قياس الأثر، خطط تحسين

تطبيق السياسة الوطنية للغة العربية في المؤسسات الإدارية

يقتضي الاتساق مع السياسة الوطنية للغة العربية ألا ينحصر النظر في القطاع الحكومي وحده -رغم أهميته ومركزيته- بل أن يمتد إلى القطاع الخاص والقطاع غير الربحي. فهذه القطاعات مجتمعةً تصنع المشهد اللغوي للمجتمع: الحكومة تصدر السياسات والخدمات والأنظمة، والقطاع الخاص ينتج قدرًا كبيرًا من الخطاب الاقتصادي والتجاري والتقني، والقطاع غير الربحي يتصل بشرائحَ واسعةٍ من المجتمع عبر مبادراتٍ وبرامجَ وخدمات. وإذا لم تتكامل هذه القطاعات في احترام مكانة العربية وتنظيم استعمالها بقي الأثر محدودًا وقاصرًا.

تمثل العربية لغة الدولة وخطابها الرسمي، ولذلك يكون الالتزام بها أساسًا في العمل الإداري وتعبيرًا عن مراعاة المستفيد؛ فكثيرٌ من المشكلات التي يواجهها المستفيدون لا تنشأ

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

من غياب المعلومات، بل من صعوبة فهمها أو تشتتها بين مصطلحاتٍ وخطاباتٍ -ولربما لغاتٍ- مختلفة. ومن هنا فإن ضبط الخطاب الحكومي باللغة العربية يرتبط مباشرةً بجودة الخدمة العامة. وهذا يشير إلى فاعلية أن تُستخدم اللغة في القطاع الحكومي وفق نموذجٍ واضحٍ متقنٍ للحوكمة اللغوية، بما يجعل الجهات الحكومية مختبراتٍ معياريةً لتطوير الأدلة اللغوية، وقواعد المصطلحات، وأدوات القياس، بحيث تنتقل التجربة إلى القطاع الخاص والقطاع غير الربحي عبر الشراكات والتدريب ونشر النماذج[1].

أما القطاع الخاص، فطبيعته التنافسية وعلاقاته الدولية تجعله أكثرَ تعرضًا لاستخدام اللغات الأجنبية، ولا سيما الإنجليزية التي لا يمكن إنكار الحاجة العملية إليها في مجالاتٍ مثل الاستثمار، والتقنية، وسلاسل الإمداد، والعقود الدولية. غير أن الإشكال يظهر عندما تغدو الإنجليزية اللغة المستخدمة حتى في الخطاب الموجَّه للمستهلك المحلي أو الموظفين أو الجهات التنظيمية؛ ولمثل هذه المعطيات يصبح التنظيم ضروريًا حتى لا يؤدي الانفتاح إلى إضعاف حضور اللغة العربية. ويتسق هذا مع توجّه السياسة الوطنية إلى تفعيل حضور العربية في الجانب الدولي، وحرصِ الجهات على استخدامها في سياقات التواصل الدولي مع توفير الترجمة عند الحاجة، فضلًا عن ضمان مساواة العربية في حجية الاتفاقيات المبرَمة مع الجهات الأجنبية.

ويمكن القول في هذا السياق أن من وسائل تعزيز فاعلية اللغة العربية في القطاع الخاص ربطَها بجودة تجربة العميل والامتثال والسمعة المؤسسية؛ فالشركة التي تقدم عقودًا واضحةً بالعربية، وتعليماتِ خدمةٍ مفهومة، ومحتوًى رقميًا عربيًا رصينًا، لا تحمي نفسها قانونيًا فحسب، بل تبني ثقةً أكبر مع جمهورها، وتمتلك بذلك ميزةً تنافسيةً في سوقٍ محليٍّ واسعٍ ترنو السياسة الوطنية إلى جعل اللغة العربية حاضرةً فيه وجدانيًا ووظيفيًا.

(١) من النماذج في هذا الباب أدلةُ التحرير الإداري التي أصدرتها عدة جهات حكومية خاصة (مثل وزارة التعليم، ووزارة المالية، وشركة أرامكو، وغيرها)، مما يمكن الإفادة منها بوصفها ممارساتٍ رائدةً في ضبط الخطاب المؤسسي.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ويتسع أثر العربية في القطاعين الخاص وغير الربحي حين يُنظر إليها بوصفها فرصةً ذات مردودٍ اقتصاديٍّ واجتماعي. فالسياسة الوطنية تدعو صراحةً إلى تفعيل منافذ الاستثمار اللغوي وتقديم الأعمال والمبادرات اللغوية ذات المردود الاقتصادي، وهو ما يفتح البابَ أمام صناعةٍ لغويةٍ عربيةٍ تشمل خدمات التحرير والترجمة والمصطلح والمحتوى الرقمي وأدوات اللغة الذكية. وبذلك تتحول العنايةُ بالعربية من كُلفةٍ إلى استثمارٍ ذي قيمةٍ يوفر فرصَ عملٍ نوعيةً في سوقٍ محليٍّ واسع. وفي القطاع غير الربحي، تتخذ اللغة بُعدًا اجتماعيًا مباشرًا؛ لأن المؤسسات غير الربحية تتعامل غالبًا مع فئاتٍ مستفيدةٍ متنوعة، وقد تخاطب جمهور المانحين والمتطوعين والمجتمع المحلي. ولذلك تحتاج إلى لغةٍ عربيةٍ واضحةٍ تُلامس الناس، وتمزج بين الدقة والفاعلية، وبين الامتثال التنظيمي والقدرة على التأثير. ومن المهم ألا تُفرض الحوكمة اللغوية على القطاعات الثلاثة بالأسلوب نفسه؛ فالجهة الحكومية تحتاج إلى معيارٍ رسميٍّ أكثرَ صرامة، والشركة يناسبها نموذجٌ يوازن بين الامتثال والتنافسية وحفظ الحقوق، والمؤسسة غير الربحية يلائمها خطابٌ مبسطٌ وموثوق.

تؤكد هذه القراءة أن نجاح السياسة الوطنية يتطلب هندسةً مؤسسيةً للتطبيق، بحيث لا تكون اللغة مسؤولية قسمٍ واحد، بل جزءًا من منظومة العمل. ففي القطاع الحكومي يمكن ربطها بالتحول المؤسسي وجودة الخدمات، وفي القطاع الخاص يمكن ربطها بتجربة العميل والالتزام التنظيمي والقانوني، وفي القطاع غير الربحي يمكن ربطها بالأثر الاجتماعي ووضوح الرسالة.

الخطاب الرسمي في البيئة الرقمية

في عالمٍ باتت فيه التقنية نافذةً مهمةً للمؤسسات أضحى قدرٌ كبيرٌ من الخطاب الرسمي مرتبطًا بالبيئة الرقمية في مواقع الجهات، ومنصات الخدمات، والحسابات الاجتماعية، والرسائل النصية، والبريد الإلكتروني، والتطبيقات. وهذا التحول يفرض تحدياتٍ جديدةً على اللغة؛ لأن النص الرقمي غالبًا أقصر، وأسرعُ تداولاً، وأكثرُ عرضةً

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

للتأويل، وأشدُّ ارتباطًا بتجربة المستخدم. ولذلك يغدو من غير المناسب استنساخُ معايير المراسلات الورقية في البيئة الرقمية، بل يحسن تطوير معايير خاصة للخطاب الرقمي العربي. ويمكن قياس جودة اللغة في المنصات الرقمية بقدرتها على تسهيل الإجراء وتقليل العبء المعرفي على المستخدم والمستفيد. فإذا كانت صفحة الخدمة -على سبيل المثال- مكتوبةً بلغةٍ غامضة، أو بدت مصطلحاتها غير موحدة؛ فقد يحول ذلك دون قدرة المستفيد على إتمام الخدمة رغم سلامة النظام التقني. ولذلك فإن اللغة والنصوص ينبغي أن تكون أساسًا في تصميم الخدمة ذاتها، وأداةً للوصول ووسيلةً للإنجاز. كما أن الخطاب الرقمي يتطلب اتساقًا عاليًا بين القنوات؛ فقد يجد المستفيد مصطلحًا في الموقع، ومصطلحًا آخرَ في التطبيق، وثالثًا في الرسائل النصية. وهذا التباين يضعف الثقة ويضاعف الحاجة إلى الدعم والاستفسار. ولهذا فإنه ينبغي أن تشمل الحوكمة اللغوية المحتوى الرقمي كله، عبر بناء قاموس مصطلحاتٍ موحدٍ مرتبطٍ بأنظمة إدارة المحتوى.

وتُعدّ الواجهاتُ الرقمية امتدادًا معاصرًا للمشهد اللغوي؛ فاللافتات واللوحات والإعلانات التي كانت تملأ الفضاء العام صار لها نظائرُ في الشاشات والتطبيقات وصفحات الخدمات، وكلها تحمل رسائل ضمنيةً عن مكانة العربية وحضورها. ومن ثَمّ فإن إغفال العربية في واجهةٍ رقمية، أو تقديمَها في صورةٍ ركيكةٍ أو مترجَمةٍ ترجمةً حرفية، لا يُضعف تجربة المستخدم فحسب، بل يبعث برسالةٍ صامتةٍ عن ترتيب اللغات لدى المؤسسة. ولمثل ذلك ينبغي أن يشمل ضبطُ المشهد اللغوي -وفق ما تدعو إليه السياسة الوطنية في مبدئها المتعلق بالمشهد اللغوي العام- الفضاءَ الرقمي بمختلف أبعاده وتطبيقاته. وتحسن الإشارة هنا إلى أهمية الصياغة الوجيزة الميسورة دون إخلالٍ بالدقة؛ فالخطاب الرقمي لا يحتمل الإطالة ولا الإسهاب، بل تناسبه كتابةٌ عربيةٌ واضحة، قصيرةُ الجمل، محددةُ الأفعال، مع تجنب المصطلحات المترجمة ترجمةً حرفية. وتتصل البيئة الرقمية أيضًا بمسألة الوصول الشامل -إحدى أهم مستهدفات المؤسسات الإدارية-؛ فالمستفيدون ليسوا على مستوى واحدٍ من التعليم أو الخبرة التقنية، ولذلك ينبغي أن تراعي اللغة اختلاف القدرات. كما يحسن اختبار النصوص مع المستخدمين، لا الاكتفاء باعتمادها وفق منظورٍ داخليٍّ فحسب.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ومما يُلاحظ في الوقت الراهن أن منصات التواصل الاجتماعي أدّت إلى ظهور خطابٍ مؤسسيٍّ سريعٍ يتداخل فيه الرسمي بالإعلامي، والفصيح بالعامي، مع سرعة الإيقاع التي ربما يصاحبها أخطاء لغوية أو رسائل غير منضبطة في ظل غياب آليات مراجعة مناسبة. ولمراعاة ذلك فإنه يُقترح أن تطور الجهات سياساتٍ تحريريةً للمحتوى الاجتماعي، تحدد نبرة الخطاب، ومستوى الرسمية، وضوابط استخدام العربية واللغات الأخرى، وآلية الاعتماد في الحالات العاجلة، وغير ذلك. إن إدراج البيئة الرقمية ضمن الحوكمة اللغوية يعزز اتساق السياسة الوطنية مع واقع المؤسسات الحديثة. فاللغة اليوم لا تعيش في الوثائق المطبوعة فحسب، بل في الشاشات والواجهات والتطبيقات. وإذا كان الهدف تمكين العربية في مجالات الحياة فإن الفضاء الرقمي من أهم هذه المجالات، كما أنه من أكثرها تأثيرًا في صورة اللغة لدى الأجيال الجديدة.

الذكاء الاصطناعي والحوكمة اللغوية

يفتح الذكاء الاصطناعي آفاقًا واسعةً لدعم اللغة العربية في المؤسسات، إلا أن توظيفه يتطلب حوكمةً دقيقة، كما هو الحال في استخدامه في مناحي الحياة كلها؛ فالأدوات الذكية تساعد في التدقيق، وتلخيص الوثائق، واقتراح الصياغات، وتوحيد المصطلحات، وتحليل وضوح النصوص، إلا أنها -في إنتاج اللغة خاصةً- قد تأتي بصياغاتٍ غير دقيقة أو ترجماتٍ حرفيةٍ ركيكة أو مصطلحاتٍ غير معتمدة؛ إذا لم تُضبط بمرجعياتٍ لغويةٍ ومؤسسية. إن استخدام الذكاء الاصطناعي بات واقعًا يستدعي مراعاته في الحوكمة اللغوية، وأساس هذه الحوكمة هو أن تمتلك الجهة دليلاً لغويًا واضحًا، وقاعدةَ مصطلحاتٍ معتمدة، ونماذجَ تحريريةً رصينة؛ ليساعدها في توجيه الأدوات الذكية وإنتاج مخرجاتٍ متسقة.

ويمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في لغة المؤسسات الإدارية -التي تمتلك أدلتها اللغوية الخاصة وقوائم مصطلحاتها المعتمدة ونماذج تحريرها- على ثلاثة مستويات: المستوى الأول هو التدقيق والتحسين، مثل رصد الأخطاء، وتنبيه الكاتب إلى الجمل

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الطويلـة أو الغامضـة. والمسـتوى الثـاني هـو إدارة المصطلحـات، مـن خلال مقارنـة النـص بقاعـدة المصطلحـات المعتمـدة لـدى الجهـة، ورصـد مـا يخالفهـا. والمسـتوى الثالـث هـو التحليـل المـؤسسي، عبرتقاريـرَ دوريـةٍ تقيـس جـودة الخطـاب في الإدارات المختلفـة، وتحـدد المجـالات الأكثرحاجـةً إلى التدريـب والتحـسين. وفي هـذا الإطـاريتطلـب توظيـف الـذكاء الاصطناعـي سياسـةً داخليـةً تحـدد مـا يجـوز إدخالـه في أدواتـه وبرامجـه ومـا لا يجـوز، ومصفوفـةَ صلاحيـات الاسـتخدام ومراجعـة النصـوص واعتمادهـا، خصوصًـا في الوثائـق السـرية أو الحساسـة، إضافـةً إلى الموازنـة بين الجـودة اللغويـة وأمـن المعلومـات والمسـؤولية القانونيـة. ومـن المهـم الإشـارة في هـذا السـياق إلى أن بنـاء أدواتٍ لغويـةٍ ذكيـةٍ موثوقـةٍ قـد يتعـذر بلا مـواردَ عربيـةٍ عاليـة الجـودة، ومجموعـاتٍ مصطلحيـةٍ معتمـدة، وتعـاونٍ بين اللغـويين والتقنيين والمؤسسـات. وهنـا يحسـن التأكيـد على أهميـة قيـادة الجهـات الوطنيـة المتخصصـة لمثـل هـذا الموضـوع الـذي لا يتسـع نطـاق هـذا المبحـث للاسـتفاضة فيـه، بـل تكفـي الإلماحـة إلى أنـه يمكـن للسياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة أن تكـون إطـارًا موجِّهًـا لتطويـر تقنيـاتٍ لغويـةٍ وطنيـة تُفيـد مـن الأدوات العالميـة. فتمـكين العربيـة في العصـر الـرقمي يتطلـب أن تكـون حاضـرةً في البيانـات والنمـاذج والمنصـات، وأن تتطـور أدواتٌ عربيـةٌ تراعـي السـياق المحلي والمؤسسي. وهـذا يربـط الحوكمـة اللغويـة بالتحـول الـرقمي والابتـكار، ويمنحهـا بُعـدًا استراتيجيًـا مسـتقبليًا.

مؤشرات قياس جودة الخطاب الرسمي

لا تكتمـل الحوكمـة اللغويـة دون مؤشـرات قيـاسٍ واضحـة تقيـس جـودة الخطـاب، وتكشـف مواطـن الخلـل، وترسـم خارطـة التحسـن. ومـن المؤشـرات المقترحـة بنـاءً علـى معطيـات الواقـع: **مؤشـر الالتزام بالدليـل اللغـوي** للمؤسسـة، والـذي يمكـن قياسـه عبرعينـاتٍ مـن المـراسلات والتقاريـر والبيانـات، ويُتيـح تحليلُهـا مـادةً خصبـةً للتطويـر والتحسين. ومـن المؤشـرات المهمـة **مؤشـر توحيـد المصطلحـات**، ويقيـس عـدد المصطلحـات غيرالمعتمـدة أو المتباينـة في الوثائـق. فالمشكلـة لا تظهـر في الأخطـاء النحويـة وحدهـا، بـل

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

في اختلاف مسميات المفهوم الواحد، وما ينتج عن ذلك من إرباك المستفيد وضمور الذاكرة المؤسسية. ومن المؤشرات المقترحة كذلك **مؤشر زمن المراجعة اللغوية**؛ فالهدف من الحوكمة ليس تعطيل العمل، بل تحسينه. فإذا كان زمن المراجعة طويلاً فقد تحتاج المؤسسة لاختصاره عبر قوالبَ أفضلَ أو تدريبٍ أوسعَ أو أدواتٍ تقنيةٍ مساعدة. وإذا كان الزمن وجيزًا جدًا وتصاحبه الأخطاء فإن هذا يدل على مراجعةٍ شكلية لابدّ من التنبه لها، وهكذا.

ويمكن قياس أثر الخطاب على المستفيد من خلال الاستبانات، أو تحليل الاستفسارات المتكررة، أو رصد الشكاوى المرتبطة بعدم وضوح التعليمات. فإذا تكررت أسئلة المستفيدين حول خطوةٍ معينةٍ في خدمةٍ رقمية فقد تكون المشكلة في النص لا في الإجراء نفسه. ويمكن أن تتضمن المنظومة مؤشرًا مركّبًا لوضوح النص، يجمع بين معاييرَ قابلةٍ للقياس مثل طول الجملة، وكثافة المصطلحات غير المعرَّفة، ونسبة المبني للمجهول، ووضوح بنية الفقرة. ومع أن قياس الوضوح يظل اجتهاديًا فإن تحويله إلى معاييرَ صريحةٍ يجعل التقييم أكثرَ عدالةً وانتظامًا، ويمنح المحررين أهدافًا واضحةً يسعون إليها بدل الانطباعات العامة. ويُفيد ربطُ مؤشرات المؤسسة بالمؤشرات الوطنية الأوسع في إسناد القياس إلى مرجعيةٍ علميةٍ موحدة. فقد أطلق مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية «مؤشر اللغة العربية» أداةً استرشاديةً لرسم السياسات اللغوية وطنيًا ودوليًا، ورصدِ واقع العربية عبر مؤشراتٍ كميةٍ وكيفيةٍ تغطي مجالاتٍ حيويةً متعددة (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٥). ويمكن للمؤسسات أن تستلهم منهجية هذه المؤشرات في بناء مقاييسها الداخلية، بما يجعل قياس جودة الخطاب المؤسسي متصلاً بجهود القياس الوطنية. ويؤكد البحثُ في سياسات اللغة وتخطيطها أهميةَ تتبّع تبنّي السياسة وتفعيلها عبر المستويات المؤسسية المختلفة، لا الاكتفاء برصد النصوص المعلنة (Hult & Johnson, 2015). ويُستحسن أن تُعرض مؤشرات جودة الخطاب في تقاريرَ دوريةٍ مختصرةٍ تُرفع للإدارة العليا. فالقيادة إذا رأت مؤشرات اللغة ضمن لوحة أداء المؤسسة فستتعامل معها بوصفها جزءًا من الحوكمة والجودة ذات الأولوية المؤسسية.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

خارطة تنفيذ مقترحة لتفعيل الحوكمة اللغوية

انطلاقًا من الممارسات الراهنة المتبعة في المؤسسات الإدارية فإنه يُقترح أن تبدأ خارطة تفعيل الحوكمة اللغوية من التشخيص فالبناء، ثم التشغيل فالقياس؛ لتصل إلى دورة تحسينٍ مستدامةٍ متجددة، مع مراعاة التدرج الذي يلائم اختلاف المؤسسات الإدارية في نضجها وقدراتها، ويتيح بناءَ القدرات وتحقيقَ مكاسبَ سريعة.

تبدأ **المرحلة الأولى** بالتشخيص، وفيها تُراجَع عينةٌ من الوثائق والخطابات ومحتوى المنصات الرقمية، بهدف تحديد أكثر الأخطاء شيوعًا، وأوضح المصطلحات اضطرابًا، وأشد المواضع حاجةً إلى توحيد الهوية اللغوية. كما يمكن إجراء مقابلاتٍ قصيرةٍ مع الإدارات الأكثر إنتاجًا للنصوص لمعرفة الصعوبات التي تواجهها. وينبغي أن يخلص التشخيص إلى تقريرٍ وجيزٍ يصف الوضع الراهن والفجوات ذات الأولوية. ثم تأتي **مرحلة البناء**، وتتضمن إعداد سياسةٍ لغويةٍ داخلية، ودليلِ تحريرٍ مؤسسي، وقائمةِ مصطلحاتٍ أساسية. وينبغي أن تكون هذه الوثائق عمليةً ومختصرة يسهل الرجوع إليها والاستفادة منها. ويمكن البدء بدليلٍ أوليٍّ يغطي أكثر أنواع النصوص شيوعًا، مثل الخطابات، والتقارير، والبيانات، والمحتوى الرقمي، ثم تطويره تدريجيًا ليغطي كافة المحرَّرات الإدارية. وتأتي بعد ذلك **مرحلة التشغيل**، وفيها تُحدَّد آليةُ اعتماد النصوص ذات الشيوع والتأثير، مثل القرارات والبيانات العامة والتقارير السنوية. كما تُنشأ فيها منصةٌ لدعم المحررين والموظفين، وتُعتمد قوالبُ موحدة، وتُنفَّذ ورشٌ تدريبية. ومن المهم في هذه المرحلة ألا تغدو وحدة الحوكمة اللغوية عائقًا، بل جهةَ تمكينٍ تُقدم الأدوات وتبني القدرات. أما **مرحلة القياس** فتتضمن وضع مؤشرات الأداء، وجمع البيانات دوريًا. ويمكن البدء بثلاثة مؤشراتٍ أساسية، وهي: الالتزام بالسياسة اللغوية الداخلية وأدلتها، وتوحيد المصطلحات ووضوح النصوص، تتلوها مرحلةٌ أخرى -بعد نضج التجربة- يُقاس فيها الأداء بمؤشراتٍ مثل: رضا المستفيد، وزمن المراجعة، وأثر التدريب. وفي **مرحلة التحسين**، تُراجَع الأدلة والمصطلحات بناءً على النتائج وصدى

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التطبيق، على أن يكون في المؤسسة إدارة مسؤولة عن السياسة اللغوية، تُعنى بتحديث السياسات والأدلة والإجراءات ذات الصلة.

وتتطلب خارطة التنفيذ تبنّيًا قياديًا؛ فإذا لم تدعم الإدارة العليا المشروع فإنه سيغدو أقربَ إلى التنظير وأبعدَ عن التأثير. أما إذا ربطت الإدارةُ العُليا جودةَ الخطاب بمؤشرات الأداء ودرجات التقييم، وأظهرت التزامها باستخدام العربية المنضبطة، فإن ذلك سيغير ثقافة المؤسسة بلا ريب. ومن الصور المقترحة للتدرج في التطبيق أن تبدأ المؤسسات بمشروعاتٍ لغويةٍ تجريبيةٍ محددة، مثل: تحسين خطاب خدمةٍ رقميةٍ معينة، أو توحيد مصطلحات إدارةٍ محددة، أو مراجعة قوالب التقارير الشهرية. والهدف من ذلك هو التدرجُ الفعّال، وتخفيف مقاومة التغيير، وقطف ثمارٍ سريعة، وبناء ثقة الإدارات في جدوى الحوكمة اللغوية قبل الانتقال إلى تطبيقٍ أوسع.

ضوابط تحريرية مقترحة للخطاب الرسمي

بناءً على ما يلاحظ في واقع المؤسسات الإدارية فإنه يمكن اقتراح ضوابط تحريرية للخطاب الرسمي والنصوص الإدارية. **أول هذه الضوابط** تحديد غرض النص قبل كتابته: هل هو توجيهٌ، أم إبلاغٌ، أم تفسيرٌ، أم طلبٌ، أم غيرذلك؟ فوضوح الغرض يساعد الكاتب على اختيار القالب المناسب والأسلوب السائغ. وكثيرٌ من اضطراب النصوص ينشأ من اختلاط الأغراض داخل وثيقةٍ واحدة. و**الضابط الثاني** ترتيب المعلومات بحسب حاجة القارئ، لا بحسب تسلسل التفكير الداخلي للكاتب. فالمستفيد يريد أن يعرف ما المطلوب منه، ومتى، وكيف، وما الأساس النظامي أو الإجرائي. ولذلك ينبغي أن تركز النصوص الإجرائية على الخلاصة أو الفعل المطلوب قبل ذكر التفاصيل، أما التقارير التحليلية فقد تبدأ بالسياق فالنتائج ثم التوصيات، بحسب طبيعتها. و**الضابط الثالث** تجنب الجمل مفرطة الطول. والملاحظ أن الخطاب الرسمي العربي يميل أحيانًا إلى تراكيبَ طويلةٍ ربما يتيه معها المقصود ويصعب الفهم. و**الضابط الرابع** توحيد المصطلحات داخل الوثيقة الواحدة وبين الوثائق المتصلة. فإذا اختير مصطلحٌ معينٌ

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

فالأصل أن يُلتزم به. كما ينبغي تفادي استعمال المصطلحات الأجنبية التي لها نظيرٌ عربيٌّ معتمدٌ وواضح. وإذا لم يكن من استعمال مصطلحٍ أجنبيٍّ بدٌّ فيُوضَع بين قوسين. و**الضابط الخامس** مراعاة المقام والجمهور. فالخطاب الموجَّه للجهات المختصة يناسبه إيراد مصطلحاتٍ فنيةٍ تخصصية، بينما يُبسَّط الخطاب الموجَّه للجمهور ويُقلَّل فيه استخدام المصطلحات الدقيقة. و**الضابط السادس** المراجعة المتدرجة. فتبدأ المراجعة بسؤال المعنى: هل النص يقول ما يُراد؟ ثم سؤال البنية: هل المعلومات مرتبة؟ ثم سؤال اللغة: هل الصياغة سليمة؟ ثم سؤال الاتساق: هل المصطلحات موحدة؟ وهذا التدرج يوسّع أفق المراجعة بما يتجاوز التصويب النحوي والإملائي إلى المحتوى ولبّ النص. أما **الضابط السابع** فيتمثل في تفادي الترجمة الحرفية في النصوص المؤسسية. ولعل من تحديات التعامل مع النصوص الأجنبية نقلَ المعنى إلى لغةٍ عربيةٍ مؤسسيةٍ سليمة، مع الحفاظ على الدقة الفنية. وهذا يتطلب محررين يجمعون بين اللغة وفهم السياق الإداري. وأخيرا يأتي **الضابط الثامن** مبرزا أهمية توثيق النسخ المعتمدة من النماذج والقوالب. فبعض التباين ناتجٌ عن استخدام نماذجَ قديمةٍ أو اجتهاداتٍ شخصية. ولذلك ينبغي أن تتوافر القوالب في منصةٍ داخليةٍ محدَّثة، مع تحديد تاريخ الإصدار والجهة المالكة.

الأثر المأمول من تطبيق الحوكمة اللغوية

إذا ما طُبقت الحوكمة اللغوية المقترحة فإنه يُرجى قطفُ ثمارٍ إيجابيةٍ عند تطبيق الحوكمة اللغوية بصورةٍ منهجية. **أولها** ارتفاع جودة القرارات والوثائق الرسمية؛ لأن النصوص ستصبح أكثرَ وضوحًا واتساقًا. **وثانيها** تحسين تجربة المستفيد؛ فالخدمات الحكومية أو التجارية أو غير الربحية تعتمد على تعليماتٍ ورسائلَ ونماذج. وإذا كانت هذه النصوص واضحةً حققت المراد منها، وشعر المستفيد بأن المؤسسة تتسم بحوكمة العمل وبوضوح الغايات وبسهولة الإجراءات. أما إذا كانت غامضة فقد يمتد تأثير ذلك سلبيًا إلى صورة المؤسسة في أذهان الناس وحال بينهم وبين رسائلها ومستهدفاتها. أما

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الأثر الثالث فهو تعزيز الهوية المؤسسية والوطنية؛ فاللغة العربية المنضبطة في الخطاب الرسمي تعكس ثقة المؤسسة بهويتها، وتؤكد قدرتها على الجمع بين الأصالة والمعاصرة. وهذا الأثر بالغ الأهمية، خصوصًا في المؤسسات التي ترنو إلى تقديم صورةٍ حديثةٍ تعتز باللغة العربية، وتراها ممكّنًا مهمًّا وهويةً لا مساومة عليها. و**الأثر الرابع** يظهر في تفادي المخاطر القانونية والإدارية؛ فالوضوح في العقود والتعاميم والتعليمات يقلل النزاعات، ويعزز الامتثال، ويحمي المؤسسة من التأويلات المتعارضة. وقد يتسبب خطأٌ لغويٌّ صغيرٌ في لبسٍ كبير، والشواهد على ذلك ملموسة، وبعضها يصل إلى النزاع القضائي. وكل هذا يقود إلى **الأثر الخامس** وهو رفع كفاءة المعرفة داخل المؤسسة؛ فعندما تتوحد المصطلحات وتتحسن الوثائق، يصبح تراكم المعرفة أسهل، وتغدو عمليات الأرشفة والبحث والتحليل أكثرَ فاعلية. وهذا مهمٌّ في المؤسسات الكبيرة التي تتعدد فيها الإدارات والمشاريع؛ إذ تساعد اللغة الموحدة على بناء ذاكرةٍ مؤسسيةٍ راسخةٍ ذات جدوى. و**الأثر السادس** دعم التحول الرقمي الذي أضحى اليوم مستهدفًا ذا أولويةٍ في المؤسسات الإدارية بأنواعها؛ فالأنظمة والمنصات الرقمية تحتاج إلى نصوصٍ وواجهاتٍ ورسائلَ خطأٍ وتعليمات. وإذا لم تكن اللغة محكومةً بمعايير، فإن تجربة المستخدم ستتأثر. ولمثل هذا يُقال إن الحوكمة اللغوية يجب أن تكون جزءًا من مشاريع التحول الرقمي، لا خطوةً لاحقةً بعد إطلاق الخدمات. وأخيرا **الأثر السابع** الذي يتجلى في بناء ثقافةٍ مؤسسيةٍ أكثرَ انضباطًا؛ فالمؤسسة التي تعتني بلغتها دليلٌ على عنايتها بتفاصيلَ أخرى؛ لأن اللغة أحد ملامح طريقة التفكير والتنظيم، وإذا تشرّبت المؤسسة جودة الصياغة فسينعكس ذلك على جودة غيرها من الأعمال، ويصبح الموظفون أكثرَ وعيًا بأثر ما يكتبونه على القرار والخدمة والصورة العامة. وكل ما سبق من آثارٍ سيعزز أثر السياسة الوطنية للغة العربية في المؤسسات الإدارية، ويجعلها حاضرةً في المهام التشغيلية المؤسسية اليومية، ويُحسّن الممارسات، ويرفع جودة المخرجات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الأدوار المؤسسية والمسؤوليات في تفعيل السياسة الوطنية للغة العربية

من خلال واقع المؤسسات الإدارية فإنه يمكن النظر إلى توزيع الأدوار ووضوح المهام بوصفهما أساسًا في تفعيل السياسة الوطنية للغة العربية داخل تلك المؤسسات، ويجعل جميع قطاعات المؤسسة شريكةً في صناعة الخطاب وحريصةً على جودته. والمسؤولية لا ينبغي أن تُلقى على المحرر أو المدقق وحده؛ لأن النص الرسمي -كما في الممارسات الإدارية المُتبعة- يمر بمسارٍ كاملٍ يبدأ من صاحب الفكرة، ويمر بالإدارة الفنية، ثم المراجعة القانونية أو الاتصالية، ثم الاعتماد والنشر. وإذا لم تُحدَّد المسؤوليات في كل مرحلة، بقيت جودة اللغة خاضعةً لجهود أفرادٍ قليلين بصلاحياتٍ محدودة. ويقع على كاهل الإدارة العليا العبءُ الأكبر في ترسيخ الثقافة اللغوية؛ فهي التي تمنح الموضوع أهميته، وتقرر ربطه بالأداء. وعندما يستخدم قياديو المؤسسة لغةً عربيةً منضبطةً في خطاباتهم وتوجيهاتهم، فإنهم بذلك يضربون مثلاً عمليًا بليغًا يقتدي به الباقون. كما أن اعتماد القيادة الإدارية للدليل اللغوي، وطلبَ تقاريرَ دوريةٍ عن جودة الخطاب، وربطَ اللغة بمؤشرات الأداء -وهي إجراءاتٌ تَقدّم اقتراحُها- مما يُرجى منه أن يمنح الحوكمة اللغوية نفوذًا داخل المؤسسة، وتجعلها جزءًا من نظام الإدارة لا مبادرةً تحسينيةً أو عبئًا إضافيًا لا جدوى له. كما أن لإدارات الاتصال المؤسسي دورًا تنفيذيًا محوريًا في تفعيل السياسة الوطنية للغة العربية داخل المؤسسات، وهي في الغالب الجهة المسؤولة عن الخطاب المؤسسي الداخلي والخارجي. ولذلك ينبغي أن تمتلك هذه الإدارات كوادرَ متميزةً لديها مهارات تحريرٍ عربيةٍ عالية، وأدواتٌ مناسبة، تعمل وفق أدلةٍ واضحةٍ تحدد نبرة الخطاب ومستوى الرسمية وضوابط النشر. كما ينبغي أن تنسق مع الإدارات المتخصصة داخل المؤسسة حتى لا تفقد الرسائل دقتها، وعليها كذلك أن توائم مع الإدارات القانونية حتى لا تتعارض الصياغة مع الالتزامات النظامية، أو تسبب إشكالاتٍ قانونيةً يمكن تلافيها بالصياغة المحكمة المناسبة. وفي هذا السياق تحسن الإشارة إلى مهام الإدارات القانونية والتنظيمية التي تسهم بلا ريب في مراعاة النصوص للدقة والامتثال؛ فالوثيقة القانونية

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أو التنظيمية لا تحتمل الغموض، وأي تباينٍ في المصطلحات قد يفتح بابًا للتأويل. ولذلك ينبغي أن يكون لهذه الإدارات قوائمُ مصطلحيةٌ معتمدة، وأن تشارك في بناء القوالب التي تُستخدم في القرارات والعقود واللوائح الداخلية، بما يضمن سلامة المعنى قبل سلامة العبارة. وتتحمل إدارات الموارد البشرية مسؤولية بناء القدرات؛ فالكتابة الإدارية مهارةٌ يمكن اكتسابها وتطويرها. ومن المناسب إدراج مهارات الكتابة الواضحة ضمن برامج التهيئة للموظفين الجدد، وبرامج تطوير القيادات، ومسارات الترقي الوظيفي ذات الصلة. كما يمكن إنشاء مسارٍ مهنيٍّ متخصصٍ للمحررين المؤسسيين يجمع بين الفهم الإداري والتمكن اللغوي، والاستفادة في ذلك من البرامج التدريبية المتخصصة التي يوفرها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ومعهد الإدارة العامة.

ولا يفوت هنا التأكيد على مهام إدارات تقنية المعلومات والتحول الرقمي، فهي الجهة المعنية بالمنصات الرقمية التي يتجلى فيها الخطاب المؤسسي بأنواعه. ومن ثَمّ ينبغي أن تتعاون مع فرق اللغة والاتصال في تصميم الواجهات، ورسائل الخطأ، ونماذج الطلبات، وقواعد المحتوى، بوصف ذلك كله من مهام تحسين تجربة المستفيد وتعزيز جودة الخدمة. ويُعين على ترتيب هذه الأدوار تبنّي تصورٍ تدرّجيٍّ لنضج المؤسسة لغويًا؛ إذ تتفاوت الجهات بين مستوًى مبتدئٍ تُعالَج فيه اللغة بصورةٍ فرديةٍ ومتقطعة، ومستوًى متوسطٍ تتوافر فيه أدلةٌ وقوالبُ غير مُلزمة، ومستوًى متقدمٍ تُدمَج فيه الحوكمة اللغوية في نظام الجودة وتُقاس مخرجاته بمؤشرات. كما أن تحديد موقع المؤسسة على هذا السُّلّم يساعد في اختيار التدخلات المناسبة، وتفادي فرض نموذجٍ ناضجٍ على جهةٍ لم تَبنِ بعدُ مقوماته. كما يتيح هذا التصور للجهات الوطنية المعنية أن تصنّف المؤسسات وتوجّه إليها الدعم المتدرج بحسب احتياجها. وللاستيثاق من اتساق المهام التي سبق بيانُها، فإن من المهم أن يكون في كل مؤسسة جهةٌ مسؤولةٌ عن الحوكمة اللغوية،[1] سواءٌ كانت وحدةً مستقلةً أم لجنةً دائمةً أم وظيفةً عُليا ضمن إدارةٍ قائمة،

(١) تميل بعض المؤسسات إلى أن تكون الحوكمة اللغوية مناطةً بمكتب المسؤول الأول؛ لأهميتها، ولضمان اتساق الجهود وفاعليتها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وأن تكـون لهـذه الجهـة صلاحيـاتٌ واضحـة، منهـا: وضـع المعـايير، ومراجعتهـا وتحديثهـا، وأن تكـون همـزة الوصـل بين الإدارات، وأن يُنـاط بهـا قيـاسُ الأداء ورفـعُ التقاريـر الدوريـة للمسـؤول الأول.

اللغة والشفافية والثقة العامة

بين اللغـة والشـفافية رابطٌ أوثـقُ ممـا يُظـن؛ فالمعلومـة إنمـا تبلـغ غايـة الشـفافية حين تكـون مفهومـةً وقابلـةً للاسـتخدام وميسـورة الوصـول لمـن يعنيهـم أمرهـا، وليـس مجـرد النشـر ضامنًـا لذلـك. فقـد تنشـر المؤسسـة وثائـقَ كـثيرة، لكنهـا إذا صيغـت بلغـةٍ غامضـةٍ أو موغلـةٍ في التخصـص فـإن أثرهـا يبقـى محـدودًا؛ ولذلـك يمكـن القـول إن وضـوح الخطـاب الـرسمي شـرطٌ مـن شـروط الشـفافية والموثوقيـة، لا مجـرد معيـارٍ أسـلوبي. ولا ريـب أن اللغـة هـي همـزة الوصـل الأولى بين المؤسسـات الإداريـة والمسـتفيدين منهـا؛ فالمسـتفيد يقـرأ أولًا الخطـاب الصـادر، أو شـروط الخدمـة، أو تعليمـات التقديـم، أو رسـالة الرفـض، أو إشـعار القبـول. وتـزداد أهميـة ذلـك في النصـوص التي تمـس حقـوق الأفـراد أو مصالحهـم؛ فالمؤسسـة لا ينبغـي أن تكتفـي بإصـدار إعلانٍ أو نظـامٍ أو قـرارٍ إذا لـم يكـن مـا تصـدره مُصاغًـا بلغـةٍ مفهومـةٍ محكمـةٍ تحقـق المـراد ويفهمهـا المسـتفيد. وفي هـذا السـياق فـإن اللغـة تؤثـر في إدارة الأزمـات التي يحتـاج الجمهـور فيهـا إلى رسـائلَ سـريعةٍ وواضحـةٍ ومتسـقة، حتى لا يـؤدي اضطـراب اللغـة أو تعـدد المصطلحـات أو تأخـر البيـان إلى إثـارة القلـق أو تنـاقـل الشـائعات. ولذلـك ينبغـي أن تكـون لـدى المؤسسـات قوالـبُ لغويـةٌ للأزمـات، تتضمـن مبـادئ الوضـوح، والصـدق، والهـدوء، وتحديـد الإجـراء المطلـوب. وتسـهم الحوكمـة اللغويـة كذلـك في تعزيـز الشـفافية الداخليـة؛ فمنسـوبو المؤسسـات الإداريـة أحـق النـاس بفهـم السياسـات واللـوائح والتعليمـات، وبذلـك يتفـادى المسـؤولون تظلمـات منسـوبيهم أو شـعورهم بعـدم العدالـة. وباللغـة المحوكمـة يُضمـن الامتثـال، ويُقلَّـل الاعتمـاد علـى التفـسير الشـفهي أو الاجتهـاد الفـردي. ومـن هـذا المنظـور يغـدو تطبيـقُ السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة وحوكمتُهـا في المؤسسـات الإداريـة خطـوةً مهمـةً في تحـسين جـودة الحوكمـة العامـة. كمـا أن بنـاء الثقـة

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

من خلال اللغة يتطلب تغيير النظرة التقليدية إلى النص الرسمي؛ فالنص ليس مجرد وثيقةٍ تُحفظ في الأرشيف، بل فعلٌ مؤسسيٌّ يؤثر في العلاقة مع الناس. وكل كلمةٍ غامضةٍ أو عصيةٍ على الفهم تكلف وقتًا وجهدًا وارتباكًا، وكل صياغةٍ واضحةٍ قد تختصر مسارًا طويلًا من الاستفسارات والمراجعات.

البُعد التعليمي والتدريبي في استدامة الحوكمة اللغوية

يُلاحظ أن هناك مؤسساتٍ إداريةً مهتمةً بالحوكمة اللغوية، ولديها أدلتها وإجراءاتها التي يمكن الإفادة فيها من السياسة الوطنية للغة العربية، والمأمول أن يشيع ذلك في جميع المؤسسات الإدارية. إلا أن استدامة الحوكمة اللغوية وفاعليتها تتطلب تعليمًا مستمرًا وتدريبًا لا يتوقف، حتى لا تؤول السياسة وحوكمتها وأدلتها وإجراءاتها مع تقادم الزمن إلى وثائقَ تُحفظ. ويحسن أن ينطلق التدريب من تحليل احتياجات المؤسسة؛ فالموظف الذي يكتب تقارير يحتاج إلى مهارات التحليل والترتيب والاستنتاج، وزميله الذي يكتب للمستفيدين يتطلب مهارات التبسيط والوضوح، وهكذا. ومن الأساليب الفعالة في التدريب استخدام وثائق حقيقية بعد إخفاء بياناتها الحساسة؛ فالتدريب النظري على قواعدَ عامةٍ قد لا يغير الممارسة، أما تحليل نصوصٍ من بيئة العمل فيجعل الموظف يرى أثر اللغة واقعًا حيًّا. ويمكن في ورش التدريب أن يقارن المتدربون بين صياغةٍ ضعيفةٍ وأخرى محسَّنة، وأن يتعلموا كيفية الإيجاز دون إخلال، والإيضاح دون إطالة. كما يمكن استحداث مجتمعٍ متخصصٍ داخل المؤسسة يضم المنسوبين الأكثر إنتاجًا للنصوص، مثل موظفي الاتصال، والحوكمة، والقانون، والموارد البشرية، وخدمة المستفيدين. ويتبادل هذا المجتمع الملاحظات، ويقترح تحديثات الأدلة، ويجمع الأمثلة الجيدة، ويكون حلقة وصلٍ بين الجهة المالكة للحوكمة اللغوية والإدارات المعنية بها. ويُكمِّل هذه الجهودَ بناءُ مساراتٍ للتأهيل والاعتماد المهني في التحرير المؤسسي، بالشراكة مع الجهات الوطنية المتخصصة؛ بحيث يصبح للمحرر المؤسسي مسارٌ معترفٌ به يجمع بين الكفاءة اللغوية والفهم الإداري، ويمنح المؤسسات مرجعيةً في اختيار كوادرها وتطويرها. ويُقترح أن يشمل التدريب القيادات؛ لأن كثيرًا من النصوص الحساسة

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

تصدر بتوجيهاتٍ قيادية أو تُعتمد من مستوياتٍ عليا. والقائد الذي يدرك أثر اللغة في القرار سيكون أكثرَ حرصًا على وضوح التوجيه، وأكثرَ دعمًا للمراجعة والتحسين. كما أن لغة القيادة تصنع النموذج الذي يحتذي به الموظفون. ويمكن توظيف التعلم الرقمي في بناء مهارات الكتابة المؤسسية، من خلال وحداتٍ قصيرةٍ تتناول موضوعاتٍ محددةً مثل: كتابة البريد الرسمي، وصياغة الخطابات، وإعداد التوصيات، وتبسيط الإجراء، وتوحيد المصطلحات، وكتابة المحتوى الرقمي. إن الاستثمار في التدريب اللغوي ضمانٌ لاستدامة جودة الأداء. ويتسق هذا المبدأ مع السياسة الوطنية للغة العربية التي يُراد لها الشيوع والامتثال والتمكين.

التحديات

إن تفعيل السياسة الوطنية للغة العربية وحوكمة الخطاب الرسمي سيواجه -كأي سياسةٍ تنظيمية- جملةً من التحديات التي يمكن استشرافُها من خلال واقع المؤسسات الإدارية الراهن. **أولها** التحديات الإدارية، مثل: غياب وحداتٍ متخصصةٍ أو سياساتٍ داخليةٍ واضحة، وضعف التكامل بين الإدارات، والنظر إلى اللغة بوصفها مسؤوليةً فرديةً لا مسؤوليةً مؤسسية. **وثانيها** التحديات البشرية، ومن مظاهرها: تفاوت مهارات الكتابة الإدارية لدى الموظفين، وقلّة المتخصصين في التحرير اللغوي المؤسسي، وضعف التدريب المنهجي على المراسلات والتقارير والبيانات. **وثالثها** التحديات التقنية التي يسببها نقص الأدوات العربية المتخصصة في التدقيق والتحرير والتحليل الأسلوبي، وغياب قواعد بياناتٍ موحدةٍ للمصطلحات الإدارية. كما أن أدوات الذكاء الاصطناعي لا تزال أقلَّ نضجًا في تطبيقات اللغة العربية منها في غيرها، فضلاً عن أن الإفادة منها في المجال اللغوي العربي تتطلب ضبطًا مرجعيًا. **أما التحدي الرابع** فيتعلق بالتصورات الثقافية حول اللغة. فشيوع الإنجليزية في بعض البيئات لا يرتبط دائمًا باحتياجٍ عمليٍّ حقيقي، بل هو نابعٌ من النظر إليها بوصفها لغة الحداثة والمكانة والكفاءة. وتصف الأدبيات هذا النوع من التصورات بالأيديولوجيا اللغوية، أي المعتقدات الاجتماعية

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التي تمنح لغةً ما قيمةً أعلى من غيرها (Woolard & Schieffelin, 1994). ومعالجة هذا التحدي تتطلب جهدًا ثقافيًا وتنظيميًا طويل المدى. ويبقى تحدي الاستدامة قائمًا؛ فكثيرٌ من المبادرات اللغوية يبدأ بحماسٍ ثم يفترمع مرور الوقت وانشغال الإدارات بأولوياتٍ أخرى. ويتضاعف هذا التحدي مع صعوبة قياس جودة الخطاب قياسًا موضوعيًا؛ إذ إن (الوضوح) مفهومٌ نسبيٌّ يصعب قياسه. ولذلك تحتاج المؤسسات إلى آلياتٍ تُبقي الموضوع حيًّا -كربطه بالأداء، وإسناده إلى جهةٍ مالكة، واستمرار التدريب- وإلى مؤشراتٍ مركّبةٍ تجمع بين القياس الكمي وآراء المستفيدين، حتى لا يضمحل الأثر بعد مرحلة الإطلاق. ويضاف إلى ذلك تحدي التباين القطاعي؛ فالقطاع الحكومي محكومٌ بإطارٍ رسميٍّ أوضح، لكن كثرة المؤسسات الخاصة وغير الربحية وتنوع اختصاصاتها قد يتفاوت معه تطبيق السياسة الوطنية للغة العربية، ويتطلب توازنًا يراعي واقع الحال ومستهدفات المؤسسات.

الحلول والتوصيات

أشار المبحث في ثناياه إلى توصياتٍ متناثرة، ويحسن هنا إيجازها كما يلي:

أولى هذه التوصيات إصدار إطارٍ وطنيٍّ موحدٍ للحوكمة اللغوية في المؤسسات الإدارية، يُبنى على السياسة الوطنية للغة العربية، ويصوغ مبادئها ومستهدفاتها في معاييروأدلةٍ قابلةٍ للتطبيق داخل المؤسسات باختلاف أنواعها، انطلاقًا من تصنيف تلك المؤسسات وفق نضج ممارساتها وواقع حالها وطبيعة عملها.

وثانيها التزام المؤسسات الإدارية باستحداث وحداتٍ أو فرقٍ متخصصةٍ للحوكمة اللغوية، مع ربطها بالإدارة العليا قدر الإمكان، أو بإدارة الجودة أو الحوكمة أو الاتصال المؤسسي. وينبغي ألا تقتصر مهمة هذه الوحدات على التصحيح اللغوي، بل تشمل تطوير الأدلة، ومراجعة الخطاب، وبناء المصطلحات، وتدريب الموظفين، وقياس الأداء، ورفع تقاريرَ دوريةٍ عن مستوى الالتزام.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وثالثها إعـداد أدلـةٍ لغويـةٍ مؤسسـيةٍ معياريـة، تراعـي طبيعـة كل قطـاع، وتتضمـن قواعـد المـراسلات، وصياغـة القـرارات، وكتابـة التقاريـر، وإعـداد البيانـات، واسـتخدام المصطلحـات، وضوابـط الترجمـة، وأسـس التعامـل مـع المختصـرات والأسـماء الأجنبيـة. ويمكـن أن يصـدر دليـلٌ عـامٌّ وطنيٌّ تنبثـق منـه أدلـةٌ قطاعيـةٌ ومؤسسـية.

ورابعها إدراج جـودة اللغـة ضمـن مؤشـرات الأداء المـؤسسي. ومـن المؤشـرات الممكنـة: نسـبة الوثائـق المطابقـة للدليـل، وعـدد الملاحظـات المتكـررة، وزمـن مراجعـة النصـوص، ومسـتوى وضـوح الخطـاب لـدى المسـتفيدين، وغيرهـا.

وخامسـها بنـاء القـدرات البشـرية في الكتابـة الإداريـة والتحريـر المـؤسسي، مـن خلال اسـتقطاب المتخصـصين، وإعـداد برامـج تدريبيـةٍ عمليـة، وحقائـبَ تعليميـةٍ متخصصـة، ومجتمعـاتِ ممارسـةٍ داخـل الجهـات، وبرامـجَ لتأهيـل محرريـن مؤسسـيين مؤهـلين لغويًـا ومتمكـنين إداريًـا.

وسادسـها إنشـاء منصـةٍ وطنيـةٍ ذكيـةٍ للمصطلحـات والأدلـة اللغويـة، تضـم مصطلحـاتٍ إداريـةً معتمـدة، وقوالـبَ للخطابـات، وأمثلـةً للنصـوص النموذجيـة، وأدواتِ تدقيـقٍ وتحريـرٍ مدعومـةً بالـذكاء الاصطناعـي. ويمكـن أن تكـون هـذه المنصـة مرجعًـا متاحًـا للجهـات الحكوميـة والخاصـة وغيرالربحيـة، مـع تحديثهـا بانتظـام.

وسـابعها تصويـب الصـورة الذهنيـة عـن اللغـة العربيـة في البيئـة المؤسسـية، بإبـراز نمـاذجَ ناجحـةٍ لخطـابٍ عـربيٍّ حديـثٍ واحترافي، وتشـجيع القيـادات علـى اسـتخدام العربيـة في المناسـبات الرسـمية والمحتـوى المـؤسسي، وترسـيخ العربيـة بوصفهـا أداةً مرنـةً ولغـةَ إدارةٍ ومعرفـةٍ وابـتكار.

وثامنهـا تنظيـم اسـتخدام اللغـة الإنجليزيـة وفـق ضوابـط واضحـة؛ فليـس الإشكال في اسـتخدام الإنجليزيـة عنـد الحاجـة، بـل في تحولهـا إلى لغـةٍ افتراضيـةٍ داخـل المؤسسـات الإداريـة، وفي كونهـا شـرطًا مـن شـروط التوظيـف أو التطـور المـهني والترقي الوظيفـي.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

خاتمة

خلص المبحث إلى نتيجةٍ مهمة: أن اللغة في المؤسسات الإدارية عنصرٌ إستراتيجيٌّ يسري في صناعة القرار، وجودة الاتصال، وبناء الهوية التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتعزيز الثقة بين المؤسسات الإدارية وجمهورها، وأن السياسة الوطنية للغة العربية منطلقٌ واعدٌ لتكون العناية باللغة العربية ممارسةً مؤسسيةً محكومةً بالمعايير، وممكَّنةً بالأدوات، ومستدامةً بالتدريب، ومقاسةً بالمؤشرات. كما بيّن المبحث أن ضبط الخطاب الرسمي لا يتحقق بمجرد التأكيد على مكانة العربية، بل بحوكمةٍ لغويةٍ تشمل السياسات الداخلية، والأدلة التحريرية، ووحدات المراجعة، وقواعد المصطلحات، والتدريب، والقياس، والتقنيات الداعمة. وبهذا تتكامل الرؤية وتتحقق المستهدفات: سياسةٌ وطنيةٌ ترسم الإطار، وحوكمةٌ لغويةٌ تنقلها إلى الممارسة، ومؤسساتٌ تتبنّاها بوصفها جزءًا من جودتها وهويتها وكفاءتها؛ فتغدو العربية في المؤسسة الإدارية لغةً حيّةً مساندة، لا شعارًا يضيع صداه في دهاليز الأعمال وزحام المهام.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع العربية

- مجلـس الـوزراء. (١٤٤٧هـ). قـرار رقـم (٥٨٨) وتاريـخ ١٤٤٧/٨/١٥هـ بشـأن الموافقـة علـى السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة في المملكـة العربيـة السـعودية. الريـاض: الأمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء.
- مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة. (٢٠٢٥). مؤشـر اللغـة العربيـة. الريـاض: مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة.

المراجع الأجنبية

- Cooper, R. L. (1989). Language planning and social change. Cambridge University Press.
- Cornelissen, J. (2017). Corporate communication: A guide to theory and practice (5th ed.). SAGE Publications.
- Drew, P., & Heritage, J. (Eds.). (1992). Talk at work: Interaction in institutional settings. Cambridge University Press.
- Fairclough, N. (1995). Critical discourse analysis: The critical study of language. Longman.
- Gee, J. P. (2011). An introduction to discourse analysis: Theory and method (3rd ed.). Routledge.
- Hult, F. M., & Johnson, D. C. (Eds.). (2015). Research methods in language policy and planning: A practical guide. Wiley-Blackwell.
- Kaplan, R. B., & Baldauf, R. B. (1997). Language planning: From practice to theory. Multilingual Matters.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- Lo Bianco, J. (2010). Language policy and planning. In N. H. Hornberger & S. L. McKay (Eds.), Sociolinguistics and language education (pp. 143–176). Multilingual Matters.
- Ricento, T. (Ed.). (2006). An introduction to language policy: Theory and method. Blackwell Publishing.
- Shohamy, E. (2006). Language policy: Hidden agendas and new approaches. Routledge.
- Spolsky, B. (2004). Language policy. Cambridge University Press.
- Tiersma, P. M. (1999). Legal language. University of Chicago Press.
- van Leeuwen, T. (2008). Discourse and practice: New tools for critical discourse analysis. Oxford University Press.
- Woolard, K. A., & Schieffelin, B. B. (1994). Language ideology. Annual Review of Anthropology, 23, 55–82.
- Wright, S. (2016). Language policy and language planning: From nationalism to globalisation (2nd ed.). Palgrave Macmillan.

المبحث السادس

السياسة اللغوية السعودية هوية وطنية ناطقة: تحدياتها وممكّناتها

أ.د. عبدالله بن عبدالرحمن البريدي

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مدخل

تُعـرّف اللغـة بأنهـا «هُويـة ناطقة»(البريـدي: ٢٠١٣) ، وتُعـرّف الهويـة الوطنيـة السـعودية بأنهـا «رابطـةٌ شـعوريةُ بالانتمـاء الدائـم للوطـن السـعودي بثوابتـه الدينيـة ورمـوزه السياسـية، نابعـةٌ مـن سـمات: لغويـة وثقافيـة وتراثيـة وإنسـانية مشتركـة؛ مـن شـأنها خلـقُ مجتمـع: متوحـدٍ متضامـنٍ مسـتقرٍ متمايـزٍ، نابـضٍ بـ: الإبـاء والـولاء والفـداء والعطـاء، بمـا يُبقـي الوطـنَ: قويـاً شـامخاً ناميـاً مبتكـراً، والعالَـم: آمنـاً مسـتقراً متعايشـاً متضامناً»(البريـدي: ٢٠٢٤). وعليـه، فيمكـن النظـر إلى السياسـية اللغويـة السـعودية على أنهـا «هويـة وطنيـة ناطقـة»، وهـذا المبحـث في حقيقتـه يـدور حـول هـذه الفكـرة الجوهريـة الكبرى، بـل ينبـع منهـا وإليهـا يـؤوب. إن اللغـة معبرالإنسـان إلى الوجـود، إذ لا يطيـق الإنسـان البتـة أن ينفـذ مـن الوجـود وإليـه إلا عبرلغـة محـددة، والوطـن في خضـم هـذا الوجـود، وعليـه، فالوطـن غيـب ولا يحضـر إلا بلغـة، ألـم يـعبرالـنبي عليـه الـصلاة والـسلام عـن وطنـه مكـة المكرمـة باللغـة قـائلاً: «مـا أطيبـكِ مـن بلـد، ومـا أحبـكِ إلي، ولـولا أن قومـكِ أخرجـوني منـكِ مـا سـكنتُ غيركِ»، فغيـبُ الوطـنِ أحضرتـه اللغـةُ فـأضحى شـهادةً بـالطيبـة والمحبـة واللزوم والسـكنى. وهـذا المبحـث مكـرس للتجربـة السـعودية في إصـدار «سياسـة لغويـة وطنيـة»، حيـث يترسـم بعـض ملامحهـا ويترصـد بعـض أبعادهـا، مـع تـركيزه علـى مـا يمـت بصلـة أكبرإلى التحديـات «المعهـودة» والممكنـات «المنشـودة»، ولعـل في ذلـك مـا يـعين علـى عبـور التجربـة السـعودية إلى حيز«التطبيـق الفعـال» المتـوج بالثمـرات المتوخـاة، وإنـه لمـن المتعـذر علـى نـص صـغيركهـذا أن يقيـم لهـذه التجربـة أركانهـا المنهجيـة التي أشـرنا إلى طـرف منهـا، ولـذا فلا منـاص مـن اسـتعراض مجمـل لبعـض ملامـح التجربـة السـعودية عبرتوصيفـات مكثفـة، في عناويـن تتـوالى بقالـب منطقـي متسلسـل.

مقومات السياسة اللغوية السعودية

بعـد تأمـل التجربـة السـعودية في تثـمير اللغـة العربيـة في تعزيـز الهويـة الوطنيـة والعربيـة والإسلاميـة، يمكـن القـول إنهـا بُنيـت علـى أربعـة مقومـات كـبيرة، تتضافـر فيمـا بينهـا وتتحاشـد، وهـي:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

١- **المقـوم الديـني**، لعـل مـن صـور إثـراء الديـني للغـوي، أن اللغـة العربيـة اغتنـتْ بالنـص القـرآني أيمـا اغتنـاء، لكونهـا حظيـت بشـرف حمـل الـكلام الإلهـي، وهـو كلام بلـغ غايـة الكمـال في: الدقـة والبلاغـة والجمـال، فضـلاً عـن افـتراعِ أسـاليبَ تعبيريـةٍ جديـدة، كان لهـا أثـرٌ بالـغٌ لا في لغـة العـرب فحسـب، بـل في عقولهـم أيضـاً، إذ إنهـا ملهمـة لطرائـقَ جديـدةٍ مـن التفكـير وأفانـينَ بديعـةٍ مـن التعبـير. وفي الجانـب التطبيقـي، نلحـظ أن السـعودية ثمّـرتِ المقـومَ الديـني علـى المسـتوى الرسـمي والشـعبي، الكتـابي والشـفهي، ومـع ثبـات اللغـة العربيـة وانسـجام العالَـم في قريـة كونيـة واحـدة، فمـن اليسـيرِ اسـتنتاجُ أن تثميـر دولـة عربيـة مـا ونجاحهـا في تفعيـل سياسـة لغويـة وطنيـة سـيفيد دولاً أخـرى، فالوجـدان العـربي الإسـلامي واحـد في نهايـة المطـاف، فيكـون مـن شـأن هـذا مـا يمكـن وصفـه بالتعزيـز التضافـري التحاشـدي التراكـمي مـن قبـل الديـني للغـة العربيـة لتكـون مقويـة لدوائـر الهويـة: الوطنيـة والعربيـة والإسـلامية، وفي هـذا مكاسـب حضاريـة كـبرى لهـذه الـدول، لـو أنهـا أحسـنت اسـتثمارها.

٢- **المقـوم التعليـمي**، دأبـت السـعودية علـى تعليـم علـوم العربيـة وآدابهـا في مراحـل التعليـم المختلفـة، وارتضـت اللغـةَ العربيـةَ لغـةً رسـميةً للتعليـم العـام وأكـثر التعليـم الجامعـي، ووضعـت في الجامعـات برامـج خاصـة باللغـة العربيـة وعلومهـا العريقـة والحديثـة، وطفقـت تخـرج آلاف اللغويـين مـن الباحثـين والكتـاب والمدققـين والمعلمـين والإعلاميـين، ولسـت أرى خطـراً في هـذا أكـبرَ مـن تبـني مفهـوم «سـوق العمـل» بخلفيتـه النيوليبراليـة التـي تحصـر العلـم والتعليـم في البعـد الاقتصـادي المـادي، وهـو مـا دفعـني إلى بلـورة مفهـوم جديـد، أطلقـت عليـه «سـوق المجتمـع»، ليكـون مفهومـاً أرحـب مـن سـابقه وأكـرم مـن جهـة التعليـم وثمـاره المجتمعيـة، فالتعليـم يخـدم المجتمـع بعمـوم والسـوق داخـل في ذلـك ولا شـك، وقـد حـررت كتابـاً صـدر عـن مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة، بعنـوان: «تعليـم العربيـة وسـوق المجتمـع» (٢٠٢٥)، راجيـاً أن يُكتـب لـه الشـيوع والفعاليـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٣- **المقـوم الأدبي**، قـاوم الأدب في دولنـا العربيـة إغـواء الأجنبيـات والعاميـات بأقـدار متفاوتـة، فشُـيدت أكـثرُ أبنيتِـه على عربيـة فصيحـة عصريـة ميسـرة في عـدد منها وأبرزهـا السـعودية، ترفـد الطـارف بالتالـد، وتعضـد الشـاعر بالناثـر؛ فصرنـا نقـرأ متفكهـين مـا نقشـه الجاحـظ والعبـودي، ونطالـع مندهشـين مـا كتبـه الأصمعـي والبازعـي، وننخـرط مسـتلذين في مقامـات الهمـذاني وسـرديات القصيـبي، وكل هـؤلاء إنمـا يدندنـون حـول اللغـة والهويـة والذاكـرة والكرامـة والحضـارة، وكلهـم ينقشـون لنـا بآنـق العبـارات وأرق الإشـارات مصـيرَالهويـات الناجحـة والهويـات الخائبـة، مصـيرَإنسـانِ الهنـا وإنسـانِ الهنـاك. وللفـن إسـهام مقـدر، وإن كان يقصـر عـن الأدب في هـذا، ولعـل وعيـاً يحركـه باتجـاه نصوصنـا العاليـة وسـرديا تنـا الناهضـة.

٤- **المقـوم التشـريعي**، تنـص الـدول العربيـة بدرجـة أو بأخرى في دسـاتيرها وتشـريعاتها على كـون اللغـة العربيـة ركنـاً ركينـاً في هوياتهـا الوطنيـة، وتضـع مـا يضمـن للغـة سـيادتها وحمايتهـا واسـتخدامها في مختلـف المجـالات. وقـد يقـال بـأن بعـض التشـريعات أو أكثرهـا باتـت حـبراً على ورق في كثيرمـن هـذه الـدول، فنقـول أولاً، هـذا القـول يحتـاج إلى تثبـت وتفحـص لتحديـد نسـبته بدقـة، وثانيـاً إن وجـود الاختراقـات التطبيقيـة وإن كان يؤسـف لـه غايـة الأسـف، إلا أن الأهـم هـو مـا يمكننـا وصفـه بـ «التعـافي التشـريعي»، حيـث إن التشـريعات تعـبرعـن روح الأمـة العربيـة الإسـلامية، ومـا دامـت تشـريعاتنا سـديدة فروحنـا سـليمة، فـلا يضرهـا كثـيراً إذ ذاك سـقمُ بعـض أجـزاء الجسـد، إذ مـا تلبـث أن تسـتعيد عافيتهـا وتجـدد نضارتهـا، وهـذا معلـوم ومشـاهد في التاريـخ. وهـذا لا ينفـي البتـة عـدم الحاجـة إلى جهـود إصلاحيـة تقويميـة مسـتدامة في هـذا البـاب، وإنمـا مرادنـا وضـع الأمـور في نصابهـا الحضـاري.

والتجربـة السـعودية فعالـة حيـال المقومـات الأربعـة، مـع وجـود قـدر ملمـوس في العمـق والكثافـة والنضـج في كـثيرمـن الجوانـب السـابقة، ولعلـي ألمـح إلى شيء مـن هـذا عبربنود سـريعة:

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أولاً: ترسـيخ الدسـتور السـعودي (نظـام الحكـم السـعودي) للمقومـات السـابقة، ومـن ذلـك مـا جـاء في المـادة الأولى أن: «المملكـة العربيـة السـعودية، دولـةٌ عربيـة إسلاميـة، ذاتُ سـيادة تامـة، دينهـا الإسلام، ودسـتورها كتابُ الله تعالى وسـنةُ رسـوله صلى الله عليـه وسـلم. ولغتهـا هـي اللغـة العربيـة»، والمـادةِ الثالثـةِ عشـرة، ونصهـا: «يهدف التعليـم إلى غرس العقيـدة الإسلاميـة في نفـوس النـشء، وإكسـابِهم المعـارف والمهـارات، وتهيئتِهـم ليكونـوا أعضـاء نافـعين في بنـاء مجتمعهـم، محـبين لوطنهـم، معتزيـن بتاريخـه»، وفي المـادة التاسـعة والعشـرين، ونصهـا: «ترعى الدولة العلـوم والآداب والثقافـة، وتُـعنى بتشـجيع البحث العـلمي، وتصـون التراث الإسلامي والعـربي، وتسـهم في الحضـارة العربيـة والإسلاميـة والإنسـانية»، ومما يؤكـد اهتمـام المملكـة بالبعـد العـربي الإسلامي وتقويتـه، بجانـب مـد يـد الصداقـة علـى المسـتوى العـالمي مـا أقرتـه المـادة الخامسـة والعشـرون، ونصهـا: «تحرص الدولة علـى تحقيـق آمال الأمـة العربية والإسلاميـة في التضامـن وتوحيـد الكلمـة، وعلـى تقويـة علاقاتهـا بالـدول الصديقـة».

ثانيـاً: إن مـن شـأن الـدول القويـة المسـتقرة حسـمَ معركـةِ الهويـة في أبعادهـا الرئيسـة، لتصـل إلى تخـوم الهويـة الوطنيـة الناجـزة المتماسـكة، كمـا هـو الحال في الهويـة الوطنيـة السـعودية، حيـث نجحـت الحكومـة السـعودية طيلـة العقـود السـابقة في تشـكيل هويـة وطنيـة جامعـة موحـدة -بكسـر الحاء وفتحهـا- للمواطـنين السـعوديين، مبرهنـة علـى إمكانيـة تحقيق الدولـة الحديثـة لمسـتويات عاليـة مـن النجـاح الهوياتي، ولقد توسـلت الدولة السـعودية باللغـة العربيـة في تحقيـق هـذا المنجـز في مختلـف المجـالات، عبرعديـد المقاربـات.

ثالثـاً: تتسـم التجربـة السـعودية بالاسـتجابة الذكيـة الدؤوبـة للمسـتجدات في فضـاء تتعولـم فيـه الأفكار والاتجاهـات والأنسـاق، مـع سـعيها لتفعيـل مـا نسـميه بـ مبـدأ التغذيـة المسـتمرة للهويـة الوطنيـة، فليسـت الهويـةُ الوطنيـة صـورةً تذكاريـةً نلتقطهـا، وإنمـا نهـر يتدفـق بالديـن واللغـة والثقافـة والانتمـاء والـولاء والتضحيـة الصادقـة؛ لوطـن صـدق في احتضـان أبنائـه، وفي رعايتهـم ودعمهـم، وتـأمين الكرامـة والحريـة والرفاهيـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

رابعاً: لعل من أوجه النقص في التجربة العربية والسعودية أيضاً ما يتصل بعلاقة اللغة بالتنمية، فنحن بمسيس الحاجة إلى إتقان فن التخطيط اللغوي التنموي، بحيث يُصار إلى وضع سياسة لغوية ذكية تلتمس لها موضعاً بارزاً في الخطط التنموية، لتكون ضمن ما يمكن وصفه بـ الافتراضات الجوهرية للنموذج التنموي، لا مجرد صياغات أنيقة في مقدمة الخطط أو هوامشها. وبعبارة واضحة، أقول: لا يكفي أن تكون اللغةُ ضمنَ المتن التنموي، بل يجب أن تكون ضمنَ من يمتِّن المتنَ، عبر اندراجها ضمن أركان النموذج التنموي، وتعلمون الفرق بين الركن والشرط، فالركن جزء من الماهية. وهذا النهج بحاجة إلى مخططين تنمويين يجمعون بين: العمق التنموي والعمق اللغوي في الوقت ذاته. ودوماً يجب أن نتذكر حقيقةَ: أننا إنما ننمي لغتنا من أجل أن تنمينا هي، حاضراً ومستقبلاً، هُوية وتحضراً.

تحديات السياسة اللغوية السعودية

بعد القراءة التحليلية المتأنية لنص السياسة اللغوية السعودية المسماة بـ «السياسة الوطنية للغة العربية في المملكة العربية السعودية» المقرة من قبل مجلس الوزراء الموقر برقم ٥٨٨ بتاريخ ١٤٤٧/٨/١٥هـ المكونة من خمس صفحات، أمكن لنا الوقوف على بعض التحديات القائمة والمحتملة، والتي يمكن لنا وضعها في محاور متسلسلة. وقبل الإفصاح عن هذه التحديات، أشير إلى أنه يمكن تصنيف التحديات وفق معايير عديدة، كمعيار الزمن إلى تحديات راهنة وأخرى مستقبلية، ومعيار طبيعة التحدي إلى تحديات ثقافية وأخرى اجتماعية وتشريعية واقتصادية، ومعيار موضوعي وهو ما انحزنا إليه، وهذا المعيار يقضي بأن يُصار إلى انتزاع التحديات من نص السياسة ذاتها، فالسياسة هي المحدد الرئيس للتحديات، أي أننا نتلمس التحديات النابتة في تربة السياسة راهناً أو تلك التي تحمل مقومات أن تكون نابتة ثمَّ بعد فترة زمنية معينة. والسبب في انحيازنا إلى هذا المعيار أنه الأكثر عمقاً ودقة وصلة بالسياسة ذاتها، بجانب كونه يتضمن المعايير الأخرى بشكل صريح أو ضمني. وقد ارتأينا التركيز على أهم التحديات الموضوعية

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

النابعة من السياسة اللغوية السعودية ذاتها، عوض سرد قائمة طويلة من التحديات المفتتة، وسيكون لهذه الإستراتيجية فائدة في تطوير المعالجة الملائمة، وذلك أننا نتعامل مع تحديات كبيرة ذات طبيعة تجميعية.

التحدي الأول: غياب الجزاء التشريعي

تتضمن السياسة اللغوية السعودية «موجهات نظامية» لـ «السلوك اللغوي» في «المجالات العامة»، مع انطباقها على الأفراد والمنظمات الحكومية والخاصة والقطاع غير الربحي، كل بحسبه. وهذا أمر جيد، حيث يحمل درجة ما من «الإلزام»، الذي يعول عليه لتأسيس «المسؤولية» لدى الأفراد والمنظمات بمختلف أشكالها، وكل ذلك إيجابي. بيد أن التشريع لكي يؤتي أكله، فإنه يفتقر إلى ركن ثالث يتمثل بـ «الجزاء»، وهو ما لا يوجد في هذه السياسة، حيث اكتفت السياسة ببعض المكونات وهي:

- المصطلحات ونطاق التطبيق والهدف من السياسة.
- منطلقات تأصيلية.
- مبادئ السياسة.

ولم تتضمن السياسة اللغوية السعودية أي إشارة إلى آليات تعويض هذا النقص، سوى عبارة لا ترتقي إلى إصدار جزاء والتي تتمثل فيما ورد في البند «خامساً» مبادئ السياسة، حيث احتوى المبدأ الأول على عبارة: «ويتولى المجمع إصدار أدلة إرشادية لتعزيز حضورها في المجتمع». إذن، هي مجرد أدلة «إرشادية». إن غياب الجزاء تحد كبير بلا شك، إذ قد يدفع بعض الأفراد والمنظمات إلى عدم «الالتزام الحقيقي» والاكتفاء بتحمل «مسؤولية شكلانية»، لشعوره بأنه ليس ثمة «جزاء ملموس» يمكن أن يترتب على اجتراح السياسة وعدم تطبيقها. نعم، لقد خلت السياسة الوطنية السعودية من أي بنود جزائية، وهو ما يفتح المجال للاجتهاد في تعويض هذا المكون التأسيسي وفق الممكن، وربما تكون التجارب الأخرى مفيدة لنا في هذا الشأن.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التحدي الثاني: حضور الاستثناء التشريعي

القانون الذي يُسن «طيب وعادل» (صفوان: ٢٠٠٨ –ص١٧٢) بالضرورة أو بالأغلب، هكذا يُفترض، على أن القانون قد يكون عاكساً لنزال إرادات متعارضة، كإرادة مشرِّع يروم المحافظة على لغته الأم وتنميتها، وإرادة شركة لا تفكر بغير الربح المادي وتعظيمه، والإرادة تعترف بها «القوننة الليبرالية» الجاعلة من القانون التعاقدي قلباً للنظام الاجتماعي (Barron: 2015-p20,21). وهنا نستدرج **كانط** «الأخلاقي» الذي يقرر بأن المهم في أي فلسفة علمية «ليس هو أن نشرح ما يحدث بالفعل، بل أن نبسط القوانين التي تحدد ما ينبغي أن يحدث» (إبراهيم: ١٩٧٢–ص١٤٨)، مع تأكيدنا على ضرورة اتسام الواجب القانوني بـ الأخلاقية المتأسسة على قيم نبيلة. ولئن كان التحدي الأول يمثل «تحدي غياب»، فإن هذا التحدي هو «تحدي حضور»، وذلك أن التشريع الملزم لا يفتقر فقط إلى وجود أركان: الإلزام والمسؤولية والجزاء، وإنما خلوه أيضاً من أي منافذ «يُتسلل» منها لعدم التطبيق أو للتطبيق الجزئي أو الشكلي، ومن أخطر هذه المنافذ ما يمكن وصفه بـ «منفذ الاستثناء». وهذه فكرة تحتاج إلى قدر من البسط والتوضيح.

يؤمن فقهاء القانون بأن ثمة حالات تستدعي تعليق القوانين وتعطيلها كما في حالات الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية، أي الارتكان إلى حالات «الاستثناء». وفي سياق حديثنا عن السياسة اللغوية الوطنية نقول بأننا قد نكون بحاجة إلى تعليق أو تعطيل لبعض بنودها في «حالات خاصة» تتطلب ذلك بقدر محقق لمصالحنا «العامة»؛ جرياً وراء قاعدتي: «الضرورة تخلق قانونها»، و«القانون ينشأ من الوقائع» (أغامبين: ٢٠١٥ –ص٧٩،٨٧). وهنا نكون إزاء ما نصفه بـ «الاستثناء»، وهنا نستدعي التعريف الشهير للسلطة الذي جاء به الفيلسوف **كارل شميت** حيث يرى بأن جوهر السلطة يحتم علينا أن نجعلها في «مَنْ بيده إقرار حالة الاستثناء»، لكون هذا الإقرار هو المعبِّر الدقيق عن «القوة الحقيقية»، بخلاف مسألة إقرار القوانين، إذ يمكن حدوث ذلك عبر توافق مجتمعي. وإن شغب علينا البعض حيال ذلك، قلنا بما قالته الحكمة القديمة»

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

«الضرورة ليس لها قانون»، ويؤكد **جورجو أغامبين** على أن حالة الاستثناء تخلق فراغاً قانونياً، والأخطر أنها تقود لا محالة إلى سلطة مطلقة (أغامبين: ٢٠١٥ – ص٥٦، ٤١).

وبالنظر إلى السياسة اللغوية السعودية، فإننا نجد أنها تضمنت فقرات فيها استثناء، ومن ذلك:

- استثناء عام، كما جاء في البند «خامساً»: مبادئ السياسة، وتحديداً في فقرة المبدأ الأول، حيث وردت العبارة الآتية: «مع مراعاة ما نصت عليه الأنظمة الأخرى». هذا الاستثناء وإن كان عاماً، فإنه قد يوفر منفذاً للتملص من التطبيق، خاصة مع كثرة القوانين واختلاف مستوياتها التشريعية.
- استثناء خاص، كما جاء في البند السابق، وتحديداً في فقرة المبدأ السابع المتعلق بتفعيل حضور اللغة العربية في الجانب الدولي، حيث تضمن هذا المبدأ «الحث» على التفعيل بالقول: «تحرص الجهات العامة على تفعيل حضور اللغة العربية واستخدامها في سياقات التواصل الدولي»، والحث هذا دون الإلزام، ومما يخلق تحدياً أكبر وجود استثناء في عجز الفقرة يقول: «وإذا اقتضت الحاجة استعمال لغة أخرى، فتوفر ترجمة إليها»، ما حدود هذه الحاجة ومن يحددها وما الشواهد المثبتة لوجودها ونحو ذلك، وهنا نتذكر فعاليات دولية تقام في الرياض، ومع ذلك يرى القائمون عليها استخدام اللغة الإنجليزية، مع أن العدد الأكبر قد يكون سعودياً أو عربياً. ومثل هذا يؤكد خطورة فكرة الاستثناء هذه.

التحدي الثالث: الإلزام بين الحضور والغياب

أشرنا في جزء سابق إلى أهمية ركن «الإلزام» في أي تشريع، كي يكون قادراً على إنبات «المسؤولية»، وهذا وذاك يفتقران إلى ركن «الجزاء»، فلا مسؤولية دون إلزام، ولا إلزام دون جزاء وعقاب. السياسة اللغوية السعودية اتسمت بالجزالة التوصيفية بجانب

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

العمـق والتكامـل في كـثير مـن أبعادهـا، بيـد أن الإلـزام وصـف بعبـارات لا تجعلـه في رتبـة «الإلـزام الملـزم»، ومـن ذلـك مـا جـاء في هـذه السياسـة مـن توصيفـات مـن قبيـل:

- «تعمـل الجهـات العامـة علـى اسـتعمالها في جميـع أعمالهـا» (المبـدأ الأول مـن مبـادئ السياسـة)، فهـي «تعمـل»، دون عبـارات موجبـة مـن قبيـل: «يجـب أن تعمـل».
- ومثـل ذلـك مـا ورد في المبـدأ الرابـع: «تعمـل المؤسسـات البحثيـة والعلميـة والجامعـات علـى تعزيـز حضـور اللغـة العربيـة في البحـث العلـمي». وشـبيه بذلـك أيضـاً عبـارة وردت في المبـدأ الثالـث، تقـول «تحـرص الجهـات العامـة والخاصـة والقطـاع غـير الربحي علـى اسـتعمال اللغـة العربيـة في المشـهد العـام»، فهـي فقـط «تحـرص»، واتـكأ المبـدأ السـابع علـى الكلمـة ذاتهـا: «تحـرص».
- ولعـل العبـارة الـواردة في المبـدأ السـادس ليسـت بعيـدة عـن هـذا، حيـث تقـول: «تمكِّـن الجهـات العامـة والخاصـة وغـير الربحيـة حضـور اللغـة العربيـة في مجـال الأعمـال ...». ومثلهـا عبـارة وردت في المبـدأ الثامـن، تقـول: «تتبنى الجهـات الثقافيـة والفنيـة تعزيـز حضـور اللغـة العربيـة في أنشـطتها وأعمالهـا ومنتجاتهـا ..».
- «الأصـل هـو اسـتخدام اللغـة العربيـة للتعليـم» (المبـدأ الثـاني مـن مبـادئ السياسـة)، فكلمـة الأصـل تـوحي إلى أن هنالـك فـروع أو اسـتثناءات لا تنطبـق.

التحدي الرابع: قناعات نخبة أكاديمية بخصوص لغة التعليم

لـم تُغفِـل السياسـةُ اللغويـة السـعودية قضيـة التعليـم، حيـث عمـدت إلى المبـدأ الثـاني مـن مبادئهـا الثمانيـة، وفي هـذا إشـارة للمكانـة السـامقة للتعليـم في المجتمـع السـعودي، كيـف لا وقـد صُـدِّر هـذا المبـدأ بعبـارة تصـرح بقيمـة التعليـم وضخامـة تـأثيره في بنـاء المجتمـع وتشـكيله، ونصهـا: «انطلاقـاً مـن محوريـة التعليـم في تشـكيل الهويـة والثقافـة والحضـارة»، ثـم رتبـت علـى ذلـك نتيجـة كـبيرة في عبـارة مفصلـة، ونصهـا: «فـإن الأصـل هـو اسـتخدام اللغـة العربيـة للتعليـم بهـا، في المراحـل الدراسـية كافـة، بمـا يمكِّـن المتعلـمين مـن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

اكتساب الاتجاهات والمعارف والمهارات اللغوية على نحو سليم، واكتساب ثقافة اللغة العربية وتراثها الفكري والحضاري». هذه العبارة الكثيفة تكفي لتوجيه التعليم قطاعاً ومنظمات ومنسوبين، حيث حملت دلالات «توجيهية» كبيرة. بيد أن النظر السياقي المتأني يحتم علينا أن نفصح عن تحد قائم في الفضاء التعليمي، ويتمثل في قناعة بعض النخبة الأكاديمية ممن درسوا في الخارج (غالباً في الدول الناطقة بالإنجليزية)، حيث يؤمنون أو يرون ضرورة أو أهمية أو نجاعة التدريس باللغة الإنجليزية، ويضعون حيثيات عديدة، من أبرزها: عدم وجود مراجع «جيدة» و«حديثة» باللغة العربية، ومن ثم فإن التدريس سوف يتأثر من وجهة نظرهم إذا كان بالعربية.

وفي الحقيقة وعند التدقيق، نجد أن القول بعدم توفر مراجع «ملائمة» بالعربية يحتاج إلى إعادة نظر، فهو ليس دقيقاً في كثير من التخصصات العلمية، حيث تتوفر الكتب المؤلفة بجانب المترجمة، ويمكن للتخصصات التي تشح فيها المراجع الملائمة أن تضع خطة للتأليف والترجمة بما يغطي الحاجة من جهة، ويجذر لإسهام النخبة الأكاديمية السعودية في إثراء المكتبة العربية من جهة ثانية، وهذا ما جربته شخصياً في برنامج دكتوراه في جامعة القصيم، وقد كان بعض الزملاء آنذاك لهم رأي بخصوص لغة التعليم للسبب السابق، ولما استقر الرأي على التوجه نحو العربية مع عقد العزم على التأليف عند الحاجة، فقد شهد البرنامج قبولاً وأثبت فعاليته بتدريس معمق لقضاياه ومسائله مع وجود عدد كبير من المراجع المعمقة، غير أن كثيراً من الأكاديميين ينأون عنها لكونها ليست داخلة ضمن «الكتب الجامعية المدرسية» Textbook، كما أنه جرى تأليف كتاب منهجي غير مسبوق في المكتبة المنهجية العالمية، وهو كتاب عن بناء النماذج التفسيرية، ووجد الكتاب الوليد نفسه مُقرَّاً في عدد من الجامعات السعودية وشاع خارجها أيضاً، وهو في طريقه للترجمة إلى الإنجليزية وربما إلى غيرها. ولو عدنا إلى السياسة اللغوية والنخبة الأكاديمية، لقنا بأن نص السياسة جيد، ولكنه يتضمن ما أشرنا إليه سابقاً «الاستثناء»، فعبارة «فإن الأصل»، تحمل دلالة الاستثناء، ولا سيما للذهنية الأكاديمية التي تحمل قناعات بعدم جدوى التدريس بالعربية لأسباب أكاديمية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أو أسباب تمت بصلة لما يسمى بـاحتياجات سوق العمل، مما يجعلها تجد فرجة للخروج من نص السياسة، بالقول إن الوضع الذي يحيط بالبرنامج العلمي الفلاني «يحتم» أن يكون استثناء على هذا الأصل المذكور في السياسة. إذن، نحن إزاء تحد من طبيعة فكرية ذهنية، أي اتجاهات غير تفصيلية نحو التدريس بالعربية، وهو ما يتطلب الانتباه والمعالجة بنفس طويل وذكي.

التحدي الخامس: برغماتية القطاع الاقتصادي

من المتوقع حضور البعد الاقتصادي في السياسة اللغوية السعودية، لما يحمله من أهمية كبيرة في بناء المجتمع السعودي الحديث، وتأمين سبل الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين، ولهذا فقد جاء المبدأ السادس من مبادئ السياسة معبراً عن هذا البعد. وصيغ هذا المبدأ بعبارة تقول: «تمكِّن الجهات العامة والخاصة وغير الربحية حضور اللغة العربية في مجال الأعمال، وتستخدمها بالصورة اللائقة بها في الجانب الإداري والمراسلات والتواصل والتوظيف وغير ذلك. ويكون تعزيزها في مجال الأعمال عن طريق تفعيل منافذ الاستثمار اللغوي وتقديم الأعمال والمبادرات اللغوية العربية ذات المردود الاقتصادي». هذه عبارة جيدة ولا شك، ففيها قدر من الحمولة التوجيهية على استخدام العربية وتفعيلها في مجالات الاقتصاد والاستثمار، غير أنها لم تصل إلى «عتبة الإلزام»، وهنا إشكال كبير.

حين نُنعم النظر في طبيعة القطاع الربحي نجد أنه قد أُسِس على فكرة «تعظيم الربح» من جراء تأثير النظرة الغربية الاقتصادية ذات الطبيعة الرأسمالية العتيدة. وهذه الفكرة قمينة بتوليد كمية أكبر مما ينبغي من «البرغماتية»، حيث يكون تفكير المنظمات الربحية دائراً حول «المصلحة المادية»، ولو كان على حساب «المصلحة المعنوية» ونعني بها مقتضيات الثقافة واستحقاقات اللغة وهواتف الحضارة، خاصة في السياقات التي تعكس تحدياً لقيم مجتمعية بقالب سافر مباشر أو لنقل بقالب ملموس سريع. ومن هذا الباب ما يتصل باستحقاقات اللغة العربية، ومن ذلك جنوح عدد من

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المنظمات إلى إطلاق مسميات أجنبية على كياناتها أو منتجاتها أو خدماتها لكون الاسم الأجنبي «يبيع أكثر»! بل وجدنا من المنظمات من غيرت اسمها من العربي إلى الأجنبي بعد سنوات طويلة فضلاً عن تغيير مسميات منتجات أو خدمات، وهذا يؤشر على خطورة البرغماتية الاقتصادية، والحاجة إلى تشخيصه والاعتراف ومعالجته بنفس طويل ذكي.

التحدي السادس: سيولة الإعلام الجديد

أولتِ السياسةُ اللغوية السعودية كما كان متوقعاً البعد الإعلامي ما يستحق من اهتمام وتصدير، فقد كرس المبدأ الخامسَ من مبادئها لهذا البعد، بعبارة قوية، ونصها: «تبرز المؤسسات الإعلامية اللغة العربية بالصورة المناسبة لها في الوسائل الإعلامية كافة، وبتوفير المواد الإعلامية بها أو بالترجمة إليها، مما يسهم في تمكين استخدامها الاستخدام السليم بتنوعاتها، ويعكس الهوية اللغوية العربية السعودية». نعم، هذه عبارة ذات دلالة توجيهية قوية، وهذا جانب إيجابي للغاية.

لا أتصور أن ثمة إشكالاً بخصوص وسائل الإعلام الرسمية، حيث عودتنا على العناية باللغة العربية في برامجها المختلفة، غير أن وسائل الإعلام الجديد تسم بسيولة من جهة تشكلها وأنساقها وآلياتها، مما يصعِّب توجيهيه وضبطه بـ سلوك لغوي معين. وهذا يمثل تحدياً داخل الفضاء السعودي، ويستلزم تشخيصاً دقيقاً للوقوف على أسبابه بدقة سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، نابعة من طبيعة شبكات التواصل الاجتماعي نفسها، أو من التكوين اللغوي والفكري والنفسي والحضاري للقائمين عليها. هذا التحدي أيضاً يفتقر لمعالجة ذات نفس طويل وذكي.

ممكنات السياسة اللغوية السعودية

في الجزء السابق، عرضنا ستة من التحديات التي تحيط بالسياسة اللغوية السعودية، ونظراً لطبيعة التركيب والتداخل في هذه التحديات، فإنه لن يكون ناجعاً التصدي لوضع علاج لكل تحد بقالب مستقل، كما لو كان التحدي يمثل قضية معزولة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

عـن سـياقها وبقايـا القضايـا، والحقيقـة أن كل تحـد مركـبٌ مـن عوامـل مجتمعيـة وثقافيـة واقتصاديـة ولغويـة ونفسـية بقـدر أو بآخـر وبطريقـة أو بأخـرى، ممـا يحوجنـا في مواجهـة كل تحـد إلى أكثر من علاج، وبعبـارة أخـرى يمكـن القـول إن العـلاج الواحـد قـد يسـهم في مواجهـة أكثر مـن تحـد بـشكل أو بآخـر. ولكوننـا نـروم معالجـة: ناجعـة أكيـدة مسـتدامة، فإننـا بحاجـة إلى مقاربـة أرحـب مـن فكـرة «العـلاج»، ولـم نجـد في هـذا أفضـل مـن فكـرة «الممكِّـن»، فالممكنـات تشـمل: الغـذاء والمقويـات والمكـملات والعلاجـات بـل الحميـة أيضـاً ومـا شـابهها، وعلـى هـذا التوصيـف الربـاعي ننسـج باقـة ممـا أسـميناه بـ ممكنـات السياسـة اللغويـة السـعودية، ويمكـن لـراسمي السياسـات ومعـدي الإسـتراتيجيات ومطـوري الممارسـات ومتخـذي القـرارات أن يسـتلوا منهـا مـا يرونـه مفيـداً في قالـب تعاضـدي تكاملـي، سـواء أكان علـى المسـتوى الـوطني في المسـارات التي تسـمح بذلـك أو على المسـتوى القطاعـي (القطـاع العـام والقطـاع الخاص والقطـاع غير الـربحي). وسـنعمد إلى تخليـق الممكنـات مـن رحـم السياسـة ذاتهـا، فالسياسـة «نـص مكثـف»، نسـتلهم منـه الممكنـات وذلـك كمـا يلـي:

الممكِّن الأول: تفعيل أهداف السياسة

للسياسـة أهدافٌ كـبيرة، وهـذه الأهـداف تقـود إلى تنفيـذ طائفـة كـبيرة من التشـريعات والإسـتراتيجيات والبرامـج والمبـادرات والآليـات، علـى أن يكـون ذلـك وفـق منظـور إسـتراتيجي مؤسسي مسـتدام. والهـدف العـام للسياسـة يتمثـل في جمـع الـرؤى العامـة والمنطلقـات التي تمثـل توجـه المملكـة في شـأن اللغـة، مـن أجـل:

١- تعزيز الريادة السعودية وكونها المرجعية العالمية للغة العربية.

٢- تعزيز مكانة العربية في المجتمع.

٣- الفاعلية الحضارية والتنموية للعربية.

٤- تعضيد جاذبية البيئة السعودية لتعليم العربية.

٥- تمكين استعمال العربية في جميع المجالات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ويتوجب أن يتضمن التفعيل للأهداف أيضاً بلورة «خطاب» ثقافي مجتمعي وطني، يُحمِّل الجميعَ مسؤولية «الإخلال» بـ «الصورة الذهنية» للمملكة بوصفها «مرجعية عالمية للعربية»، فهذه المرجعية تقتضي مقتضيات متنوعة في «السلوك اللغوي» النابع من جميع مكونات المجتمع السعودي، فالصورة الواحدة مكونة من ملايين الأجزاء الصغيرة، فمجموعة من الأجزاء حين لا تنتظم بشكل صحيح أو حين يعلوها غبار، فإن الصورة لا تبين عما يجب الإبانة عنه.

الممكِّن الثاني: تفعيل منطلقات السياسة

دبجت السياسة بمنطلقات تأصيلية وازنة، ويمكن لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ولغيره من الجهات ذات الاختصاص والاهتمام والتأثير كالوزارات والجامعات والمنظمات غير الربحية أن تفعِّل هذه المنطلقات «التأصيلية» عبر العديد من المقاربات والآليات، ويمكن لنا أن نضع لائحة ببعضها على سبيل التمثيل لا أكثر، مع الوقوف المفصل بعض الشيء مع أحد المنطلقات، لنكون على دراية ببعض زوايا التفكير ومنافذ التطوير في هذا الاتجاه.

منطلق أن اللغة "أمن ثقافي"

لن نتوسل -كما نعتاد في المعالجات البحثية- بتعريف جامع مانع لـ «الأمن اللغوي»، وعِوض ذلك، سنبحر بقارب تحليلي صغير نحو هذا المفهوم الكبير، إذ لعلنا حينذاك نخرج بشيء أكثر نجاعة من المعالجة أو التعارك مع تعريف أيقوني؛ تعريف قد يجمِّد المعرَّف، ويتوهم أنه قد ظفر بمبتدئه وخبره، ولبه وجوهره. ولعل من أيسر الطرق للوصول إلى تخوم هذا المفهوم من هذه الجهة التحليلية، أن نعمد إلى مقاربة تولد لنا مساقات للنظر والتحليل، وتوسع مداركنا وتعمق تحليلاتنا حيال الأمن اللغوي في سياق عربي تعاضدي موحد، ولكن أي مقاربة تصلح لهذا؟ بعد التفكير في هذه المسألة، ارتأيت أن معالجة مقابل «الأمن» وهو «الخطر» يمكن أن يشكِّل لنا مقاربة جيدة، وبخاصة أن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مبحث إدارة المخاطر شهد نضجاً في مفاهيمه ونماذجه وأدبياته في العقد الأخير. بطبيعة الحال، لن أخوض في تفاصيل هذا المبحث الأكاديمي المتخصص، ولن أتورط أو أورطكم في تعقيداته، وإنما سألتقط منه فقط ما عساه يضيء لنا جوانب ذات أهمية تحليلية فيما نحن بسبيله. ولئن انحازت مقاربتي إلى معالجة مقابل «الأمن» وهو «الخطر»، فإنها تنحاز إلى مقابل «اللغوي»، وهو «الحسي»، لتكون المقاربة بذلك قد أكملتْ أبنيتها المفاهيمية التحليلية اللازمة، وهذا ما يُقدرنا على الإقدام على مغامرة تحديد الفروقات الأساسية بين الأمن اللغوي الذي نحن بصدده، والأمن الحسي الذي اخترته مقابلاً له في هذه المقاربة، حيث إنني أعتقد أن هذا التفريق يمكن أن يضيء لنا زاوية رئيسة كانت معتمة أو فيها شيء من العُتمة. لنجرب ذلك، ثم نحكم على مدى نجاعة هذه المقاربة والممارسة لاحقاً.

يعرض الجدول أدناه أبرز الفروقات بين الأمن اللغوي والأمن الحسي، مبتدراً بالأمن الحسي لكونه الأقرب إلى أذهاننا من حيث التصور والتوصيف، وقد حددتُ عشرة معايير للتفريق بينهما، مستفيداً من مبحث إدارة المخاطر كما أشرتُ إلى ذلك آنفاً.

جدول (١) الفروقات العشر بين الأمن الحسي والأمن اللغوي

م	معيار التفريق	الأمن الحسي	الأمن اللغوي
١	مصدر الخطر	خارجي	خارجي وداخلي
٢	نوع الخطر	ملموس	معنوي وملموس
٣	تحسس الخطر	عالٍ	منخفض
٤	تدفق الخطر	متقطع	متواصل
٥	تركيب الخطر	غير معقد	معقد
٦	تشخيص الخطر	سهل	صعب
٧	الاتفاق حول الخطر	متوسط - عالٍ	منخفض - متوسط

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

م	معيار التفريق	الأمن الحسي	الأمن اللغوي
٨	توفر مقياس للخطر	متوفر	غير متوفر
٩	مستوى الخطر	جزئي غالباً	كلي غالباً
١٠	معالج الخطر	الحكومات	الحكومات والشعوب

ومضمون الجدول السابق في حاجة إلى شيء من الشرح والتوضيح، وهذا ما أجمله في عناصر عشرة يأخذ بعضها بأعناق بعض ويكمل بعضها بعضاً، مع تركيزي على ما يخص الأمن اللغوي، فهو غايتنا من النظر والتحليل، وذلك كما يلي:

١- مصدر الخطر. اللغة يتهددها مهددات خارجية وداخلية أيضاً، وقد تكون المهددات الداخلية النابعة من أفكارنا وقراراتنا وسلوكياتنا أقوى تأثيراً وأشد فتكاً باللغة العربية، **وسأكتفي بمصدرين كبيرين للتهديدات الداخلية:**

أ. اعتماد اللغة الأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية) لغة للتعليم ولغة للبحث العلمي في بعض جامعاتنا، بجانب اعتماد الإنجليزية في سياقات التنمية والحياة، وجعلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لغة الاقتصاد والإعلام والمؤتمرات.

ب. تلهيج الثقافة والفن والاقتصاد (بما في ذلك قطاع الإعلان/الإشهار)، كما نجده في بعض الممارسات التجارية والفنية، إذ صارت بعض الممارسات للأسف الشديد تنحاز إلى العامية في بعض الإعلانات والبرامج، وفي هذا أخطار ملموسة للغة العربية. وضمن العمل العربي المشترك، أتذكر شيئاً يستحق إشادة كبيرة وأعني البرنامج الذي تغذت سليقتنا الفصيحة على حلقاته في نسخته الأولى وهو مسلسل افتح يا سمسم، مشيداً بالفكر الحضاري للقائمين عليه، حيث أعيد طرحه في نسخة جديدة، مع الاستمرار باستخدام العربية الفصيحة، فما أجمل العطاء، وما أجمل التراكم وما أجمل الثبات على المبدأ.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٢- نوع الخطر. من الإشكاليات الضخمة التي تعانيها اللغة أن ثمة تهديدات كثيرة لها طابع غير ملموس أي أنها تهديدات معنوية، **ويمكن تصور نوعين من التهديدات المعنوية:**

أ. تشكُّل تصورات وأفكار تتخلق على حين غفلة من الإنسان أو المربي أو صانع السياسات أو متخذ القرارات، وقد تؤثر هذه على الصورة الذهنية للغة العربية داخل وجدان الإنسان السعودي، وتختلف مصادر هذه التهديدات، إذ إن بعضها قد يكون داخلياً أو خارجياً، مباشراً أو غير مباشر وهكذا.

ب. تشكُّل اتجاهات من جراء استمرار التصورات والأفكار السابقة وتغذيتها، بحيث تصل إلى بناء اتجاهات أو حتى أنساق، مما يعني تجاوز مرحلة الصورة الذهنية حيث قد تصل التأثيرات إلى إضعاف الفعالية الحضارية للغة في المساقات المختلفة، وفي إضعاف القدرات والملكات اللغوية لدى النشء والشباب، وميلهم المتنامي لاستخدام اللغة الأعجمية، ولو كانت بـ «إنجليزية على عكازين» كما في تعبير أحد الكتاب الغربيين – مونتغمري، هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟، حينما كان يصف مستوى اللغة الإنجليزية التي يكتب بها الأجانب أبحاثهم في المجلات المحكمة الدولية أو كما يسمى ذات التأثير Impact Factor.

٣- تحسس الخطر. من الإشكاليات المعقدة إزاء تهديدات اللغة، أن القدرة التحسسية لهذه التهديدات منخفضة، **وذلك راجع إلى عاملين:**

أ. عامل اللغة، حيث إنها ملكية عمومية وهي أيضاً «كينونة مبهمة» في بعض جوانبها، مما يُضعف الإرادة التحسسية والقدرات التحسسية إزاء تحديد التهديدات أو تحديد خطورتها أو حجمها ونحو ذلك، وبخاصة أن بعض التهديدات لا تكون مباشرة أو ملحاحة.

ب. عامل المنهج، لم نقم بتصنيع مناهج رصينة في مجال تشخيص التهديدات اللغوية وتحسسها، مما يضعف القدرات التحسسية، ويلجئ الباحثين أو

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المتخصصين أو المهتمين إلى التوسل بمقاربات منهجية فضفاضة غير محكمة ولا مجربة، وكل ذلك يؤثر سلباً على القدرة التحسسية للمخاطر التي تتهدد اللغة.

٤- تدفق الخطر. التحديات والتهديدات التي تواجهها اللغة هي من النوع المتواصل، حيث تستمر في التدفق في جدول اللغة، **ويمكن تصور ذلك عبر تيارين:**

أ. التيار العام، حيث لا تفتأ الحياة تخلق تحديات وتهديدات متجددة للغة، وهذا يعني أن اللغة هي دوماً في معركة مع تحديات أو تهديدات ما.

ب. التيار الخاص، وذلك أن من طبيعة بعض التحديات أو التهديدات الاستمرارية، ومن ذلك مثلاً التحديات النابعة من الفضاء الثقافي والإعلامي، حيث تواصل تدفقها، وقد تتشعب أو تتجدد في بعض تفاصيلها.

٥- تركيب الخطر. الأخطار التي تتهدد اللغة ذات طبيعة مركبة، **ويمكن تصور ذلك عبر مشهدين:**

أ. مشهد اللغة، حيث تعكس اللغة مسرحاً كبيراً يتضمن بناء مركباً معقداً من جهة بنائها أو هيكلها، ومن جهة التصورات الذهنية حيالها، ومن جهة استخداماتها في مختلف السياقات.

ب. مشهد الخطر، إذ للأخطار قدرة هائلة على التشكل وفق الكائن الذي تنوي مهاجمته، فالكائن ذو الخلية الواحدة، يتهدده خطر بسيط، وتتعقد الأخطار بتعقد الكائنات وتعقد تركيبها، كما تقرره علوم الأحياء والتاريخ.

٦- تشخيص الخطر. ليس من السهولة بمكان تشخيص أخطار اللغة، **ويمكن تصور عدة أسباب وراء ذلك، ومن أبرزها:**

أ. أبعاد اللغة، فعلى ماذا يركز التشخيص؟ هل سيكون التركيز على بناء اللغة ذاته أو هيكله (الجانب النحوي والصرفي والبلاغي)، أم أنه سيتوجه

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

نحو الحصيلة اللغوية والقدرات والملكات اللغوية، أم أن التركيز سينصب على الصورة الذهنية أو المكانة الاجتماعية للغة، أم أن التعويل سيكون على الجانب التطبيقي واستخدامات اللغة في هذا المجال أو ذاك؟ أم خليط من هذا وذاك؟

ب. بيانات اللغة، لا يمكن القيام بتشخيص منهجي محكم دون بيانات ثرية دقيقة، ومع عدم توفر بيانات كافية، سيكون من الصعوبة بمكان إجراء تشخيص لمخاطر اللغة.

٧- الاتفاق حول الخطر. يصعب الاتفاق التام حول المخاطر التي تتهدد اللغة، ومن البدهي أن الطبيعة المركبة المعقدة المبهمة للغة تلعب دوراً كبيراً في هذا السياق وفق ما بينته في غير فقرة، **ويمكن تصور ذلك عبر جانبين محوريين:**

أ. الناظر، فالبعض مثلاً يركز على التحديات والتهديدات والآثار السلبية، ويتغافل تماماً عن المكاسب والإنجازات والاقتحامات الحضارية للغة العربية، ويتناسى عن حقيقة كون أي معركة لا بد لها من مكاسب وخسائر جزئية على الأقل، مما يجعله يشتط في تقدير المخاطر أو يبالغ في شأنها، وهذا ما يدفع إلى محدودية الاتفاق إزاء مخاطر اللغة، ونحو ذلك من العوامل التي تقود إلى عدم الاتفاق بسبب نظرات الناظر أو المشخص.

ب. المنظور، فالبعض مثلاً يركز على مخاطر اللغة في حيز صغير أو في مجال ضيق، مما يجعله يميل إلى المعالجة شديدة الخصوصية أو المبالغة، وكأن اللغة قد أوشكت على الاندثار، وهذا ما لا يتفق معه كثيرون، كما أن البعض يكون بعيداً عن تحسس المخاطر الفعلية التي تتهدد مثلاً أجيالاً ضخمة من أطفالنا وشبابنا في أقطار عربية عديدة، الأمر الذي يجعله يقلل من شأن هذه المخاطر، وهذا ما لا يتفق معه كثيرون أيضاً، ونحو هذا مما يمت بصلة للأجزاء أو الموضوعات أو السياقات محل النظر والتشخيص.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٨- توفـر مقيـاس للخطـر. الأمـن الحـسي مقاييسـه متوفـرة، وتعـد هـذه المقاييـس وتنفـذ عـبر مؤسسـات مـزودة بالمناهـج والأدوات والآليـات والتمويـل الـكافي، بخـلاف مقاييـس مخاطـر اللغـة ،حيـث لاتتوفـر،**وذلـك راجـع إلى سـببين كبيريـن:**

أ. انعـدام المقاييـس، حيـث لـم نعمـل في سـياق العمـل العـربي المشـترك علـى بنـاء مثـل هـذه المقاييـس بمنهجيـة علميـة رصينـة. ومـع صعوبـة إعـداد مثـل هـذه المقاييـس وحاجتهـا إلى التمويـل، إلا أن العمـل الجماعـي يمكـن أن يذلـل كثـيراً مـن الصعوبـات، بجانـب أن العمـل المشـترك يجعـل مـن هـذه المقاييـس أداة لغويـة موحـدة، وفي هـذا تعزيـز للعمـل العـربي المشـترك والتراكميـة المنشـودة في فكرنـا العـربي المعاصـر.

ب. ضعـف التقاريـر لقيـاس مخاطـر اللغـة، فـإن القائـم بعمليـة القيـاس يحتـاج إلى تقاريـر ثانويـة راصـدة ومحللـة ومشـخصة لكثـير مـن الأدواء والتحديـات والتهديـدات والإخفاقـات، بجانـب العلاجـات والفـرص والاقتحامـات والمكاسـب والنجاحـات، ويعـد هـذا الجانـب ضعيفـاً في عالمنـا العـربي، مـن الناحيـة الكميـة، حيـث تقـل أعـداد التقاريـر اللغويـة مـن هـذا القبيـل، كمـا أن ثمـة ضعفـاً في الجانـب النوعـي أيضـاً، إن مـن جهـة المنهجيـة المسـتخدمة، أو مـن جهـة البيانـات المحللـة، أو مـن جهـة مركبـة مـن هذيـن العامليـن. ويدخـل في ذلـك غيـاب النفـس الطويـل، إذ ينـدر اسـتمرار تقاريـر عربيـة لفـترات طويلـة، ممـا يؤشـر علـى ضعـف العقليـة المؤسسـية.

٩- مسـتوى الخطـر. طبيعـة الخطـر الـذي يتهـدد اللغـة يتسـم بأنـه كلـي في أغلـب الأحيـان، **ويمكـن تجسـيد هـذا الجانـب الكلـي في مسـربين:**

أ. مسـرب اللغـة العربيـة، فاللغـة العربيـة معياريـة بامتيـاز وهيكلهـا اللغـوي واحـد ثابـت متماسـك، فحـروف العربيـة واحـدة، وليـس لدينـا سـوى نحـو

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

واحد وصرف واحد وبلاغة واحدة، ولا يمكن لي حماية هذه المكونات داخل بيتي، إذا كان ثمة من يعبث بهذه المكونات في بيت آخر، وذلك أن التجاوزات النحوية مثلاً التي تؤثر على المعيارية الواجبة للغة سيكون لها قدر كبير من الشيوع في عصر الشابكة والتواصل الاجتماعي الافتراضي، مما يوجد تأثيرات حتمية على هيكل اللغة في الفضاءات التي التزمتْ بهذه المعيارية. لا يكفي أن أجعل جداري اللغوي سميكاً، إذ يجب أن أتأكد من أن جاري لا يقذفه بما يُسقطه أو يُضعفه! (يدخل في ذلك الأخطار المتأتية من داخل الدولة أو من أي دولة عربية أخرى)، ومن هنا تتضح ملامح الكلية في مخاطر اللغة، فالكلي مخاطره كلية.

ب. مسرب اللغة الأعجمية، ويمكن تجسيد الجانب الكلي في هذا المسرب عبر التقرير بأن اللغة الأعجمية المهدِدة للغة العربية هي أيضاً كلية في هيكلها وحروفها ونحوها وصرفها وبلاغتها، صحيح أن معياريتها ضعيفة متضعضعة، مما يجعلها خاضعة لتغيرات جوهرية في كل فترة زمنية معينة، غير أن ذلك لا يعني أنها خلو من سمة الكلية، وهذا ما يجعل المخاطر التي تصدر عن هذه اللغة الأعجمية تكتسي بطابع الكلية، ويمكن تصور الخسائر على مستوى قومي، فمن ذلك مثلاً أن اللغات التي كانت مكتوبة بحروف عربية أزيد من ٣٠٠ لغة ثم تحولت كتابتها إلى حروف أعجمية، ومثل هذا الخطر سبب لنا خسائر فادحة، على الجانب اللغوي والثقافي والحضاري والاقتصادي، ويصعب تناول مثل هذه الخسائر في هذا السياق المكثف. لنتصور هذه المسألة من زاوية أخرى. ثمة من يطالب بإدخال حرف جديد إلى اللغة العربية من أجل ضمان نطق حرف في هذه اللغة أو تلك كحرف V بالإنجليزية، هذا الخطر هو كلي في طبيعته، لأنه يتهدد الهيكل الرئيس للغة: حروفها وأصواتها وكل ما يترتب على ذلك.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

١٠- معالـج الخطـر. مـن يتسـبب بالـداء يُطالـب بالعـلاج، وقـد يكـون هـو الأعـرف بطرائـق العـلاج وجرعاتـه وتوقيتـه، وهـذا مـا يجعـل مخاطـر اللغـة مفتقـرة لعـلاج مـن قبـل الحكومـات والشـعوب، الأفـراد والمؤسسـات معـاً، فالجميـع مسـؤول عـن أدوء اللغـة وتحدياتهـا بقـدر أو بآخـر، **ويتضـح ذلـك عـبر هاتـين المهمتـين:**

أ. مهمـة الحكومـة، ممـا لا شـك فيـه أن الحكومـة عليهـا مسـؤوليات ضخمـة حيـال اللغـة العربيـة مـن جهـة بنـاء السياسـات العامـة والتشـريعات والقوانـين والآليـات والبرامـج والمؤسسـات الـتي تصـون اللغـة وتحافـظ عليهـا وتضمـن لهـا سـيادتها وفعاليتهـا الحضاريـة في مختلـف الميادين، وقـد قامـت الحكومـة السـعودية بجهـود متميـزة مثـل وضـع التشـريعات الملزمـة باسـتخدام العربيـة[١]، وبنـاء مجمـع اللغـة والمؤسسـات اللغويـة والتعليميـة، وتخصيـص الجوائـز علـى المسـتويات الوطنيـة ونحـو ذلـك.

ب. مهمـة الشـعب، لا يكفـي أن تقـوم الحكومـة بدورهـا علـى فـرض أنهـا سـتقوم بذلـك بشـكل مثـالي وهـذا متعـذر بطبيعـة الحـال، إذ إن أقـداراً مـن مخاطـر اللغـة في حقيقـة الأمـر إنمـا يسـهر الشـعب علـى تصنيعهـا، وربمـا يسـعي جاهـداً لاسـتدامتها، إمـا لوجـود أبعـاد برغماتيـة تعـود علـى هـذا الفـرد أو المؤسسـة مـن جـراء هـذا الخـرق أو التعـدي اللغـوي، أو بسـبب ضعـف أو انعـدام الوعـي حيـال تأثـير بعـض التصـورات والأفـكار والاتجاهـات والأنسـاق والسـلوكيات السـلبية علـى اللغـة وفعاليتهـا الحضاريـة وسـيادتها الواجبـة. ولهـذا، فـلا منـاص مـن اسـتنهاض الشـعب، ليقـوم كلٌ بـدوره في قوالـب تطوعيـة متنوعـة[٢]، مـع رفـع التزامهـم بالمعياريـة اللغويـة الواجبـة، فـلا يتوسـل مثـلاً المعلـق الريـاضي بكلمـات أعجميـة مـع وجـود المقابـل مـن قبيـل: قـول، كورنـر، بـاك، أسسـت، دروب، ديـربي، بـل يسـتخدم مقابلهـا العـربي

(١) انظر مثلاً: السميري، الحماية القانونية للغات: تجارب دولية وعربية .
(٢) انظر مثلاً: البريدي ، التطوع اللغوي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الفصيـح، وينشـرها بـين جمهـوره، ومثـل ذلـك السـياسي والمثقـف والشـيخ والمـربي والإعـلامي والاقتصـادي وهكـذا.

وقبـل أن نختـم هـذا الجـزء، نبـادر بالتأكيـد علـى أهميـة العمـل العـربي المـشترك لتـأمين حقيقـي وصـادق ومسـتدام للغـة حيـة فاعلـة مؤثـرة في ميادين الثقافـة والتربيـة والتنميـة، وبما يغـذي مشـروعنا الحضـاري العـربي الإسلامي، ولا يكـون ذلـك وفـق رأيي إلا عبر تعزيـز كافٍ لما أسـميه بـ**الأنفـة الثقافية** (البريـدي: ٢٠٢٢) ومنهـا **الأنفـة اللغويـة**، والعمـل علـى تـوفير أركان الأمـن اللغـوي، ومـن ذلـك إصدار التشـريعات الصائنـة للغـة، والملزمـة باسـتخدامها وتفعيلها في مختلـف الميادين التعليميـة والاقتصاديـة والإعلاميـة، وإيقـاف التعديـات علـى هيكل اللغـة وكينونتهـا وسـيادتها وفعاليتهـا الحضاريـة، والسـعي لإعـداد ميثـاق شـرف عـربي يسـتهدف اسـتكمال مقومـات الأمـن اللغـوي بمختلـف أبعـاده وأشكالـه، مـع تفعيـل ذكـي للمؤسسـات الحكوميـة والأطـر الشـعبية والمجتمعيـة، حينهـا فقـط نقـول بأننـا قـد حققنـا الأمـن لهـذه اللغـة العظيمـة، لغـة القـرآن الكريـم، لغـة الـروح والعقـل، لغـة الذاكـرة والمسـتقبل.

ونظـراً لكوننـا قـد فصلنـا القـول في منطلـق أن اللغـة «أمـن ثقـافي»، فسـوف نكتفـي بإشـارات مختصـرة حـول بقيـة منطلقـات السياسـة اللغويـة السـعودية، وذلـك كمـا يلـي:

- منطلـق أن اللغـة «سـيادة»، حيـث يمكـن إعـداد سلسـلة أبحـاث تنقـب في فكـرة كـون اللغـة سـيادة، لتحـرر هـذه الفكـرة، وتصـل إلى «عوامـل النجـاح الحاكمـة»، مسـتخلصة دروسـاً مسـتفادة مـن تجـارب دوليـة رائـدة أو ناجحـة في هـذا الخصـوص. ويمكـن أيضـاً بلـورة «خطـاب» ثقـافي مـن شـأنه أن يـودع هـذه الفكـرة في روع المواطـن السـعودي، فتغـدو اللغـة العربيـة عامـلاً في تحقيـق سـيادة الدولـة. وهـذا الخطـاب قابـل لأن يترجـم إلى أفـلام سـينمائية ودراميـة ومسـرحيات للصغـار والكبـار، للقريـب مـن هـذه الفكـرة وللقـصي منهـا، وهكـذا.
- منطلـق أن اللغـة «اسـتقلال»، حيـث يمكـن إجـراء أبحـاث تاريخيـة «طوليـة» و«عرضيـة»، فتجـري مقارنـات بـين المجتمعـات باختـلاف العصـور، ومقارنـات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أخرى بين مجتمعات مختلفة في عصرنا الراهن، لتستجلي أهم الفروقات، وما عساه يوصلنا بعوامل النجاح الحاكمة في هذا الصدد. ومن الموضوعات المهمة أن ينفذ بحث نقدي رصين حول خطورة التهاون باللغة الأم، وما أفضى به ذلك إلى المساس باستقلال بعض الدول، أو النيل من أمنها الثقافي، وانعكاسات كل ذلك على بقية مكونات الأمن، سواء أكان ذلك بشكل صريح أو ضمني، وهكذا.

- منطلق أن اللغة «هوية»، علاقة اللغة بالهوية مسألة مبحوثة بشكل موسع[1]، وإن كانت الأدبيات المتخصصة تفتقر إلى «أبحاث تجريبية»، تثبت تأثير عوامل معينة (العوامل المستقلة في البحث التجريبي والكمي) على الهوية (المتغير التابع)، وهو ما يدفع باتجاه تبني مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوضع برنامج يختص بتنفيذ «أبحاث لغوية تجريبية»، مع أهمية وضع فريق بحثي خبير بالبحث التجريبي ليشرف على هذا البرنامج ويضمن فاعليته ونجاعته.

- منطلق أن اللغة «مركزية للطفل»، ثمة أبحاث تدرس بعض أبعاد اللغة لدى الطفل[2]، غير أنها مشتتة ومبعثرة، ولا تصدر عن رؤية واحدة، وبهذا يتعذر بلورة سياسات أو التماس إستراتيجيات منها، وهو ما يجعلني أعيد فكرة تبني مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية لبرنامج يضطلع بتنفيذ أبحاث

(١) انظر مثلاً: المسدي، العرب والانتحار اللغوي؛ البريدي، اللغة هوية ناطقة؛ المنصور، من استعمالات اللغة المحدثة (العربيزي)؛ الذوادي، في مخاطر فقدان العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها؛ كاشة، دور اللغة في تشكيل الشخصية والهوية والبناء المعرفي؛ الذوادي، في مخاطر فقدان العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها؛
Pable, et al., Language and social identity, Quirk, Language and identity

(٢) انظر مثلا: القاسمي، الطفل واكتساب اللّغة بين النظرية والتطبيق؛ الخلالية، عبدالكريم، واللبابيدي، عفاف، تطور لغة الطفل؛ البهنساوي، لغة الطفل في ضوء مناهج البحث اللغوي الحديث؛
Plann, S., Arabic: another “other Spanish language”?, Seymour-Jorn, C., Arabic language learning among Arab immigrants in Milwaukee

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

رصينة في مجال الطفل، على أن يكون من بينها أبحاث تجريبية. وبالنظر إلى حقيقة تسمر الأطفال أمام شاشات التلفاز أو اليوتيوب، فإن الحاجة تقضي بإنتاج أفلام للأطفال، تتوسل بلغة عربية جيدة، وتمرر أفكاراً ذات طابع قيمي ووطني، ويمكن أن تكون هذه الأفلام مربحة أو محققة لنقطة التعادل أو ما يقاربه، وهكذا.

الممكّن الثالث: تفعيل مبادئ السياسة

انتظمت السياسة في ثمانية مبادئ، وهذه المبادئ تغطي مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والإعلامية والاقتصادية، مما يعظم الانتفاع من أي جهد يروم تفعيلها. وهذه السعة تمنحنا فضاء أرحب، إذ يمكن التفكير والقيام بسلسلة من الأعمال الممكنة لهذه السياسة اللغوية، ومن ذلك:

- تحديد ملامح كون اللغة العربية «اللغة الرسمية» للدولة، واستحقاقات ذلك، عبر دراسة رصينة، وتضمينها للمقترحات التطويرية، على أن تتصيد دراسة أخرى ما يمكننا وصفه بـ «الفرص المغفلة»، أي تلك التي لم تستغل بعد من قبل هذه الجهة أو تلك، وتقديم آليات لاستغلالها بشكل أمثل.
- ألمحنا في تحد سابق إلى خطورة تأثير الذهنية الأكاديمية التي ترى إقرار الإنجليزية لغة للتدريس في بعض مؤسساتنا دون مبرر مقنع. هذه الذهنية بحاجة ماسة لأن «تفهم» و«تشخص» بدقة، فالفهم والتشخيص أساسان للتعامل معها وتوجيهها الوجهة الصحيحة.
- هنالك دراسات متنامية حول «المشهد اللغوي»، بيد أن هذه الدراسات تفتقر إلى أن تنفذ وفق رؤية كلية، مع ترجمتها إلى برامج إصلاحية في المشهد اللغوي التداولي نفسه، عبر آليات متنوعة وملائمة.
- فيما يخص لغة البحث العلمي، فقد درجت جامعاتنا على منح مكافآت مالية مجزية للأبحاث المنشورة في قواعد بيانات ISI وSCPUS مما يعني

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الانحياز للأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية، والحقيقة تقتضينا أن نصرح بوجود حاجة ماسة لدراسة «الأثر التنموي الوطني» لمثل هذه الأبحاث، خاصة أننا نعلم أن المجلات الدولية أو ما يسمى «العالمية» لها «أجندات تنموية» تابعة أو نابعة من الدول التي تنتمي لها، مما قد يحيل أبحاثنا أو جزء كبير منها إلى أدوات لتحقيق تنمية دول أخرى، فمن يضطلع بهذه المهمة الوطنية الكبيرة؟

- أومأنا في جزء التحديات إلى خطورة ما تتسم به وسائل الإعلام الجديد من سيولة وعدم انضباط في بعض جوانبها، مما يصعب من تقييمها وضبطها. ومثل هذه المسألة تدفعنا إلى الإقرار بأهمية بلورة برامج توعوية للقائمين على هذه الوسائل، لكي لا تكون حصان طروادة للغات الأجنبية أو للعاميات غير المبررة في سياقات تستلزم التوسل بعربية فصيحة ميسرة.

- تشجيع السياسة اللغوية الوطنية للنشاط الاقتصادي وقطاع الأعمال بأن يهتم باللغة العربية ويقدرها قدرها أمر إيجابي ويستحق التنويه، ولكي تتحقق ثمرة عملية في هذا المسار، فإن ثمة ما يدعو إلى مراجعة التشريعات التي سمحت باستخدام الأسماء الأجنبية للشركات ونحو ذلك، خاصة أنها تشريعات صادرة من جهات ليست سيادية كتلك الصادرة من بعض الوزارات التنفيذية.

- كون المملكة مرجعية عالمية للغة العربية يستلزم كما قلنا بناء صورة ذهنية إيجابية والسعي لاستدامتها بشروطها، وهذه الصورة جزء منها في السياق الدولي، ويدخل في ذلك تحدث ممثلينا في السياقات الدولية كالمؤتمرات والندوات باللغة العربية، وعلى الأخص تلك التي تقام داخل المملكة. وهذه المسألة تحتاج إلى دراسة تشخيصية، وتتوج بأدلة استرشادية تعين الجهات على تدريب ممثليهم وتشجيعهم على استخدام اللغة العربية، مع جودة الكلمة الملقاة، أسلوباً وإلقاءً ومضموناً.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- المجـالات الثقافيـة والفنيـة في الفضـاء السـعودي بشـكل عـام تسـتخدم اللغـة العربيـة بشـكل جيـد، بيـد أن ثمـة فرصـاً كبيـرة للتطويـر والتحسـين، وربمـا حـدث مـا يخـرج عـن هـذه الممارسـة الشـائعة باسـتخدام لغـة أجنبيـة دونمـا حاجـة ماسـة تـبرر ذلـك. ولهـذا، فـإن المجـالات الثقافيـة والفنيـة بجانـب الرياضيـة بحاجـة إلى دراسـة تقويميـة سـياقية، علـى أن تتـوج بإصـدار أدلـة استرشـادية للجهـات المسـؤولة عـن هـذه الجهـات، بمـا يسـهم في تحسـين الممارسـة وترسـيخ اسـتخدام العربيـة في مختلـف الفعاليـات والسـياقات.

الممكّن الرابع: إصدار تشريعات وأدلة مكمِّلة مفعِّلة

ينبغـي أن تـشكل السياسـة اللغويـة الوطنيـة نـواة صلبـة لإصـدار تشـريعات وأدلـة مكملـة ومفعلـة لهـا، ومـن ذلـك علـى سـبيل المثـال التفكير بإصـدار الآتي:

- تشـريعات تُعـنى بالبعـد الجـزائي أو العقـابي بقالـب يتـلاءم مـع السـياق الوطـني، ويمكـن لمجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة التصـدي لهـذه المهمـة بـكل اقتـدار. ومثـل هـذه التشـريعات يمكـن أن تكـون مصنفـة وموزعـة على موضوعات وحقـول وقطاعـات، تسـتهدف بقالـب تشـريعي يحقـق التكامـل والاسـتيعاب.
- تشـريعات تعـني بالبعـد الرقـابي، فالسـلوك اللغـوي يحتـاج إلى رصـد وتشـخيص وتوصيـف وتصنيـف، مـع آليـات للرصـد والمعالجـة وفـق المدونـة التشـريعية المقـرة. ويدخـل في ذلـك إصـدار تقاريـر تعكـس نتـائج الرصـد للسـلوك اللغـوي والتنبيـه علـى الأخطـاء بشـكل جماعـي وإعطـاء توصيـات للتحسـين، مـع إمكانيـة إعـداد تقاريـر مفصلـة للجهـات الـتي يكـثر عندهـا التجـاوز أو الخطـأ.
- دراسـة منافـذ «الاسـتثناء» الـتي أشـرنا إليهـا في جـزء التحديـات، وإخضاعهـا لفحـص متـأن، بغيـة المعاونـة في سـبيل عـدم اسـتغلالها مـن قبـل الجهـات بطريقـة لا تحقـق أهـداف السياسـة أو تقلـل مـن تحقيـق هـذه الأهـداف، ووضـع الآليـات المناسـبة لذلـك وفـق الأطـر المعتمـدة بهـذا الخصـوص.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- أدلة استرشادية تعين الجهات المختلفة على تطبيق السياسية اللغوية الوطنية بشكل فعال وبقالب مقيس، وعكس ذلك على تقييم أداء الموظفين التابعين لها، مما يفعِّل أركان الإلزام والمسؤولية ويوجد قاعدة لركن الجزاء، فالموظف الذي يلتزم لن «يُعاقب» بتقييم منخفض في البعد الذي يقيس الجانب اللغوي المتوخى.

الممكن الخامس: تحويل الاعتزاز إلى سلوك

بُنيت السياسة اللغوية السعودية في جزء رئيس منها على مفهوم «الاعتزاز اللغوي»، وهذا الاعتزاز لكي يحقق ثمرته، فإنه من الواجب تحويله إلى «سلوك لغوي ملموس». يعكس الاعتزاز اللغوي اتجاهاً تفضيلياً حيال اللغة العربية؛ من جهة مكانتها واستخدامها واستحقاقاتها في السياقات العامة والخاصة، وينتظم ثلاثة مكونات: الفكري (معتقدات وتصورات)، العاطفي (مشاعر وانفعالات)، النزوعي (نوايا سلوكية). ولكي نُنضج هذا المفهومَ، فإنه من الضروري التعامل معه باعتباره مفهوماً بنائياً Construct، وليس مفهوماً سطحياً Concept. والمفهوم البنائي يتجاوز سطحية «المفهوم البسيط»، مثل: الطول والوزن والحرارة والتفوق الأكاديمي والربح والخسارة، ليصل إلى عمق «المفهوم البنائي»، مثل: العدالة والجمال والحب والصحة والعقل والبرهان والفطرة والاعتزاز، حيث يعكس مستويات تجريدية وتركيبية أعلى مقارنة بالمفهوم البسيط، وقد يكون من الصعب أو حتى المتعذر ملاحظته أو استكشافه بشكل مباشر، مما يجعله مفتقراً إلى أدوات متطورة من أجل بنائه واستكشافه نوعياً، وقياسه كمياً؛ عبر بلورة العوامل/الأبعاد أو المتغيرات التي تعكس دلالاته وتعبِّر عن جوهره (البريدي: ٢٠٢١).

وثمة منهجية نقترحها تقوم على مقاربة فهم بِنية الاعتزاز اللغوي، عبر مكونين:

المكون الأول: بنية الاعتزاز وفق المنظور اللغوي، وداخله مكونان فرعيان متضافران متكاملان:

أ. اللغة. عبر هذا المكون نسعى لالتقاط صورة عن الاعتزاز من وجهة نظر اللغة ذاتها، مما يعني أننا نعول على استنطاق «سلطة اللغة». هذا اللون من

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الاستنطاق عسير، إلا أننا قد نظفر بشيء ذي بال، إن نحن أفلحنا في اجتذاب بعض الأبعاد الاعتزازية من جهة اللغة نفسها، وهذا ما يربطنا بنوع آخر من التخطيط اللغوي، وهو تخطيط هيكل اللغة Corpus Planning، الذي يركز على الأبعاد الداخلية للغة ذاتها، حيث يُعنى بالجوانب اللغوية البحتة، ومن ذلك ما يتعلق بالقواعد والصرف والتراكيب والأساليب والكلمات والمصطلحات والمعاجم، والإبداع والاقتراض اللغوي، بما في ذلك الاعتراف الرسمي بالكلمات الدخيلة ونحو ذلك. ويعد اللغويون واللسانيون الأقدر على هذا التخطيط نظراً لانطوائه على أبعاد لغوية تخصصية (البريدي: ٢٠١٩). ويمكن وضع عدة محكَّات لتقييم مستوى الاعتزاز اللغوي من منظور اللغة ذاتها، فما يتعلق بأصل أو أساس أو مبدأ أو هدف لغوي يكون أكثر أهمية مما يتعلق بفروع وجوانب تفصيلية أو ثانوية، وهكذا.

ب. **الباحث**. هذا المكون يشغل «لغة السلطة»، حيث يُحتكم إلى الباحث اللغوي واللساني من أجل بلورة جملة من المحكَّات التقييمية وفق ما يراه ملائماً لهيكل اللغة ومحافظاً عليه ومنمياً للغة وضامناً لسيادتها في السياقات الحضارية والمعرفية والحياتية والاقتصادية.

المكون الثاني: بِنية الاعتزاز وفق المنظور الحياتي، ويؤسس على مكونين فرعيين اثنين متحاشدين متكاملين:

أ. السياق. أي سياق اللغة، ويحيل إلى السياق الذي تتخلق فيه اللغةُ وتتفاعل، فتنمو وتزدهر أو تضمر وتضمحل، سواء أكان ذلك بقالب صريح أو ضمني (براون: ١٩٩٧). الضمني هو الأكثر صعوبة وربما الأكثر أهمية. وبهذا الخصوص يستخدم جرايس مفهوم المعنى الضمني Implicature للإشارة إلى ما يمكن أن يوحي به السياقُ من معانٍ وعلاقات خفية أو غير مباشرة عبر هذا المكون أو ذاك، وقد نلتقط بعض خيوط البنية عبر هذه المعاني والعلاقات. إذن، المكون السياقي على درجة كبيرة من الخطورة، إذ إنه يحمل بذور الاعتزاز اللغوي، كما أنه ينطوي

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

على رواسب قاتلة لشتلات الاعتزاز باللغة، مما يوجب دراسته بمنهجية نوعية (كيفية) معمقة.

ب. **المستخدم**. أي الإنسان الذي يستخدم اللغة في مساره الحياتي العام ومساره المهني المتخصص. المنهجية الجيدة التي ندعو إليها تولي هذا المكون أهمية بالغة، حيث تدرس أنماط الشخصية وسماتها وأنماط التفكير، فضلاً عن أبعاد التدين والتمصلح البرغماتي في الاستخدام اللغوي ونحو ذلك، مما يُعتقد أنه قد يحمل تأثيراً ما على مستوى الاعتزاز اللغوي، إيجاباً أو سلباً.

ومنهجيتنا المقترحة لدراسة مسألة الاعتزاز اللغوي وغيرها من المسائل اللغوية التي تنبع من السياسة اللغوية السعودية، تتطلب تفعيل أربعة أساليب بحثية، بجانب الأساليب المتبعة في الأدبيات اللغوية بطبيعة الحال:

أ. **الأسلوب الأول: البحث النوعي**. يقوم هذا الأسلوب على دراسة معمقة للاعتزاز في سياقه المجتمعي، مستخدماً الملاحظة والمقابلات وتحليل النصوص، ويسعى جاهداً لتوليد مفاهيم جديدة، وقد يتجاوز ذلك كلَه نحو بلورة نظرية تفسيرية للظاهرة المبحوثة (باستخدام أسلوب أو منهجية النظرية المجذرة على سبيل المثال بل يمكن بناء نموذج تفسيري للاعتزاز اللغوي يفسر لنا لماذا هذه الفئة أو تلك تعتز أو لا تعتز بلغتها وهكذا) (البريدي: ٢٠٢٥).

ب. **الأسلوب الثاني: البحث الكمي**. يعمل هذا الأسلوب على توصيف الاعتزاز اللغوي بقالب إحصائي، حيث يعمد إلى بلورة فرضيات مُستنتجة في ضوء نظريات أو نماذج في الأدبيات العلمية، مترجِماً هذه الفرضيات إلى استبانة توزع على عينة مُمثلة للمجتمع المبحوث، ليجري تحليلها إحصائياً كما هو معروف.

ج. **الأسلوب المختلط (الهجين): البحث النوعي والكمي**. من الأنجع في حالات كثيرة أن تُنفذ أبحاث مختلطة، بالجمع بين الأسلوبين النوعي والكمي، وفق تصميم منهجي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ملائم، مع مراعاة مقاربات التزامن (النوعي والكمي معاً) أو التعاقب (النوعي قبل الكمي أو العكس)، وذلك وفق طبيعة البحث وأهدافه ومقتضياته.

د. **الأسلوب التجريبي**. مما يتوجب علينا إثباته ولفت النظر إليه أن البحث العربي – في العلوم الإنسانية ومنها علوم اللغة – قد جافى الأسلوب التجريبي إلى حد كبير، بل إنه يكاد ينعدم في كثير من الحقول الإنسانية، مع ندرة الأبحاث التجريبية الجيدة مما نفذ في هذا الإطار.

خاتمة

صدور السياسة اللغوية السعودية يمثل لا يمثل «حدثاً لغوياً»، بل هو «حدث حضاري»، إذ هو يعبر عن روح المجتمع السعودي تجاه كينونته وهويته، وهذا ما يجعلنا نشدد على أهمية العناية بهذه السياسة في محاولة لتثميرها وتعظيم الانتفاع منها، على أنه يتوجب بذل الجهود من قبل الجميع، إذ ليس صحيحاً الاعتقاد أن اللغة العربية مسؤولية الدولة أو المؤسسات المتخصصة أو العلماء فحسب، إذ هي مسؤولية جميع السلطات والكيانات والأفراد، فليقم كل منا بدوره كاملاً غير منقوص، ولعلي أختم هذا المبحث ببعض التوصيات العملية في سبيل تثمير هذه السياسة وتفعيلها:

١- استكمال مدونة التشريعات والأنظمة والآليات المفعلة للسياسة اللغوية السعودية ضمن رؤية إطارية يضعها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، مع مشاركة فرق من الجهات ذات الصلة وفق برنامج زمني ملائم.

٢- تضمين السياسة اللغوية السعودية ضمن الأولويات البحثية للجامعات والمؤسسات البحثية، مع أهمية كون هذه الأولويات ذات طابع إستراتيجي، وذلك أن الفائدة المجتمعية من الأبحاث تتحقق حينما تكون أبحاثاً ذات نفس إستراتيجي وضمن رؤية كلية، مع التنسيق مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

٣- محاولة بناء أدوات قياس لمحكات السياسة اللغوية السعودية مثل مقياس الاعتزاز اللغوي ومقياس الكفايات اللغوية للطفل، وهكذا ضمن رؤية وطنية شاملة تنبع أو تنسق مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، وضمان استمرار عمليات القياس وكتابة تقارير دورية وتضمينها للمقترحات التطويرية اللازمة.

٤- إدراج السياسة اللغوية السعودية في المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام والتعليم فوق الجامعي في المقررات الملائمة، واستخلاص باقة من الاستنتاجات التي من شأنها تعضيد السلوك اللغوي الجيد لدى الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور، مع أهمية التنسيق مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

٥- وضع جوائز وطنية ومحلية مستقاة من أهداف السياسية اللغوية السعودية ومنطلقاتها ومبادئها، مع التنسيق في هذا الشأن مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، على أن تكون بعض الجوائز مبنية على مبدأ «الأثر المجتمعي الملموس»، أي أنها تتجاوز أطر الأطروحات النظرية.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع العربية:

- البهنساوي، حسام، لغة الطفل في ضوء مناهج البحث اللغوي الحديث، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٥.
- ج. ب. براون، د. يول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، الرياض: جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٩٧.
- أغامبين، جورجو، حالة الاستثناء – الإنسان الحرام، ترجمة: ناصر إسماعيل، القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، ٢٠١٥.
- الخلالية، عبدالكريم، واللبابيدي، عفاف، تطور لغة الطفل، ط .٤ ، دار الفكر، ١٩٩٥.
- عكاشة، رائد، دور اللغة في تشكيل الشخصية والهوية والبناء المعرفي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية: مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر، المحور الخامس، القسم الثاني، ص ٦٧–١٤٠، ٢٠١٢.
- زكريا، إبراهيم، كانت أو الفلسفة النقدية ، القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٧٢.
- السميري، سالم، الحماية القانونية للغات: تجارب دولية وعربية ، في: اللغة لا تحمي نفسها – مدخل نظري وتطبيقي للحماية القانونية للغات (تحرير عبدالله البريدي)، الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، ٢٠١٩، ص ٤٧–١٣٩.
- مونتغمري، سكوت، هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟ – اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي، ترجمة: د. فؤاد عبدالمطلب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ٤١٩، ديسمبر ٢٠١٤.
- المسدي، عبدالسلام، العرب والانتحار اللغوي، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠١١.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- البريـدي، عبـدالله (محـرر)، التطـوع اللغـوي – إطـار نظـري وتطبيقـي للتطـوع في مجـال خدمـة اللغـة العربيـة، مجموعـة مؤلفـين، الريـاض: مركـز الملـك عبـدالله بـن عبدالعزيـز الـدولي لخدمـة اللغـة العربيـة، ط١، ٢٠١٥.
- البريـدي، عبـدالله، ابـن تيميـة فيلسـوف الفطـرة – نحـو كبسـلة الفيلسـوف، الدمـام: أثـر، ط١، ٢٠٢١.
- البريـدي، عبـدالله، البحـث النمـاذجي – منهجيـة علميـة لبنـاء النمـاذج التفسـيرية، الريـاض: دار أدب، ط٢، ٢٠٢٥.
- البريدي، عبدالله، اللغة هوية ناطقة، الرياض، المجلة العربية، ٢٠١٣.
- البريـدي، عبـدالله، الهويـة الوطنيـة السـعودية – ثوابتهـا وآفاقهـا الإنسـانية، الريـاض، مركـز الملـك عبدالعزيـز للتواصـل الحضـاري، ٢٠٢٤).
- البريـدي، عبـدالله، كيـف يعـزز التخطيـط اللغـوي الفاعليـة المسـتقبلية للغـة العربيـة. مجلـة المسـتقبل العـربي، ٢٠١٩، ٤١ (٤٨١)، ١٠٠–١٢٣.
- البريـدي، عبـدالله، كينونـة ناقصـة – أحد عشـر سـؤالاً في قـراءة الفلسـفة، الرياض: دار أدب، ط١، ٢٠٢٢.
- علـي القاسـمي، الطفـل واكتسـاب اللّغـة بـين النظريـة والتطبيـق. مجلة الممارسـات اللغوية، (٤)، ٢٢٧–٢٣٨، ٢٠١١.
- الـذوادي، محمـود، في مخاطـر فقـدان العلاقـة العضويـة بـين المجتمعـات العربيـة ولغتهـا، في: اللسـان العـربي وإشـكالية التلقـي، مجموعـة مؤلفـين، بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ط١، ص ٤١–٦١، ٢٠٠٧.
- صفـوان، مصطفـى، الـكلام أو المـوت – اللغـة بمـا هـي نظـام اجتماعي: دراسـة تحليلية نفسـية، ترجمـة: مصطفى حجازي (بـيروت: المنظمـة العربية للترجمـة، ٢٠٠٨).
- المنصـور، وسـمية، مـن اسـتعمالات اللغـة المحدثـة (العربـيزي)، المدينـة المنـورة، الجامعـة الإسـلامية: مؤتمـر اللغـة العربيـة ومواكبـة العصـر، المحـور الخامـس، ص ٤٢٧–٤٨٩، ٢٠١٢.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع الأجنبية:

- Barron, Anne, Intellectual Property and the 'Open' (Information) Society, in: Matthew David and Debora Halbert (eds.), The SAGE Handbook of Intellectual Property (London: Sage, 2015).
- Pable, A., Hass, M. and Christ, N., Language and social identity: an integrative critique, Language Sciences, vol. 32, p. 671-676, 2010.
- Plann, S., Arabic: another "other Spanish language"?, International Journal of Multilingualism, vol. 6 (4), p. 369-385, 2009.
- Quirk, R., Language and identity, English Academy Review: Southern African Journal of English Studies, vol. 17 (1), p. 2-11, 2007.
- Seymour-Jorn, C., Arabic language learning among Arab immigrants in Milwaukee, Wisconsin: a study of attitudes and motivations, Journal of Muslim Affairs, vol. 24 (1), p. 109-122, 2004.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الخاتمــة والتوصيات

سـعى مجمـع الملـك سـلمان العـالمي للغـة العربيـة مـن خلال هـذا المشـروع الـذي جـاء في بنـاء متكامـل ومترابـط، إلى تقديـم رؤيـة علميـة تجمـع بين التأصيـل النظـري والاجتماعـي، والتحليـل الإداري المـؤسسي، والدراسـة المقارنـة، والتوثيـق المرحلـي التـاريخي، واسـتعراض التحديـات الممكنـة، ووصلـت هـذه الرؤيـة التي قدمتهـا مباحـث الكتـاب إلى مجموعـة مـن النتـائج، **هـي:**

١- تقـوم السياسـة اللغويـة الوطنيـة علـى مرجعيـة متكاملـة تجمـع بـين المرجعيـة النظاميـة والمرجعيـة الحضاريـة، والتنمويـة، تنطلـق مـن النظـر إلى اللغـة العربيـة بوصفهـا عنصـرًا سياديًّا، وأداة للتماسـك المجتمعـي، والتنميـة المعرفيـة، والاقتصـاد الثقـافي. وتمثـل السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة تحـولا إسـتراتيجيًا في إدارة الواقـع اللغـوي العـربي، ونموذجًـا متقدمًـا في بنـاء السياسـات اللغويـة الوطنيـة تنتقـل فيـه التشـريعات الجزئيـة إلى الرمزيـة الشـمولية؛ لمـا تتضمنـه مـن تكامـل بـين البعـد الحضـاري والبعـد التنمـوي، ومـن انتقـال مـن التشـريعات الجزئيـة إلى الرؤيـة الشـمولية متعـددة القطاعـات، بمـا يعـزز مكانـة اللغـة العربيـة بوصفهـا لغـة للهويـة والمعرفـة والتنميـة والسـيادة الحضاريـة. وقـد أظهـرت التجربـة السـعودية مسـتوى متقدمًـا مـن النضـج في بنـاء السياسـات اللغويـة، مـن خـلال اعتمـاد منهجيـة تراكميـة جمعـت بـين التشـخيص العلـمي، والتأصيـل المعـرفي، والمواءمـة التنظيميـة، والحوكمـة المؤسسـية، وصـولًا إلى بنـاء سياسـة وطنيـة ذات مرجعيـة سـيادية واضحـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

٢- كشف التناول الزمني والمجالي للقرارات اللغوية أهمية التكامل التنظيمي في عمليات السياسة اللغوية، فاللغة العربية حاضرة في أعلى الهرم التنظيمي للمملكة العربية السعودية عبر النظام الأساسي للحكم، ثم في الأنظمة الأساسية في المجالات المختلفة في منتصف الهرم التنظيمي، وهي حاضرة كذلك في اللوائح التنظيمية والتنفيذية في أسفل الهرم التنظيمي. إلا إنه من المهم القول إن السياسة اللغوية ليست مختزلة في الجانب التشريعي ومجموعة من القرارات الرسمية المنظمة لاستعمال اللغات، إنما هي عملية اجتماعية مركبة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية، وتُسهم في تشكيل الواقع اللغوي بقدر ما تعكسه. ولذا فالسياسة اللغوية تمثل مجالا حيويًّا لفهم التحولات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظل العولمة وما تفرضه من تحديات تتعلق بالهوية والتنوع والتواصل.

٣- كشفت المقارنة بين التجارب العالمية تنوع المسارات التي اتبعتها الدول في بناء اللغات الوطنية، وإدارة التعددية اللغوية، والمحافظة على اللغات التاريخية، والتفاعل مع الاستعمار والعولمة. وحسب ما عرضته هذه التجارب فقد ظلت الدولة الحديثة هي الفاعل الرئيس في تشكيل السياسات اللغوية، وإن اختلفت أهدافها وقضاياها باختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية. وبينت التجارب العالمية أن اللغة كانت -على اختلاف السياقات- إحدى الأدوات الرئيسة التي استخدمتها الدول في بناء المجال العام وتنظيم الانتماء وإدارة التنوع وتشكيل الهوية الجماعية. واتبعت الدول في تجاربها لتحقيق هذه الأهداف مسارات متنوعة، ويكشف هذا التنوع أن السياسات اللغوية لا تخضع لنموذج واحد، بل تتشكل من التفاعل بين الدولة والتركيب السكاني والإرث التاريخي وموقع اللغة داخل المنظومة اللغوية العالمية. وهذا ما يجعل مكانة اللغات لا تتحدد بخصائصها الذاتية، بل تتشكل من خلال شبكات معقدة من العلاقات

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

السياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة الـتي تربـط اللغـات بعضهـا ببعـض علـى المسـتويين الوطـني والعالـمي. وفي ظـل التغـيرات المتسـارعة الـتي يشـهدها العالـم المعاصـر، سـتظل قضايـا التـوازن بـين الوحـدة والتنـوع، وبـين الهويـة والانفتـاح، وبـين أدوار الدولـة وتأثـيرات السـوق والتقنيـة والعولمـة، مـن أبـرز التحديـات الـتي تواجـه السياسـات اللغويـة في المسـتقبل.

٤- كشـفت مباحـث الكتـاب باختـلاف اتجاهـات تناولهـا للسياسـة اللغويـة الوطنيـة، أن القيمـة الحقيقيـة لهـذه السياسـة في كونهـا نقلـت إدارة اللغـة مـن حيـز المبـادرات المتفرقـة، إلى حيـز الحوكمـة الإسـتراتيجية، فأصبحـت اللغـة مكونًـا أساسًـا في بنيـة الدولـة الحديثـة، وعنصـرًا فاعـلا في تعزيـز كفـاءة المؤسسـات، ودعـم التنميـة، وصناعـة الهويـة. ومثلـت التجربـة السـعودية في هـذا الإطـار نموذجًـا متقدمًـا في بنـاء السياسـة اللغويـة الوطنيـة، حيـث أسسـت في هـذا النمـوذج رؤيـة شـاملة تنظـر إلى اللغـة بوصفهـا ركـيزة لبنـاء الهويـة، وعنصـرًا مـن عناصـر السـيادة، وأداة مـن الأدوات المهمـة للتنميـة، ومعيـارًا مـن معايـير جـودة الأداء المؤسـسي.

- ومـن المهـم دعـم هـذه النتـائج ببعـض التوصيـات الـتي يمكنهـا أن تعـزز قـوة السياسـة اللغويـة الوطنيـة علـى المسـتوى التشـريعي والمسـتوى التفعيلـي في السـياقات المختلفـة، **وهـذه التوصيـات هـي:**

١- اسـتكمال مدونـة التشـريعات والأنظمـة والآليـات المفعلـة للسياسـة اللغويـة السـعودية ضمـن رؤيـة إطاريـة يضعهـا مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة، مـع مشـاركة فـرق مـن الجهـات ذات الصلـة وفـق برنامـج زمـني ملائـم. واسـتثمار مخرجـات البحـث العلـمي لخدمـة هـذا الهـدف مـن خـلال جعـل السياسـة اللغويـة السـعودية ضمـن الأولويـات البحثيـة للجامعـات والمؤسسـات البحثيـة، مـع أهميـة كـون هـذه الأولويـات ذات طابـع إسـتراتيجي، وضمـن رؤيـة شـمولية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

٢- إجـراء مراجعـة وتقويـم للسياسـة اللغويـة الوطنيـة في إطـار تفعيلهـا، والوقـوف على مواطن الخلل والتحديات التي يمكن أن تعيق هذا التفعيل، ويمكـن أن يكـون مـن المفيـد لهـذه المراجعـة، دعـم الدراسـات البينيـة الـتي تربـط السياسـة اللغويـة بـالإدارة والاقتصـاد والتحـول الرقـمي، وتوسـيع الدراسـات المقارنـة مـع التجـارب الدوليـة للوصـول إلى أفضـل الممارسـات في تفعيـل السياسـة اللغويـة الوطنيـة.

٣- إصـدار وطـني موحـد للحوكمـة اللغويـة في المؤسسـات الإداريـة، يبـنى انطلاقًـا مـن السياسـة الوطنيـة للغـة العربيـة. وإدراج جـودة اللغـة ضمـن مؤشـرات الأداء المؤسـسي. ومـن المفيـد والمهـم لخدمـة هـذا الهـدف إنشـاء منصـة وطنيـة ذكيـة للمصطلحـات والأدلـة اللغويـة؛ لتكـون مرجعًـا متاحًـا للجهـات المؤسسـية، مـع الحـرص علـى تحديثهـا. وتطويـر نمـوذج ذكـي لقيـاس نضـج الحوكمـة اللغويـة في المؤسسـات.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شكر وتقدير

يتقـدم مجمـع الملـك سـلمان العـالمي للغـة العربيـة بالشـكر لكل مـن شـارك في إنجـاز هـذا الكتـاب مـن باحـثين، حيـث قامـوا بأعمـال مهمـة ومتنوعـة في إعـداد العمـل، فلهـم وافـر الشـكر والتقديـر، ويخـص بالشـكر:

فريق الإعداد:

د. أمل بنت عبد الله الراشد

أ.د. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي

أ.د. عقيل بن حامد الزماي

د. محمد بن عبد الرحمن القريشي

أ. محمد بن عبد العزيز آل تويم

أ.د. محمود بن عبد الله المحمود

أ.د. ناصر بن عبد الله بن غالي

فريق التخطيط والتحكيم والمراجعة:

أ.د. خالد بن سليمان القوسي

د. خالد بن عبد الله الصقير

د. سعيد بن علي آل الاصلع

أ.نوف بنت ناصر العريفي

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً